

انعكاسات التنافس التركي-الإيراني في منطقة الشرق الأوسط على النزاع السوري

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في: العلوم السياسية- تخصص: دراسات دولية.

إشراف الدكتور
كبير سيد أحمد

إعداد الطالبة
زبدة رفيقة

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الصفة	الجامعة الأصلية
د/ علي لراي	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د/ سيد أحمد كبير	مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د/ أوعشرين إبتسام	عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د/ مصطفى خواص	عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د/ زهرة تيغزة	عضوا مناقشا	جامعة الجزائر3
د/ شهرزاد فكييري	عضوا مناقشا	جامعة البلدية 2

السنة الجامعية: 2019-2020

قضت المطامع أن نطيل جدالا
أمن السياسة أن يقتل بعضنا
لا درّ درّ أولي السياسة إنهم
أو كلما طمع القويُّ شراهةً
أمن المروءة أن تُريق دماءنا
ماذا جرى بيني وبينك قبل ذا
لا تياسنّ فلزمان تنفسُ
وأبينَ إلا باطلا ومحالا
بعضًا ليدرك غيرنا الآمالا
قتلوا الرجال ويتموا الأطفالا
أكل الضعيفَ تحيُّفًا واغتالا؟!
سَفَهًا لمطمع طامع وضلالا؟!
مما يجرُّ خصومة وجدالا
فارقبه أن يتبدّل الأبدالا

معروفه الرطافي.

شكر وعرفان

قال تعالى:

﴿وَإِذ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾

سورة إبراهيم الآية 07

"تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية، وطلبه عبادة، ودراسته تسبيح، والبحث عنه جهاد وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة، وبذله إلى أهله قرينة". معاذ بن جبل (رضي الله عنه)

بداية أحمد الله تعالى وأشكره شكرا عظيما أنه أعانني على إتمام هذا العمل المتواضع، والذي إستخلصت فيه ثمرة جهد سنوات من التحصيل العلمي.

• الدكتور كبير سيد أحمد

قبوله الإشراف على هذا العمل، وما قدمه لي من دعم نفسي ومرجع علمي جزاه الله كل خير.

• أعضاء لجنة المناقشة:

كل بإسمه وصفته على قبول مناقشة هذه الأطروحة وإجازتها.

• أساتذتي:

أ/د- نوي طه حسين ***** أ/د- مسعودان مخلوف



إهداء

إلى والداي الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما.
إلى أخواتي وأزواجهم، وإخوتي وزوجاتهم وكل أبناءهم.
إلى ياسين.

أهديكم جميعا هذا العمل، لتحملكم معي مشاقه، ومساندتكم
ودعمكم لي بالدعاء والجهد والكلمة الطيبة

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإستهلال
ب	شكرو عرفان
ت	إهداء
ث	قائمة المحتويات
د	قائمة الأشكال و الجداول و الخرائط
1	مقدمة
5	الإطار المنهجي و المفهومي و النظري للدراسة
6	أولا : الإطار المنهجي
21	ثانيا : الإطار المفهومي
44	ثالثا: الإطار النظري
94	الفصل الأول: التوازنات الجيوبولتيكية بين تركيا و إيران في الشرق الأوسط
95	تقديم
96	<u>المبحث الأول : الشرق الأوسط مجال حيوي للتنافس التركي-الإيراني</u>
96	المطلب الأول : التطور التاريخي لمفهوم الشرق الأوسط
106	المطلب الثاني: التنافس الجيوبولتيكي التركي – الإيراني في الشرق الأوسط
113	<u>المبحث الثاني: قراءة في طبيعة العلاقات التركية – الإيرانية ضمن المنطقة</u>
113	المطلب الأول : التطور الكونولوجي للعلاقات التركية-الإيرانية إلى غاية الحرب الباردة
118	المطلب الثاني: محددات العلاقات الأمنية بينهما فترة ما بعد الحرب الباردة
121	المطلب الثالث: تحديات العلاقة بعد أحداث 11 سبتمبر

123	المطلب الرابع: مسارات التعاون الإقتصادي والعسكري بين البلدين.
129	<u>المبحث الثالث: المقومات الداخلية للتنافس بين تركيا وإيران.</u>
129	المطلب الأول: المقومات الجيواستراتيجية.
133	المطلب الثاني: المقومات السياسية للبلدين.
143	المطلب الثالث: مكان القوة الاقتصادية لكل من تركيا وإيران.
149	المطلب الرابع: القوة العسكرية لكلا البلدين.
154	الفصل الثاني: تركيا وإيران تنافس المصالح لإحياء المكانة والنفوذ.
155	تقديم
156	<u>المبحث الأول: العوامل المحفزة للنفوذ التركي – الإيراني في منطقة الشرق الأوسط</u>
156	المطلب الأول: النظام الإقليمي العربي.
161	المطلب الثاني: تراجع القوة الأمريكية في المنطقة.
163	المطلب الثالث: إحتلال العراق و التهديدات المشتركة
167	المطلب الرابع: التغيرات السياسية في المنطقة العربية بعد عام 2011م
172	<u>المبحث الثاني: التوازنات الدولية والإقليمية للسياسة التركية والإيرانية</u>
172	المطلب الأول: سياسة تركيا وإيران تجاه البيئة السياسية الدولية
183	المطلب الثاني: محددات البيئة السياسية الإقليمية على سياسة البلدين
193	<u>المبحث الثالث: الإستراتيجية التركية – الإيرانية ومفاعيلها في العلاقات الدولية</u>
193	المطلب الأول: أسس صياغة السياسة الخارجية التركية والإيرانية
199	المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية الشرق أوسطية الجديدة لتركيا وإيران
210	المطلب الثالث: إعادة مركزية الدور التركي والإيراني بدلالات القيادة الإقليمية
221	الفصل الثالث: سوريا-تحديات الداخل في مواجهة قوى النفوذ الدولية والإقليمية
222	تقديم

223	<u>المبحث الاول : التقدير التركي- الايراني لأهمية سوريا الجيواستراتيجية</u>
223	المطلب الأول: ميزات الموقع الجيو-استراتيجي لسوريا
228	المطلب الثاني: جيوسياسي الحدود و المياه و الاكراد بين سوريا و تركيا
240	المطلب الثالث : الأهمية الجيوسياسية لسوريا في الحسابات الايرانية.
244	<u>المبحث الثاني: سوريا ضمن قوى النفوذ الداخلية والخارجية</u>
244	المطلب الاول: تطورات الوضع في سوريا بعد عام 2011م
250	المطلب الثاني: مواقف الأطراف الداخلية وتحركاتها.
260	<u>المبحث الثالث: تناقضات المواقف الدولية والإقليمية</u>
260	المطلب الاول: مؤشرات المواقف الإقليمية
267	المطلب الثاني: ردود الأفعال الدولية
275	المطلب الثالث: المبادرات الأممية
284	الفصل الرابع : جدلية التقاطع التركي-الإيراني ما بين الإستيعاب والإستبعاد و أثره على مسار النزاع السوري
285	تقديم
286	<u>المبحث الأول: صور وأهداف التدخل التركي والإيراني في سوريا</u>
286	المطلب الأول: أهداف وأشكال التوغل الإيراني في سوريا
294	المطلب الثاني: التدخل التركي العسكري في سوريا فرض أم خيار
303	<u>المبحث الثاني: الترتيبات الإستراتيجية التركية لتقويض الدور الإيراني</u>
303	المطلب الأول: تركيا نحو إستخدام القوة الصلبة في سوريا
311	المطلب الثاني: الولايات المتحدة و تركيا التحالف المأزوم
314	المطلب الثالث: الإستراتيجية الإيرانية في التعامل مع روسيا
318	<u>المبحث الثالث: تداعيات تداخل الادوار و مرونة التحالفات على حل الملف السوري</u>
318	المطلب الأول: أثر التحالفات المرنة على مسار النزاع السوري

324	المطلب الثاني: مخرجات المحادثات حول سوريا(المكاسب والتنازلات)
332	<u>المبحث الرابع: سيناريوهات الأدوار التركية –الإيرانية وأثرها على مستقبل النزاع في سوريا</u>
332	المطلب الأول: الدور المستقبلي لإيران في إدارة النزاع سوريا
343	المطلب الثاني: سيناريوهات التحرك التركي وأثره على مستقبل الوضع في سوريا
353	الإستنتاجات
362	قائمة المراجع النهائية
405	الملخص بالعربية
406	الملخص بالانجليزية

قائمة الأشكال و الجداول و الخرائط

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوانه	رقم الشكل
55	صنع القرار - متغيرات سلوك الأزمات في الواقعية الكلاسيكية الجديدة.	01
86	نموذج تحليل سووت swot	02
144	مقارنة وجهة الصادرات التركية لدول الشرق الأوسط ما بين عامي 2002-2017م.	03
147	معدلات نمو الإقتصاد الإيراني قبل وبعد الإتفاق النووي. (2005-2017).	04
234	أهم الإنتصارات السياسية للمشروع الكردي في سوريا.	05
292	حصيلة قتلى كبار قادة الحرس الثوري الإيراني في سوريا.	06

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوانه	رقم الجدول
81	مصنوفة إستراتيجية اللاعبين (تركيا/إيران) في اللعبة السورية.	01
87	مصنوفة تحليل سووت (swot).	02
89	تحليل الإستراتيجية التركية في سوريا ضمن نموذج سووت.	03
92	الإستراتيجية الإيرانية في سوريا ضمن متغيرات تحليل سووت	04
152	تقييم مقارن لأهم عوامل القوة العسكرية لكل من الدولتين.	05
164	أهم دوافع النفوذ الإيراني في العراق بعد الاحتلال (2003م)	06



فهرس الخرائط

رقم الصفحة	عنوانها	رقم الخريطة
99	الشرق الأوسط قبيل الحرب العالمية الأولى.	01
105	حدود الشرق الأوسط للويس برنارد(ساكس بيكو2016).	02
110	قوى التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط.	03
131	الجغرافيا التركية الشرق أوسطية.	04
132	المجال الحيوي لإيران.	05
146	مواقع المنشآت النفطية في إيران.	06
228	المشاريع الدولية لمرور خطوط أنابيب الغاز عبر سوريا.	07
232	حدود لواء الإسكرونة.	08
235	الحدود الجغرافية للمشروع الكردي في سوريا.	09
237	الصراع على مصادر المياه(عقدة إضافية) بين تركيا وسوريا والعراق.	10
243	الممر الشيعي من طهران إلى اللاذقية	11
297	حدود المنطقة الأمنة - مطلب تركي -	12

مقدمة

أصبح من الصعب دراسة التحولات في إقليم بعينه بعيدا عن متابعة التحولات العالمية عموما وبكل صورها، كما لم يعد جائزا، الإستفراد بدراسة قضايا وشؤون دولة بعمق بعيدا عن دول المنطقة (دول الجوار)، والتي تحدث تأثيرات متبادلة الصلة، وإن كان بدرجات متفاوتة، ما يدفع لتعقيد عملية ضبط التفاعلات وشكلها بين ما هو دولي وإقليمي وداخلي.

إن التغيير في البنية الجيو-استراتيجية العالمية، وتحديدًا لبنية الإستقطاب الثنائي للسياسة الدولية، بإنهيار الإتحاد السوفياتي وإفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة العالمية، فرض مراجعة جديدة للمفاهيم والأطر التحليلية عبر خلق فرصا تنظيرية تتجاوز الطروحات النظرية التقليدية، بعدما أحدث ثورة في هيكل موازين القوى وتوزيع الأدوار ومصادر التهديد، وطبيعة النزاعات، والتي لم تعد تقتصر على الدول فقط، بل أخذت نمطا جديدا كالنزاعات داخل الدولة ذاتها بين الحكومة والجماعات في الدولة المعنية، وتزداد حدة تلك النزاعات الداخلية إذا ما كانت تركيبها الإثنية غير متجانسة لإحتواءها على أكثر من جماعة متميزة الهوية، الثقافة، التاريخ...، كل ذلك وفر للنظم الإقليمية قدرا كافيا لتبادل التأثير والتأثير مع النظام الدولي من حيث تشكيل خصائصها وتحديد تفاعلاتها، في إشارة واضحة حول إنكفاء النظام الإقليمي العربي إلى موقع طرف في مقابل النظام الإقليمي الشرق أوسطي الذي حددته القوى الكبرى، أمام مشهد يثير القلق بعد إختراقه من دول الجوار الجغرافي غير العربية لما تمثل من تهديدا عليه سواء لناحية هويته أو أمنه القومي.

كما جاءت حرب الخليج الثانية وتداعياتها لتجسد حقيقة التغيرات الهيكلية التي شهدتها النظام الدولي حينها، معلنتا عن أول إختراق جدي للنظام العربي منذ تأسيسه ولتثبت عجزه في الإستجابة لتلك التغيرات الدولية الجديدة، وسط دحض فكرة التضامن العربي، والتي أقرت معالمها الرئيسية في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م ضمن ما عرف بالتسوية العربية-الإسرائيلية، في مسعى لإضفاء الشرعية على التواجد الإسرائيلي في المنطقة.

لقد كانت التغيرات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في العقد الأول من الألفية الجديدة شديدة الأهمية، والمرتكزة على أن العالم بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ليس هو العالم نفسه قبلها، بإعتبارها مرجعا واضحا لإعادة صوغ الرؤية الأمريكية للخيارات والتحديات، والقائمة على مبررات الأمن القومي الأمريكي، والحرب على الإرهاب

وديمقراطية المنطقة بما يتفق ورؤية المحافظين الجدد، ذلك بعد ما حملته تلك الأحداث من ملامح جديدة أدت إلى نقلة مهمة في الأفكار والمفاهيم والمبادئ في مجال العلاقات الدولية منها تغيير الرؤية الإستراتيجية للعدو، الضربة الوقائية والتدخل الدفاعي والحرب العادلة وغيرها . وكذا من حيث طبيعة العلاقات وترتيب الأولويات والإهتمامات، فضلا عن ترسيخ تراجع دور الأمم المتحدة، التي وجدت نفسها في مأزق عدم الجدوى.

كل ذلك أشر عن تحول في الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه العالم الإسلامي بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص بإعتباره نقطة تماس لذلك التأثير، في محاولة للربط القسري بين الإرهاب والإسلام، الذي تباين مع مجموعة من الدراسات ككتاب هنتجتون "صدام الحضارات"، فضلا عن ما تحدث عنه العديد من الباحثين حول خارطة تأمين إمدادات الطاقة ضمن الإستراتيجية الأمريكية للهيمنة والإحتكار، وهو ربما ما إعتبرته فرصة مناسبة لتحقيق ما تصبو له من أهداف لم تسنح لها الظروف سابقا لتحقيقها.

لطالما مثل إقليم الشرق الأوسط بيئة مدولة ومجالا للعبة القوى الكبرى في إطار التنافس والصراع الدولي والإقليمي نظرا لخصائصه الجيو-إستراتيجية والجيوپولتيكية وخصوصية الإنتماء والهوية والدين، كما تفيد دراسة الواقع الجيو-سياسي في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، بأن تحولات القوة أصبحت تشير إلى نوع جديد وغير مسبوق من التسارع في توزيع المتغير للقوة الإقليمية، ذلك أنه لم تعد مسألة الأمن القومي للدولة مرتبطة بمجرد تأمين إقليمها، بل أصبحت تتأثر بما يحدث في الفضاءات الجيوسياسية القريبة منها، وحتى البعيدة في مقابل التغير المستمر لطبيعة التهديدات الأمنية.

كل تلك التحولات ساهمت في طرح فيضا من المشروعات الشرق أوسطية، والتي إن إختلفت في مصوغاتها ومنطقاتها وغموض دلالاتها إلا أنها تعكس الهدف الأول وهو السيطرة والهيمنة على المنطقة العربية تحديدا، أبرزها ما جاء من طرف قوى خارجية ذات مصالح مؤكدة فيها منها، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الجديد، المشروع الشرق الأوسطي، وبدرجة أقل ما جاء من قوى المنطقة ذاتها، (المشروع التركي، المشروع الإيراني، المشروع الإسرائيلي)، والتي تبدو جميعا متقاطعة من حيث المجال الجغرافي / السياسي ومختلفة من حيث الرؤى والمصالح، هذه المشروعات نفسها لم تكن في منأى عن دعم تلك القوى

الخارجية مادامت تخدم أهدافها ومصالحها بشكل أو بآخر، فضلا عن إحتواء قوى منفلثة تهدد مصالحهم كالعراق وسوريا، هذه الأخيرة التي لها أهمية كبيرة في حسم نجاح مسار التسوية السلمية للصراع العربي مع إسرائيل أي حفظ التوازن بين دول المنطقة وإسرائيل.

في الواقع كثيرا ما تمزج الذاكرة التاريخية للعلاقات التركية-الإيرانية بين الصراع المذهبي السني-الشيوعي ومشاريع السيطرة الجيو-استراتيجية والجيو-سياسية المرتبطة بالممرات المائية ومصادر الطاقة والقضايا ذات البعد الأمني، ناهيك عن تحديات المكانة والنفوذ، إلا أن المعطيات الدولية والإقليمية المتجددة أعطت هامشا من المناورة في قناعات النخب الحاكمة الجديدة تجاه بعضهما البعض، ولمقارباتها الفكرية في التحليلات السياسية.

ولقد ساهم إحتلال العراق في عام 2003م بحدوث فراغ سياسي إقليمي في تحريك بوصلة الأحداث، وإعادة توزيع القوة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، فبعد أن وقعت كل من الدولتين التركية والإيرانية أمام حالة من الإرباك لشعور بتضاؤل أهميتهما الإستراتيجية بعد تقلص فرص المناورة لدى الأطراف الدولية لتحقيق مجموعة من المكاسب، إذ فقدت إيران حليفها الإستراتيجي كما فقدت تركيا الأهمية النسبية لموقعها الجيوبولتيكي المحاذي للإتحاد السوفياتي سابقا، أتيحت الفرصة أمامهما لزيادة التواجد هناك بصورة أكثر إيجابية بالنسبة لتركيا (القوة الناعمة) من نضيرتها التي لا تتوانى عن إستخدام القوة الصلبة في توجهاتها الإقليمية.

بالإمكان وضوح ذلك، فبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا عام 2002م، تم تأطير رؤى جديدة للسياسة الخارجية تتمثل في تصفير مشكلات السياسة التركية، وتوسيع دائرة البدائل والخيارات المستندة إلى نظرية (العمق الإستراتيجي) في محاولة جادة لإعادة صياغة دورها الجديد كدولة مركزية بإنهاء القطيعة مع جوارها الجغرافي، على النحو الذي يجعلها على الدوام بالقرب من الأحداث وتفاعلاتها إن لم تكن مركزها وما عزز من ذلك التوجه، والتي من الواضح أنها رسالة مزدوجة موجهة للشرق والغرب في آن واحد.

في حين تحيط السياسة الإيرانية بزخم واسع من الأحكام النمطية لمنحى السلوك التدخلي والعقلية الدوغمائية في الخارج والداخل، وتأثر فكرها السياسي بسمة التوسع

الجيوبوليتيكي كنتاج طبيعي لعملية التفاعل والمزاوجة بين الرمزية الدينية (المذهب الشيعي) والبراغماتية السياسية، أي بالخروج الفعلي من قمع التنظير (ولاية الفقيه) إلى حيز التطبيق.

لم يغب عن التفكير السياسي والإستراتيجي للدولتين الدور الذي يمكن أن تلعبه دول الجوار العربي بما يوافق أو يناقض الأمن القومي والإقليمي لكل منهما، وكذا تعاضم أو تراجع مرتكزات القوة لكليهما، لذا كان عليهما بإستمرار إعادة تعريف نفسيهما وسط خارطة توزيع القوى والتحالفات في قلب إقليم مضطرب، لتحقيق التموضع والمكانة المناسبة للطموح.

وقد مثل تسارع الأحداث الأخيرة في المنطقة العربية أواخر العام 2010م دليلا واضحا على ذلك، فعلى الرغم من إختلاف التأويلات والأطر التحليلية بشأن أسباب تلك الأحداث ما بين المؤامرة الخارجية والإحتقان الداخلي ومحدداتها وفواعلها ومن ثم تداعياتها، إلا أنها من دون شك كشفت عن المفارقات والإشكاليات التي تحرك الطبيعة التنافسية الإقليمية في العلاقات الثنائية بين تركيا وإيران في ديناميتها الضمنية والمعلنة، المجسد بشكل جلي في الملف السوري. كونه يدفع كل منهما إلى تعزيز قدراتها التنافسية في المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية، عبر توظيف آليات وتحالفات تدعم ترجيح كفة معادلة القوة لصالحها على حساب الطرف الآخر المناهض وحتى الحليف في بعض أجزاءه، إلى جانب ضغط الموقف التفاوضي للهيئات الدولية، ما أطر لما يعرف "بمأزق السياسة الخارجية".

فمن الملفت، أن دائرة الأطراف المشاركة في النزاع السوري تتوسع بشكل دراماتيكي على نحو أدى إلى تعقد إدارته وصعوبة تسويته، فلم يعد الأمر متعلقا بأزمة الديمقراطية كما يقول "صامويل هنتجتون"، بل بتداعيات الإفراط في إستخدام القوة الصلبة لإحياء التوازنات بدءا بالتوازن الدولي إلى التوازن الإقليمي، وهو ما يرتكز عليه موضوع الدراسة، والمعبر عنه بتوازن القوتين الإقليميتين الإيرانية والتركية الوكيلتين عن النظام السوري والمعارضة السورية أو بشكل أوضح عن الطوائف السنية والشيعية في الداخل السوري، مع الأخذ بعين الإعتبار أدوار بقية دول الجوار، وتأثير الفواعل غير دولانية، التي تضاعفت قوتها وأصبحت قادرة على إقتطاع دويلات من صلب الدولة القائمة والسيطرة عليها، وأداء وظائفها وإحتكار مواردها بالقوة القسرية في ترجيح كفة التوازن لصالح حليف إقليمي أو دولي.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

أولاً : الإطار المنهجي للدراسة:

ينطلق كل باحث في معالجة موضوع بحثه من مجموعة من المعايير والمحددات المنهجية، والتي تمكنه من ضبط موضوعه منهجياً ومقارنته معرفياً بغية التوصل إلى الأهداف المرجوة، وفي إطار تحقيق المقاربة بين الأسس النظرية والواقع العلمي، وذلك بعد أن يتمكن الباحث من إيجاد تصور نظري نموذجي (فرضية) مناسب لتفسير موضوعه.

وتأسيساً على الفكرة المعرفية المتداولة حول أن موضوع البحث هو المحدد الأساسي للحيثيات المنهجية بمختلف مراحلها، فهنا نكون أمام وجوب الخوض في تشخيص وتحليل وتفسير العلاقة التركية- الإيرانية بالتركيز على شقها التنافسي، طبعاً بما يتوافق وحاضر ومستقبل تلك العلاقة.

1- المشكلة البحثية:

إن السلوك السياسي لدولة ما لا يكون دائماً نتاج عامل واحد فقط، بل يعبر عن تضافر عوامل ودوافع عدة فيما بينها لتشكل في الأخير السلوك السياسي النهائي للدولة في علاقاتها الدولية. أي ما يعني أنه وإن إحتكم على الإستمرارية فلا مناص من التغيير في أحد مراحلها، وهو ما حاولنا إستدراكه في ضوء تباين الإستراتيجيات بين تركيا وإيران حول قراءة التحولات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، والذي برز بشكل جلي بعد التغييرات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010م، وتحديداً في سوريا، ذلك أنه بعد الإنسحاب الأمريكي من العراق عام 2011م أصبحت الدولتين التركية والإيرانية تشترك في حدود مع سوريا، لتشكل الأخيرة نقطة تماس بين المتنافسين الإقليميين، لوقوعها على خط الإندفاع الإيراني القادم من الشرق نحو المتوسط، وعلى خط الإعتراض التركي القادم في اتجاه شبه الجزيرة العربية، لتفرض متغيرات وضوابط جديدة للسلوك الخارجي لكل منهما، تعكس في مجملها تداخل الغايات وغموض التحالفات، مما يعرقل التوصل إلى نقطة الإلتقاء والإتفاق في إيجاد حل للنزاع السوري.

ومن هنا سعت الدراسة للإجابة على تساؤل رئيس مفاده :

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

ما طبيعة التنافس القائم بين تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط؟ وما مدى تأثير ذلك التنافس على مسار تسوية النزاع السوري ما بين مستقبل الأمن السوري الداخلي والتوازن الإقليمي بينهما؟

وينبثق عن هذا التساؤل المركزي العديد من الأسئلة الفرعية، يتمثل أهمها في:

- ❖ ما هي الأطر النظرية المناسبة لتوصيف السلوك التركي والإيراني في المنطقة، وما مقدار القدرة التفسيرية التي توفرها كل منها في فهم وتفسير متغيرات السلوك الخارجي للدولتين حيال صراعات المنطقة وفي سوريا تحديداً؟
- ❖ ما طبيعة المحددات الداخلية والخارجية التي تحتكم عليها كل من تركيا وإيران لممارسة أدوار وبرامج مستقبلية في صياغة إستراتيجية أمنية تجاه دول المنطقة تتفق مع تداعيات أحداث 11 سبتمبر؟
- ❖ ما حدود التغيير الأمني في سوريا بعد عام 2011م، وما مواقف وأبعاد سياسات القوى الدولية والإقليمية والفواعل غير الدولانية ذات الإشتراك المباشر إزاءه؟
- ❖ ما إنعكاس تنافس الفكر والأداء الاستراتيجي التركي-الإيراني على مخرجات الحل في سوريا بعد تهيئة البعد الإدراكي في تبرير ذلك الخيار؟
- ❖ ما أهم السيناريوهات التي من المتوقع أن يكون عليها التنافس التركي-الإيراني على سوريا مستقبلاً؟

2- مجالات الدراسة: يُعالج هذا الموضوع في مجالات ثلاثة هي:

أ - المجال المكاني:

يعبر هذا الإمتداد عن البيئة التي تشمل الأحداث والقرارات والأبعاد، وعلى هذا الأساس، فجغرافيا موضوع الدراسة تختص بمنطقة الشرق الأوسط ذات الحدود والخرائط الموروثة إستعماريًا، وبكل ما تحمله من سمات وخصوصية، وهي بتعبير فوكوياما من (المناطق الجامحة)، سواء في تفاعلاتها البينية أو الخارجية غير المنضبطة، إذ تتنازع

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

المشاريع المقترحة في المنطقة ما بين نظم إقليمية عربية (فرعية) وشرق أوسطية من جهة، ونظام الإختراق الخارجي من جهة ثانية، ليضيق المجال المكاني بإتجاه دراسة الحالة والمعبرة عنها في الجمهورية العربية السورية.

ب - المجال الزمني:

للتحكم في موضوع الدراسة، كان يجب علينا تحديد المتغير الزمني بهدف الإبتعاد عن التشتيت، نظرا لتعدد العلاقات بين البلدين في ظل المستجدات الدولية والإقليمية المتسارعة، لذلك فإن الإطار الزمني للدراسة يتسع ليشمل الفترة الممتدة من أحداث 11 سبتمبر 2001م، بإعتباره معطى محوريا في تاريخ العلاقات الدولية، لما مثله من تحولات في البيئة الدولية، وتغيير في توجه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، والتي فرضت تداعياتها على قوى الجوار المباشر (تركيا/إيران)، إلى غاية العام 2018م بما يتناسب ووقت وجوب إستخلاص نتائج الدراسة وهو الزمن الكفيل بتغطية مجموعة من المستجدات (الحراك الثوري في سوريا، تغير الحكومة الأمريكية وإنهيار الإتفاق النووي، فوز روحاني وأروغان في الدورة الثانية من الإنتخابات)، وما نتج عنها من تحول في السياسات والتحالفات، مع مراعات الخبرات الماضية في خطوطها العريضة من أجل فهم أكثر لما المستمر والمتغير في مجمل الأحداث والتفاعلات.

ج - المجال الموضوعي:

يناقش موضوع الدراسة أبعاد التنافس التركي- الإيراني في إطار توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط وأثره على مسار النزاع السوري.

3 - الفروض العلمية:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية، ننطلق من الفرضية المركزية التالية:

تسعى كل من تركيا وإيران لإستثمار النزاعات في المنطقة، بتحويلها من عبئ مركب متعدد الأوجه إلى فرصة لحسم القوة الإقليمية المهيمنة، سيما في إدارة النزاع السوري على

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

إعتبار أنه نقطة الرهان على الحساب الرشيد والعقلاني في ممارسة الأدوار، بعيدا عن مستقبل سيادة وأمن الدولة السورية.

وفي إطار الفرضيات الفرعية أحاول إختزالها إلى خمس فرضيات متداخلة ومتكاملة تدور حول التمايز بين حقول الإدراكات والتوجهات التركية والإيرانية لقضايا المنطقة والتي يمكن توزيعها على المستوى التالي:

❖ يشكل واقع التنوع والإختلاف في مجال وتصورات المقاربات النظرية الكلية والجزئية المعتمدة، متغيرا حاسما في تعميق القوة التفسيرية لها في ضبط السلوك الخارجي لدول ومتغيرات موضوع الدراسة.

❖ تمكن الطرفان التركي والإيراني تغيير مسار الطبيعة العامة للعلاقات، والقائمة على الصراع السياسي إلى سياسة خارجية أكثر تقاربا وأقل تطرفا في تحييد القضايا العالقة، لدعم شراكة إقتصادية أكثر فاعلية.

❖ ساهمت تداعيات أحداث 11 سبتمبر وإستمرار مأزق النظام الإقليمي العربي في إعطاء فرصة محققة لتركيا في بسط نفوذها، لما تملكه من مقومات تؤهلها للعب دور أكثر إستقلالية وتأثير، على حساب جارتها إيران التي تراجعت قدراتها الذاتية بسبب عدم قدرتها على التكيف مع تطورات بيئتها الخارجية.

❖ كلما ظل نطاق عمليات التدخل الدولي والإقليمي المباشر في سوريا خاضعا لفكرة المنافسة والمصلحة لترجيح كفة ميزان القوة كل لصالحها، زاد تعرض السيادة الوطنية السورية للتآكل بعد تراجع قدراتها الوظيفية، كما أفضى ذلك إلى خلق بيئة رخوة لنتامي أدوار وتأثيرات الفاعلين من غير الدول على حساب تسوية النزاع السوري.

❖ فرض تقدير القيادة السياسية للقوى الداخلية في الشأن السوري للتهديد والإستنزاف على حساب قوى خارجية بعد فشل المبادرات الأممية، إلى وجوب تضيق دائرة التحالفات لتقليل التنازلات في مقابل تحقيق أفضل المكاسب.

4 - الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

من خلال تقديم الموضوع، يتراءى لنا الأهمية العلمية والعملية (أكاديمية)، نظرا لعدة اعتبارات مركزية:

❖ إن أهمية الدراسة تعود أولا إلى البعد الإنساني الذي يفرض علينا تسليط الضوء على ما يعانيه الشعب السوري من القتل والدمار والتغريب، وتآمر دولي وإقليمي على هندسة شرق أوسط جديد، والذي لا يخلو من انعكاساته على المعطيات الجيوسياسية المرتبطة بمجال الدراسة.

❖ الإسهام في إثراء الجانب النظري لمجال الدراسة الأكاديمية بالإعتماد على نظريات وسياسية ومصفوفات تحليلية رياضية واقتصادية، والتي قد تكون نواة تأسيسية معرفية للتوسع والإجتهد في إسقاطها على دراسات أخرى. وذلك لإعتقاد منا بالزامية الإدراك الواعي والمعرفة المتطورة والمستمرة لكل ما ينشر في هذا الحقل.

❖ الوقوف على الرؤى المتباينة التي تهيمن على إدراك الطرفين التركي والإيراني في البحث عن مصالحهما في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط، وكيفية انعكاسها على إحتواء ما تمر به الدول العربية بعد عام 2011م.

❖ تتبع أهميتها العلمية والعملية في تقديم نماذج رياضية في تحليل البعد التنافسي بين تركيا وإيران وتحديدا في سوريا، بالإعتماد على الجمع الإحصائي الجديد للبيانات حول قدرات كل منهما.

❖ في ظل ما تمر به بعض دول المنطقة العربية من حالة لا إستقرار، والمرشحة أكثر للإنتقال إلى دول أخرى، يمكن لموضوع دراستنا إتاحة المجال أمام صناع القرار إلى إعداد نموذج إدراكي للإستفادة من مسار النزاعات، وتجاوز الأخطاء المرتكبة، والفهم الجيد لنتائج تدخل أطراف خارجية في اللعبة الداخلية.

❖ إلى جانب ما سبق، تكتسب الدراسة أهمية من حيث حداثة الموضوع والمدة الزمنية الطويلة التي يحاول تغطيتها، والتي تمتاز بتسارع الأحداث وتعدد المتغيرات، إنطلاقا

من طبيعة الدراسة ومرورا بخصوصية الملف السوري، في محاولة لإعطاء تصور آني ومستقبلي على شكل وتوازن القوى الجديد للنظام الدولي والإقليمي على حد سواء، والذي بدوره سيفتح المجال أمام دراسات بحثية جديدة تتناسب والتطورات اللاحقة .

5 - مناهج الدراسة وإقترابها:

يعد تحديد المنهج والإقتراب من أولى متطلبات البحث العلمي كونهما الدليل والمرشد لإحتواء جوانب تحليل موضوع الدراسة، لذلك حرصنا على إعتقاد العديد منها، لما إتسم به الموضوع من إنتقالات بحثية متنوعة.

أ/ المناهج :

ترتبط مسألة تحصيل المعرفة العلمية بضرورة الإعتقاد على مناهج للبحث، وذلك بما يتناسب ومتطلبات الدراسة. ذلك أن " المعرفة الواعية بمناهج البحث العلمي تمكن العلماء الباحثين من إتقان البحث وتلافي كثير من الخطوات المتعثرة والتي لا تفيد شيئا "¹.

-المنهج التاريخي:

يعد المنهج التاريخي من أكثر المناهج التقليدية شيوعا، والذي يرتبط بموضوعات دراسة العلاقات الدولية بإعتباره أحد أهم الأسس، والمرتكزات المنهجية في فحص المضامين والترسبات، ومن ثم فهم التوجهات والرؤى والسياسات .

وتم تعريفه على أنه "وصف الحقائق التي حدثت في الماضي بطريقة تحليلية ناقدة "². أي أن الرجوع إلى الناحية التاريخية يراد بها البحث عن الحاضر في الماضي، وفهم الحاضر من الماضي، ولما كان موضوع هذه الدراسة عن التنافس بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط وعلى قضايا المنطقة العربية تحديدا، فإن جدولة البنية التاريخية لها، سوف تمكننا من دون شك من إستيعاب طبيعة المفارقات والصراعات الحالية بإعتبارها جزءا مكملا

(1) محمد محمد قاسم، المدخل الى مناهج البحث العلمي (بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1999)، ص 51.

(2) محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي (القواعد والمراحل والتطبيقات) (الجامعة الأردنية: كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، 1999)، ص 36.

للصراع التاريخي العثماني الصفوي، ولما أنتج عنه من بروتوكولات ومعاهدات، ناهيك عن دور المنهج في فحص التباينات وتقصي المضامين المفاهيمية والنظرية ضمن تحليل نقدي من أجل فهم واضح للموضوع .

- المنهج المقارن :

أضحت جل الدراسات في العلوم السياسية تستخدم المنهج المقارن، بإعتباره المنهج الوحيد الذي يحمل إسم أحد فروعها، وهو السياسة المقارنة، والذي يبحث دائما عن الإجابة عن السؤالين كيف؟ ولماذا؟ وليس عن ماذا؟¹

طرح معنى خليل عمر وزملاءه معنى حدود أشكال المقارنة في نقاط أربعة إلا أننا سنعتمد ما يهمننا بإختيار المقارنة المقترنة، والتي تقوم على مقارنة ظاهرتين متماثلتين لا تتضمنان التخالف في المتن بل أنه تحت ظرف الأولى تبرز تحديات الثانية.² وهنا تكون المقارنة بين قدرات وأدوار التحرك التركي-الإيراني في المنطقة، وكذا مقارنة حجم النفوذ والقوة الذي تلعبه كل منهما.

كما يمكننا الإستعانة بالمقارنة المستدركة، والتي تعتمد على مقارنة السابق باللاحق لتحديد نقاط التباين والتماثل داخل نظريات المدرسة الواحدة، من خلال تقدير الأوزان النسبية والإسهامات لكل نظرية.

- المنهج الوصفي :

بداية سنتحدث عن المنهج الوصفي، بإعتباره المنهج الذي يعني بالدراسات التي تهتم بجمع وتلخيص وتصنيف المعلومات، والحقائق المدروسة المرتبطة بسلوك الظواهر أو

(1) نصر محمد عارف، إستمولوجيا السياسة المقارنة (بيروت: مؤسسة مجد الجامعية للدراسات والنشر، 2002)، ص.98.

(2) عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2، 2010)، ص.96.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

القضايا، أو المشاكل التي يرغب الباحث بدراستها، لغرض تحليلها وتفسيرها وتقييم طبيعتها للتنبؤ بها وضبطها أو التحكم فيها.¹

كما يتفرع من المنهج الوصفي عدة أساليب للبحث بحسب رؤية كل باحث، إلا أن موضوع دراستنا يهتم أكثر بالدراسة المقارنة للأسباب والدراسات الارتباطية، فالأولى تعنى بدراسة المتغيرات المستقلة لمحاولة معرفة علاقاتها المحتملة وآثارها على المتغيرات التابعة (النتائج)². وهو فعلا، ما نحتاجه في موضوع دراستنا، من خلال وصف تحليلي مقارنة لدوافع الاهتمام والتدخل التركي بسوريا على حساب نظيره الإيراني (السبب)، مما يدفع بمزيد من السياسة العدوانية تجاه الدول العربية وإستعصاء إيجاد حل للنزاعات الدائرة فيه (النتيجة). في حين أن ذلك النوع من الدراسات الارتباطية، يفيد في تقدير العلاقة بين متغير أو أكثر من ناحية وفي التعرف على مدى هذه العلاقة من ناحية أخرى، غير أن العلاقة بين المتغيرات لا تعني سبب ونتيجة فقط بل تفيد في التنبؤ.³

- منهج دراسة حالة:

تعتبر "بولين يونغ" (B.Yoeng) "أن من يستخدم هذا المنهج يستطيع أن يختبر مواقف وأشخاص وجماعات ونظم بحيث تكون نظرتهم إليها نظرة كلية، ذلك للوصول إلى تعميمات، كما قد تكشف هذه الأخيرة عن عوامل سببية، تؤثر في الموقف الاجتماعي".⁴

تم الإعتماد على المنهج في إدراك الطبيعة التنافسية للعلاقات بين تركيا وإيران بشكل أفقي وتقاطعي في الشأن السوري بإعتباره نموذجا لدراسة الحالة.

- المنهج الإحصائي:

(1) موسى حريزي، صبرينة غربي، "دراسة نقدية لبعض المناهج الوصفية وموضوعاتها"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع. 13 (ديسمبر 2013)، ص ص. 23-34.

(2) صالح العساف، مدخل إلى البحث في العلوم السلوكية (الرياض: مكتبة العبيكة)، ص. 250.

(3) رحيم يونس العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي (عمان: دار دجلة، 2007)، ص. 103.

(4) عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية (دمشق: دار النمير، ط. 2، 2004)، ص. 180.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

تتبع حاجتنا إلى توظيف هذا المنهج للإستفادة من التشخيص الدقيق للمقومات الداخلية للدول المبحوث، من خلال التحليل الكمي وإستقراء البيانات الإقتصادية والعسكرية المتعلقة بها، في محاولة لتفسير مؤشرات التطور والتراجع في العلاقات.

ب- إقترابات التحليل :

تستخدم الإقترابات كإطار لتصنيف وتحليل عدد كبير من المعلومات حول مختلف النظم السياسية، لما يشكله الإقتراب من وسيط بين الباحث وبين الظواهر المختلفة بالإستناد على أكثر المتغيرات التي تمتلك أكبر قدرة تفسيرية من غيرها، كما تستخدم الإقترابات للإشارة إلى المعايير المستخدمة في إنتقاء الإستفسارات التي تطرح والضوابط التي تحكم¹. بغية إختيار موضوعات ومعلومات معينة أو إستبعادها من نطاق البحث، فضلا على أن الإستعانة بمجموعة من الإقترابات بصورة تكاملية يزيد البحث أصالة ودقة.

- إقتراب التحليل النظمي:

يعتمد هذا المقترح في تحليله على النظام السياسي، والذي يعرفه "اندرية سكوت" أنه "مجموعة أجزاء ذات خصائص متباينة ترتبط مع بعضها عبر تفاعل مستمر في مدة زمنية محددة، وتنجز وظائف محددة". وفق هذا المدلول للنظام يركز "دافيد استون" و"غابرييل ألموند" على وجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة والمركبة، والنظر إليها تحليلا من منطلق آلي على أنها مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية، وبين بيئته من ناحية أخرى.² أي أن هناك دعائم تجعل حركة النظام تتسق مع حركة الدورة المتكاملة، وهي : النظام / بيئة النظام / عملية التفاعل / التغذية الاسترجاعية.

ولقد تم توظيفه في دراسة عوامل وآليات الوضع في سوريا بعد العام 2011م، والذي كان نتيجة تشكل مدخلات (مطالب شعبية) لم تتلقى الإستجابة المطلوبة من النظام السياسي

(1) صباح بالة، " الاقتراب المؤسسي، الموسوعة السياسية"، في: <https://political-encyclopedia.org/dict/> ، (2016/06/05).

(2) جابر سعيد عوض، "إقتراب تحليل النظم في علم السياسة"، ندوة دولية بعنوان: إقترابات البحث في العلوم الاجتماعية (جامعة الاقتصاد والعلوم السياسية ، 16-18 جوان 1992)، ص.20.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

في تفاعل ضمن العلبة السوداء، ما أدى إلى إفراز مخرجات عبر مراحل تطور طبيعة الأحداث وصولاً إلى نزاع مدول.

- إقتراب صنع القرار:

يركز موضوع الدراسة على مسألة صناعة وإتخاذ القرار في الأزمات، لذلك تم الإستعانة بمقرب صنع القرار، وهو إطار فكري يساعد الباحثين في التعرف على العوامل والمتغيرات. التي تشكل عناصر الموقف الذي يتخذ القرار في خضمه ويتضمن إقتراب صناعة القرار مستويات متعددة: الوحدة القرارية (المؤسسات) // الموقف القراري، والتي تنقسم حسب "سبروت" (Sprout) إلى البيئة العملية.¹

وتتضمن في موضوعنا حول محددات البيئة الداخلية والخارجية لكل من الدولتين، في التعاطي مع البعد الإقليمي الشرق أوسطي، والبيئة النفسية لصانع القرار مستندة في ذلك إلى إسهام "مايكل بريشر" (Brecher Michael)، الذي يرى أن صانع القرار يتحرك في توافق مع إدراكاته، وهنا نناقش تأثير شخصية كل من صناع القرار التركي والإيراني (أردوغان-حسن روحاني) حول قراءة وإدراك التهديدات الأمنية في شرق أوسط مضطرب، وتوضيح مستوى التفاعلات على المستوى الدولي والاقليمي والداخلي لتمكين صانع القرار السوري من إتخاذ قرارات براغماتية ونفعية للخروج من الأزمة.

- المدخل الجيوبولتيكي :

يعرف "كولان غراي" (Collin Gray) الجيوبولتيك بأنها "العلاقة التي تقوم بين القوة والسياسة الدولية والإطار الجغرافي".²

وهو ما يعني أن ظاهرة النزاع الدولي ناتجة عن الضغوطات التي يحدثها المكان الطبيعي، لأجل التمدد والنمو، وهذا المدخل يتقاسمه تياران وهما، التقليدي والمعاصرة.

(1) محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي (الجزائر: دار هومة ، ط 2، 2002)، ص ص 154-163.

(2) حسين قادري، النزاعات الدولية : دراسة وتحليل (الجزائر: منشورات خير جليس، 2007)، ص. 50.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

بالنسبة للإتجاه الأول فقد ذهب "فريدريك راتزل" (F.Ratzel) مؤسس علم الجيوبولتيك إلى القول "إن الجغرافية هي الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسة الدول" بالإستناد إلى عناصر أساسية، الموقع والخصائص الطبيعية، التي تشكل ثوابت، لكن قيمته السياسية تتغير في إطار علاقته بالإقليم أو الدولة بجيرانها.¹

في حين إرتبط إسم "هالفورد ماكيندر" (H.Mackinder) بنظرية "قلب العالم"، وفيها حذر من أن حكم قلب أكبر كتلة أرضية في العالم يمكن أن يعطي الأسس التي تتبني عليها السيطرة العالمية، وقد شعر "ماكيندر" أن في إمكان القوة التي تحكم قلب العالم سواء كانت روسيا أو ألمانيا أو الصين، أن تنافس بنجاح الدول البحرية وأن تتغلب عليها، وهو ما أكده "فيرجريف جيمس" (J. Fairgrieve) في كتابه (الجغرافيا والسيطرة العالمية)، أن الصين في موقع ممتاز للسيطرة على داخلية أورواسيا.²

وحول أهمية البحار فتعمل على رفع مكانة الدولة من خلال القوة المكتسبة منها، كما يقول "ألفريد ماهان": "كلما زادت سيطرت الدولة على البحار زادت قوتها العامة".³ كما تقدم الجيوبولتيكا في إتجاهها الآخر، تفسيراً جوهرياً في النزاعات الدولية الدائرة مطلع القرن الحالي حول التوسع والتمدد جغرافياً والسيطرة على الموارد.

وهو ما يمكننا الإستفادة منه في تحديد جيوبولتيكا المكان للشرق الأوسط التي لم تستقر بعد، ولا يقتصر ذلك على البعد التاريخي والمكانة، وإنما يتعدى ذلك إلى التداخل الديمغرافي وقلق الحدود في مناطق التخوم خاصة في المثلث العربي-التركي-الإيراني فكل منها مقومات جيوبولتيكية تساعد على القيام بأدوار حيوية في قضايا الشرق الأوسط، وخير دليل على ذلك التمدد والنمو تجاه سوريا ضمن مبدأ (العمق الإستراتيجي) و(جيوبولتيكا الشيعي).

(1) مروان سالم العلي، "النظام الدولي: دراسة نظرية في المفهوم والخصائص آليات التغيير"، مجلة الكوفة، م.7، ع 20 (2014)، ص ص.219-270.

(2) محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا (القاهرة: هنداوي للتعليم، 2012)، ص.61.

(3) العلي، مرجع سابق، ص. 242.

ج- أدوات جمع البيانات:

تم الإستعانة بأحد أهم طرق جمع البيانات في العصر الحديث وهي تحليل المضمون، ظهرت هذه الطريقة تحديدا في العشرينات الأخيرة من القرن العشرين، كرد فعل على الإزدياد السريع في حجم المادة التي تقدمها وسائل الإعلام والاتصال بكل صورها، وتصب طريقة تحليل المضمون تحليلاتها على صف محتوى وسائل الاتصال في صورة منظمة، وتمثل هذه الطريقة أسلوبا في البحث يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم الكيفي والكمي للمحتوى الظاهر للاتصالات¹.

إلا أنه في موضوع الدراسة، تم الإستعانة بتقنية تحليل المضمون على المستوى الكيفي، وذلك في تحليل للبيانات التي إستقيناها من بعض المقطعات من خطابات الممثلين الرسميين في الدولتين التركية والإيرانية وباقي دول الدراسة، ومقاطع من نصوص الوثائق الرسمية، وكذا مضامين الإتفاقيات والمبادرات الدولية في الشأن السوري (جنيف-سوتشي-أستانا..)، بهدف معرفة التصورات الأمنية لكل منها، والتي تحدد مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية المتبعة.

خطة الدراسة:

عليه، وإستجابة لمقتضيات معالجة هذا الموضوع وتقصيه وتحليله قامت الدراسة ببناء خطة بحثية بداية من مقدمة إلى إستنتاجات، مرورا بإطار منهجي حددت فيه مشكلتها الجوهرية ومناهجها، ومفاهيمها، ونظرياتها التفسيرية التي إعتدناها كأساس للتحليل. ومن ثم قسم الموضوع إلى أربعة فصول:

خصص الفصل الأول الذي بعنوان التوازنات الجيوبولتيكية بين تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط، للتأكيد على أهمية الشرق الأوسط في حسابات القوى الدولية، ما أثر على طبيعة وحدود تماسه، والذي لا تستثنى منه تركيا وإيران كقوى دعم لما تمتلكه من مقومات

(1) Issam abdelwahab, **Introduction to Research Methodologies** (Al-Neelain University, 2007),p.49.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

القوة، وسط زخم من التنافس والصراع لعقود طويلة، ما يدفع إلى ضبط إيقاع التوازن داخل النظام الإقليمي.

أما الفصل الثاني والمعنون بتركيا وإيران تنافس المصالح لإحياء المكانة والنفوذ، فينطلق من الإستراتيجية الإقليمية للبلدين ضمن مقترحات مستنبطة من طبيعة فلسفة البيئة الحاكمة، والتي حددت ملامحها بعد العام 2001م، في مسعى كل منهما لإستغلال الفرص، بتعزيز الحضور وتمير المشاريع، ما أدخل العلاقة بينهما في بوتقة التنافس الحذر على النفوذ.

وفيما يخص الفصل الثالث الذي بعنوان سوريا تحديات الداخل في مواجهة قوى النفوذ الدولية والإقليمية، تم التركيز فيه على التقدير التركي والإيراني لأهمية سوريا الجيوسياسية والجيواستراتيجية، والمعبر عنها وفق مجموعة من المواقف والتصريحات بعد وصول الحراك الثوري إليها. ولعل ما يفسر مساندة وتوجهات كل منها بإتجاه دعم أحد الطرفين هو ما تقتضيه المصالح القومية بالدرجة الأولى، وسط تماهي قوى أخرى وفشل مبادرات جنيف.

تناول الفصل الرابع والأخير جدلية التقاطع التركي والإيراني ما بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على مسار النزاع السوري، ذلك أن التطورات المتسارعة في الشأن السوري فرضت على تركيا تحديات داخلية وخارجية مرتبطة بشكل مباشر بأمنها القومي (الأكراد، اللاجئين) ما تم التعبير عنه عبر التدخل المباشر، الذي كان قد سبقه التدخل الإيراني بسنوات والمدعوم روسيا، ما ساق إلى خلق بيئة أكثر فوضوية مع تنامي دور الفواعل المسلحة من غير الدول بمختلف مسمياتها، فيما أثرت التحالفات المرنة على مصالح النزاع الرئيسية، بعد الإقرار المعلن بالزامية الحل ضمن ما تقتضيه مصالح الدول الضامنة.

ثم خلصت الدراسة بناء على هذه المعطيات التي تم إختبار فروضها إلى جملة من الإستنتاجات حول الموضوع.

الأدبيات السابقة:

• أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة (محمد جابر الثلجي، طارق عبد الجليل) (لبنان: الدار العربية للعلوم، 2010). يتأسس العمق الإستراتيجي لتركيا بالنسبة لأوغلو في تكامل مقومين (التاريخ/ الجغرافيا) ذلك أن المقوم الإستراتيجي والمرتبب بالموقع الجيو-استراتيجي الممتد من الغرب إلى الشرق، المقوم الآخر المرتبب بالرصيد الحضاري، للخروج برؤية جديدة للسياسة الخارجية التركية القائمة على الموازنة بين تعزيز الحريات في الداخل ومواجهة الأخطار الأمنية في الخارج ضمن القوة الناعمة .

إلا أن الكاتب لم يشر إلى ضرورة إعادة نظر تركيا في تحالفاتها، التي فتحت المجال أمامها إلى لعب هذا الدور المتعاضم، وما إذا كانت هذه التحالفات ظرفية أو ثابتة، إلا أن مسألة الوقوف على المسافة الواحدة، وفكرة تفسير المشاكل لم تعد تجد صداها بعد أحداث عام 2010م في المنطقة العربية، وهي نفسها قلصت من الترويج بأن تركيا دولة مركزية إقليمية كبرى خاصة في النزاع السوري، بإعتبارها الحديقة الخلفية لها للمنطقة العربية مع ذلك لازالت تعيش صراع وجهد أدوار التحرك.

غير أننا في هذه الدراسة نحاول الحديث عن الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط بشكل موضوعي بدلائل واقعية بعيدا عن المغالاة في ذلك، بالإضافة إلى تقدير الصعوبات والعراقيل التي تواجهها، أي العوامل التي من شأنها أن تحد نفوذها في هذه المنطقة .

• فارس الياس، **مستقبل مكانة إيران الإقليمية في الشرق الأوسط**، (2017م)، قدمت هذه الدراسة ثراء معرفيا حول الإستراتيجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، على إعتبار أن إيران تحاول إعادة بناء دورها الإقليمي مستغلة بذلك جملة من المتغيرات والتحديات التي شهدتها المنطقة (ثورات الربيع العربي، تصاعد التيار الإسلامي الأصولي، الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة دولاند ترامب، التحالف الإسلامي بقيادة السعودية) في محاولة منها لتحويلها لفرص بإستغلال ثقلها الجيوبولتيكي والجيو-سياسي لفرض مكانتها كقوة وقطب إقليمي يتجاوز الأطر التقليدية التي كانت تصور إيران في السابق. أضف إلى

ذلك أن الأدوار الإيرانية في الشرق الأوسط، ساهمت في تأجيج الوضع الإثني-طائفي في المنطقة، فهي منغمسة بفاعلية وتأثير في الصراعات الدائرة في العراق وسوريا واليمن.

ما يؤخذ على هذه الدراسة من وجهة نظرنا، أن الكاتب لم يتعرض إلى العلاقات الإيرانية مع دول المنطقة باعتبارها دافعا أساسيا لتلك الاستراتيجية خاصة في القضايا الأمنية المتشابكة ، وهو ما سنحاول إستدراكه في دراستنا بشكل أساسي ودقيق.

Zhirwan A. "Ismail :Impacts of Syrian Crisis on Turkish-Iranian Relations: (Rojava Factor)", **Journal of University of Human Development** ,v3(2017).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الجهات الفاعلة غير الحكومية (روح افا) ذلك الجزء الشمالي الغربي من سوريا في تعقيد أدوار وسياسات دول الجوار (تركيا- إيران) في الشأن السوري، لما تمثله من تهديد مباشر على أمنهما القومي بعد الحصول على الإستقلال التام، ومن ثم تغير خارطة الشرق الأوسط ككل، والذي كانت بدايته بإستغلال الفوضى في سوريا في مارس 2016م، بإعلان «النظام الفيدرالي» في مناطق سيطرته.

شكلت دراسة زهروان بالنسبة لنا مرجعا مهما في تحديد خارطة القوى الداخلية المتنافسة في سوريا، من أجل إعطائنا بعدا أكثر عمقا حول أحد دعائم إطالة أمد الفوضى هناك هذا من جهة، كما قدمت لنا معطيات جوهرية للوصول إلى تفسير إستمرار التوغل التركي - الإيراني في المستقبل السوري.

ربما ما نعتبره قصورا في هذه الدراسة والذي سنحاول تغطيته في دراستنا هو تجاهل دور السياسة الأمريكية والإسرائيلية ضمن اللعب بورقة الأكراد في إرباك الدور التركي والإيراني، ذلك أن السماح بإلغاء الأكراد من المنطقة سيكون مخالفا تماما لمصالح الولايات المتحدة الجيوسياسية والأمنية الجغرافية.

ثانيا : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يستلزم منا البحث العلمي التحديد والتدقيق في دلالات المفاهيم التقنية والتميز بينها، كما أن توظيف الجانب النظري يعتبر مدخلا أساسيا في كل بحث للوصول إلى تفسيرات علمية للوقائع، خاصة مع تعدد مجال الدراسات السياسية المتضمنة مسألة التداخل بين البيئة الداخلية والبيئة الإقليمية والدولية، من حيث التأثير والانعكاس.

1 - المفاهيم الأساسية:

إن البحث العلمي بمختلف توجهاته يشترط فهم علمي دقيق لدلالات مفاهيم موضوعه ولحدودها المنطقية اللازمة. فالعلوم كلها، كما يقول "طومسون": "تعتمد على المفاهيم، فهي الأفكار التي حملت أسماء، وهي التي تحدد السؤال الذي يسأله الباحث، وتتحدد الإجابة عليه، وهي البناء الأساس الذي تؤسس عليه النظريات، فالعلم دائما يبدأ بتشكيل المفاهيم التي تصف العالم".¹

أ/ السياسة الخارجية وتوجهاتها الأساسية:

إن مفهوم السياسة الخارجية، مثله مثل الكثير من المفاهيم في حقل العلاقات الدولية، لا يحظى بتطابق كامل في تعريفه، ولا يعود ذلك إلى إختلافات فردية في التفكير بين الباحثين، بقدر ما يعود إلى تعدد المدارس الفكرية. ففي هذا الصدد يقول "روبي جونز": "إن طبيعة السياسة الخارجية أمر غير متفق عليه بين الباحثين... وذلك كون مجال الإختيار في حقل دراسة وتحليل السياسة الخارجية متسع بشكل واضح".²

- أهم تعاريف السياسة الخارجية:

قبل تعريف السياسة الخارجية يجدر بنا أولاً تعريف السياسة لغة وإصطلاحاً.

(1) عارف، مرجع سابق، ص.30.

(2) فكري نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية للفترة 1953 - 1958 (جامعة بغداد: كلية القانون والسياسة، 1979)، ص.13.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

جاء على لسان ابن منظور، أن السياسة في اللغة العربية هي مصدر للفعل ساس يسوس و ساس الأمر سياسة، قام به، وسوّسه القوم: جعلوه يسوسهم.¹

وهي لفظة مشتقة من ثلاث كلمات في لغات قديمة، أو تعود إليها: الكلمة اللاتينية (Polis)، وتعني المدينة، وهي تدل كذلك على الوحدة السياسية في اليونان القديمة. (Politica) وتعني الأشياء السياسية، والمدنية، وكذلك النظرية (الدستور، الحكومة..)، و (Politike) وتعني فن ممارسة السياسيين.²

أما معنى السياسة الخارجية فيعرفها كل من "بروس راسيت" (Russet Bruce) و"هيرفي ستار" (Star Harvey) بأنها: "إهتمام بالسياسات التي تعلنها الدول، وبالقرارات المتخذة من قبل الدوائر الحكومية، وأيضا بالأفعال العملية المتخذة من قبل الحكومات والمحصلات الناجمة عن سلوك هذه الحكومات وممثليها الرسميين، فالسياسة الخارجية هي مخرجات الدولة تجاه النسق العالمي".³

كما يعرفها "جورج مودلسكي" (George Modelski) بأنها "نظم الأنشطة التي تطورها المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية.."⁴

يقر التعريف الأول إعتبار مبدأ تحويل الرغبات، والأهداف التي تسطرها الدوائر الحكومية إلى قرارات رسمية باتجاه المحيط الخارجي (الدولي)، كما ربط تعريف "مودلسكي" الثاني السياسة الخارجية بمسألة النشاط، وتحديدًا بالتفاعل مع البيئة الداخلية والخارجية. لكن حتى النشاط يعتبر أحد سلوكيات السياسة الخارجية، بشكل غير مستمر. فإذا أخذنا حالة عدم إتخاذ قرار تجاه مدخلات النظام الخارجية، هو الآخر يمثل سياسة خارجية للدولة، تكون المسألة هنا مرتبطة بالحسابات العقلانية للدولة تجاه القضايا.

(1) ابن منظور، لسان العرب (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ج.6، 1996)، ص.429.

(2) حسن سيد سليمان ، المدخل للعلوم السياسية (الخرطوم: دار جامعة افريقيا للطباعة، 2010)، ص ص 5،6.

(3) Tayfur, M. Fatih, "Main Approaches to the Study of Foreign Policy: A Review", **MEtu Studies in Development**, Vol.21 (1994), pp 137-117.

(4) George Modelski , **Theory of Foreign policy** (London: pall mall press, 1962), p.6.

هناك إتجاه يعرف السياسة الخارجية على أنها تتصرف أساسا إلى أهداف الوحدة الدولية، مثل "تشارلز هيرمان" (Charles F. Hermann) بأنها "تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية".¹

لكن ما يؤخذ على هذا الإتجاه هو إعطاؤه السياسة الخارجية شكلا موحدا يقتصر في سلوك صانع القرار وإدراكه، في حين أن هذا الأخير ليس إلا موجهها لها، ذلك أن السياسة الخارجية أشمل من عملية صنع القرار.

في محاولة لتقديم تعريف إجرائي للسياسة الخارجية، نقول بأنها: " كل ما يتعلق بعلاقات الدول الخارجية مع الدول الأخرى، سواء في مجالها الدولي أو الإقليمي من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها الوطنية، بإستخدام جل الوسائل ذات التأثير".

- السياسة الخارجية تداخل مفترض مع الدلالات الأخرى.

سنبرز في هذا الجزء أهم الإسهامات البحثية، في تعيين حدود التماس والتداخل بين معنى السياسة الخارجية ومختلف المفاهيم ذات الإرتباط.

● العلاقات الدولية:

يثير هذا المصطلح العديد من الإشكاليات النظرية والتحليلية في تعريفه، وذلك نظرا لتداخله مع العديد من المفاهيم الأخرى، خاصة مع مفهوم السياسة الخارجية. إعتبر " كنيث تومابسون" (Kenneth Thomson) السياسة الدولية هي جوهر العلاقات الدولية التي تكون "مادتها الصراع من أجل القوة بين الدول ذات السيادة".² إكتسب هذا التعريف رواجاً في الأوساط الأكاديمية في ظل الوضع الدولي حينها الملغم بالصراعات والحروب، وبقدرة الطرح الواقعي على تفسير العلاقات الدولية. إلا أن هذا

(1) جونسن لويد، تفسير السياسة الخارجية ، (ترجمة: مفتي بن احمد، محمد السيد سليم) (الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989)، ص.43.

(2) عامر مصباح، المدخل الى علم العلاقات الدولية (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009)، ص ص.11-14.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

لا ينبغي أن يقودنا إلى الاعتقاد أن الأخيرة يحكمها الصراع فقط، فالتعاون هو وجهها الآخر، فالتعاون الدولي مظهر حتمي من مظاهر السلوك الدولي، " فترات السلم والأمن"

كما أن هناك من يعرفها بأنها " العلم الذي يهتم بتحليل وتفسير مختلف الظواهر الدولية والعوامل التي تؤدي إليها، ومعرفة آثار ذلك على سلوك مختلف أطراف المجتمع الدولي".

والملاحظ في هذا التعريف، أنه تم التركيز على عامل أثر العلاقات الدولية على المجتمع الدولي وليس على العلاقات الدولية بذاتها، كما أن إقتضاره على بعدي التحليل والتفسير وإهماله البعد التنبؤي، يعد قصورا في إدراك السلوك المتوقع للفواعل في علاقاتهم، ونستدل على ذلك بقصور الطرح الواقعي وعدم قدرته على التنبؤ بنهاية الحرب الباردة.

إن مفهوم العلاقات الدولية يتسع إطاره ليشمل كل صور العلاقات بين المجتمعات والوحدات في الساحة الدولية، فهي مجموعة العلاقات عبر القومية من سياسية وغيرها، رسمية وغير رسمية..، ما يعني أن مجموع السياسات الخارجية تمثل لنا العلاقات الدولية.

• الدبلوماسية:

حدث أن أستخدم مفهوم الدبلوماسية من قبل بعض الباحثين، للدلالة على السياسة الخارجية دون تمييزه، وذلك ما نجده مثلا عند "هانز مورجنثاؤ" (Hans -Morgenthau) حين قال: "إن الدبلوماسية والسياسة الخارجية شيء واحد من منطلق أن الدبلوماسية تقوم بصياغة السياسة الخارجية وتنفيذها، بالإشتراك مع وزارة الخارجية"¹.

كما عرفها " ريفير" (Rivier) بأنها "علم وفن تمثيل الدول وإجراء المفاوضات"².

للتحديد أكثر، تفرض طبيعة العلاقات بين دول موضوع البحث إلى الخوض في نوعين من الدبلوماسية: دبلوماسية الأزمات ودبلوماسية التحالفات.

(1) خلود محمد خميس، "دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية تجاه إفريقيا بعد عام 2003" في:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=9480>، (2018/10/13).

(2) غازي حسن الصبريني، الدبلوماسية المعاصرة (الأردن: الدار العلمية الدولية للنشر، 2002)، ص.12.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

*دبلوماسية الأزمات: ويقصد بها تلك الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها قوى إقليمية ودولية في إدارة الأزمات، وهي تتحدد وفق طبيعة العلاقات بين هذه القوى، سواء من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، أو من حيث السمات التي تتميز بها، وهي تحمل السمات الآتية:

➤ تصوير الأزمات الدولية من منظور عقائدي، كما هو الحال مثلا في طرح إيران لطبيعة الصراعات الدولية في الشرق الأوسط، حيث توظف ذلك في إطار معادلتها الصراعية القائمة على التصنيف بين " السني والشيوعي " في أزماتها في هذه المنطقة.

➤ اعتماد أسلوب الإثارة الدعائية، حيث تلجأ كل قوة إلى استخدام أسلوب الإثارة الدعائية بين الأطراف الأخرى لكسب تأييدها واستقطابها إلى جانبها، ويمكن تقديم سياسة إيران وتركيا الدعائية في قضايا الشرق الأوسط اليوم .¹

➤ ضعف الأمم المتحدة على إيجاد حل للأزمات، وتعتبر ما تمر به المنطقة العربية، وسوريا تحديدا، خير مثال على فقدان شرعية دور الأمم المتحدة ومهامها.

*دبلوماسية التحالفات: تركز على إقامة الأحلاف العسكرية، ومعاهدات الدفاع المشترك.. ومراعاة لضرورات البحث، نركز على بعدين في ممارسة هذه الدبلوماسية.

➤ مقتضيات التوازن، نظرا لأن النظام الدولي الذي تتوزع فيه علاقات القوة بطريقة تخلو من التكافؤ، يساعد على خلق أوضاع قد تغري بعض الأطراف بالتوسع على حساب السلامة الإقليمية، لهذا تعتبر التحالفات أداة فعالة لتقويم الإختلال في توزيع القوى.²

➤ عدم الإستقرار الداخلي، وهو وضع قد يدفع إلى البحث عن تحالفات خارجية، بغية الحصول على دعم دولي للحيلولة دون إنهيار نظامه الداخلي. وهو الوضع الذي لجأ إليه نظام بشار الأسد بالتوجه إلى إقامة تحالف عسكري سوري-إيراني-روسي لإحداث

(1) عبد اللطيف بوروبي، ورقة بحثية بعنوان "الدبلوماسية والتفاوض" (جامعة قسنطينة كلية العلوم السياسية، 2010)، ص 20-22.

(2) برغوث علي، العلاقات العامة أسس نظرية ومفاهيم عصرية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2007)، ص 123، 124.

التوازن مع التحالف المضاد التركي-السعودي-الأمريكي (المصالح وتهديدات المشتركة).

يمكننا إعطاء تعريف إجرائي للدبلوماسية على أنها عملية سياسية توظفها الدولة بشكل رسمي، في إعداد وضياعة وتنفيذ سياستها الخارجية، وفي إدارة العلاقات بين الدول والوحدات الأخرى، من أجل تحقيق أهدافها.

• الإستراتيجية:

من مقولات القائد العسكري الشهير "سون تسو" ما يقول فيها: "إن البارعين في الصراع يتخذون موقعا غير قابل للهزيمة، ولا يضيعون أية فرصة لهزيمة الخصم".¹

الأمر نفسه هو ما طرحه "أندرية بوفر" (Andre Beaufre) الذي يرى الإستراتيجية منهجا أو طريقة في التفكير لمعالجة الأحداث بتوسيع دائرة البدائل المطروحة، ويقول: "إنها ليست عقيدة جامدة، ولكنها أسلوب في التفكير يسمح بدراسة الأحداث وتصنيفها حسب أهميتها، واختيار الوسائل الفعالة الملائمة لها".²

وحول مسألة إرتباط مصطلح الإستراتيجية بالجيو-استراتيجية، وعلاقتها بالسياسة الخارجية. يقول صلاح الدين الزيداني: "تهدف الجيو- إستراتيجية إلى المساهمة في توضيح الأبعاد الجغرافية التي تدخل في إطار رسم السياسة الخارجية للدولة لتحديد نمط هذه السياسة وتوجهاتها، ووضع مفهوم متكامل للمصلحة القومية من منظور جغرافي إستراتيجي أخذ كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والبشرية في الحسبان وتحديد المواقع والمناطق الإستراتيجية في العالم، وأخيرا رسم الإستراتيجية العامة للدولة في أوقات الصراعات والحروب".³

(1) حسن الرشيد، "تطور علم الجغرافيا السياسية وأثرها في فهم التفاعلات"، مجلة البيان، ع.6 (2009)، ص ص. 71-22.

(2) الإمارة لمى مضر، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الإتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2005)، ص.37.

(3) صلاح الدين أبو بكر الزيداني، "الجغرافية الإستراتيجية (جيوإستراتيجية)"، مجلة التسليح، ع.31 (مارس 2013) ص ص.1-9.

• السياسة الداخلية:

من بين الإسهامات التي قدمت في دراسة العلاقة بين السياسة الداخلية والخارجية مساهمة "غريغوري فلاين" (F. Gregory)، الذي ربط هذه العلاقة بظروف عصرنا الحالي حيث كتب يقول: "لا يمكن فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية في عالم اليوم".¹

وكذا مساهمة "ريتشارد هاس"، الذي اعتبر في كتابه "السياسة الخارجية تبدأ من الداخل" أن احتفاظ أميركا بمكانتها كقوة عظمى يعتمد على تعاملها مع هذه التحديات.²

أما الإتجاه المخالف فتقوده المدرسة الواقعية الكلاسيكية، والذي يعتمد في تحليله منطلق الفصل بين الشؤون الداخلية والخارجية. وقد مثل البعد الخاص بالإستقلال الذاتي للدولة (State Autonomy) واحدا من النقاط التي طالما دار حولها الجدل بين الإتجاهين، نتيجة لما صار يعرف بالعولمة من ناحية، والتحول في هيكل النظام الدولي وما أفرزه من قضايا ذات صلة بها من ناحية أخرى، لكن وجهة إنتقادات للفصل الجامد بين المجالين، ذلك أن التطورات الهائلة التي طرأت على المستوى الدولي تعدت الأبعاد الجيوبوليتيكية التقليدية، إلى المسائل الإقتصادية والاجتماعية والبيئية.³

إستنتاج لما سبق ذكره، فالسياسة الخارجية للدولة هي إنعكاس ووجه آخر للسياسة الداخلية والواقع أن هذا لم يعد مجرد مفهوم نظري، ولكنه أساسي في صعود وسقوط قوى عالمية، إذن فالعلاقة بينهما تقوم على الترابط المتكامل لا الانفصال المتضارب.

(1) ميرل مارسيل، السياسة الخارجية، (ترجمة: خضر خضر) (طرابلس: جروسيريس)، ص.152.

(2) السيد امين شلبي، "السياسة الخارجية تبدأ من الداخل"، جريدة الحياة، الاثين 31ديسمبر 2015، ص.60.

(3) عبد العظيم محمود حنفي، "إشكالية العلاقات بين الداخلي والخارجي وفق رؤى المدارس الكبرى"، في: -

(2017/02/24)، http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_29.

- أهداف وأنماط السياسة الخارجية:

إن تباين العناصر المحددة لأهداف الدول، يرجع إلى العديد من الإعتبارات الداخلية والخارجية للدول نفسها، الأمر الذي أربك الباحثين حول إيجاد ترتيب شامل ودقيق لتصنيف هذه الأهداف، سنحاول الحديث عن أهم ما ورد فيها :¹

✓ أهداف بعيدة المدى، وهي تلك التي ترتبط في صميمها بضرورات أمن الدولة القومي، وما يستلزمه ذلك من حاجات ملحة ينبغي توفيرها باستمرار، ومقومات أساسية يقتضي توفرها تجاوز حجم تكلفتها المفترضة.

✓ بالنسبة للأهداف قصيرة المدى، فهي التي تتبع من ضرورات مرحلية مؤقتة مما يتعين معه على الدولة أن تستجيب لضغوطها وتحدياتها على نحو أو آخر.

✓ أهداف متوسطة المدى، هي التي تفترض إحداث تغيير في البيئة الخارجية للدولة والاختيرة يتوجب عليها الالتزام بها، كبناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية.

كما يؤدي ذلك التفاعل الذي يحدث بين أهداف سياسات الدول الخارجية إلى بروز ثلاثة أنماط رئيسية من العلاقات المتبادلة هي: النمط التعاوني والنمط الصراعي والنمط التنافسي. فالدول عندما تستقر على أهداف خارجية محددة، فإنها تسعى إلى تغيير أو إلى دعم مواقف الدول، ويكون ذلك على قدر إستجابة تلك الدول لما يراد منها أن تفعله أو لا تفعله يتحدد نمط العلاقة بينها، سواء إتخذ طابعا تعاونيا أو صراعيًا أو تنافسيًا.²

نركز على الأخير، بإعتباره موضوع بحثنا، ذلك أن المنافسة كنمط رئيسي من أنماط السلوك الدولي، لا تخرج عن كونها مزيجا من علاقات التعاون والصراع.

ب/ ماهية التنافس الدولي (Concurrence)

(1) أمير نجم عبود، أهداف السياسة الخارجية وعملية صنع القرار، "مقياس تحليل السياسة الخارجية"، محاضرة أقيمت (الكلية الإسلامية الجامعة بالنجف، قسم العلوم السياسية، 2017-2018)، ص ص 1، 2.

(2) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية - النظرية والواقع (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011)، ص ص

ارتبط مفهوم التنافس الدولي بصفته ظاهرة بشرية، بالإختلاف بشكل عام وبالسعي إلى تحقيق المكاسب والمنفعة تحديداً، ولقد اختلفت طبيعة دلالاته بتعدد أبعاده ومجالاته، والتي كانت بداياتها بإستعارته من الدراسات الإقتصادية المرتبطة بفكرة التنافسية في العلاقات الإقتصادية.

- مفهوم التنافس الدولي:

يجدر بنا في المقام، قبل تناول مفهوم التنافس الدولي، أن نحاول في هذا السياق تحديد معنى التنافس لغة وإصطلاحاً. فما معنى التنافس لغة ؟

ورد في القرآن الكريم قول الله تعالى: {...وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ...}¹. مخاطباً تعالى بقوله هذا عباده، حاثاً إياهم على بذل الجهد والتسابق لنيل الجزاء الحسن. والتنافس لغة يعني التزاحم والتسابق، التزاحم بين الأفراد والجماعات وحتى الدول، وذلك في سبيل التفوق لبلوغ قيمة معينة.²

تعريف مصطلح الدولي: هو وصف مشتق من لفظ "الدولة"، ومعناها ما يتداول، تنطبق على المال والغلبة، نظراً لأن المال والغلبة أمور تدول بين الناس ولا تدوم.³

أما إصطلاحاً، فأصل مفهوم التنافس الدولي يعود إلى الكلمة اللاتينية *Lundere* - *Curn*. كما سنحاول هنا إعطاء بعض التعريفات للتنافس الدولي.

عرف على أنه "حالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر تتميز بالطابع السلمي بعيداً عن أي مظهر من مظاهر العنف والصراع".⁴

(1) سورة المطففين، الآية (26).

(2) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، "الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي - إنجليزي"، في: www.Kotobarabia.com، (2016/02/25).

(3) المنجد في اللغة والإعلام (بيروت: دار المشرق الطبعة 27، 1984).

(4) جميلة زيغم، "التنافس الدولي - دراسة في المفهوم وجهات نظر...؟"، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، ع.6 (جوان 2017)، ص.460.

غير أن مسألة التركيز على الطابع السلمي، لا تجد جدواها ضمن التحولات الراهنة في أشكال القوة، وكذا مسألة تحديد صفة الطرفين بالدول، ذلك أن أشكال التهديدات المتعلقة بسيادة الدول تغيرت وأخذت طابع غير دولاتي.

كما يرى أصحاب التوجه النيوماركسي، بأن التنافس الدولي هو صراع من أجل الموارد والتحكم الإقتصادي الدائر أساسا على ساحة دول المحيط والمركز، فيرى تيار دول المحيط (العالم الثالث)، أن هذه العلاقة قائمة على الهيمنة والإستغلال نتيجة تناقض المصالح وقد تتفاوت هذه المصالح حتى داخل إحدى طرفي المعادلة.¹

أما التعريف الإجرائي للتنافس فهو "حالة من التزاحم بين طرفين أو أكثر، غالبا ما يكون مشروطا بمعيار التوزيع النسبي المتكافئ للقوة، بدافع الرغبة في زيادة المكاسب كل على حساب الطرف الآخر بعيدا عن إستعمال القوة الصلبة، والصراع المباشر".

ج/ النفوذ (Influence): يعتبر مفهوم النفوذ من أعقد وأغمض المفاهيم التي تم تداولها في إطار التفاعل بين وحدات المجتمع الدولي، ولضرورات الإستعانة به في دراستنا، وجب علينا التمييز بينه وبين مجموعة من المفاهيم ذات العلاقة في دلالاته بها، كالإقناع والقوة والإختراق.

- مفهوم النفوذ:

إرتبط مفهوم النفوذ بمجموعة من المفاهيم في تحديد العلاقات السياسية. ها هو "هارولد لاسويل" (H.Lasswill) حاول تحليل عملية النظام السياسي وفق عمليات إتصالية (بنائية -وظيفية) بتوظيفه للمصطلح في تعريفه للنظام السياسي، حيث ذهب إلى أنه "النفوذ وأصحاب النفوذ على أساس مفهوم القوة مفسرة بالجزاء المتوقع".²

(1) Emmanuel Ader, "l'analyse stratégique moderne", **futuribles**, n72(1999), pp.11-23.

(2) حسين عبد الحميد رشوان، القوة والسلطة والنفوذ: دراسة في علم الاجتماع السياسي (الإسكندرية: مصورات، 2008)، ص ص 219-221.

وبالمثل، أشار "هانز مورغانتو" في (كتابه السياسة بين الأمم) إلى ذلك، كاتباً يقول: " السياسة الدولية شأنها شأن جميع السياسات، هي صراع على النفوذ".¹

- صيغ النفوذ وأنواعه:

* الإقناع: يعتبر شكلاً من أشكال النفوذ.

عرفه عامر مصباح قائلاً: "إنه عملية إيصال الأفكار والتوجهات والقيم إما إيجاباً أو تصريحاً عبر مراحل معينة، وفي ظل حضور شروط موضوعية وذاتية مساعدة، وعن طريق عملية الإتصال".²

كما عرفه محمد منير حجاب من جهته قائلاً: " إنه جهد إتصالي مقصود ومخطط للتأثير في النواحي العقلية للآخرين في ظروف متاح فيها الإختيار، وتستخدم له كل الوسائل الممكنة بغرض تعديل لمعتقداتهم وقيمهم وميولهم".³

ونقرأ في تعريف آخر أنه " فعل متعدد الأشكال يسعى لإحداث تأثير أو تغيير معين في الفرد أو الجماعة ". فنجد أن هذا التعريف حدد ثلاث أوجه للإقناع:⁴

✓ متعدد الأشكال: بمعنى أن له فكرة واحدة، بإعتبار الوسيلة (الكلام، الرمز..)، وبإعتبار الأسلوب يكون الإقناع بالحجة والوقائع أو العاطفة، وبإعتبار الوضوح يكون مباشراً أو غير مباشر، وبإعتبار القائم به يمكن أن يكون فرداً أو جماعة أو دولة، وبإعتبار الغاية يمكن أن يكون سلبياً أو إيجابياً في كل هذه الأحوال يسعى لأحداث تأثير.

(1) مايكل يونغ، " الإبتعاد عن النفوذ "، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، في:

<https://carnegie-mec.org/diwan/76958>، (2018/09/14).

(2) عامر مصباح، الإقناع الاجتماعي: خلفيته النظرية وآلياته العملية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص.17.

(3) المعجم الإعلامي، محمد منير حجاب (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004)، "مادة الإقناع"، ص.69.

(4) رعد حويد البياتي، الإقناع والتأثير ودورهما في إنجاح الدعوة الإسلامية (بغداد: الجامعة الإسلامية، 2010)، ص 3،4.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

✓ تغيير معين: ويعني هذا أن هدف الإقناع هو التأثير في الآخر، بشكل عام أو جزئي سواء كان ذلك في الفكر والسلوك معا أو في أحدهما.

✓ في الفرد أو الجماعة: يعني أن ممارسة الإقناع والتأثير قد يكون موجها إلى الفرد بعينه، أو إلى مجموعة تمثل مجتمعا نوعيا.¹

كما يشمل الإقناع على نوعين إثنين هما الإقناع العقلاني والإقناع الخداعي، يعتبر يعتبر الأول أحد أشكال النفوذ المرغوبة، يتم بواسطة الإتصال العقلاني والمرتبط بالمبدأ بالمبدأ الأخلاقي ذلك أن الطرف(أ) يبذل مجهودا ليتمكن الطرف (ب) من الوصول إلى فهم فهم الموقف الحقيقي من خلال توفير معلومات صادقة، أما الإقناع الخداعي فهو نفوذ مدرك مدرك ولكنه غير أخلاقي، يتم إقناع الطرف(ب) من قبل طرف(أ) بمعلومات مغلوبة تؤثر تؤثر على سير توجهاته وسلوكه.²

***القوة:** يتفق الباحثون في ميدان العلاقات الدولية على أن القوة تعني القدرة على التحكم والتأثير في سلوك الغير، من الوحدات الدولية الأخرى بما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها وهو نفسه ما عبر عنه "جوزيف ناي" في تعريفه للقوة، فالقوة عنده " هي قدرتك على التأثير في المحصلات التي تريدها وأن تغير سلوك الآخرين عند الضرورة".³

في حين إعتبرها "وولتر هان"(H.Walter) "درجة من التأثير تكون فيه الدولة المعنية قادرة على جعل الأجندة الدولية ملائمة لإنجاز أهدافها".⁴

(1) المكان نفسه.

(2) روبرت أ دال، التحليل السياسي الحديث، (ترجمة: علاء بوزيد، علاء الدين هلال) (القاهرة: مركز الأهرام للنشر، 1993)، ص ص 58-60.

(3) Joseph. Nye , "Limits of American Power", **Political Science Quarterly**, Vol. 117, N°. 4 (2003).pp.153-296.

(4) Walter F. Hahn, **The Frustration of national power** (NY: the macmillan company ,1967), p.62.

هكذا، فالقوة إذن تشكل مفهوما ديناميكيا، يجمع بين صفتها وسيلة وصفتها غاية يمكننا إعتبارها هدفا عندما يكون غرضها بناء المقومات التي تؤثر في سلوك الآخرين لتحسين مصالحها، ووسيلة لتوجيه الدولة في بلوغ القدرة على التأثير، أي أن قوة الدولة في المجال الدولي تعتبر محصلة للقدرات والموارد (نفوذ- تأثير- إمكانات مادية) التي يمكن تعبئتها لمتابعة أهداف سياستها الخارجية.

للقوة عدة أشكال نحاول توظيفها معرفيا في رصد طبيعة سلوك الدول محل الدراسة.

***القوة الصلبة:** ويمكن تعريفها من خلال ما جاء على لسان "نيكولاس سبيكمان" (N.Spykman) حين قال: "إن الحفاظ على القوة يمثل الهدف الأول في السياسة الخارجية للدول التي تؤكد دائما على أهمية مؤسساتها العسكرية"¹. ويعتبر التاريخ الأمريكي المعاصر حافلا بإستخدام القوة الصلبة، بل تعادها إلى مخالفة مقتضيات الشرعية الدولية (2003م).

***القوة الناعمة:** يعرفها "جوزيف ناي" بأنها "هي في جوهرها قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى، وتوجيه خياراتها العامة، وذلك إستنادا إلى جاذبية نظامها الإجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بدلا الإعتماد على الإكراه أو التهديد"².

وهو أيضا ما ذهب إليه "ألكسندر فونفغ" (Alexander Furfeng) بأن القوة الناعمة تنطوي على معنيين: الأول ضيق، يجعل منها قوة شبيهة بقوة التأثير الثقافي للدول، أما الآخر فهو واسع، ويجعلها ترادف عدم إستخدام القوة العسكرية في تحقيق ما تريده الدول للوصول إلى ما تريد من خلال إمتلاك التأثير الثقافي والقدرة الإقتصادية.³

***القوة الذكية:** وهي كما جاء في تقرير "ريتشارد أرميتاج وجوزيف ناي"، الذي أعده لفائدة مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، بالقول: "فالوصول إلى معادلة دقيقة بين القوتين، الصلبة والناعمة، وضبط الإيقاع بينهما لتحقيق أقصى قدر من الأهداف، يتطلب

(1) جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف ، مرجع سابق ، ص.22.

(2) Nye, op.cit, p.202.

(3) علاء شلبي، البعد الثقافي في المبادرة الأمريكية للشراكة (القاهرة: دار المستقبل العربي، 2004)، ص.48.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

قدرة عالية تلك القدرة هي القوة الذكية، التي تزوج إستراتيجيا بين إستخدام القوة العسكرية، وتستثمر في الوقت ذاته في التحالفات والشراكات والمؤسسات بمختلف مستوياتها.¹

يجد التعريف تطبيقه في تبني الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما إستراتيجية جديدة تختلف عن سابقه، حيث عمد على توظيف القوة الذكية، في مقابل تخفيض القوة العسكرية في السياسة الخارجية في العديد من ملفات المنطقة.

* القوة الحادة: تعتبر إصطلاحا وتوظيفا معرفيا من المفاهيم العالمية المحدثة في المجال الأكاديمي، والتي باتت توظف لإعادة تقييم أدوار الفواعل الدولية على المستوى الدولي. وهي تعني الخداع في إستخدام المعلومات لأغراض عدوانية.

* الإختراق:

ذهب "كارل براون" (Karl Braun) في دراسة له حول الشرق الأوسط في السياسة الدولية إلى أن أبعاد هذا المفهوم تبرز من خلال مؤشرات: هيمنة القوى الكبرى على الإقليم، الإختلال في ضبط مستوى القوة، التنافس داخل الإقليم لإرتباطه بالقوة الدولية، وتشابك القضايا والمصالح داخل الإقليم نفسه، تحالفات خارجية لتعديل ميزان القوة.²

وتعد إسهامات العالم الأمريكي "جيمس روزنو" (James Rosenau) الأكثر رواجاً في معالجة النظم المخترقة، إذ يرى أن العصر الحالي، بسمات الترابط والتدويل التي تسمه

(1) عز الدين عبد المولى، الأزمة الخليجية وإعادة تعريف القوة في العلاقات الدولية (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018)، ص.4.

(*) تم إستخدام المصطلح من قبل كل من "كريستوفر والكر" (Christopher Walker) و"جيسكا لودفيغ" (Jessica Ludwig)، للمناظرة بين الأنظمة والنظام الديمقراطي، حيث قالوا: "إن القوة الحادة مصطلح يكشف الطابع العدواني الخبيث للمشروعات السلطوية التي لا شبه بينها وبين الطبيعة الحميدة للقوة الناعمة التي تمارسها الدول الديمقراطية"، أي أن أجهزة الأنظمة الإستبدادية إعتمدت على تشويه مفاهيم الحرية والديمقراطية، بل وراققتها بإنتهاكات إنسانية ضد شعوبها، كما هو الوضع الآن في الدول العربية. انظر، كريستوفر والكر وجيسكا لودفيغ، القوة الحادة: كيف تمارس الدول السلطوية التأثير؟، (ترجمة: صادق حجال وسمر سحقي) (القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 2018)، ص ص 4-7.

(2) Carl Brown, **International politics and the middle east: Old rules danerous game** (London: i b tauris, 1984), p.6.

يجعل من إقتصار تحليل النظم السياسية على المتغيرات الداخلية أمراً غير مجد، لذلك لا بد من أن يتخذ متغير البيئة الدولية بعداً مركزياً في تفاعل النظام السياسي مع غيره من النظم.

كما أنه ما يحدد قابلية النظام للإختراق أو عدمه هو ما أسماه (القدرة التكيفية)، وهي نقطة الإرتكاز في نقده الموجه إلى دراسات "غابرييل الموند" (G.Almond) في شأن التغير في النظم السياسية، هذا يعني، في نظر روزنو أن الإختراق مرهون بمشاركة أطراف خارجية في صنع القرار، في نظام سياسي معين، مع ضرورة التمييز بين المشاركة في شؤون متعددة أو شأن واحد.¹

من كل ما سبق، نخلص إلى أن النفوذ يعني التأثير غير المباشر، بينما الإختراق يعني المشاركة في صنع القرار بشكل مباشر، فالإختراق أوسع من النفوذ من ناحية التأثير والفاعلية، ولنا في سياسة الفوضى الخلاقة التي روج لها المحافظون الجدد كمبدأ لإختراق النظام الشرق أوسطي وإعادة ترتيبه من جديد مثال على ذلك. ومن خلال ظواهر متعددة كالتواجد العسكري السوري السابق في لبنان، القواعد العسكرية الغربية في منطقة الخليج وتأثير ذلك على سيادة دولها، كل هذه الأمور تعطينا بعداً واقعياً لا نظرياً للمسألة.

د - النزاع - دراسة في المفهوم والآليات

تعكس الدراسات والأبحاث الخاصة بهذا المفهوم ثراءً واضحاً، ويرجع ذلك إلى إتساع دوائر عمقه، وتغير أنماط وأشكال تواجده عبر المراحل التاريخية المتعاقبة للعلاقات الدولية، وقد كان من شأن توجيه الجهود العلمية والمعرفية لدراسة هذه الظاهرة، السعي لتطوير التفسيرات والمقاربات المفاهيمية والنظرية، أعني إمتدادات المفهوم المتداخلة، وذلك بهدف إيجاد ميكانيزمات معاصرة تتمشى وحجم تطور الظاهرة وتطبيقها.

- مفهوم النزاع وأنواعه:

(1) وليد عبد الحي، "النظام الإقليمي العربي استراتيجياً الإختراق وإعادة التشكيل"، في التداخليات الجيوستراتيجية للثورات العربية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص ص 58، 59.

الإطار المنهجي والمفهومي والنظري للدراسة

اختلف الباحثون في تحديد مفهوم النزاع والإتفاق على حدود تلخص جوانبه الرئيسية، ويعود ذلك الإختلاف، في جانب من جوانبه إلى مرجعيات الباحثين الفكرية نفسها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى التحول الديناميكي في طبيعة مفهوم النزاع في حد ذاته. لذا يقتضى البحث العودة إلى معانيه اللغوية، ومن ثم الإصطلاحية.

فأصل كلمة النزاع في اللغة العربية يرجع إلى فعل "نزع"، بمعنى نازع فلانا على الأمر أو نازع فلانا في الأمر، أي خاصمه أو جادله ونازعه في حقه.¹

كما ورد لفظ ومعنى التنازع في الكثير من آيات القرآن الكريم. فقد جاء في قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله و أطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً﴾.²

أما في اللغات الأجنبية فأصل الكلمة لاتيني، فنجد ما يقابل كلمة نزاع في اللغة الإنجليزية (Conflict)، وفي الفرنسية (Conflit). وإصطلاحاً يعني التضارب والقتال.³

فقد عرف في أحد التعاريف على أنه: "الخلاف الذي من خلاله يرى الأطراف المعنيون أن هناك تهديدا لإحتياجاتهم أو مصالحهم".

ويعتبر تحديد المتغيرات الأساسية لهذا التعريف أمراً بالغ الأهمية لفهمه وإستيعابه:⁴

* **الخلاف:** يعتبر أحد عوامل نشوء النزاع، والذي عادة ما يكون مصحوباً بمستويات عالية من سوء الفهم، مع المبالغة في الأهمية المعطاة لهذا الخلاف. إذ غالباً ما يفاجأ الأفراد فيه أنهم يمثلون أحد أطراف نزاع لم يسمعوا عنه أصلاً.

(1) معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر (القاهرة: عالم الكتب، 2008)، "المجلد الأول مادة النزاع"، ص. 193.
(2) سورة النساء. الآية (59).

(3) غالينا لوبيموفا، "نظرة عامة إلى علم النزاع وسيكولوجية النزاع" (ترجمة: نزار عيون السود)، مجلة الآداب العالمية، ع. 128 (نوفمبر 2006)، ص ص. 62-96.

(4) KlokeK, J. Goldsmith, **Resolving Conflicts at Work** (San Francisco :Jossey-Bass, 2000) , p.42.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

* **التهديد:** بالنسبة إليه، فهناك فرق بين التهديد المتصور والتهديد الواقعي، ذلك أنه يمكن أن يعتقد بوجود تهديد، لكن الإعتقاد بالتهديد لا يعني بالضرورة أنه موجود فعليا.

* **الإحتياجات والمصالح والإهتمامات:** لهذه العناصر أشكال مختلفة في تحديد أهمية النزاع في حسابات الأطراف، والتي تتمركز حول تحديد مستوى شدته.

كما يميز الباحثون في حقل العلاقات الدولية بين تصورين أو نمطين من النزاع، وذلك من الناحية الأنطولوجية*، تصور موضوعي وتصور ذاتي.

➤ فالتصور الموضوعي يعتبر النزاع وضعا تنافسيا، تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف الممكنة، ويسعى فيها كل طرف إلى إحتلال موقع يتنافى والمواقع التي يريد أن يحتلها الطرف الآخر، وفق معادلة صفرية (رابح/خاسر).

عرفه "كريس بورغ" (Chris Burgh) بأنه "صراع إجتماعي موجود عند إثنين أو أكثر من الأطراف يعتقدون أن لديهم أهداف غير متوافقة".

واضح من هذا التعريف أن صاحبه أعطى لنزاع نمطا إجتماعيا وتجاهل الأنماط الأخرى، كما إعتبر أن إختلاف الأهداف هو الدافع الوحيد للصراع، إلا أن ذلك ليس شرطا فحتى عند توافق الأهداف والذي يترجم في التنافس والتزاحم يمكن أن يتطور إلى نزاع .

في السياق نفسه، أورد "كوسر" (Coser) في مقال له حول النزاع الإجتماعي تحديدا يقول: "ممكن أن نعرف النزاع الإجتماعي بأنه صراع على منفعة معينة أو على السلطة، أو على موارد نادرة، بحيث أن أهداف الأطراف المتنازعة، ليست الحصول على المنفعة الموجودة فقط، بل تتعداها إلى تحييد الأضرار أو التخلص من المنافس الآخر".¹

(*) أي، من حيث الوجود.

(1) Himes Joseph , **conflict and conflict management** (Athens, 1980), p.13.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

عرفت الموسوعة العربية النزاع الداخلي بأنه " نزاع يتفجر ضمن أراضي دولة ما متخطيا حدود التمرد والعصيان ليصل إلى حرب أهلية، فيتحول من المستوى الداخلي إلى الدولي، عن طريق تدخل طرف أجنبي دولي لتقديم المساعدة المادية أو الدعم".¹

➤ أما التصور الذاتي للنزاع، فيعرف النزاع بحسبه، بأنه إدراك خاطئ لوضع موضوعي، فالنزاعات حالة مرضية عرضية وليست متأصلة، وبالتالي يمكن حلها والقضاء على أسبابها، فيصير النزاع هو عبارة عن حالة تذاثنية للموضوع المتنازع عليه، يزول بزوال الإدراك الخاطئ عنه، أي بالتركيز على الجوانب الإيجابية بدلا من السلبية، عبر تصور ضرورة تحقيق المكاسب المطلقة بدلا من تلك المكاسب النسبية. في هذا يقول "جون بورتون" (John Burton): "هو نزاع يبدو أنه يدور حول إختلافات موضوعية للمصالح، يمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية على أساس وظيفي، من أجل إستغلال الموارد المتنازع عليها".²

وقد ورد في الأثر ما يفيد في معنى نزاع المصالح، حيث نجد ابن خلدون أشار في مقدمته إلى أن المجتمع يقوم على التنازع بين البشر بسبب تراحمهم على حيازة حاجات الدنيا التي لا تتوفر بالمطلق، فمحدودية الموارد وتوزيعها غير العادل يشكل أهم أسباب خلق النزاعات في المجتمع، والذي لا يمكن حسمه إلا بمقتضى القوة.³

في نفس سياق المصالح كمحرك أساسي في نشوب النزاع، بإعتباره "تعارضاً مدركاً في المصالح، أو الإعتقاد بأن طموحات الطرفين لا يمكن تحقيقها معا في آن واحد".⁴

ومن جهته إنتهى "ألن فيرجيسون" (Allen Vergison) إلى أن " النزاع يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، أو في الوقت نفسه تعتقد الدولة الأخرى أنه

(1) الموسوعة العربية، أمل فؤاد يازجي، " النزاعات المسلحة والداخلية"، في: <http://arab-ency.com.sy> /contributer.php?id=1145، (2018/10/31).

(2) محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية - دراسة نقدية وتحليلية (الجزائر: دار هومة، 2003)، ص. 37.

(3) إبراهيم علي ربايعة، إدارة الصراع والنزاع (الرياض: شبكة الألوكة، 2002)، ص. 9.

(4) Friedrich Glasl , **Confronting conflict: A first aid kit for handling** (harnthorn press, 1999), p.8.

بإمكانها تقليل خسارتها بفعل مضاد تجاه الدولة الأولى، التي بدأت بالمبادرة بالفعل عليه، فإن الوضع يدل على أننا أمام دولتين أو مجموعة من الدول تحاول تحقيق أهدافها في نفس الوقت".¹

- دراسة في تكامل معنى النزاع مع المفاهيم ذات الصلة

من خلال عرضنا لمختلف أدبيات مفهوم النزاع، يتبين لنا أنه مفهوم يتكامل مع مفاهيم أخرى ذات الصلة، مع إحتفاظه بحدود الفوارق الدلالية الظاهرة.

• الإضطرابات الداخلية:

يحدد "مايون تافل" (MayonTafel) فكرة الإضطرابات الداخلية بأنها "إختلال جزئي في النظام الداخلي، نتيجة أعمال العنف التي تقوم بها مجموعة من الأفراد أو الجماعات لمعارضتهم، أو إستيلائهم لوضع معين".²

في الحقيقة عادت ما نواجه مشكلة غموض الحدود الفاصلة بين الإضطرابات والتوترات الداخلية من جهة، والنزاعات المسلحة غير الدولية من جهة أخرى .

لذلك يرى "جيدل" أن التمييز بينهم يقوم على أن " النزاعات المسلحة غير الدولية تفترض أطراف النزاع، بينما الإضطرابات والتوترات الداخلية تفترض تواجد الحكومة القائمة ضد أشخاص لا يشكلون طرفا في النزاع".³

من هنا، يتبين لنا أن الإضطرابات والتوترات الداخلية وأعمال الشغب ما هي إلا ظواهر تختلف في الشكل والدرجة، رغم إتفاقها في المعارضة والرغبة في إحداث التغيير في المؤسسات أو سياسات الحكومة القائمة .

(1) قادري، مرجع سابق، ص.11

(2) ماريون هاروف تافل ، " الإجراءات التي تتخذها اللجنة الدولية للصليب الأحمر إزاء ارتكاب أعمال عنف داخل البلاد"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، ع.20 (ماي 2002)، ص.73-110.

(3) محمد مصطفى يونس، النظرية العامة لعدم التدخل في شؤون الدول (جامعة القاهرة: كلية الحقوق، 2005)، ص.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

ومن جانب آخر، وفيما يخص النزاعات المسلحة الداخلية ذات الطابع الدولي، فلقد أوردت محكمة يوغسلافيا السابقة تعريفا للنزاع المسلح بقولها: "مما لا يقبل الجدل أنه إذا نشب نزاع مسلح داخلي في إقليم دولة ما، يمكن يتخذ تبعا للظروف طابعا دوليا، إذا تدخلت دولة أخرى في هذا النزاع من خلال إرسال قواتها، أو على خلاف ذلك إذا كان بعض المشتركين في هذا النزاع الداخلي يقاتلون لمصلحة تلك الدولة الأخرى".¹

فالنزوع إلى تدويل الصراعات الداخلية من خلال قيام الدول بعرضها على المنظمات الدولية جعل من الصعب، كما يقول "مودلسكي"، التمييز بين النزاعات الداخلية والنزاعات الدولية.²

من زاوية النظر هذه، تقسم أشكال تدخل الدول في نزاع داخلي على النحو الآتي:

***النوع الأول:** تدخل يغير صفة النزاع من داخلي إلى دولي ويندرج ضمن إطاره:

✓ التدخل العسكري المباشر، عبر قوات عسكرية لدعم مجموعة منشقة في مواجهة القوات النظامية.

✓ التدخل عن بعد، عبر تقديم الدعم لمجموعة مسلحة منشقة أو متمردة مع السيطرة الكاملة على المجموعة، كما فعلت تركيا في سوريا عبر القيادة من الخلف.

***النوع الثاني:** وهو الذي يدخل عنصرا دوليا على النزاع الداخلي فلا يغير تصنيفه،

إنما يجعله نزاعا داخليا ذو أبعاد دولية، ويندرج ضمن الأشكال التالية، مثلا لا حصرا.

✓ تقديم الدعم لمجموعة مسلحة تقاوم الحكومة في دولة ما، دون أن يصل الدعم إلى مستوى السيطرة الكاملة.³ وهو دعم قد يؤدي إلى تصادم بين الأطراف الخارجية،

(1) D.Shindler, **International humanitarian Law and Internationalized Internal Armed Conflicts** (International reviewof the Red Cross,1982), p.255.

(2) أحمد محمد وهبان، "تحليل إدارة الصراع: دراسة مسحية"، مجلة الجمعية السعودية للعلوم السياسية، ع. 14 (مارس 2014)، ص ص.5-54.

(3) أحمد إشراقية، "تصنيف النزاعات المسلحة بين كفاية النص والحاجة إلى التعديل". (ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر: التطبيق الأمين للقانون الدولي الإنساني)، الجامعة الأردنية، كلية الاقتصاد والسياسة، جوان 2016، ص. 20.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

لكونهم يسعون كلهم إلى تحقيق مكاسب على حساب الطرف الآخر، وذلك يتم طبعاً تحت غطاء دعم حقوق الإنسان، المثال الذي ينطبق على دعم الولايات المتحدة لقوات سوريا الديمقراطية والذي إصطدم مع جماعات المعارضة السورية التي تدعمها تركيا.

✓ تدخل عبر قوات عسكرية إلى جانب قوات حكومية تقاوم مجموعة منشقة ومتمردة: وهو ما ينطبق على التحرك الإيراني في سوريا منذ البداية، بدعم الحرس الثوري الإيراني (فيلق القدس) للحكومة السورية بما في ذلك الدعم اللوجستي والتقني والمالي.

✓ تحالف دولي لمحاربة مجموعة مسلحة إرهابية على أرض دولة معينة أو على أرض عدة دول: ويظهر جلياً هذا النوع في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة (داعش).

✓ تدخل منظمة دولية في النزاع بهدف حفظ السلم: ويمكن الحديث هنا عن منظمة الأمم المتحدة، التي بدت تتأرجح بين الأطراف وأحلافهم، بعدما فرضوا عليها إستثناءات في فحوى القرارات خاصة روسيا.

قد يكون من الصعب، في ظل المستجدات الدولية الراهنة وتعهدها تصنيف النزاعات لنكون بذلك أمام ما يعرف بالنزاعات المختلطة، أي أنها تجمع ما بين صفة الدولي في بعض أجزاءها وصفة الداخلي في أجزاءها الأخرى، ويعتبر النزاعان السوري واليمني حالياً مثالان فعلياً للنزاعات الداخلية مع عناصر دولية.

• الأزمات: (Crisis)

يعرفها "شارل هوفمان" (Charles Hoffman) بأنها "تهديد كبير ومفاجئ في وقت قصير"¹.

تم تحديد خصائص الأزمة في عنصر المفاجأة وشدة التهديد والوقت القصير المتاح لاتخاذ القرار. أما حسين قادري أضاف إليها عنصراً آخر هو عنصر المخاطرة، المرتبط بإصرار أطراف الأزمة الدولية على عدم التنازل عن أي من أهدافها.²

(1) السيد عليوة، صنع القرار في منظمات الإدارة العامة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987)، ص. 256.

(2) قادري، مرجع سابق، ص. 23.

إذن فالأزمة هي المرحلة التي تسبق النزاع إذا لم يتم إحتواءها.

• الصراع:

قدم ابن منظور تمييزاً لغوياً وإصطلاحياً يحدد الفرق بين مصطلحي الصراع والنزاع حيث رأى أن التنازع هو التخاصم، ونزاع القوم هو خصامهم. أما الصراع والمصارعة فيدلان على المجابهة الحادة، حيث على كل واحد أن يصرع الآخر.¹

وهو الإعتقاد نفسه الذي وصل إليه إسماعيل صبري مقلد بأن الصراع ينطوي على نضال مرتبط بالقيم والأهداف غير المتوافقة، وبنظريات القوة وصنع القرار في المجتمع الدولي، ويقرر غالباً إلى إلحاق الضرر المادي أو المعنوي بالآخرين. في حين يشير النزاع إلى درجة أقل حدة وأقل شمولاً في الاختلافات.²

في توضيح الفرق بين المصطلحين، يقدم شفيق الحوت رأيه بأن الصراع هو علاقة تصادمية بين متناقضين يستحيل التعايش بينهما، ومحكومين بإهلاك الواحد منهما للآخر، بينما النزاع هو تعبير عن وصف علاقة بين متناقضين يمكنهما المساومة دون حاجة أي منهما بالضرورة للقضاء على الآخر.³

في رأيه لهذا بدأت الدبلوماسية المصرية بإعتماد مصطلح النزاع بديلاً عن الصراع في وصف نمط العلاقة بين العرب وإسرائيل بعد معاهدة كامب دافيد، وكذلك في إتفاقية أوسلو.

(1) ابن منظور، مرجع سابق، ص. 276.

(2) إبراهيم بولمكاحل، "الإطار المفاهيمي لدراسة النزاعات الدولية"، سلسلة محاضرات في مقياس تحليل النزاعات الدولية (جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم السياسية، 2017)، ص. 1.

(3) شفيق الحوت، "الفرق بين الصرع والنزاع"، جريدة الإتحاد - أبو ظبي، في:

<http://shafiqalhout.info/seventeen/?p=879>، (2012/09/12).

• الحرب:

هي ظاهرة صراعية قديمة في تاريخ البشرية، إهتم بها " أفلاطون" ودرسها وصنفها إلى نوعين، أهلية وخارجية، بناء على الروابط والعلاقات التي تربط المتحاربين. وهو في هذا يعد أول من قام بذلك.¹

كما عرفها " كوينسي رايت" (Quincy Wright) بأنها "إتصال عنيف بين وحدات متميزة ولكن متشابهة".²

ما يؤخذ على تعريف "رايت" هو أنه يتسم بالعمومية وقلة الدقة، كما أن فكرة التشابه هنا لا تجد جدواها خاصة في ظل التحديات الراهنة المرتبطة بالتغير وعدم الإنسجام في مصادر التهديد، كمسألة الحرب على الإرهاب.

أي أن الحرب تقوم بعد إخفاق كل مساعي التهدئة بكل آلياتها لحل النزاع، أي بعد الوصول إلى الذروة في مستوى النزاع وبعد الفشل في إدارته، وتكون خاضعة لقواعد قانونية خاصة بها، تعطىها طابع التنظيم.

(1) خلود محمد خميس، "النزاعات الإثنية في إفريقيا و طرق إدارتها"، مجلة العلوم القانونية والإدارية، م.3، ع2 (2014)، ص ص 289--301.

(2) حتي ، مرجع سابق ، ص.292.

ثالثا - الإطار النظري للدراسة:

1- النظرية الواقعية بكل تطوراتها

تمثل المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، أحد المقاييس الرئيسة في تفسير السلوك الدولي، بأخذ طابع المنهج النظري لدراسة العلاقات بين الدول، عبر تأسيس نظري جديد أحدث ثورة على التيار المثالي، وتتكون المدرسة الواقعية من العديد الإتجاهات النظرية: الواقعية الكلاسيكية، الواقعية البنيوية والنيو-كلاسيكية.

أ/ الأصول الفكرية للنظرية الواقعية :

قدم "مكثيل دويل " تصنيفا لإتجاهات الرواد الأوائل للواقعية إلى :
الواقعية المركبة: "ثيوسيديس"، الواقعية الأصولية "مكثافيلى"، الواقعية الهيكلية: "لهوبز".¹
● ثيوسيديس :

قدمت أفكار وإسهامات "ثيوسيديس" رصيذا معرفيا للتنظير المعاصر، في كتابه (أزمة السنوات العشرين 1939-1919م)، الذي إقتبس منه "إدوورد كار" فكرة أن: "إستخدام القوة يؤجج الشهية لمضاعفة القوة، وأن الحروب التي تبدأ لدوافع تتعلق بالأمن سرعان ما تتحول إلى حروب جشعة أنانية"². مستندا في ذلك إلى تحليلات ثيوسيديس للحرب البلونيزية.*

(1) أنور محمد فرج ، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية -دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص.172.

(2) محمد حمشي ، النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو اقتحام نظرية التعقد داخل الحقل، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة باتنة1: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2016/2017)، ص.261.

(*) استطاع من خلالها التأكيد على مسألة سباق التسلح. بعد حرص كل من أثينا وإسبرطا على مبدأ مضاعفة القوة العسكرية، في وضع دولي مضطرب (إختلال في هرمية النظام السياسي الدولي) يملأه الشك وعدم اليقين من نوايا كل طرف فرض حربا طويلة، كان الحاسم فيها هو عنصر القوة لأثينا الذي تجاوز حدود قوة نظيرتها إسبرطا. انظر: ميثاق مناحي دشر، "النظرية الواقعية: دراسة في الأصول وإتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة"، مجلة أهل البيت، ع.20(2015)، ص ص.386-433.

إذ قال في هذا الصدد: "إن إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تسندها وفي الواقع، فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله، أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع رفضه". كما قدم فكرة وجود الدولة المدينة، وكل مدينة تتفاعل مع المدن الأخرى مما ينتج علاقات بينها، بشكل دبلوماسية أو صراع.¹

• نيكولا ميكيافيلي :

لعب "ميكيافيلي" دورا هاما في التحليل السياسي، وهو ما أشار إليه "جون برنيت" في قوله: "إن وراء العقلانية الجيوسياسية (الميكيافيلية) يختبأ المرجع الحقيقي للأمن".²

كما قدم العديد من الإسهامات حول تطور مبدأ توازن القوى، في عبارة "القوانين توجد حيث تتوفر الأسلحة القوية"، والقوة التي يترصدها، تقوم على قدرة الحاكم في الموازنة بين قواعد الدفاع والهجوم، وفي حالة فقدان هذا التوازن فإن النتيجة المؤكدة هي الحروب.³

فعليا، تمكن من وضع أسس نظرية للعلاقات الدولية، وتجسد ذلك في فكرة كون الدولة سلطة أخلاقية لها حق المطالبة بالولاء من مواطنيها، وكيان سياسي له حقوق يمكنه تحديدها والدفاع عنها، الذي تحقق بعد ذلك في معاهدة وستفاليا عام 1648م .

ومن آراءه السياسية الأخرى، فكرة أن الناس لا يفعلون الخير إلا إذا اضطروا إلى فعله بدافع الحاجة، أي أن المصلحة والربح هي الدافع وراء كل عمل، على إعتبار أن الحاكم المحنك هو من يوازن بين الوعود الملزمة وغيرها، في إطار توافق أو تقاطع المصالح، وهو ما يصب في مبدأ الغاية تبرر الوسيلة.⁴

(1) أحمد جلال، صراع القوى المدنية-العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية (2002-2010) (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص. 68.

(2) دشر، مرجع سابق، ص. 391.

(3) إسماعيل نوري الربيعي، "صناعة الزعيم (قراءة في العقل الميكيافيلي)"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع. 8 (جانفي 2013)، ص. 122-206.

(4) هبة عادل، "أثر الميكيافيلية في الفلسفة البراغماتية المعاصرة"، مجلة الاستاذ، م. 1، ع. 20 (أكتوبر 2013)، ص. 280-296.

• الواقعية في الفكر الهوبزي :

إهتم "توماس هوبز"، بالفكر المدني السياسي والأخلاقي بشكل أكبر في كتابه الأساسي (الليفيتان)، الذي عالج فيه أسس تصويره للمجتمع السياسي، كما إستمر في التأكيد على عامل القوة المتجذرة في الطبيعة الإنسانية، بقوله: "إن للإنسان رغبة دائمة لإمتلاك القوة، وهي لا تسكن إلا بموته".¹

وقد إستطاع "كريس براون" (K.Brawn) تعميق الفكرة وإعطائها جانبا أكثر عقلانية بإعتبار أن الطبيعة البشرية الشريرة كسبب للحرب، عادة ما يتم وضعها في أطر دينية وسيكولوجية أو حتى بيولوجية، إلا أن هذه الحجة قد لا تحتوي على جزء من الحقيقة، ذلك تفسير الحرب بالإحالة إلى طبيعة الأفراد هو عمل إختزال.²

وبالتالي فهو لا يستجيب للمضامين المعقدة لظاهرة الحرب، سواء تعلق الأمر بأسبابها أو بنتائجها، فكيف لحتمية وثبات هذه الطبيعة، أن تشكل لنا أوضاع من السلم والتعاون في مراحل متعاقبة وسياقات مختلفة!؟

• الواقعية الكلاسيكية لهانز مورغانتو:

يعد "هانز مورغانتو" أول من قدم الدعائم الأساسية لعلم العلاقات الدولية كعلم تجريبي فلقد إنطلق في تصويره لنظريته بإستخدام المنهج العلمي التجريبي إلى جانب إرتباطه بالقوة كمفهوم أساس لتحليل عالم السياسة الدولي، كما أضفى في تحليله نظرة سلوكية.

فحول تركيزه على الطبيعة الإنسانية بإعتبارها المحدد الأساسي للسلوك. يقول: "ليس العالم الإجتماعي سوى إسقاط للطبيعة البشرية على المستوى الجماعي".³

(1) James E. Robert L, **Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey** (New York: Longman Fifth Edition, 2001), P.188.

(2) حمشي ، مرجع سابق، ص.262.

(3) سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، (ترجمة: محمد صفار) (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص.53.

كما قدم للسياسة الدولية حقيقتها في مدرك الواقعيين التقليديين بإعتبار:¹

✓ أن السياسة تحكمها قوانين موضوعية وبفضلها تتمكن من التثبيت والثقة في التكهن بأن السلوك السياسي يتبع العقل والمنطق.

✓ المصلحة مفهوم أساسي لفهم السياسة الدولية، والمصلحة لا تفهم إلا من خلال دالة القوة، ومن خلالهما نعثر على جوهر كل سياسة خارجية للدولة.

✓ تبقى المصلحة مفهوما متماسكا في حين أن القوة تتغير مع المكان والزمان، كما أن السياسة هي صراع من أجل القوة.

✓ الدولة كيان يمكن تفسير سلوكها منطقيا وعقليا، فهي فاعل رئيسي تسعى وراء القوة، والنظام الدولي في حالة فوضى.²

يوضح ذلك في مقولته " إن السعي نحو الحصول على مكان القوة بالنسبة للدول كأمر سلوكي طبيعي ومنطقي يؤدي إلى تفعيل المصلحة المشتركة للنظام الدولي، مثلما يفعل نظام توازن القوى ".³

لا سبيل لتطبيق القوانين والمثل في مجال العلاقات الدولية، بإستثناء ما يتطابق من تلك القوانين مع مصالح الطرف الأقوى.⁴

يذهب "مورغانثو" إلى إعطاء شكلين للصراع :

- شكل المعارضة المباشرة : يأخذ نموذج المعارضة المباشرة بين الدولتين (أ) و(ب) صورة التنافس على الدولة (ج) (صغرى)، فهنا نجد أن الدولة (أ) حينما تتبع سياسة توسعية تجاه الدولة (ج)، في نفس الوقت تتبع الدولة (ب) نفس السياسة التوسعية تجاه (ج).

(1) خالد المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة (دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر، 2009)، ص ص. 19، 20.

(2) المكان نفسه.

(3) شبكة الضياء، "سياسة توازن القوى بين روسو و مورغانثو: دراسة مقارنة"، في: <https://diae.net/6378>

(2017/5/21).

(4) المنيعي، مرجع سابق، ص. 21.

وهنا نكون أمام صورتين للصراع للسيطرة على الدولة (ج).

* في حالة إتباع الدولة (ب) سياسة الإبقاء على الوضع القائم فإن الصراع يأخذ صورة المعارضة من جانب الدولة (أ).

* في حالة إتباع الدولة (ب) السياسة التوسعية تجاه (ج) يأخذ الصراع شكل التنافس بين الدولتين (أ) و(ب)، و بهذا الشكل يستمر الإتزان في قوى المعارضة، بزيادة كل منهما القوة تجاه الأخرى، إلى غاية تراجع أحدهما (الأضعف) أو قيام حرب بينهما.¹

وربما من التطبيقات العملية لهذا النموذج، على المستوى الدولي توجهات كل من روسيا وأمريكا تجاه سوريا، أما على مستوى القوى الإقليمية يظهر لنا ذلك جليا في تحركات كل من تركيا وإيران ومعارضة كل للأخرى على تواجدها العسكري هناك.

- **نموذج التنافس:** وهو يعكس صورة الصراع بين دولتين من أجل السيطرة على دولة ثالثة، وهنا تختلف أساليب إتزان القوى وطرقه عن صورة المعارضة المباشرة، ذلك أن التنافس بين (أ) و(ب) بإعتبارهما دول كبرى، يؤثر على إستقلال الدولة (ج)، ويكون مرهونا بالإتزان في القوة بينهما.

كذلك يتوافق هذا النموذج مع أهم زوايا الدراسة، سواء حول أبعاد تأثير التنافس الأمريكي-الروسي أو التركي-الإيراني (توازن القوى) على الدولة السورية سواء في إدارة النزاع أو شكل الحل ومستقبلها.

من خلال ما تم طرحه يتضح لنا، أن إرتكاز طرح الواقعيين التقليديين كان بالأساس حول محورية الدولة القومية على مستوى التحليل الدولي، بإحتكارها على المشروعية والقوة. صحيح أنه لا يمكننا إنكار ذلك، إلا أنه في الوقت نفسه لا يمكن تجاهل التطورات التي قلص من نفوذ الدولة القومية، وأصبحت نتائج القرارات السياسية في دولة تؤثر على الدول الأخرى، وهو ما يعني حدوث إرباك حول سيادة الدولة.

(1) عادل فتحي ثابت، النظرية السياسية المعاصرة (دراسة في النماذج والنظريات لفهم وتحليل عالم السياسة) (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2011)، ص ص 268-270.

ب/ النظرية الواقعية البنيوية (الهيكلية)

إن للواقعية البنيوية رؤية نسقية للسياسات الدولية، ضمن دعائم أكسبتها قدرة على تحليل الواقع الدولي، بالإعتماد على مجموعة من المتغيرات التحليلية.

-متغيرات التحليل الأساسية للواقعية البنيوية:

• طبيعة النظام الدولي:

على المستوى الأنطولوجي، تسلط الواقعية البنيوية "كينيث والتز" (K.Weltz) الضوء على فوضى النظام الدولي، بقوله: "إنها حالة لا تستطيع أي دولة المناص منها مادام الطرف الفاعل متورطاً في هذه الفوضى، حتى أصبح البقاء هو الهدف الوحيد للدول ذات السيادة".¹

في السياق نفسه، وضمن إعتبار الفوضى مبدأ مهيمناً في النظام الدولي، تؤدي إلى تشابه الوحدات (الدول ذات السيادة) وظيفياً، بسبب سلوكها في البحث عن الأمن، ويتم التمايز بين هذه الوحدات وفقاً لقدراتها، وهذا التوزيع المتنوع للقدرات، هو ما يؤدي إلى وجود أنماط مختلفة للأنظمة، وما بين القطبية الأحادية والثنائية والمتعددة بإفتراض أن نظام ثنائي القطبية هو الأكثر إستقراراً وأمناً.² وفي هذا الأخير يقول "كينيث": "فمع وجود قوتين عظيمتين فقط (ثنائي)، يمكن توقع أن تعمل كلاهما للحفاظ على النظام".³

يرى الواقعيون الجدد أن الدول لا تسعى إلى السلام بل لتعزيز مصالحها، حتى وإن كان على حساب الآخرين، يعبر عن ذلك "فريدريك شومان" (F. Schumann) بقوله: "السلام ليس هدفاً سياسياً على الإطلاق، ولكنه فرصة لتعزيز قدرات الدولة".⁴

(1) Peterson, U , **Breathing Nietzsche's Air: New Reflections on Morgenthau's Concept of Power and Human Nature** (Alternatives, 1999),pp.83-85.

(2) Jodie Bradshaw, " Have waltz's critics misunderstood his theory of international politics?", <https://www.e-ir.info> , (23/01/2017).

(3) K .Waltz, **Theory of International Politics**(New York: McGraw-Hill, 1979), p.204.

(4) عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية (عمان: دار الشرق، 2010)، ص. 90.

في إشار لتأثير النظام الفوضوي على سلوك الدول، يتحدث "روبرت غيلبن" (R.Guelen): " أنه برغم من إتسام النظام الدولي بالفوضى، فإن النظام يمارس عنصرا من السيطرة على سلوك الدول، وهنا نتكلم عن السيطرة النسبية ".¹

فعلى مستوى مبدأ التدخل في النزاعات، يحذر الواقعيون أمثال " بيكو باريك" من ذلك لأنه يضاعف من العنف والإضطرابات بدلا من الحل (لا وجود لمبررات أخلاقية)، ذلك أنه في عالم من الفاعلين المتنافسين، سيؤدي توسيع حدوث التدخل إلى إنتاج توليفة من النيات الطيبة والنتائج السيئة، سواء بالنسبة للأطراف المتدخلة أو الطرف المتدخل فيه.

• تحديد القوة:

إذا كان "مورغانتو" قد وضح أن القوة يمكن أن تشمل أي شيء يثبت ويحافظ على قوة الإنسان على الإنسان، فإن "الترز" قد وسع من تعريفها، حيث وسع مفهومها ليشمل عناصر أخرى غير عسكرية، وحاول الربط بين قوة الدولة، وإمتلاك عناصر مثل الموقع الجغرافي والموارد المادية والطبيعية، والسكان، ودرجة التطور العسكري، والإستقرار السياسي.²

مؤكدًا أنه ينبغي للدول ألا تحاول الحصول على أقصى قدر من القوة، لأنه ربما تأتي بنتيجة عكسية، ومن المؤكد أنه ينبغي لها ألا تسعى إلى الهيمنة، بل أن يكون هدفها الرئيس ألا تكتسب الدول الأخرى قوة على حسابها، حرصا على المحافظة على المكانة في النظام.³

• توازن القوى:

(1) العلي، مرجع سابق، ص.233.

(2) Taku Tamaki , **Levels of analysis of the international system** (Farnham: Ashgate, 2015), p.10.

(3) جون ميرشايمر، "الفصل الرابع: الواقعية البنوية"، (ترجمة: ديم الخضرا)، في **نظريات العلاقات الدولية (التخصص والتنوع)** ، تحرير: تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2016)، ص.223.

من حيث مبدأ توازن القوى يرى "والترز" أنه نظراً لإنعدام الأمن في نظام فوضوي يتعين على كل وحدة أن تضع نفسها في موضع يمكنها من العناية بنفسها، لأنه لا يمكن الاعتماد على أحد للقيام بذلك.¹

كما يتم مواجهة ذلك بتبني الدول إستجابة متوازنة في السعي وراء المكاسب النسبية، فقد ترضى الدول عن نتائج الصراعات التي تتركها في حالة سيئة، طالما أن خصومها سيصبحون في حال أسوأ.²

ويتشكل ذلك التوازن بالنسبة للواقعيين الجدد ضمن مجالين:

إما أنها سوف تبني قدراتها المادية الخاصة (التوازن الداخلي)، أو قدراتها المادية مع الدول الأخرى (التوازن الخارجي)، لذلك فالتحالفات الواقعية ليست مدفوعة بالأفكار والقيم المشتركة، بل بالمصالح الوطنية الذاتية.³

كما يفترض " وولت" أن توازن القوى في كل إقليم يفرض على دوله دائماً أن تواجه تهديدات الدولة الأخرى في الإقليم، وليس أقوى دولة في النظام الدولي، لمواجهة تهديدات دولة معادية في الإقليم، من ثم تلجأ الدول إلى التحالف مع القوى الإقليمية والدولية، فالقوى الكبرى تساعد حلفائها الإقليميين على تعزيز مصالحهم في إقاليمهم، والعكس صحيح أيضاً، القوى الإقليمية تساعد حلفائها الدوليين على تعزيز مصالحهم في النظام الدولي.⁴

تجد الفكرة المطروحة صداها في التحالف الإيراني-الروسي إلى جانب النظام السوري فروسيا تسعى إلى تغيير النفوذ في الشرق الأوسط لصالحها على حساب الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال إستراتيجية توازن القوى. في إطار ما عرفه كل من "دان وشميث"

(1) خليل حسين، العلاقات الدولية: النظرية والواقع - الأشخاص والقضايا - (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011)، ص. 148.

(2) المرجع نفسه، ص. 150.

(3) Safron Beldt , "An Analysis if the syrian conflict through the lenses of Realism and constructivism" , <http://gpswithmarta.wordpress.com>, (26/11/2018).

(4) أحمد علي سالم، الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص. 46.

(Dunne and Schmidt) بمصطلح "المنافسة الصفيرية من أجل القوة"¹. وبدافع حماية المصالح المادية (قاعدة طرطوس، الإستثمارات..)، والأمر نفسه بالنسبة لإيران فتدخلها كان أيضا ضروري لكسر شوكة أمريكا في المنطقة، ولموازنة النفوذ الذي تمارسه دول الخليج وتركيا (السنية)، وفي المحافظة على أوصل الهلال الشيعي.

ومن المهم أيضا الإشارة لمسألة التهديدات المحتملة إلى إحداث التوازن حتى قبل أن تحصل دولة أخرى على إكتساب مزايا قوة واضحة، وفقا للمنطق الإستباقي، وينطبق ذلك على الدور التركي في سوريا، فالشيء المؤكد أن مصالح تركيا لا ترتبط فقط بالتوازن المضاد للمنافس الإيراني على المكانة الاقليمية، بل تتعداه إلى التهديد الموجه إلى الأمن القومي التركي، من قبل الأكراد السوريين (حركة روج افا- وحدات حماية الشعب..)، القدرة على تشجيع أكراد تركيا للمطالبة بالإنفصال.

- أهم اتجاهات الواقعية البنوية في الدراسات الأمنية:

إن التطور المثير للنموذج المعرفي الواقعي في فترة التسعينيات، برز من خلال ضفتي الفكر الواقعي الدفاعي والواقعي الهجومي.

• الواقعية الهجومية:

كان لإسهامات "جون ميرشايمر" (J. Mearsheimer) في كتابه (مأساة سياسة القوة العظمى)، الأثر البالغ في إضفاء تحليلات مناهضة للطرح الولتزي (الدفاعي)، حول ما مقدار القوة التي تحتاجه الدول، إلا أن النقطة المشتركة بين جميع الواقعيين، القوة هي عملة السياسة، والدول تتنافس من أجلها.

ويقترح أنه عندما لا تكون هناك دولة أكثر قوة من البقية، فإن الحكومات الوطنية ستكون أكثر تحفيزا للمنافسة لزيادة القوة على حساب الآخرين.

(1) T.Dunne, *Inventing International society*(Palgrave Macmillan,1999),p.76.

و نفهم تحليله قدم مجموعة من النقاط أهمها: ¹

- ✓ بما أن الدول الفاعل العقلاني في السياسة الدولية، فالقوى العظمى أكثر أهمية للتحليل لأنها تحذف وتشكل السياسة الدولية، وتتسبب أيضا في أكثر الحروب فتكا.
- ✓ يتشكل سلوك الدول من خلال البيئة الخارجية وليس الداخلية، فبعيدا عن الثقافة أو النظام السياسي، كل الدول تعمل وفق نفس المنطق داخل هياكل النظام الدولي.
- ✓ ضمن المعضلة الأمنية فلا يمكن للدول أن تزيد فرصة بقاءها دون أن تهدد بقاء الدول الأخرى.

✓ يؤثر توزيع القوة بين الدول في النظام بدرجة ملحوظة على مستويات الخوف.

يمكن إضفاء هذا النمط على سياسة الإدارة الأميركية الجديدة، من خلال إتفاق "مناطق خفض التصعيد" الذي تم التوصل إليه مؤخرا في إجتماع (أستانا4) للأطراف في سوريا، بتوقيع الترويكا الضامنة الممثلة من روسيا وتركيا وإيران.

يوجد الفكر الأكثر أصالة فيما يتعلق بالمعضلة الأمنية ضمن أدبيات العلاقات الدولية في مؤلف "روبرت جيرفيس" (R.Jeffreys) المسمى (الإدراك والإدراك الخاطئ في السياسة الدولية) عام 1976م، عرفها على أنها "مختلف الوسائل التي تحاول الدولة من خلالها زيادة أمنها والتقليل من أمن الآخرين. فتتشكل هنا حلقة مفرغة للأمن وتراكم القوة".²

ذلك أنه، إذا كانت الحرب مكلفة والسلام مفيدا فسيكون الهروب من المعضلة الأمنية ممكنا، إذ أمكن إثبات أن الحرب عالية التكلفة والخطورة، فقد تتبع السياسات المصممة لتخفيض التوترات القائمة بين الدول لا مفاقتها، ولتغلب على إنعدام الثقة.³

(1) جون ميرشامير، مأساة سياسة القوى العظمى، (ترجمة: مصطفى محمد قاسم) (الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2012)، ص ص. 15-38.

(2) بول ديلكيسن، العلاقات الدولية (مقدمة قصيرة جدا)، (ترجمة: لبنى عماد تركي) (مصر: الهمداني، 2013)، ص. 32.

(3) Beldt ,op.cit ,p.61.

• الواقعية الدفاعية:

تحمل نسبياً نظرة متفائلة في التحليل، حيث يحاج دعاة التوجه الدفاعي أن معظم القادة يدركون أن تكاليف الحرب تتخطى بشكل واضح فوائدها، وأن استخدام القوة العسكرية للغزو أو التوسع تعتبر إستراتيجية أمنية مرفوضة من قبل مختلف القادة في عصر من الإعتماد المتبادل المعقد والعولمة، وما الحروب إلا نتيجة لسياسات غير عقلانية .

غير أنها تتفق مع سابقتها، بأن هدف الدول هو البقاء والأمن، وتنتبأ أن الأمم تعمل على توسيع مصالحها عندما تتعرض للتهديد، في أوقات إنعدام الأمن في مواجهة الأمم القوية ذات النوايا العدوانية، وفي غياب مناخ التهديد، لا يتوافر للدول الحافز النظامي للتوسع ، فهي لا تتوسع عندما تكون قادرة، لكن عندما ينبغي عليها ذلك .¹

ج- إضافات النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة

برغم من إتفاق الإتجاهات الواقعية حول إعتبار الدولة العنصر الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، إلا أن الإنطلاقة هنا، في أنه وجب الإقرار بأن الدولة أصبحت تجد نفسها عاجزة عن الإستجابة للتحديات الداخلية والخارجية. وكذا تغير طبيعة العلاقات في النظام الدولي والتي إنتقلت من الإطار الهيراركي من الأعلى إلى الأسفل، إلى الإطار العنكبوتي المتشابك والمتداخل والمتفاعل بكافة الإتجاهات.²

ضمن أحد أهم المفاهيم الرئيسية للواقعية الكلاسيكية الجديدة تأثير النظام الدولي على السياسة الخارجية للدولة، ووفقاً لذلك لا يمكن للأخيرة أن تتجاوز حدود وفرص النظام الدولي.

(1) فريد زكريا، من الثروة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، (ترجمة رضا خليفة) (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999)، ص. 16.

(2) وصفي محمد عقيل، "التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، مجلة دراسات، م. 42، ع. 1 (2015)، ص. 99-118.

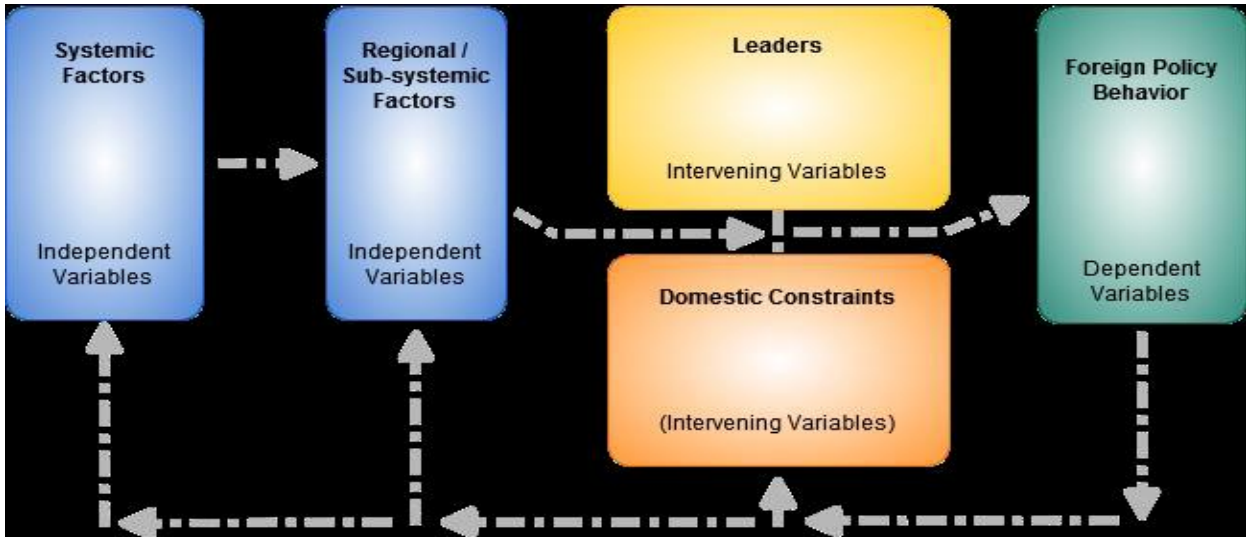
الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

وتأكيدا على ذلك يقول "جدعون روز" (Gideon Rose): "إن إختيارات السياسة الخارجية يقوم بها القادة السياسيون الحقيقيون والنخب، لذا فإن فهمهم للقوة النسبية هو أمر مهم، وليس مجرد كميات نسبية من الموارد المادية أو القوى في الوجود".¹

فالواقعيون الكلاسيكيون الجدد مثل "راندال شفيرلر"، و"ويليام وفورث"، يجادلون بأن "الضغوط المنهجية يتم تصفيتها من خلال المتغيرات الداخلية المتداخلة لإنتاج سلوك السياسة الخارجية"، وهو ما سنحاول شرحه في الشكل التالي:

الشكل (01): صنع القرار - متغيرات سلوك الأزمات في نموذج الواقعية الكلاسيكية الجديدة

Decision Making -Crisis Behavior Variables in Neoclassical Realist Model



Source: "Theories of Foreign Policy", **World Politics**, Vol 51, N. 1,(October 1998),

p.154

(1) Muhammad Rizky, **The Analysis of the Turkish Hostile Policies against the Syrian Kurds 2015–2017** (turkey: University Nijmegen, 2017), p.9.

يعطينا هذا التحليل على المستوى الجزئي نموذجاً مفيداً لإدارة الأزمات، ففي ما يتعلق بأزمات السياسة الخارجية التركية، يجب التأكيد على أهمية التغيرات على المسرح العالمي مثل فترة توازن القوى، الحرب الباردة، ما يعرف بثورات الربيع العربي، والتي أثرت جميعها على السلوك التركي في إدارة الأزمات وعلاقته بالقوى الخارجية.¹

نستعين بذلك في إطار تساءل حول، لماذا لم تتعاون تركيا مع الولايات المتحدة في إحتلال العراق عام 2003م كما فعلت خلال حرب الخليج الثانية عام 1991م. إن الإجابة على هذا السؤال مهمة لفهم أن العوامل الهيكلية ليست كافية لشرح قرارات السياسة الخارجية للدول، ذلك أن في جميع الفترات كانت أمريكا هي القوة المهيمنة على النظام الدولي.

ضمن خيوط الواقعية الكلاسيكية الجديدة، طرح "لوبل" مسألة أن هناك تهديدات نظامية وتهديدات داخلية، التهديد الأول تم مناقشته على مستوى المنظور الواقعي الكلاسيكي، والذي يشير إلى النزاعات بين الدول، أما التهديد الثاني المحلي فيشير إلى النزاعات الداخلية، كمجموعات معينة تعارض الحكومة أو تظهر درجة معينة من عدم الولاء لأسباب عرقية أو دينية، فيما يكون له ولاء مشترك مع مجموعات مماثلة في الدول أخرى. وبالتالي، فإن أنشطتها والتهديد الذي تشكله يتجاوز الحدود الجغرافية.²

مما يفرض على صناع القرار تقييم التهديد، ومن ثم تعديل سلوك الدولة، كنتيجة محتملة للتفاعلات عبر المستوى بين المجالين، وهنا، يمكن أن تعمل "دولياً لغرض محلي" و"محلياً للأغراض الدولية"، وهو ما تعيشه تركيا في خضم تزايد تأزم الوضع على حدودها مع سوريا حول المسألة الكردية.

(1) Ümran ÜÇBAŞ, **Neoclassical Realism in analysis Crisis Management: The Case of Turkish Foreign Policy Crisis** (Istanbul : Tubitak ,2014), p p.6-9

(2) G.Dowie ,**A Dangerous World: Stephen Harper's Post-Maidan Ukrain Policy** (Canada :University of Saskatchewan,2017),p.33

2- النظرية البنائية في العلاقات الدولية:

على الرغم من إنطلاقاتها خارج علم السياسة، إلا أنها لاقت رواجاً واضحاً في تفسيراتها، خاصة بعد القصور الواقعي في تفسير الجانب غير المادي في السياسات الدولية.

أ/ المنطلقات الرئيسية في الطرح البنائي

تعتبر البنائية منهجية قديمة يمكن إرجاعها إلى كتابات "غيامباتيستا فيكو" (G. Vico) خلال القرن الثامن عشر، فبالنسبة إليه العالم الطبيعي هو من صنع الله، أما العالم التاريخي فهو من صنع البشر، ونتيجة لكوننا صنعناه هو ما يجعله في متناولنا فكرياً.

عرفها "إيمانويل أدلر" (Emanuel Adler) بأنها "الطريقة التي يتشكل بها العالم المادي، ويتشكل بها العمل الإنساني ضمن تفاعل يعتمد على التفسيرات المعيارية والمعرفية للعالم المادي".¹

غير أن إرهاباتها كنظرية في العلاقات الدولية كان أواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين، على يد "نيكولاس أوناف" (Nicholas Onuf)، في كتابه (عالم من صنعنا) عام 1989م، فالدول والمجتمعات والعالم بالنسبة إلى أوناف ما هي إلا من صنع الناس من خلال تفاعلاتهم البيئية ومع البناء.²

بعده وخلال عام 1992م إلتقط "ألكسندر ووندت" (A. wendt) روح الفكرة في مقاله الشهير "الفوضى هي ما تصنعه الدول من الفوضى: البناء الاجتماعي لسياسة القوة" بعدها قام بجمع مقالاته في كتاب عنوانه بـ "نظرية إجتماعية في السياسة الدولية" والملفت للنظر أنه حمل نفس عنوان كتاب "كينث والتز" الذي أشارنا له سابقاً مع إضافة كلمة إجتماعية.³

(1) Mahdi mihamed nia, "Iran foreign policy :tow-and a constructivist perspective" , **The Journal of Political Science** ,n°21, pp.6-14

(2) خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م.30، ع.2. (2014)، ص ص 315-354.

(3) Robert Jackson, Georg Sorensen, **Introduction to International Relations: Theories Approaches** (New York: Oxford University Press, 2007), p.79.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

معتبراً نفسه نقدياً في جانبه الأنطولوجي بإعتماده على العناصر الإجتماعية (الأفكار-الهويات-اللغة) بعيداً عن الجانب المادي، ووضعياً في جانبه الإبتيمولوجي.

ولقد أعطى "وونددت" تفسيراً لسلوك الدول وفق المعايير التالية:¹

- ✓ دور الأفكار يتجاوز دور القوى المادية.
- ✓ كيفية ضبط الفواعل لهويات البنيات المادية.
- ✓ تعتبر الهويات الأساس المحدد للمصالح والسلوكيات.
- ✓ تذاثنية البنى الأساسية للنظام، والمنسجم مع المفاهيم المشتركة والتنبؤات.

ب/ المفاهيم الأساسية في النظرية البنائية:

• الهوية :

يعتبر معيار الهوية أحد أهم ركائز الطرح البنائي، وعادة ما يتم تفسير النشاط السياسي بالإشارة إلى هوية الدولة، وتتوقف فوائد كل دولة على هويتها، ذلك أنه إذا لم نكن نعرف من نكون، فلن نعرف فوائدها وأهدافها، أضف إلى ذلك، أن فكرة الدولة كدولة ذات هوية ذاتية أو هوية تنظيمية (دولية) تعتمد في الأساس على الهوية الجماعية للأفراد، فهي التي تعطيها الكيان والمعنى.²

ضمن هذا المعنى، نجد أن إندفاع السوريين مثلاً للشارع هو ناتج عن الوعي بهوية وطنية جماعية جديدة (النموذج الغربي الديمقراطي)، والتي لا يمكنها أن تتوافق مع هوية الآخر القمعية، شكلت هذه الهوية الجديدة سلوكاً جديداً اتخذ شكل المظاهرات السلمية بهدف تغيير البنية الداخلية للنظام. من جهة أخرى بنى بشار الأسد أيضاً هوية ذاتية جديدة هي

(1) Frédéric Charillon, **politique étrangère nouveaux regard**(paris:critique international, 2002), pp.76-74

(2) حسن الحاج علي، "دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية"، في: <http://hawariboumadian> (16/02/2017).

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

حاكم شرعي مصمم على البقاء في السلطة ضد التهديد الذي يشكله الآخر والمتمثل في المعارضة والإرهاب. إلا أنه تم إستبدال هوية المعارضة والشعب (إسقاط النظام)، بالهوية الطائفية المرتبطة بأسس دينية وعرقية، كان نتيجتها تشرذم المعارضة السورية بين سني أو كردي في مقابل الآخر (العدو) علوي.¹ ومن هنا إنهارت البنية وإنسأقت سوريا إلى نزاع طائفي أكثر إنقساماً، هذه البنية الجديدة عززت بناء الهوية الذاتية للأسد، وأعطته صورة الرئيس الشرعي.

في الحقيقة، لا يجب أن نغفل أنه في الحديث عن الهوية يجب تحديد الفاصل بينها وبين الدور، وهو ما أشار إليه البنائيين، على إعتبار أن للهوية إشارة دلالية أكثر قوة من الدور، لأنها تضم عمليات صنعها وإمتلاكها لذاتها، فالهوية هي المنظم للمعنى، أما الدور فهو المنظم للوظيفة، والذي تتبناه الدول بحسب الثقافة السائدة.

في شرح ذلك، فبعد الثورة الإيرانية لعام 1979م، تمت مناقشة الإهتمامات الثقافية للإيرانيين، لتحديد هوية المواطنين الإيرانيين، ما بين أنصار الثورة بإعتبار الإسلام الشيعي يعبر عن الهوية الإجتماعية للبلاد، والعلمانيون الذين يعتبرون الدين يكمن في التراث العرقي اللغوي، كما طرح إتجاه آخر أن اللغة (الفارسية)، هي مصدر الهوية الوطنية.²

وهنا تم تقسيم تلك الهوية الوطنية إلى ثلاث: القومية الإيرانية/القومية الإسلامية/الحدثة، هذه التعددية عملت على إضفاء التعقيد في تحديد الهوية الإيرانية.

في السياق نفسه، يفرض التغيير البنوي الناتج عن تغيير المعايير المرتبطة بهوية دولة ما، إلى إخضاع سلوكها الخارجي إلى قيود وضوابط، مما يعمل على تضيق مجالات الخيارات المتاحة وفق مجال الملائمة.³

(1) Tayhani Karatas , **The Impact of Dependency on Turkish Foreign Policy Towards the Middle East throughout the 1950s**,(Dokuz Eylul University,2012),pp 20-18.

(2)Hossein Karimifard , "Constructivism national identity and foreign policy of the IRI", **Asian social science**,vol8,N°2(February 2012),pp.221-242.

(3)Trine Flockhart, **Constructivism and Foreign Policy**(Oxford: University Press,2012),p84.

هنا نجد أنه لطالما سعت تركيا إلى الانضمام كعضو في حلف الناتو، بتعريف نفسها وفق الهوية الأوروبية المبنية على الجغرافيا، وكذا تبنيها للمعايير الغربية المستندة للأفكار الليبرالية والديمقراطية، والمتفقة مع معايير المجموعة.

• التماثلات الإجتماعية للمصلحة والسلوك الخارجي

يرى البنائيون أن المصلحة تتشكل عبر التماثلات الإجتماعية، بإدراكها لموقعها ومكانتها في النظام الدولي، وهو ما يطلق عليه ووندت "التقدير الجماعي للذات" والذي يأخذ شكلين، صورة سلبية وأخرى إيجابية، وهما من تحددان نمط السلوك الخارجي للدول.

* الصورة السلبية عن الذات تحدث عند شعور مركب الدولة - المجتمع بإستخفاف وإهانة الآخرين لهم، يحدث هذا وفق "ووندت" بشكل متكرر في البيئة الدولية، والتي يسودها التنافس الشديد بين وحدات النظام الدولي، ويشرح ذلك بقوله: "إن الجماعات لا يمكنها تحمل هذه الصورة طويلا، وستعوض حاجاتها لتقدير الذات بفرض هذا الإحترام على الآخرين وإنتهاج سياسة عدائية نحوهم".¹

لشرح ذلك، نجد أن الخطاب السياسي والإعلامي في المحيط العربي والخليجي خاصة، يقدم تلك الصورة السلبية للذات الإيرانية مذهبيا، وسلوكيا وقيمية، وإهانتها حول إعتبارها "جمهورية إرهابية، ودولة طائفية، ودولة مارقة، ما دفع الذات الإيرانية إلى محاولة إثبات نفسها بدعمها للقضايا الإنسانية والوطنية في محيطها الإقليمي، كالقضية الفلسطينية وغيرها، في مقابل إنتهاج سياسة عدوانية تجاه بعض جيرانها ردا على تلك الصورة .

تكون صورة الذات الإيجابية عند سيادة قيم الإحترام المتبادل والتعاون بين الذات والآخر، ويولي البنائيون في هذا السياق أهمية لإعتراف الدول الأخرى بسيادة دولة ما.

(1) فاطمة الزهراء حشاني، مصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى: دراسة مقارنة الافتراضات الواقعية والبنائية والليبرالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2016-2017)، ص.193.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

ما يعني على الأقل إقرارا رسميا من الآخرين بمكانة هذه الدولة المساوية للدول الأخرى وهو ما يقلص من أسلوب العداء بينها.¹

فتركيا تقترب أكثر من الصورة الإيجابية للآخر، فبرغم من إنهيار الإمبراطورية العثمانية في ظروف تآمرية غربية-عربية، إلا أن تركيا كوريث شرعي لها، إهتمت بالتعاون والتقارب، بدل العداء والإنشقاق مع الآخر "الدول العربية".

كما طرحت "مارتا فينيمور" (Martha Finnemore) في إحدى كتاباتها أنه يتم تحديد سلوك الدول ضمن الهوية والمصالح، وهذه بدورها تحددها القوى الدولية من خلال المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، تحدد هذه القوى معايير السلوك المقبول في المجتمع الدولي والتي تنتقل إلى الدول، وتخلق سياسة وطنية تعطي معنى لهوية الدولة ومصالحها.²

لتفسير ذلك، إيران تجادل على أهمية دور الخصائص الثقافية للمجتمع الإيراني في سياستها الخارجية، يبرز ذلك في الجانب العقائدي ما بين الطرفين (الإيراني-السوري) وبشكل خاص بعد إقرار موسي الصدر بالطبقة العلوية وعدها من الشيعة الإثني عشر بعد أن كانت نظرة الشيعة إلى الطائفة العلوية على أنها طائفة مغالية.

وأيا، عمدت على إشراك حزب الله، وجلب المرتزقة من الميليشيات الشيعية من أفغانستان والعراق إلى جانب النظام، منها لواء أبي الفضل العباس، وهو قوة عسكرية شيعية أنشئت في عام 2012م، ومهمة هذا اللواء الرئيسية بحسب زعمه حماية مرقد السيدة زينب في دمشق.³

(1) Karimifard , op.cit ,p. 231.

(2) Evan Sahnoun, **why not Syria ? R2P not the rule but the exception**, (university bermie of chicago, 10 June2013),p.18.

(3) يحي بوزيدي، "الدور الإيراني ومستقبل العلاقات السنية الشيعية"، مجلة رؤية تركية، ع.2 (2016)، ص ص

• النظام الدولي:

ينصب تركيز المنظور البنائي على الوعي الإنساني ومكانته في الشؤون الدولية على اعتبار أن النظام الدولي غير موجود بمفرده بل هو من صنع البشر، فهم من يصنعون المعايير التي تحكمه، إذا فالنظام ما هو إلا وعاء فارغ يملأ بثقافة معينة، ويتغير بتغير الأفكار والمعتقدات.

ويتجلى ذلك في صور ثلاث : السلوك الصراعي المدفوع "بالثقافة الهوبزية"، السلوك التنافسي "بالثقافة اللوكية"، وهو الأكثر إنتشارا على المستوى الدولي، والسلوك التعاوني ضمن "الثقافة الكانطية". وحول مسألة الفوضى يقول "ووندت": "يمكن أن يؤدي التفاعل الإجتماعي بين الدول أيضا إلى المزيد من الثقافات الودية والحميدة على حساب الفوضى".¹

ج/ جدلية التحليل بين الواقعية والبنائية:

- ظهرت البنائية في الثمانينيات كمنافس مباشر للعقلانية والوضعية، فالواقعية تهدف إلى التعرف على أنماط السلوك في عالم يتم تقديمه وملاحظته بشكل موضوعي، في حين تجادل البنائية أنه على العكس، يتم بناء إجتماعي وليس قابلا للتحقق منه موضوعيا.
- يعتبر الواقعيين مصالح الدول الخارجية تعتمد على عوامل مادية بحتة مثل الرغبة في البقاء وإرادة السلطة، وعلى العكس من ذلك، يجادل البنائيين بأن مصالح الدول هي محلية المنشأ، ومبنية باستمرار من خلال التفاعلات الإجتماعية، وتميل إلى التغيير كلما تغيرت هذه التفاعلات الإجتماعية، ذلك إن التفاعلات بين الوحدات (أفراد، دول، جهات فاعلة غير حكومية..) تحدث في سياق إجتماعي وثقافي، والعلاقة بين هذه الوحدات والهيكل هي واحدة من الدساتير المشتركة، وهو ما يجعل من السياسة الدولية نتيجة لعملية مستمرة من التفاعل الإجتماعي.

(1) Wendt , Op.cit, p p.246,247.

➤ أما على مستوى " الفوضوية " فالبنائية لا ترفض ذلك بوصفها حقيقة دولية بقدر ما ترفض النظر إلى هذه الفوضوية على أنها قوة مادية بحتة خالية من المعايير والأفكار المشتركة ولا يمكن تغييرها.¹

ضمن تحليلنا لحالة النزاع السوري نخلص إلى أن التحليل الواقعي لا يمكنه التفسير بفاعلية جميع جوانب النزاع، ففي الواقع، من الصعب فهم وتفسير الصراع بين النظام العلوي وبين المعارضة، صحيح أن الواقعية يمكنها تفسير ذلك بأن الأسد وأتباعه يقاتلون من أجل البقاء والمحافظة على السلطة، وجماعة المعارضة تقاتل للوصول إلى أكبر قدر ممكن من السيطرة على الدولة، مع ذلك، يبدو أن منطق القتال من أجل السلطة فقط محدودا جدا، بحيث لا يمكن تفسير سبب النزاع الداخلي وطريقة حدوثه بشكل شامل.

وأما إذا حاولنا تقديم تصور بنائي في تفسير التدخل الدولي الخارجي في سوريا في صراع الجبهات ما بين تركي- سعودي من جهة وإيران وحزب الله، والأسد من جهة ثانية، على أنه صراع سني- شيعي، نجد جذوره في الصور التاريخية عن الصراع المذهبي، وكذا التناقض بين واشنطن وموسكو يمكن تفسيره بالإعتماد على التاريخ والإيديولوجيا، ولكن حتى إن استطاعت البنائية تفسير ذلك من خلال الإيديولوجيا والدين والهوية، إلا أنه لا يمكن إنكار حسابات الموارد المادية وطموحات الطاقة. كل هذا دفعنا للخوض في تحليل نظري جزئي، لربما نتوصل إلى تحليل كلي لأبعاد الدراسة.

3 - نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية

نظرا للنجاح نظرية الدور في علم الاجتماع، تم الإستعانة بقواعدها في تحليل السياسة الخارجية، في محاولة جادة لملا الفجوة بين الإنضباط النظري والممارسة.

أ/ مركزية نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية :

(1) عبد الله بن جبر العتيبي، " النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية"، شؤون إجتماعية، ع.108 (شتاء 2010)، ص ص. 118-142

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

كما سبق وأشرنا، يعود ظهور نظرية الدور إلى حقل العلوم الاجتماعية، وبشكل أكثر دقة إلى الأنثروبولوجيا*. من خلال العمل على دراسة وفهم سلوكيات الفرد، والذي يمارس أدوار داخل المنظومة الاجتماعية، وقد إعتد علماء الاجتماع على العديد من المداخل التحليلية لطبيعة الدور، خصوصا مع إسهامات "بارسونز، بروس بيدل" (Bruce Biddle، Parsons)، هذا الأخير الذي عرفها على أنها: "العلم الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة ومع عمليات متنوعة يفترض أنها تنتج تلك السلوكيات وتفسرها وتؤثر عليها".¹

مثلت أبحاث كل من "كروتز وهيمان" (Kroutez-Hymans)، مثال رائع على مدرستي التفكير المختلفتين، والتي تقسم منظري الأدوار على أساس تصورهم لمفاهيم الدور القومي، ويعتبر "هارنيش" (Harnish) من أهم الباحثين الذين إهتموا بذلك الفصل بين المدرستين.²

فيرى أن الباحثين الأمريكيين ركزوا على أهمية الصفات المادية أو المعرفية كعوامل تحدد الأدوار الوطنية. والباحثين الأوروبيين يركزون على تطبيق منهاجاً بنائياً يشدد على أهمية التفاعلات الاجتماعية التي تقدم ضمنها الأدوار. على الرغم من هذا التمييز، من المهم الإشارة إلى العوامل المحلية (القدرات والهويات) التي تشكل مفاهيم الدور القومي، كما يتم الإتفاق على أن مفاهيم الدور القومي تتشكل أيضا إستجابة لتوقعات الآخرين، فهي إذن قادرة على إجراء تنبؤات بشأن خيارات السياسة الخارجية للدول.³

(*) الأنثروبولوجيا (علم الإنسان): بداياته كانت على يد المؤرخ اليوناني هيرودوت في القرن الخامس قبل الميلاد، فهو العلم الذي يدرس البشر وتاريخهم التطوري، وسلوكهم، وكيفية تكيفهم مع البيئات المختلفة وتواصلهم وإختلاطهم معها، وهو من أكثر العلوم التي تتقاطع مع العلوم الأخرى الجغرافيا، السياسة، الاجتماع..

(1) Nina Feferman, Kah Loon, "The role of individual choice in the evolution of social complexity", *Zoologica*, vol.44(2007), p 16-78.

(2) Harnish, Sebastian, **Conceptualizing in the Minefield: Role Theory and Foreign Policy** (Foreign Policy Analysis, 2012), p.47.

(3) **op.cit**,p51

كان لإسهامات " كال هولستي" (Kal Holsti) الوقع الأبرز في مقال نشره عام 1970م بعنوان : " National role conception in the study of foreign policy"، والذي إعتبر أن سلوك الدول ما هو إلا نتيجة إلى تصور صانع القرار إلى الأدوار على المستوى الخارجي، بقوله: " إن الصورة التي يشكلها صانعوا القرار حول الحقيقة تحتل أهمية أكبر من الحقيقة أو الواقع الموضوعي".¹

كما إعتد " وولكر" (Walker) نفس نهج " هولستي"، حيث قام بجمع كل ما كتب في كتاب عام 1987م بعنوان: " Role theory and foreign policy analysis"، يجادل فيه، بأن نظرية الدور لها قيمة وصفية وتنظيمية وتفسيرية في دراسة السياسة الخارجية، وصفيا لأنها توفر مفردات غنية لتصنيف المعتقدات والهويات التي يطرحها الأفراد والجماعات لأنفسهم ولغيرهم، ومن الناحية التنظيمية، فهي تسمح للباحث المحلل بالتركيز على أي من مستويات التحليل شائعة الإستخدام في دراسة السياسة الخارجية، بالإضافة إلى سد تلك المستويات من خلال توجيه العملية التي تربط الوكلاء والهياكل، كما تستمد القيمة التوضيحية للنظرية من مقارباتها في المدى المتوسط، وكذا تسخير مفاهيمها في مناهج نظرية أخرى.²

وعليه تمحورت المبادئ الرئيسية لنظرية الدور، حول قدرتها على تحليل السياسة الخارجية للدول، إنطلاقا من البحث في أربعة أسئلة رئيسية وهي:³

✓ ما مصادر تصورات صناع القرار حول مفاهيم الأدوار الخارجية دولهم ؟

✓ ما طبيعة الظروف التي تم فيها بناء مفهوم الدور القومي ؟

(1) Sami Cohen , **Decision pouvoir et nationalité dans l'analyse de la politique étranger** (paris :la fondation nationale des sciences politique, 1998),p.88.

(2) Walker Stephen, **role theory and the origions of foreign policy : new direction in the study of FP**(landon :harper Collins,1987),p.3.

(3) Sofiane sekhri , "the role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries", **African journal of political science and international relations**, vol.3(10 October 2009), pp.311-427

✓ ما تأثير عوامل ومحددات السياسة الخارجية على برامج ونشاطات الدولة الخارجية؟

✓ ما مدى توافق البرامج والإستراتيجيات في الجانب العملي؟

ب/ متغير الدور كمستوى للتحليل:

قدم "جيمس روزنو" (James Rosenau) ثمانية تصنيفات مختلفة للدول، وحدد خمسة متغيرات أساسية قادرة على تحديد السياسة الخارجية لدولة ما، وهي: عوامل نظامية (مرتبطة بالنظام الدولي)، عوامل مجتمعية، عوامل مرتبطة بالدور، عوامل فردية (القائد)، مع إعتبار الدور وحدة تحليلية تتنافس مع المتغيرات الفردية والنظامية التي تؤكد النظريات الكبرى.

وفي إطار تفعيل ذلك الدور حدد "ساربن وألين" (Sarbin and Allen) ثلاثة أبعاد رئيسية: عدد الأدوار، الجهد المبذول على دور معين، الوقت الذي يقضيه في دور واحد مقارنة بالأدوار الأخرى، بإعتبار أن تفعيل عدد كبير منها يعني بأن الفرد مرتبط بأدوار تكاملية متعددة في مختلف مجالات المجتمع، وبالتالي فهو أكثر دمجا في معايير المجتمع.

من جهته إنطلق "هولستي" من وجوب تجاوز النظرة التقليدية، التي ترى أن الفاعلون يلعبون دورا واحدا فقط في النظام الدولي، بتقديم دراسته حول 17 دورا رئيسيا بما في ذلك الزعيم الإقليمي، المناهض للإمبريالية ..، وقد تبع إسهاماته كل من "وولكر وجونسون" في تحليل مفهوم دور القوى العظمى، حيث وجودوا تداخل كبير في أدوارها، وكذا الأدوار التي تنسبها كل قوة إلى الأخرى. فخلال فترة الحرب الباردة أعربت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي عن أدوار كدعمهما للقيم العالمية، مروجي القيم .. في مقابل دور المحرض، إنتهاك القيم العالمية. يشير "والكر" إلى أن الأدوار هي: "السلوكيات المستنبطة من توقعات الآخرين ومفاهيم الفرد، يتم إختيارها جزئيا على الأقل إستجابة للمنبهات والمطالب"، كما حدد ثلاثة أشكال رئيسية لدور الدولة وهي: تغير الدور وتطور الدور وصراع الدور.¹

(1) Walker Stephen, **Symbolic interactionism and international politics :Role theory's contribution to international organization**, (New york : praeger,1992), pp 27-23.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

من جهة أخرى، قدم "بيدل" (Biddle) مفهوم آخر للدور من خلال تركيزه على مفهوم المكانة بالنسبة له: "قائمة دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة أو منظومة من المعايير، والتوصيفات والقيم، والتصورات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة إجتماعية".¹ ذلك أنه إعتد على البعد الأنثروبولوجي متعدد المستويات، والمستند على مجموعة المعايير الإدراكية الصادرة عن الهيئات الرسمية في الدولة، والتي تحدد المواقف المعبر عنها بالدور.

فيما عرفه "هولستي" بأنه "تعريفات صناع القرار لأنواع العامة للقرارات والإلتزامات والقواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواء في النظام الدولي أو النظام الإقليمي الفرعي".²

في تحديد أكثر لمفهوم الدور الوطني، قدم كل من "شافيز وأديبو" (Adigbuo)، (Chafez) مسألة أن هناك جانبين مختلفين لمفاهيم الأدوار الوطنية يجب إدراكهما:³

أولاً، الجانب البنائي للإشارة إلى الهويات ومفاهيم الأدوار في حالة معينة، يتم بناؤها إجتماعياً، ويمكن مشاركتها بين الأفراد، وفقاً لـ "لووندت"، يتم تعريف مصالح الدولة من خلال كيفية رؤيتها لنفسها مقارنة بالدول الأخرى بتحديد من أنا / نحن .

ثانياً، يرو أنه حتى لو لم تكن هذه الهويات مشتركة بين النخب والمجتمع، فإن النخب هي التي تتخذ القرارات، وبالتالي فهي محددة في إختيار أدوارها، إلى تلك التي تكون مقبولة من جانب الناخبين، يستند هذا التفسير بشكل كبير أيضاً على أفكار "بوتنام" (Botman)، في إشارة إلى أن القادة السياسيين الوطنيين يلعبون في وقت واحد دورين على جبهتين، واحد على المستوى الدولي مع القادة الوطنيين الآخرين، وواحد على المستوى المحلي حين يتعين عليهم شرح سلوكهم للمجتمع ، البرلمان ...

(1) Fefferman , Loon , **op.cit**, p.63.

(2) إبتسام بدري، "نظرية الدور في العلاقات الدولية" (محاضرة رقم 5 في مقياس مناهج البحث في العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة)، 2015، ص.4.

(3) Adigbuo, Richard, **Beyond IR Theories: The Case for National Role Conceptions** (Politikon ,2007),p.86.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

في السياق نفسه، وضمن تحليلات نظرية الدور في السياسة الخارجية، يتم توحيد التحليل بين المستوى الفردي مع المستوى الدولي، من خلال التركيز على صانع القرار.

وهنا يقدم "مايكل بارنيت" (Micheal Barnett) ثلاثة حجج لهذا الطرح :¹

- ✓ يمكن مساوات الدولة مع ممثليها.
- ✓ يمكن التعامل مع الدولة بإعتبارها فاعل مؤسسي.
- ✓ يمكن تصوير الدولة على أنها كيان إعتباري له هوية مستقرة (البنائية).

نحاول تفسير ذلك، بالإنطلاق من تحليل خطابات الأفراد الرئيسيين في صنع السياسات ضمن مفاهيم دورهم الوطني، والتي تعبر في نفس الوقت عن مفاهيم دور الدولة. هنا نكون أمام إعتبار الفرد هو مستوى التحليل، أما إذا تم الإعتماد في تحليل السياسة الخارجية على مجموعة من المصادر التاريخية للتعريف بالدور، هنا نكون أمام إعتبار الدولة هي مستوى التحليل، أما المبرر الأخير فقد مثل توحيد تحليل السياسة الخارجية ونظريات العلاقات الدولية .

ناقش كل من "جوديث غولدشتاين وروبرت كيوهان" (R.Keohan -G.Goldtein) المتغيرات الأساسية لنظرية الدور على المستوى التحليلي في: مصادر الأدوار/ تصور الأدوار (مفاهيم)/ أداء (سلوك) الأدوار، ذلك أن أداء الأدوار في شكل قرارات وإجراءات في السياسة الخارجية مستمد أساسا من مفاهيم الدور التي وضعها صانع القرار، والتي تتضمن الأهداف والإستراتيجيات الناشئة عن مختلف ظروف ومصادر الدور (داخلية/خارجية، متغيرة/مستقرة) المرتبطة بالنظام الدولي والإقليمي كالشعور بالتهديد من الجيران...، تشكل هذه المصادر مفهوم صانع القرار لتوجهات الدولة ومهامها في النظام الدولي والإقليمي، وذلك ضمن نموذج الحافز/الإستجابة.²

(1) Cameron thies, **Role theory and foreign policy**(usa: lowacity, may 2009), pp14,15.

(2) Sekhri, **op.cit** ,p.427.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

كما يتم الإعتماد على متغيرات أخرى حول فهم وتحليل الأدوار الإقليمية مثل:

***صراع الأدوار:** فقد أكد " هولستي" على أن الدول فعلا تلعب أكثر من دور، مما يؤدي إلى صراع بين الأدوار، وهو ما يدفعها إلى محاولة تكييف بعض سلوكياتها من أجل التخفيف من الصدام.¹

على سبيل المثال ، تم إعتبار أصل النزاع في الشرق الأوسط قبل عام 1967م، يكمن في الصراع بين أدوار أولئك الذين يؤكدون على سيادة الدولة، وبين من يؤكدون على القومية العربية.

* **تغير الدور:** إرتبط هذا المتغير بتوظيف الخبرات والتصورات السابقة للفاعلين تجاه بعضهم البعض، ضمن قواعد وتعديلات من أجل دعم الأدوار المستقبلية.²

في ذلك، يشرح " روزنو" المتغيرين السابقين في محاولة لمنع الإختلال الوظيفي الذي قد ينتج عن عدم التوافق بين الأدوار، والتي تتجاوز الموارد المتاحة مما يدخل الدولة في حالة تعرف "بإجهاد الدور"، ذلك أن صانعي القرار في السياسة الخارجية يواجهون قدرا كبيرا من الضغط نتيجة لتضارب الأدوار المفروضة عليهم من قبل مواقعهم ومكانتهم في النظام الدولي أو الإقليمي أو المحلي، لذا يقترح أن تطور الجهات الفاعلة سيناريوهات تعمل على تحديد الدور الذي يجب أن تقوم به، ويجب أن تتكيف هذه السيناريوهات في كل فترة مع التغيرات والمستجدات الدولية.³ وهو ما يمثله الصراع بين سياسة تركيا تجاه قضايا الشرق الأوسط وسياسات الإدارة الأمريكية الجديدة.

(1) Barnett, Michael, "Institutions, Roles, and Disorder: The Case of the Arab States System", **International Studies Quarterly**, vol 37(1993), pp.197.281.

(2) Steve. Campbell, "Role theory , foreign policy advisors, and U.S. foreign policymaking, International studies association, D.C: Washington, In: [Http:// www.ciaonet.org](http://www.ciaonet.org)

/isa/cas01/،(2016/01/21) .

(3) Marinnet, **op.cit**, p.56

***الدور المفرد:** ويعني عدم تقديم أصحاب القرار فرصة لبناء أدوار عقلانية تحافظ على المصالح المتبادلة مع الطرف الآخر، وبالتالي يغلب الطابع الراديكالي والغلو بشكل يصعب عملية التفاهم وقيام التعاون، يمثل ذلك العلاقات السعودية الإيرانية.

***غموض الدور:** يكون عندما لا يفهم الدور نتيجة غموض شكله العام وطبيعته، بحيث يصعب على المحللين والمراقبين تصنيفه.¹ ربما يتضح لنا ذلك في غموض وعدم قدرة الإدارة الأمريكية السابقة أو الحالية في تحديد إستراتيجية واضحة حيال صراعات المنطقة العربية، منذ بداية دعم الإخوان والتفريط في الأنظمة الحليفة إلى محاولة الخروج من مستنقع الأزمات والترحيب بالدور الروسي.

ج/ تحليل الأدوار الإقليمية في السياسة الخارجية :

تتنوع أدوار السياسة الخارجية " لهولستي"، ما بين المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، وضمن المجال المكاني للدراسة والمرتبط بالنظام الإقليمي الشرق أوسطي وتفاعلاته، نحاول حصر أهم الأدوار المعتمد في سياسة تركيا وإيران.

***معقل الثورة المحرر:** يجادل "هولستي" بأن بعض الحكومات ترى من واجبها تنظيم وقيادة الحركات الثورية خارج بلادها، من خلال الدعم المادي والمعنوي.²

وقد عبرت السياسة الخارجية الإيرانية وبشكل مستمر عن هذا الدور منذ الثورة الإسلامية عام 1979م إلى يومنا هذا، إستناداً لمقولة قائد الثورة (الخميني) عام 1980م ما نصه " نحن في جمهورية إيران الإسلامية سوف نعمل بجهد من أجل تصدير ثورتنا للعالم..."، عبر دعم حزب الله والحركات الفلسطينية.

(1) بشير النجاب، "نظرية الدور ومفهومها"، الحوار المتمدن، ع. 5518 (12-05-2017)، في:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=558434&nm=1>، (2018/10/06).

(2) Kal J Holsti , " National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy", **International Studies Quarterly**, Vol. 14, N° 3 (Sep 1970), pp. 271-247.

*المدافع عن السلام والإستقرار الإقليمي: عرف أيضا هذا الدور على أنه " إشارة إلى الإلتزام بالدفاع ضد أي عدوان أو مهدد للسلام ، بغض النظر عن المكان "¹. هنا نجد أن العديد من المسؤولين الأتراك أشارا إلى ذلك، على سبيل المثال يقول عبد الله جول في خطاب ألقاه أما الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2004م " تركيا مصممة على نشر كل الجهود التي تهدف إلى تعزيز السلام والإستقرار في منطقتها المباشرة وما بعدها .."². وهو أيضا ما تحاول اليوم الترويج له في مناطق كسوريا والعراق وليبيا.

* النشط المستقل: سعت تركيا إلى حد كبير بعد أحداث 11 سبتمبر، في سياق سياستها الخارجية الإنخراط في سياسة متعددة الإتجاهات (العثمانية الجديدة)، فكما صرح داوود أوغلو في عام 2003م: ".نحن مصممون على توسيع مجال علاقاتنا الخارجية، وإضفاء طابع متعدد الوجوه على سياستنا الخارجية، نحن نحاول إقامة صداقات جديدة، وفي نفس الوقت الحفاظ على الصداقات القديمة"³. حاولت تركيا المحافظة على هذا النمط من الأدوار حتى في سوريا، بعد تدخلها المباشر هناك، غير أن مسألة حفاظها على الصداقات القديمة بدأت في التآكل، وفي وضع إيران فبعد إستقلال دورها في العراق إصطدمت بإطالة أمد الوضع في سوريا، الذي فرض عليها تغييب سياستها المستقلة، والإستجداد بمساندة الدور الروسي.

* دولة مركزية: وجد هذا الدور صدها في مقابل تراجع دور " الجسر"، حول ضرورة إعادة تركيا لتعريف نفسها، بما يتناسب مع موقعها الجيوستراتيجي (أوروبا، البلقان، الشرق الأوسط)، وهو ما تحدث عنه داوود أوغلو في كتابه (العمق الاستراتيجي).

(1) Holsti, *Ibid*, p.267.

(2) مجدي، مرجع سابق، ص 42.

(3) Suat Beylur, **Turkey's balkan policy under ak party claims for neo-ottomanism** (ankara: university graduat school of politic sciences,2013),p.39.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

أما إعتبار إيران كطرف محوري، تفرضه العديد من الإعتبارات والمقومات التي تمتلكها، وبحكم طبيعة تفاعلات المنطقة، والقائمة على أساس التنافس على النفوذ والتضارب في المصالح بين القوى الدولية، هذه الأخيرة التي تأكدت من أهمية الدور إيران في توازنات المشهد الإقليمي بعد فرصة عام 2003م، والآن حول ضرورة إشراكها في ترتيبات الحل في سوريا واليمن.

***حامي المظلومين:** لطالما كان هناك توافق تركي-إيراني حول هذا الدور في إطار القضية الفلسطينية بشكل خاص، إلا أنه بعد عام 2011م واجهت الدولتان تضارب في هذا الدور على مستوى المواقف تجاه الحراك الثوري العربي، فقد ركز أردوغان على مضاعفته من خلال التصريحات حول وجوب دعم الشعوب في ظل الحكومات القمعية، في إشارة منه أن أي تكامل إقليمي غير ممكن دون تحقيق الأمن الإنساني والإستقرار السياسي، غير أن هذا الدور تزعزع بسبب التصعيد تجاه أكراد سوريا، وقمع حزب العمل الكردستاني التركي بعد تحقيق سلسلة إصلاحات العلاقة ضمن شروط كوبنهاجن.

أما إيران فمواقفها المؤيدة للشريعة في البحرين وإدانتها لممارسات النظام بحقهم، في مقابل دعمها لنظام بشار الأسد كل هذا هزة من شرعية تبنيها مبادئ ذلك الدور.

***المتطلع إلى الهيمنة:** ينسب هذا الدور إلى نموذج الهيمنة الإقليمية "لدافيد ميرس" (D.Meyers)، والذي حدد فيه خمسة أدوار، ما يهمننا نحن هو دور المتطلع إلى الهيمنة، الذي يعني سعي الدولة إلى إمتلاك قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي.¹

يحدد هذا الدور قوة الدولة وإدراكها الفعلي لها، ربما يتضح أن إيران تتصرف كقوة عظمى في المنطقة، فهي تسعى لمثل ذلك الدور أكثر من تركيا بالرغم من عدم تكافئ مقوماتها والدور الذي تلعبه، كما سهل الغياب العربي عليها الأمر في أحد أهم أشكاله.

(1) محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية : دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2002)، ص.58.

***الوسيط:** واحد من أكثر الأدوار التي تم التعبير عنها على نطاق واسع في السياسة الخارجية التركية منذ السنوات الأولى من تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم، وتجسد ذلك في فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، العلاقات السورية- الإسرائيلية.. إلا أنه إصطدم بمشاكل وفوضى المنطقة، والذي أوقعها في مأزق الخيار بين المصالح الإقتصادية والسياسية والإلتزامات الأخلاقية مع دول الجوار.

د/ القصور التحليلي لنظرية الدور في السياسة الخارجية

لقد أثار العديد من الباحثين ترددا بشأن القوة التحليلية لنظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية، فليس من المستغرب أن يستند الإعتراض الرئيسي على ما إذا كان بوسعنا أن نطبق في دراسة السياسة الخارجية نظرية تطورت في مجال مختلف، إلا أن كل من "كارل باكمان وبول سكود" ناقشا هذا النقد، وإعتبروا أن لنظرية الدور أهمية بالغة في التحليل مثلما في علم النفس الإجتماعي، عبر وجوب التمييز بين توقعات الدور وسلوك الدور.

ولقد عبّر عن ذلك بقولهما: "إن توقعات الدور تمثل الكيفية التي يفترض أن يتصرف بها الفاعلون، في حين أن سلوك الدور يشير لممارسة دور معين، أي السلوك الفعلي في ضوء التوقعات".¹ ويصنف هذا النقاش ضمن "نظرية الدور المعرفية"، كأحد المداخل الفكرية في دراسة الأدوار.

كما أشار "هولستي" إلى الفكرة بقوله: "لا يحدث معظم سلوك السياسة الخارجية في بيئة مماثلة تماما للموقف الإجتماعي، نظرا لأن الدول القومية هي مجموعات متعددة الوظائف، تعمل ضمن مجموعات لا حصر لها من العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف في بيئة غير منظمة نسبيا، فمن الصعب تطبيق مفهوم الوظيفة (أنظمة توقعات الدور) كما تم تطويره في الإستقصاء الإجتماعي".²

(1) سيد علي شتا، نظرية الدور والمنظور الظاهري لعلم الاجتماع (الإسكندرية: مطبعة الاشعاع الفنية، 1999)، ص. 122.

(2) Holsti , National.. , op.cit , p.242.

من جهته، يقول " شيه" (Shih) في إنتقاده لتصنيف هولستي: "إن تصنيفه غير فعال، لأنه لا يصف ثراء الثقافات البشرية، ولأنه لا يستخدم التصنيف الإستراتيجي"، على إعتبار أنه كان ملائماً لفترة الحرب الباردة، في حين أن المفاهيم الوطنية الجديدة للدور مثل القائد العالمي، هي الأكثر ملائمة لعالم ما بعد الحرب الباردة.¹

4/ نظرية اللعب (المباريات)

إعتبر الباحثين كتاب "نظرية اللعب والسلوك الإقتصادي" لعام 1947م، "لجون فون نيومان" (J.von Neumann) وأوسكار مورغنسترن (Oskar Morgenstern) بمثابة إعلان ولادة هذه النظرية، ونقطة إنطلاق لتنتقل بعد ذلك إلى مجال العلوم السياسية في دراسة الحروب والمفاوضات، وفي المنافسات الحزبية والتحالفات وغيرها.

أ/ تفسير نظرية اللعب لنزاع الإستراتيجيات:

قدمت نظرية اللعب على أنها تهتم بنزاع الإستراتيجيات، من خلال تعريف "مارتن شوبيك" (M.SHOBIK) بأنها "طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع".

وعليه، فإن الأساس الذي تقوم عليه نظرية اللعب، يتمثل بكيفية إنتقاء الحركة المناسبة والقدرة على معرفة التحرك القادم للخصم أو التنبؤ بتحركاته المحتملة، الأمر الذي من شأنه أن يؤمن أفضل النتائج المتوقعة كصيغة مثالية في العمل الإستراتيجي .

أما على مستوى الوظيفة، تتحرك هذه النظرية ضمن تفسير التفاعلات بين الوحدات الدولية على إفتراض أن السياسة ببعديها التعاوني أو التصارعي، ما هي إلا لعبة لتحقيق أفضل إنجاز بسلوك عقلاني، وقد إستخدم أنصار النظرية معيار السلوك العقلاني، على أساس أنه يمثل النموذج الأكثر قدرة على جعل النظرية أصح للتفسير، إذ ليس من الوارد أن يختار المرء أنماط سلوكية غير عقلانية لأوضاع تعد مصيرية.

(1) Kostas Ifantis, Dimitrios Triantaphyllou, "National Role and Foreign Policy: An Exploratory Study of Greek Elites' Perceptions towards Turkey", **Hellenic Observatory**, n°94, (August 2015), pp. 1-9.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

إنطلق "توماس شيلينج" * في تحليله من أن السلوك السياسي في أية مواقف دولية متأزمة يفترض أن يكون عقلانيا، ومن سماته أنه لا يفترض إستخدام القوة العسكرية بشكل مباشر، وإنما يلجأ إلى التهديد بإستخدامها، فهو يرى أن هذه الأطراف تدرك بشكل أو بآخر، أنه من المصلحة المشتركة على الأقل تجنب خسائر متوقعة ومشتركة، كما تدرك أيضا أن هناك نقطة إلتقاء يمكن الوصول إليها للتخفيف من حدة الصراع أو تجنب المواجهة.¹

ب/ أساسيات النظرية :

تستند نظرية اللعب على عدة مفاهيم أساسية وهي:

***اللاعبون:** يطلق على الممثلين الرسميين للعبة، ويفرض فيهم الإستقلالية حتى لا يكونوا ملزمين بإرادة الآخرين، كما تفترض العقلانية في سعي لتحقيق المصالح الذاتية، إلا أن هذا لا يمنع التعاون مع مختلف اللاعبين الآخرين، أو حتى التوصل إلى إتفاق حول كيفية تنسيق الإجراءات بطريقة مربحة.²

***الإستراتيجية:** نعني بها كيفية تحرك اللاعب في كل دورة من الدورات المحتملة لخصمه، ويجب أن يكون لكل لاعب تراتبية للبدائل المختارة على النتائج المحصلة، طبعاً وفق الأسلوب العقلاني، تشتمل هذه الإستراتيجيات على نوعين:³

➤ الإستراتيجية المختلطة، والتي يتم الإعتماد عليها كإختيار عشوائي من صانع القرار.

(* توماس شيلينج: حصل على جائزة نوبل في الإقتصاد على دوره في تعميق فهمنا لقضايا الصراع والتعاون من خلال تطبيق تحليلات نظرية الألعاب. ولقد ساهم بوجه خاص من خلال أبحاثه ومؤلفاته المتميزة في فهم وتطبيق استراتيجيات الصراع، والالتزام المسبق، والتنسيق مع غياب التواصل بين الأطراف، والردع إضافة إلى مفاهيم عدة في نظرية الألعاب.

لتفاصيل أكثر، انظر: كتاب استراتيجية الصراع في <https://www.booksera.net>

(1) فهمي ، مرجع سابق، ص ص.64-68.

(2) Steven brams, "Theory of Moves ", **american scientist** ,vol.8 (dicember1993) ,pp.320-338.

(3) Game Theory :Basic Concepts and Terminology ,in :

www.econ.iastate.edu/tesfatsi/Game ,(01/12/2017).

➤ الإستراتيجية النقية، على إعتبار الخيارات التي تم تحديدها مؤكدة وليست إحتمالية بل تتم وفق خطة متسلسلة .

***المنفعة (العائد):** تعتمد المنفعة على تقييم كل لاعب للنتيجة مقابل الآخر، فكلما زادت النقاط كلما كانت النتيجة غير مرغوبة بالنسبة للاعب المقابل، تأخذ تصورات اللاعبين للمنفعة أشكال مختلفة، ما بين العوائد الآنية والعوائد المستقبلية.¹

***نموذج واسع النطاق:** يتم من خلاله تحديد جميع اللاعبين الأساسيين والمنعطفات والتحركات ومكافئات اللعبة، ويفترض أن تكون هناك عقدة بداية واحدة، تبدأ منها اللعبة.² كما تعتبر الحركة الأولى (المبادرة) أمرا مهما في تحديد نتائج اللعبة والتي غالبا ما تكون في صالح من يقوم بها، وطبعاً تتم الحركة بعد تقييم القوة الفعلية التي يكتسبها مقارنة بحجم قوة اللاعب الآخر (الخصم).³

***مصفوفة المردود :** هي واحدة من المفاهيم الأساسية في نظرية اللعبة، والتي تشمل ترتيب مستطيل لنتائج اللعبة المختلفة، صفوفها تتوافق مع الإستراتيجيات وإعمدتها هي مراسلة لإستراتيجيات الخصم.⁴

***توازن ناش:** تصل اللعبة إلى توازن ناش، إن لم يستطع أي من اللاعبين أن يستفيد شيئاً بتغيير إستراتيجيته التي يلعب بها (بشكل منفرد)، في حين يحافظ بقية اللاعبين على

(1) jung kim, "cooperation and game theory in international politics" ,in:www.ir.library.osakau.ac.jp/metadb/up/20-9.pdf.,in:(02/08/2017).

(2) Chapter One: The Concepts of Game Theory, ,on:www.sfsu.edu/langlois/NewChapter.pdf .(11/05/2016).

(3) brams , **op,cit**, p .63 .

(4) Mohammad Shahriari, Esmail Shafiee, "The Analysis of I.R.Iran and Saudi Arabia Approach in Syria (Within framework of Game Theory)" ,**academic research journals** ,vol4 (2016) ,pp216-249

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

نفس إستراتيجياتهم، أي أن هذا التوازن يحدث بين مجموعة من الإستراتيجيات كل واحدة منها هي (الرد الأمثل) على البقية¹.

ربما تبدأ نظرية اللعب الحديثة "لجون ناش" (john nash) التي قدمها في عام 1950م بتوسيع نتيجة "فون نيومان" (اللعبة الصفرية) إلى اللعبة غير الصفرية، فقد كانت مساهمة ناش مفاهيمية وفنية على حد سواء، ذلك أنه حدد مفهوم ما يعرف بإسم "توازن ناش"، ظل ذلك المفهوم محور نظرية الألعاب إلى غاية السبعينيات من القرن العشرين². إلا أنه بدأ يتعرض إلى بعض الإنتقادات، خاصة من طرف "رينهارت سيلتن" (Reinhard Selten)، والذي طرح بديله "التوازن الفرعي"*. إلا أنه في الحقيقة مرتبط بتوازن ناش في جميع أنحاء اللعبة.

كما عالج "جون هارساني" (John Harsanyi) مسألة أخرى مرتبطة بما قدمه "ناش" حول دورة اللعبة، فقد يكون لدى اللاعبين معلومات محدودة حول حالة اللعبة التي يلعبونها، أو قد لا يكونوا متأكدين تماما من أولويات أو قدرات اللاعبين الآخرين، لذلك فإن مراقبة ورصد ما فعله الآخرون في السابق يمكن أن يحمل معلومات قيمة عنهم، وما يمكن توقعه منهم في المستقبل، ولإضفاء الطابع الرسمي على هذه الألعاب المتكررة، يجب الإجابة عن سؤالين آخرين حول الجهات الفاعلة (اللاعبون):

كيف يتذكرون الماضي؟ كيف يقيمون المستقبل؟

(1) "توازن ناش"، ويكيبيديا، في: www.wikipedia.org، (2018/11/25).

(2) الفصل الثالث: نظرية الألعاب الإستراتيجية"، في: dSPACE.univ-tlemcen.dz/bitstream/Chapitre3، (2019-11-18).

(*) أشار رينهارت سيلتن إلى أن توازن ناش يمكن أن ينص على القرارات التي من الواضح أنها غير فعالة، إذا لم يتم الوصول إلى النقطة التي يمكن فيها تنفيذ مثل هذه القرارات عن طريق اللعب المتوقع، بسبب هذا، فإن الخيارات المتوقعة التي تتطوي عليها ليست مهمة في حساب النتائج المتوقعة، إذا تم إعتبار هذه الخيارات تهديدات وتعهدات، والتي قد لا تكون ذات مصداقية لأنه قد لا يتم تنفيذها على النحو الأمثل، إذا تم إختبارها، ولتحسين ذلك تم اقتراح التوازن الفرعي. أنظر: <https://www.lindau-nobel.org/the-ideas-of-reinhard>.

وبذلك تكون نظرية اللعب تشتمل على هدفين:¹

- الصياغة الرياضية لقواعد تحدد ماهية السلوك العقلاني تجاه أنواع العلاقات والتميز بين السمات العامة لهذا السلوك بناء على تلك القواعد.
- كما تناقش نظرية الألعاب المواقف التنافسية بين إثنين أو أكثر من المتعارضين العقلانيين في وجود إهتمامات متعاكسة، ضمن هذا كله يتعرض اللاعبون للعديد من الخيارات في محاولة لتحقيق أفضل النتائج .

من هنا يمكن تقسيم تطبيقات نظرية اللعب إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

✓ الإستخدامات التحليلية لحل المشكلات، نظرا لأن هذه النظرية تعبر عن طريقة تفكير صانع القرار في الصراع.

✓ وسيلة لإكتشاف الإستراتيجيات المثلى أو تفسير القرارات المتخذة .

أما فعليا ولإضفاء الطابع الرسمي على القضايا الإستراتيجية، نكون ملزمين بالإجابة على أربعة أسئلة:

من هم الفاعلون؟/ ماذا يمكنهم ان يفعلوا؟/ ماذا يريدون ؟ / ماذا يعرفون ؟

ج/ أنماط تحليل نظرية اللعب:

تأخذ نظرية اللعب أنماط مختلف في تحليل العلاقات، بالإضافة إلى معالجة الأوضاع الصراعية في العلاقات الدولية، تنتقل في تحليلها إلى النمط الآخر من العلاقات الدولية.

- نمط تحليل المباريات التعاونية واللاتعاونية :

➤ تتحقق اللعبة التعاونية عند توافق المصالح بدرجة عالية، ويتم ذلك بشكل علني أو ضمني أو قسري. يحدث التعاون العلني ضمن مجريات المفاوضات والإتفاقيات

(1)Shahriari, Shafiee, op.cit ,p245.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

حول قضية معينة، أما التعاون الضمني فلا يتعدى إدراك اللاعبين لوجود فوائد محققة تستلزم التنسيق، ولا تحتاج للإعلان عنه لضمان بلوغ أهدافه، أما فيما يتعلق بالتعاون القسري، فغالبا ما يحدث نتيجة ضغط قوة دولية أو إقليمية، لتحريك اللعبة.¹

➤ أما اللعبة اللاتعاونية : تقوم على أن اللاعبين يقومون بإتخاذ القرار بشكل مستقل، ويمكن للاعبين أن يتعاونوا ولكن التعاون ذاتي التنفيذ. عادة ما يلجأ اللاعبون إلى مثل هذا النوع لأنه يحقق أمرين:²

✓ الأول، أن عوائده كبيرة ومحققة .

✓ ثانيا، ضمان عدم وجود قوة عليا تضبط سلوكه أو تردعه في حال إرتداده، وهو طبعا ما تمثله جل الصراعات والحروب .

- نمط مباراة تنافسية صفرية وغير صفرية:

➤ تنافسية صفرية، بالنسبة لهذه الصراعات (تنافسية)، فإن المكسب الذي يحققه أحدهما، يميل في الوقت نفسه لخسارة الطرف الآخر، فلو إفترضا أن طرفا ما حقق إنتصارا ثم مني بهزيمة (خسارة)، فإن الحصيلة النهائية تكون صفرا في مجموعها.

➤ تنافسية غير الصفرية، تعني مصالح الأطراف لا تكون متعارضة بالصورة السابقة وإنما تتداخل إلى حد يسمح بالمساومة، وتقديم التنازلات المتبادلة للوصول إلى نقطة إتفاق لتقليل الخسائر وجلب العوائد.³

هناك من يضيف نوع ثالث لنتيجة المباراة، وهي الكارثية، وفيها يتصارع الطرفان بهدف يدمر كلا الآخر (الحروب النووية).

(1) kim, op,cit , pp110,111

(2) "Non-cooperative game theory", in: <https://en.wikipedia.org/wiki/Non-991e> ,

(11/12/2017).

(3) الباحثون السوريون، "نظرية المباريات في العلاقات الدولية، في: www.syr-res.com، (2019/07/21).

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

تتميز العلاقات التركية-الإيرانية (المتغير المستقل في هذه الدراسة) بمزيج من التعقيد، ما بين التعاون والتنافس من القضايا النووية إلى الطاقة ، ومن الإقتصاد إلى الإرهاب، ومن التنافس الإقليمي إلى الحراك الثوري العربي وغيرها، ونتيجة لهذا التعقيد يصعب تحديد أسباب ونتائج التحرك لكلا الطرفين خاصة في النزاع السوري، لذلك، ربما تكون النماذج النظرية للعبة قادرة على تفكيك ذلك وفق أساليب رياضية . كما يقول "شتاين" (Stein): "يمكن تطبيق النماذج النظرية للعبة على أي ممثل وأي تفاعل إستراتيجي، وذلك راجع إلى القوة التحليلية لها، والإتساق الداخلي والفهم الإستراتيجي كنمذجة رياضية ".¹

نحاول وفق هذا الجزء تبسيط ذلك للإقتراب أكثر من الهدف، فكما أسلفنا سابقا، فإن الإطار التاريخي للعلاقات بين البلدين، يمكننا من إدراك أكثر للإستراتيجيات التي سيتبعها كل لاعب، وسيكون ذلك بشكل عام لأننا سنعمل على تفصيله في الفصول اللاحق .

يعود التنافس التركي -الإيراني على التفوق الإقليمي إلى العصرين العثماني والصفوي، بتشكيل صراع طائفي ديني، بعدها إنخرط البلدان في مسار إيجابي، لأنهما تعرضا لضغط متزايد من روسيا والقوى الأوروبية، وإستمر ذلك خلال الحربين العالميتين، وترسخ أكثر بعد وصول حزب إسلامي إلى تركيا برغم من وجود إختلافات في نظام الحكم والسياسة.. إلا أن الحراك الثوري العربي منذ أواخر العام 2010م ألقى الضوء على التناقضات التركية-الإيرانية تجاه قضايا الشرق الأوسط، وبالتحديد حين وصل إلى سوريا (قلب موازين اللعبة) نظرا لأهميتها الاستراتيجية في حسابات كل منهما.²

بداية ومن أجل بناء نموذج للعبة يجب تحديد إستراتيجيات اللاعبين (تركيا -إيران) فتركيا تدعم المعارضة -لا تدعم المعارضة، إيران تدعم النظام -لا تدعم النظام من هنا نحاول إدراج ذلك في المصفوفة التالية:

(1) Buğra Sari, "The Strategic Interaction between Turkey and Iran in the Syrian Crisis: A Game Theoretical Analysis", **bilig**,n°87 (2018),pp. 203-227.

(2) idrees mohamed, "turkey and iran rivalray on Syria", **Research Gate**, vol.10,n°2-3 (2014).pp.186-211

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

جدول رقم (01): مصفوفة إستراتيجية اللاعبين (تركيا/إيران) في اللعبة السورية.

إيران		
	مساعدة النظام	عدم مساعدة النظام
مساعدة المعارضة	أ	ب
تركيا		
عدم مساعدة المعارضة	ج	د

إذن، تتمثل نتائج الإستراتيجيات المحتملة لتركيا وإيران كما يلي:

أ: تركيا تساعد المعارضة وإيران تساعد النظام، وهو ما يدعو إلى إستمرار النزاع وتبعيده.

ب: تركيا مساعدة المعارضة وإيران عدم مساعدة النظام، وهنا يكون ترجيح إنهار النظام وارد جدا.

ج: تركيا تتخلى عن دعم المعارضة، وإيران تساند النظام السوري، وهنا تكون الغلبة للنظام على حساب المعارضة.

د: تركيا تتخلى عن دعم المعارضة، وكذا إيران لا تدعم نظام الأسد، هنا يصعب النصر المطلق لكلا الطرفين، لكن ترجيح إنتصار الأسد أكبر بفضل قدراته على الأداء وتحكمه على مقاليد الحكم (الشرعية)، في حين ممكن أن يكون للمعارضة نصيب في الحكومة.¹

(1) Sari, op.cit

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

تتمثل المرحلة الثانية في تحديد ترتيب تفضيلات أهداف تركيا وإيران بالنسبة لسوريا، في هذا الصدد، أكد "أوغلو" على أهمية سوريا بالنسبة للطموحات الإقليمية لتركيا، لذلك يتوجب عليها تصحيح علاقاتها مع دول الجوار، فمن خلال تحسين تلك العلاقات، قد تصل تركيا بتكلفة أقل إلى كل من لبنان والأردن وفلسطين.

لكن وبعد أحداث المنطقة العربية الحالية، فقدت تركيا المكاسب التي حققتها، لما يقارب العشر سنوات مع سوريا وإيران خصوصا بسبب موقفها المعارض لهما، وجدت تركيا نفسها أمام خيارين إثنين، إما دعم النظام، الذي يمثل مصالح مشتركة، أو دعم المعارضة والشعب المضطهد، وبالتالي إختارت الخيار الأخير لعدة إعتبارات منها المحافظة على صورة النموذج الإسلامي الديمقراطي في الشرق الأوسط والمصالح مع دولة جوار حليفة.¹

تبعاً لذلك، حددت تركيا سياساتها بالتوازي مع هدف الإطاحة بنظام الأسد، لذلك فستكون نتائج تفضيلات خياراتها (أ) و (ب) بدلا من (ج) و (د) لأن الخيارين الأخيرين تكون فيهما إمكانية إنتصار نظام الأسد وحلفائه أكبر، ولذلك تكون تفضيلات تركيا تتمحور حول {أ ، ج} > {ب، د} .

وبترتيب أفضلية المردود التي تسعى تركيا لتحقيقه من الأسوء إلى الأفضل يكون بالشكل التالي:²

ج > د > أ > ب

4 3 2 1

على العكس من ذلك، فأيران تعتبر بقاء النظام السوري من أساسيات الأمن القومي الإيراني، وهو ما تعبر عنه تصريحات المسؤولين الإيرانيين في كل المناسبات فهذا تصريح

(1) Rami G. Khouri, "The Implication Of the Syrian War for New Regional Orders in the Middle east", **Menara**, N°12 (September 2018), pp.1-18.

(2) Sari, **op.cit.**p.102.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

عبد اللهيان كبير مساعدي رئيس البرلمان الإيراني "إن إيران بحاجة إلى نفوذ في المنطقة لتحقيق أمنها الداخلي، وسوريا تحقق ذلك باعتبارها حليفاً".¹

سنحاول إيجاز أسباب الدعم الإيراني للنظام السوري، في إشارة لما ستناقشه لاحقاً

تمثل سوريا لإيران حليفاً تاريخياً موثوقاً في منطقة الشرق الأوسط (المسائل الجيوسياسية، مشروع الهلال الشيعي، الإقتصاد)، فوفق ذلك، وباعتبار إيران لاعباً عقلاً، فستختار النتائج (ج) و(د)، بدلاً من (أ)، ذلك أن تصاعد النزاع يخلق حالة من عدم اليقين، وكذا المزيد من النفقات والأعباء، وإنعكاساتها السلبية خاصة بعد إلغاء الإتفاق النووي وعودة العقوبات، وهو ما زاد من إنزعاج الرأي العام الداخلي من إطالة أمد النزاع، وكذا النتيجة (ب)، والتي تفترض الأسوأ بسقوط النظام السوري، لذلك ترتب تفضيلات إيران وفق المعادلة: {أ، ج} > {ب، د}

وتحدد إيران مكافئاتها ترتيبياً من الأسوأ إلى الأفضل على النحو التالي: ²

ب > أ > د > ج 1 2 3 4

أما شكل العلاقة التنافسية بين البلدين أخذت شكل اللعبة الصفرية خلال الثمان سنوات النزاع، حيث مكسب تركيا يعني خسارة إيران والعكس صحيح، وهو ما تأكده النتائج أعلاه.

كما يظهر توازن ناش في النتيجة (أ)، وفق إستراتيجيات متناقضة (مساعدة المعارضة - مساعدة النظام).

تعتزم كل من إيران والحكومة السورية إجبار القوات التركية على الإنسحاب من سوريا في نهاية المطاف، إذ يهدد تواجدتها المستمر بتقويض أهداف الأسد التي تتمثل في هزيمة قوات المعارضة وضمان السيطرة بشكل كامل على الأراضي السورية. وإستهدفت إحدى

(1) الجزيرة، "ما وراء التصريحات الإيرانية عن منع سقوط الأسد؟"، في: <https://www.aljazeera.net/news>، (2017/02/02).

(2) هشام رشاد رئيس جامعة العلوم السياسية برلين، "إيران تواصل انتهاك سيادة سوريا والعراق بخط سلك حديدية"، (العين الاخبارية، الإثنين 3/9/2018، 07:36 مساءً بتوقيت أبوظبي).

الميليشيات المتحالفة مع النظام القوات التركية في العيس وعفرين. كما تدرك كل من تركيا وإيران أنهما إذا غيرتا إستراتيجياتهما من المساعدة إلى عدم المساعدة، فإن الطرف المقابل سيستفيد ويربح اللعبة، لذلك ففكرة التغيير لا تجد صداها في معطيات الوضع الحالي، وإن كان حدث نوع من التقارب في وجهات النظر بين البلدين، بعد مساندة الولايات المتحدة الأمريكية إلى قوات سوريا الديمقراطية الداعمة للأكراد.¹ وذلك من خلال مبادرتين مترابطتين. تتمثل الأولى، التي تعرف بعملية أستانا، في آلية دبلوماسية ثلاثية (روسيا-إيران-تركيا) للإشراف على سلسلة من عمليات وقف إطلاق النار، وما يطلق عليه مناطق خفض التصعيد، وتتمثل الثانية في عملية السلام المجاملة التي عقدت مؤخرا في سوتشي، بهدف إطلاق المفاوضات سريعا لإنهاء الحرب وصياغة الدستور.

د/ إنتقادات نظرية اللعب:²

➤ إنه لا يمكن من الناحية الواقعية تصور أن يكون سلوك الأطراف المشتبكين في أي مواقف صراعي، محصورا في إطار بديلين إثنين لا ثالث لهما، وهما إما الكسب أو الخسارة، فكل الصراعات مهما كانت معقدة تقتضي من أطرافها شيئا من المرونة التي تحركهم في إتجاه تسوية الصراع إذا كانت هذه الأطراف ترغب حقيقة في تجنب الصدام العنيف أو الحرب، وإذا كان هذا هو الحال، فإن ما يحصل عليه كل طرف في النهاية يكون مزيجا من الكسب والخسارة، كما قد يكون نسبيا.

➤ يتميزون أطراف اللعبة بعدم الثبات، وهذا يعني مزيدا من التعقيد في التطبيق العملي للنظرية، خاصة إذا طالة مدة الصراع، كما هو الوضع في سوريا اليوم.

➤ إن هناك صراعات لا تسمح طبيعتها الخاصة بتطبيق قواعد هذه النظرية عليها في أي صورة عملية ملائمة، من أمثلتها الصراعات الأيدولوجية،... إلخ

(1) فورين أفيرز، "إيران وتركيا وروسيا من سيربح لعبة الشطرنج في سوريا"، (ترجمة: مركز الجزيرة)، في: <https://midan.aljazeera.net>، (2018-01-23).

(2) علوي اسماعيل، دور نظرية الألعاب في تحديد السلوك الإستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية، 2017/2018)، صص 41، 40.

5- تحليل سووت (SWOT)

تماشياً مع موضوع الدراسة حاولنا الإجتهد في تطبيق هذا النموذج التحليلي كصورة جديدة في تطوير إستخدامه بإسقاطه على الدراسات السياسية، نظراً لمحدودية ذلك على الأقل إلى غاية إكمال هذه الدراسة.

لذلك، كان من المتعين علينا إدراج هذا النموذج التحليلي تزامناً مع التطورات الجديدة في العلاقات الدولية، وبخاصة أننا نلمس أهميته في تحليل وتفسير سلوك الدول المتصارعة أو المتفاعلة مع أطراف أخرى في ظل موازين القوى بدقة وموضوعية.

ظهر تحليل سووت (SWOT) أو ما يعرف بالتحليل الرباعي، نتيجة للبحث الذي تم بمعهد ستانفورد من عام 1960م إلى عام 1970م، والذي قام به ألبرت همفري وآخرون ضمن مجال الدراسات الإقتصادية وتحديدا الإقتصاد الإداري (التخطيط)، وكان الغرض من إجراء هذا البحث هو معرفة أسباب فشل التخطيط المشترك، وما نتج عنه من مشاكل إقتصادية وكيفية مجابته¹.

وقد حدد إستخدامه من أجل التخطيط على الأمد القصير والمتوسط والطويل ضمن مجال المنافسة، وكذا في مجال الإستراتيجيات لإعداد مشاريع جديدة أي فهم عملية إتخاذ القرار في أي مناخ كان للوصول إلى الأهداف المسطرة، وبأقل التكاليف والأعباء.

(1) Sean Flaherty, "Remixing the SWOT Analysis," in : <https://theseanflaherty.medium.com/remixing-the-swot-analysis-c75df8352e91>, (17/08/2020)

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

إن تحليل سوت (SWOT) هو إختصار يعبر عن أربع أساسيات:

يستخدم في وصف عناصر القوة (Strengths)، عناصر الضعف (Weaknesses)، الفرص المحتملة (Opportunities)، التهديدات المحتملة (Threats).

ينطلق هذا التحليل من وجود تباينات في الوزن النسبي لقدرات الدول المادية كانت أم المعنوية، والمرتبطة بمدى قدرة هذه الدول على فهم وإستيعاب أكبر للتهديدات والفرص المتاحة بهدف تحقيق أهدافها المستقبلية.

الشكل رقم(02): نموذج تحليل سوت (SWOT)



Source : "Remixing the SWOT Analysis",in : <https://theseanflaherty.medium.com/remixing-the-swot-analysis-c75df8352e91>,(27/06/2020)

أ/ أهمية تحليل SWOT:

تتم أهمية تحليل swot في تحقيق مجموعة من الأهداف بشكل عام:

✓ إستكشاف إحتتمالات بوجود جهود جديدة أو حلول للمشكلة المطروحة.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

- ✓ إتخاذ قرارات حول القرار الأفضل بعد إتضاح الإتجاهات والخيارات عندما تحددون فرصكم في النجاح في سياق التهديدات التي تواجه النجاح.
- ✓ تحديد مواقع التغيير الممكن: يمكن لجرد نقاط القوة ونقاط الضعف أن يبين الأولويات بالإضافة إلى الإحتمالات.
- ✓ تعديل الخطط وصلقلها في منتصف المسار: إن فرصة جديدة قد تفتح لكم آفاقا أوسع، بينما قد يكبح تهديد جديد طريقا كان موجودا من قبل.¹
- ✓ تحديد الإستراتيجية الملائمة، والتي تتناسب مع القدرات التي يمتلكها الكيان.

ب/ مرتكزات النموذج التحليلي:

تسعى مصفوفة SWOT إلى تقديم القرار الإستراتيجي في ضوء أربعة أبعاد للتوجهات الإستراتيجية.

جدول رقم(02) مصفوفة تحليل سووت (swot)

	العوامل المعيقة	العوامل المساعدة
عوامل داخلية	عوامل الضعف	عوامل القوة
عوامل خارجية	التهديدات	الفرص

(1) "تحليل مواضع القوة ومواضع الضعف والفرص والتهديدات"، في: <https://ctb.ku.edu/ar/content/assessment/assessing-community-needs-and-resources/swot-analysis/main> (2019/10/27).

ولإستيعاب أكثر لمتغيرات مستويات التحليل، نحاول تحديد معنى كل متغير:¹

1- العوامل الداخلية: وتشمل نقاط (عوامل) القوة والضعف.

➤ نقاط القوة: هي النقاط التي يمتلكها الكيان (الدولة)، والتي تميزها عن غيرها من الكيانات الأخرى. والتي تساعده في التفوق على الوحدات الدولية المنافسة

➤ نقاط الضعف: وهي النقاط المتعلقة بالنقص في الإمكانيات والقدرات مقارنة مع قدرات الوحدات الدولية المنافسة، والتي تشكل عبئاً على الكيان (الدولة) سواء كانت مادية أو معنوية.

2- العوامل الخارجية: تحيط البيئة الدولية والإقليمية بعدد كبير من المتغيرات والمؤثرات التي تدفع ظواهر العلاقات الدولية بإتجاه حالة أو وضع بعينه بين الوحدات الدولية، وقد تتشكل تلك المؤثرات بإتجاه إعادة تعريف الظاهرة على أنها فرصاً إيجابية أو تنطوي على مخاطر سلبية وهو ما تحدده الثنائية المفاهيمية (فرص وتهديدات).²

➤ الفرص: نعني بها الفرص غير الموجودة حالياً ولكن من محتمل وجودها مستقبلاً (هناك مؤشرات لتواجدها).

➤ التهديدات: وهي المخاطر الخارجية التي من الممكن أن تهدد الكيان مستقبلاً (مؤشرات التواجد).

وبعد تحديد المتغيرات من على المصفوفة ننتقل إلى مرحلة التقييم، أي تحويل الأداة إلى إجراءات إستراتيجية، وهو ما سيتضح معنا خلال مراحل الدراسة، وذلك عبر فهم العلاقة بين المتغيرات: نقاط القوة/ نقاط الضعف/ الفرص/ التهديدات، لتتمكن الدول من تعظيم الفوائد وتقليل الخسائر.

(1) "SWOT Analysis How to Develop a Strategy For Success", in : https://www.mindtools.com/pages/article/newTMC_05.htm , (2019/04/25).

(2) عقيل سعيد محفوض، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص. 15.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

➤ عوامل القوة+ الفرص: يتم التعامل هنا مع عوامل القوة على أنها مجموعة من الفرص التي تدعم الدولة في تحقيق أهدافها.

➤ عوامل القوة+ التهديدات: يمكن لعوامل القوة التقليل من التهديدات التي تواجه الدولة من طرف الدولة المنافسة، وهو ما يدفعها إلى تبني إستراتيجية فعالة وناجحة.

➤ عوامل الضعف+ التهديدات: إنحصار الدولة وتراجعها مما يفرض عليها تنازلات، والتي في الغالب تحددتها الأطراف المنافسة.

➤ عوامل الضعف+ الفرص: محاولة تحويل نقاط الضعف والتهديدات إلى فرص.

يمنح التحليل أهمية كبيرة في تحديد الإستراتيجيات الملائمة لدول الدراسة، ضمن محاولة صناع القرار التركي والإيراني في تبني الخيارات العقلانية والحسابات الرشيدة لتحقيق أقصى قدر من المكاسب في النزاع السوري، كل على حساب الأخرى.

جدول رقم (03): تحليل الإستراتيجية التركية في سوريا ضمن نموذج سوت

العوامل المساعدة	العوامل المعيقة
<p>نقاط القوة</p> <p>يمثل الدعم الذي تقدمه تركيا للمعارضة السورية أحد أهم محددات قوتها وهامش للتحرك والمناورة والقائم على:</p> <p>*الإتصال الجغرافي: تمتلك أكبر حدود مع سوريا مستغلة معبري باب الهوى ومعبر كفرلوسين.</p> <p>*القوة العسكرية: يستخدم هذا المحدد</p>	<p>نقاط الضعف</p> <p>*الصراع الداخلي بين الإسلاميين والعلمانيين حول السياسة الخارجية التركية لأردوغان، ناهيك عن البيروقراطية، وهو ما يدفع إلى الموجات المستمرة من الانقلابات الداخلية ما يؤثر على السلوك الخارجي.</p> <p>*المشكلة الكردية ذات الأوجه المتعددة مابين النزعة الانفصالية والمد اليساري،</p>

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

<p>تحليل العوامل الداخلية</p>	<p>والهوية القومية. *تشنت جبهات المعارضة، وعدم وجود إستراتيجية موحدة ، في مقابل مشاريع مناطقية. *تركيا تشكّل نقطة خلافية بين الفصيلين السوريين المعارضين "حركة أحرار الشام" و"هيئة تحرير الشام" في محافظة إدلب السورية.</p>	<p>باتجاه خطوط المواجهة بين قوات المعارضة وقوات النظام.(شمال شرق السوري). *المسألة الكردية: مصدر لشرعية تدخله تركيا في سوريا، ما يعني تواجدها في أي ترتيبات مستقبلية في سوريا. *التدخل العسكري المباشر منح قوة أكثر للمعارضة المسلحة.</p>
<p>تحليل العوامل الخارجية</p>	<p>التحديات *تعاني تركيا من عدم استقرار في جوارها الجنوب الشرقي (العراق-سوريا). *إستمرار المماثلة الأمريكية والغربية في إسقاط نظام الأسد. *إستمرار تأزم الوضع بين أنقرة والغرب يدفع نحو تراجع قدراتها في سوريا. *سياسة الباب المفتوح(اللاجئين)، ولجوء اكراد سوريا للداخل التركي. *فقدان الثقة في الدول الحليفة: من الواضح في التحركات الأخيرة للسياسة الأمريكية وحلف الناتو أن هناك إتفاق ضمني لكبح جماح تركيا.</p>	<p>الفرص *تلعب تركيا دورا حاسما في معادلة توازن القوى الرئيسية في سوريا وعلى مستوى القوى الكبرى وأيضا إيران *الخلافات التكتيكية والمستقبلية بين روسيا وإيران. *تمتلك تركيا الكثير من الفرص داخل سوريا سواء على مستوى النفوذ العسكري أو السياسي أو حتى الرمزي بإعتبارها الداعم الرئيسي للمعارضة السورية، ما سيجد النظام السوري نفسه مجبر على تقديم تنازلات على طاولة المفاوضات. *تدرك تركيا جيدا أهميتها في شرعية</p>

	<p>*التحرك التركي في ليبيا، يمكن له أن يضر بجاهزية مناورات الجيش في دعم المعارضة السورية مع تراجع الثقة بينهما(الولاء)، وهو ما يقرب صورة تعثر القوات التركية في بعض المناطق السورية(حلب، خان شاقور).</p> <p>*يحاول نظام الأسد وحلفاءه اللعب بورقة إقليم إسكندرون المسلوب عام 1939م.</p> <p>*ملف اللاجئين: يمكن أن يتطور هذا الملف في إتجاهات عدة، عبء إقتصادي/ مما يدفع إلى إحتجاجات شعبية ضد الحكومة، إجتماعيا/ المساس بالهوية التركية، نظرا للدمج المجتمعي (الثقافة/اللغة)</p> <p>*يشكل تهديد الديمغرافيا مرتكزا هاما في العلاقات بين جنوب تركيا وشمال سوريا، فتركيا تضم أكثر من نصف مليون علوي (متضامنين مع سياسة الأسد).</p> <p>*عودة تنظيم داعش، يهدد مناطق السيطرة التركية والمعارضة، بخاصة بعد قيام التحالف الدولي بعملياته، والذي قلص سابقا من حدود السيطرة للمعارضة في مقابل التحالف المناهض.</p>	<p>محادثات أستانا، فبدونها نكون أمام تجمع الحلف الواحد (روسيا، إيران)، لذلك يحاول الطرف الروسي تجنب الضغط المفرط على القوات التركية وحلفاءها في إدلب، خوفا من عودة الحلف التركي الأمريكي، فضلا عن ربط الوضع في سوريا بما يحدث في ليبيا وهو ما تحاول تركيا إستغلاله في صيغة المساومة إذا اضطرت لذلك.</p> <p>*شكل الإنقلاب العسكري في تركيا صيف 2016م، فرصة لأردوغان لإحداث تغييرات تكفل بقاءه في السلطة(نظام رئاسي) وتسهيل تمرير مشروعه التوسعي</p> <p>*تتحرك تركيا في الشمال السوري تحديدا بدافع التهديد الإستراتيجي والأمني، تحت مسمى محاربة الإرهاب، والذي تقسمه إلى ثلاث جبهات: قوات سوريا الديمقراطية/داعش/جماعات متشددة في إدلب.</p>
--	--	---

المصدر: من إعداد الباحثة

جدول رقم (04): الإستراتيجية الإيرانية في سوريا ضمن متغيرات تحليل سوت

	العوامل المساعدة	العوامل المعيقة
تحليل العوامل الداخلية	<p>نقاط القوة</p> <p>*الاتصال الجغرافي عبر العراق (منطقة أبوكمال).</p> <p>*شبكة دينية قوية عابرة للحدود (مليشيات عراقية وحزب الله) تدعم بقاء النظام.</p> <p>*التسبيق المشترك والفاعل في جل العمليات العسكرية.</p> <p>*الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية بين الجانبين (الحرس الثوري)</p> <p>*الخبرة المشتركة للجانبية والمكتسبة من الحرب على الإرهاب.</p>	<p>نقاط الضعف</p> <p>*يواجه التحالف الإيراني-السوري تأثير العقوبات المطبقة عليهما (قانون قيصر ، الازمة البرنامج النووي).</p> <p>*الصراع المستمر داخل دوائر صنع القرار مابين المحافظين والإصلاحيين حول السياسة الخارجية والإصلاحات الحكومية، نظام ثيوقراطي.</p> <p>*الفساد الإقتصادي وسوء إدارة الأزمات الإقتصادية والسياسية (الإحتقان الشعبي الرفض للتدخل في سوريا).</p> <p>*اقتصاد منهك بسبب تعاقب العقوبات الإقتصادية على النظام الإيراني (البرنامج النووي).</p>

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

تحليل العوامل الخارجية	التهديدات	الفرص
	<p>*تشكل الاحتكاكات الجيوسياسية لإيران مع الجهات الفاعلة في الشرق الأوسط، وخاصة إسرائيل عوامل تدفع وتزيد من مخاوف إيران .</p> <p>*فقدان الثقة في الدول الحليفة روسيا.</p> <p>*إستنزاف القوة الإيرانية، وإحتكار إدارة وحل النزاع في يد روسيا (لا تشترط بقاء الأسد).</p> <p>*إنهيار النظام الملالي(ثورات داخلية)</p> <p>*دخول الطرف الإسرائيلي العسكري المباشر بمساندة أمريكية-روسية</p> <p>*عودة تنظيم القاعدة للساحة السورية، وتشكيل تحالف سني مع تركيا لتغيير موازين القوى العسكرية على الأرض</p>	<p>*فراغ القوة في دول الأزمات كالعراق وسوريا، هامش حركة أكبر ودور أوسع لإيران في النفوذ داخل تلك الدول.</p> <p>*مبدأ إظهار القوة أمام قوى إقليمية منافسة كتركيا والسعودية، وإسرائيل</p> <p>*يمنح ذلك التحالف إكمال التواصل الجغرافي بينها وميلشياتها في المنطقة</p> <p>*الصراعات داخل الأحلاف المرحلية للجانب المقابل(تركيا/سعودية).</p> <p>*تغيير حكومة ترامب في إستحقاقات نوفمبر 2020 برئيس أكثر تقاربا مع إيران(عودة الإتفاق النووي)</p>

المصدر: من إعداد الباحثة

الفصل الأول :

التوازنات الجيوبولتيكية

بين تركيا وإيران في الشرق الاوسط.

يرى كثير من الخبراء أن المقصود بالتوازن هو حالة الإستقرار أو التعادل النسبي فيما يتعلق بقياس القدرات الشاملة للدول، أي القوة العسكرية والإقتصادية والسياسية.. في بيئة مشتركة.

فإذا نظرنا إلى منطقة الشرق الأوسط بإعتبارها بيئة تشابكات ومصالح لقوى داخلية وخارجية نظرا لما تكتسبه من أهمية عبر التاريخ، بدايتها أنها معبر للمواصلات العالمية بين القارات الثلاثة (آسيا وإفريقيا وأوروبا)، ما منحها مكانة إستراتيجية في التشكيلة العالمية، والذي شكل مصدر للتنافس الدولي وإقليمي عليها على مدار عقود، وهو نفسه ما عزز التوتر في المنطقة وأشعل الحروب داخلها، سواء على مستوى العلاقات البينية أو مع قوى خارجية.

في إطار الذاكرة التاريخية التركية -الإيرانية، إختلطت العلاقة بين الطرفين بسلسلة طويلة من حروب التوسع ونزاعات الحدود، ومشاريع السيطرة على مصادر المياه والطاقة من جهة، مع توظيف الإختلافات المذهبية (سني - شيعي) من جهة ثانية.

تعتبر تركيا وإيران من أكثر النماذج التي تشكل بيئتها الإقليمية الشرق أوسطية محددًا واضحًا لتوجهاتهما الخارجية، لما تكشفه من مجالات واسعة للحركة والتأثير المتبادل.

فبعد عام 2002م طرحت القيادة التركية الجديدة مجموعة من الإستراتيجيات للتصالح مع الجوار الإقليمي والمرتبطة بنظرية "العمق الاستراتيجي"، في المقابل شكلت المحددات الداخلية الإيرانية الداعم الأساسي للتأثير في حالة التوازن الإقليمي سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر.

المبحث الأول : الشرق الأوسط مجال حيوي للتنافس التركي - الإيراني

تبقى توازنات القوة والتحكم في البيئة السياسية الإقليمية والدولية، مرهونة بمقاربات القوى الكبرى، في جعل منطقة الشرق الأوسط ضمن حلقة فوضى صراع الإيرادات والمحاور الدولية، والعمل على ضمان نجاح وإستمرار المشاريع المطبقة فيها، على أساس معادلة صفرية، فرضت تنافس أشد بين القوى الإقليمية الأساسية (تركيا/إيران) حول البحث عن مكان فعلي لها ضمن ترتيبات الخارطة الإقليمية المستقبلية.

المطلب الأول : التطور التاريخي لمفهوم الشرق الأوسط

حتى تكون الصورة واضحة لدينا على سلامة الإقرار بوجود نظام شرق أوسطي يقتضي المنطق المنهجي الموضوعي تتبع المسار التاريخي لظهور هذا المفهوم، وتبسيط الضوء على أهم الحثيات السياسية والإستراتيجية التي أحاطت به عبر فترات متعاقبة من الإستغلال، والتي بدورها أكسبته غموض أكثر وتعدد في دلالاته.

1- مفهوم الشرق الأوسط إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى: (بدايات تشكل المفهوم)

شاع الحديث في القرن التاسع عشر عن "المسألة الشرقية" وبالتحديد بعد "مؤتمر فيرونا" عام 1822م الذي عقدته الدول الأوروبية لتقرير مصير أملاك الدولة العثمانية في الشرق، وكذلك بعد إفتتاح قناة السويس عام 1869م.¹

وقد شكلت الفترة ثراء كبير في كتابات باحثين أوروبيين، وهم غالبا ما إستخدموا تعبير "المشرق" Levant، فيما أستبدل بعد ذلك بمصطلح الشرق الأدنى، والذي إرتبط بحدود الإمبراطورية العثمانية، وتساعد التنافس الإستعماري بين بريطانيا وفرنسا على مناطقها.²

أعطى المؤرخ "يال ويليام" (Yale William) تعريف لاقى قبول من طرف العديد من الكتاب المعاصرين حدد فيه جغرافية الشرق الأدنى والشرق الأقصى.

(1) يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي (بيروت: دار النهضة العربية، 1976)، ص. 143.

(2) جورج قرم، تاريخ الشرق الاوسط-من الأزمنة القديمة إلى اليوم-(بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2010)، ص. 24.

فالشرق الأدنى Near East يشمل المنطقة الجغرافية التي تضم كل من العراق، الأردن، سوريا، لبنان، السعودية، مصر، تركيا، إسرائيل.¹

الشرق الأقصى Far East بدأ هذا المصطلح بالظهور في منتصف القرن الثامن عشر أي منذ عام 1751م عندما حولت بريطانيا الهند كمركز لها للعبور إلى بقية البلدان الأخرى، وشمل هذا المصطلح شرق آسيا ما عدا كوريا واليابان وبعض الأجزاء من الصين ويشمل الهند والبلدان المنتشرة في المحيط الهادي، ومناطق واسعة تطل على المحيطين الهندي والهادي.²

روجت الكتابات الغربية لمفهوم الشرق الأوسط، حينما ذاع صيته في الفكر الإستراتيجي الإنجليزي لضابط بحري أمريكي هو الكابتن " ألفريد ماهان " في سبتمبر 1902م، في مقال بعنوان " الخليج الفارسي والعلاقات الدولية " في مجلة British National Review ، وذلك خلال مناقشته للاستراتيجية البحرية البريطانية في مواجهة النشاط الروسي، في إيران والمشروع الألماني الذي إستهدف إنشاء خط للسكك الحديدية يربط ما بين برلين وبغداد.

وقد إستخدمت هذه العبارة للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي الفارسي، والتي لا تنطبق عليها أي من عبارتي الشرق الأدنى أو الشرق الأقصى، ولكنه مع ذلك لم يحدد البلاد التي تدخل في نطاق تلك المنطقة.

ثم أعقبه "فالتناين شيروول" مراسل الشؤون الخارجية لصحيفة التايمز عام 1902-1903م بإصدار سلسلة من المقالات التي حولها فيما بعد إلى كتاب "حول المسألة الشرق أوسطية في إطار الدفاع عن الهند"، ذلك أنه وسع من تعريف " الشرق الأوسط" ليتضمن تلك المناطق من آسيا التي تمتد إلى حدود الهند، وتلك التي تتحكم في المداخل إلى الهند.³

(1) Yale William, **the near east: a modern history**(New York: cornell university,1952), p.41.

(2) حسين غازي ، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية (دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 2005)، ص. 11.

(3) Adelson Roger, **the Invention of the Middle East: Money, Power, and War** (New Haven: Yale University Press. 1995), pp .23,24.

وخلال هذه الفترة، وحتى قيام الحرب العالمية الأولى إمتد التعامل بمصطلح الشرق الأوسط في كتابات بعض الساسة الإنكليز المعنيين بشؤون المشرق العربي وجواره، مثل "مارك سايكس" (Sykes Mark) والمعدل لصيغة" ماهان"، على أنه يضم كل من (الجزيرة العربية، العراق، إيران، أفغانستان، سورية، فلسطين، مصر) إلى غاية عام 1916م.¹

كانت بداية التطبيق الفعلي لسياسة سايكس بيكو عام 1916م، والتي تمت ديباجتها في غفلة عربية، على أساس نظرة أوروبا كمركز جذب للعالم يقع خارج الشرق الأوسط، في هذه الفترة شاعت فكرة الشرق الأوسط في السياسة البريطانية، وفكرة المشرق في الأدبيات الفرنسية وكلاهما مفاهيم جيوسياسية إستراتيجية². خاصة بعد إكتشاف الثروات النفطية، وتوسع أهمية الملاحة في الأنهار الكبيرة في المنطقة، وبالفعل تم تطبيق هذه السياسة (الإنفاقية) بتقاسم فرنسي بريطاني لممتلكات الإمبراطورية العثمانية المنهارة.

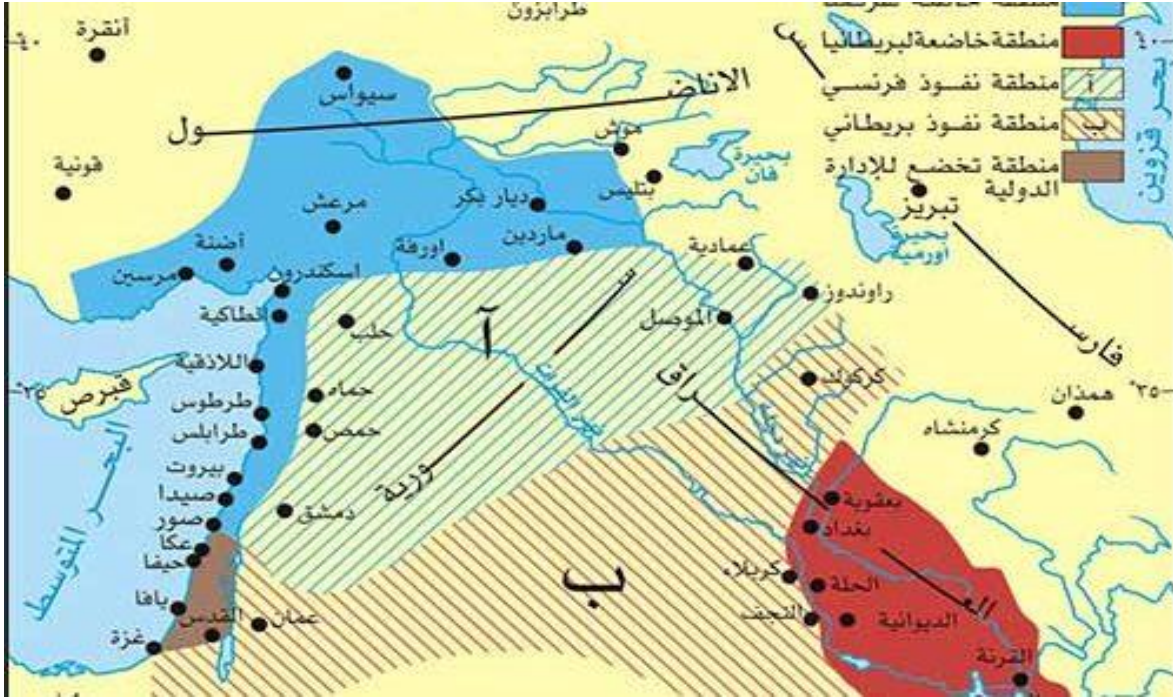
ففي ماي 1919م توصلت بريطانيا وفرنسا ضمن إتفاق "لونغ-بيرانجيه" لتقاسم الإستثمارات النفطية في نفط روسيا و رومانيا ، ولا سيما في نفط العراق، لتحصل فيه فرنسا على نسبة 25% من نفط الموصل، وبعده مباشرة وبالتحديد في 28 جوان 1919م تم إنعقاد معاهدة فرساي، وإنفض مؤتمر السلام دون حل للمسألة الحدودية والمعاهدة مع تركيا، ووجب انتظار مؤتمر سان ريمو في 25 أفريل 1920م، والذي تم فيه فعليا ترسيم الحدود.³

(1) محمد رياض ، الشرق الوسط: دراسة في التطبيق الجيوبولتيكي (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1984) ، ص.22.

(2) المخادمي ، مرجع سابق ، ص ص 44،43.

(3) محمد جمال باروت، " من إتفاقات سايكس-بيكو إلى معاهدة لوزان عقد التحولات وآثارها البنوية"، أحمد أبو شوك وآخرون، في: من مرجع سابق إلى سايكس-بيكو(1516-1916)- تحولات بين السلطة والمجتمع من الكيانات والإمارات السلطانية إلى الكيانات الوطنية- (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية،2017)، ص 912.

خريطة رقم(01): الشرق الأوسط قبيل الحرب العالمية الأولى



المصدر: المركز العربي، في: <https://businessclass.today/2017/07/09>

2- حدود الشرق الأوسط فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى :

بدأت دلالات التغيير في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى، حين حدد "وينستون تشرشل" (W. Churchill) سياق مصطلح الشرق الأوسط كمنطقة ممتدة من البسفور إلى الحدود الغربية للهند في مارس 1921م.¹

أما الحدود النهائية فقد إعتدها عام 1922م في القاهرة، والذي تم الفصل فيه بين شرق الأردن وحدود فلسطين، لكن سرعان ما نعي اليمين الإسرائيلي هذا الإقتطاع (إلى اليوم).

كما عمل على إنشاء ما يعرف بإدارة الشرق الأوسط للإشراف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق، وبهذا أصبح مصطلح الشرق الأوسط يغطي المنطقة الجغرافية التي كان يقصد بها الشرق الأدنى.²

(1) الدجر، مرجع سابق، ص.53.

(2) ألوف بن وآخرون، الشرق الأوسط خرائط جديدة ترسم، (ترجمة: سلسلة الزيتونة) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2011)، ص.9.

عشية نشوب الحرب العالمية الثانية عام 1939م، أنشأت الحكومة البريطانية مركز تموين الشرق الأوسط، ثم قامت بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1942م بمشروع مشترك يؤمن حصول المنطقة على الإمدادات اللازمة من السلع. كما أقامت قيادة عمليات الشرق الأوسط لتشمل منطقة شاسعة وبلدان غير محددة لتشرف عليها، تتسع وتضيق طبقاً لمجريات الحرب، مثلاً فإنها أسقطت إريتريا من حدود هذه المنطقة في سبتمبر 1941م بينما أضيفت إيران إليها عام 1942م، ثم عادت وأضافت أرتيريا من جديد بعد خمس سنوات من إسقاطها.¹ إلا أنه خلال هذه الفترة تم الإتفاق حسب مختلف التعريفات على أن الأردن وسوريا ومصر والعراق ولبنان تمثل دول القلب.

تزامناً مع الأوضاع الدولية بإنهاء الحرب العالمية الثانية، أعلن معهد الشرق الأوسط في ماي 1946م توسع المفهوم ليشمل كل من باكستان وآسيا الوسطى وبلدان شمال إفريقيا، بالإضافة إلى التحديد الجغرافي للشرق الأوسط الذي إعتد خلال الحرب، والذي كان يضم جميع دول المشرق العربي والسودان، وتركيا، وإيران وأفغانستان.

3- الحرب الباردة و تأثيرها على حدود الشرق الاوسط :

ظهرت "الشرق أوسطية" في الفكر الإسرائيلي في وثيقة أصدرها إتحاد اليهود بتاريخ 1948/03/28م وتضمنت (التصاق فلسطين في إتحاد شرق أوسطي واسع).² وذلك رغبة منهم في تثبيت الكيان الإسرائيلي، والسعي إلى دمج ضمن المنطقة.

كما بدأ المؤرخون، منذ أواسط الخمسينات في التعامل مع الشرق الأوسط على أنه حقيقة جغرافية ثابتة، يجب الإعتراف به والتعامل معه ، خاصة بعدما جاء ذلك في تصنيفات وزارة الخارجية الأمريكية .

(1) فاروق يوسف أحمد، ما هو الشرق الأوسط المعاصر: مدخل إلى إجابات متعددة (القاهرة، المركز القومي لدراسات

الشرق الأوسط، 1991)، ص. 67.

(2) حسين غازي، النظام الاقليمي الشرق أوسطي ومخاطره على الوطن العربي (نابلس: موقع فلسطيني، 2019)، ص. 9.

بأنه: "المنطقة التي تبدأ من المغرب على المحيط الأطلنطي والبحر المتوسط في شمال افريقيا غربا، إلى باكستان على الحدود الغربية للهند شرقا، ومن تركيا على البحر الأسود شمالا حتى السودان والقرن الإفريقي جنوبا".¹

في عام 1957م عند إعلان "مبدأ ايزنهاور"، عرف وزير الخارجية الأمريكية "جون فوستر دالاس" (Foster Dulles John) منطقة الشرق الأوسط بأنها المنطقة الرابطة والمتضمنة لليبيا في الغرب، وباكستان في الشرق، وتركيا في الشمال، وشبه الجزيرة العربية في الجنوب، بالإضافة إلى السودان وأثيوبيا، كان دالاس مترددا في إعطاء تعريف أكثر دقة للمنطقة خوفا من أن يعتبر صناع السياسة السوفيات أن هذا التحديد هو بمثابة "خط دفاع"، ما يدفعهم إلى إحتواء المناطق الواقعة خارج هذا الخط.²

مع اعتماد إعادة تحديد المصطلح تبعا لتغير المشاريع والأهداف الغربية والأمريكية تجاه المنطقة العربية، نجد أن الأحلاف التي قامت بهدف تحقيق التوازن بين المعسكرين كان ضحيتها العالم العربي، ولسنا الآن في وارد التعرض إلى سلسلة تلك الأحلاف إنما على سبيل المثال لا الحصر، "البيان الثلاثي" الذي صدر عن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا عام 1950م ومنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط عام 1953م، واللذان منيا بالفشل بسبب الرفض العربي لهما كونهما وسيلة لربط المنطقة بسياسات الدول الغربية، وبإسرائيل تحديدا. ذلك أنه تم تحديد فقرات تتعرض للسلام بين العرب وإسرائيل منها ما أشار له "دالاس" في إجتماع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط إلى: "أن إسرائيل يجب أن تكون جزءا من مجتمع الشرق الأدنى وهذا ممكن، وأنه ولتحقيق ذلك فإن على الجانبين أن يقدموا تنازلات وأن مسئولية جلب السلام للمنطقة تقع علي عاتقهما وسوف لا تتردد الولايات المتحدة في إنتهاز أي وسيلة لإستخدام نفوذها للترويج لخفض التوتر بالمنطقة خطوة خطوة".³

(1) صالح يحي الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، ص.152.

(2) خديجة لعربي، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 (جامعة بسكرة: كلية العلوم السياسية، 2014)، ص.31.

(3) بلال المصري، منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط: مقترح لإقامة ناتو عربي-إسرائيلي، مجلة العلوم السياسية والقانون، ع.2 (مارس 2017)، ص.1-29.

وما يؤكد النوايا الغربية في زعزعة وإذابة مفهوم الإقليم العربي مقابل إقليم الشرق الأوسط. هو ضم دولا عربية موالية لها في نطاق الشرق الأوسط وأحلافها، كالأردن والسعودية وفي نفس السياق تخرج دولا عربية أخرى، برغم من أنها تقع في قلب النطاق الجغرافي نفسه مثل سوريا و مصر في 1958م.¹

بعض التعريفات التي زامنت الحرب الباردة (وفق تسلسلها الزمني).

بعد نكسة حرب 1967م على يد إسرائيل والدعم الأمريكي لها، أصبح مفهوم الشرق الأوسط يقتصر على مصر وفلسطين والشام، وتوسع بعد حرب أكتوبر 1973م إثر التسوية السرية المصرية- الاسرائيلية على يد "هنري كيسنجر"، الذي نجح في فك الارتباط بين قضيتي النفط والصراع العربي-الاسرائيلي.²

عرفها "هدسون" عام 1976م، الذي إنترم تقسيما ثنائيا لدول النظام، فالقلب يضم إسرائيل، إيران، تركيا، الجزائر، السعودية، سوريا، العراق، مصر، أما دول الهامش فهي الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، اليمن.³

أما الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية عام 1990م، فترى أنه يضم المنطقة الممتدة من تركيا شمالا إلى أثيوبيا والصومال والسودان جنوبا، ومن إيران شرقا إلى ليبيا غربا.⁴

4- مصطلح الشرق الأوسط ما بعد الحرب الباردة:

إن التغيرات الهيكلية في مسار العلاقات الدولية، من حرب الخليج الثانية، وإنعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، في مقابل إنهيار الإتحاد السوفياتي السابق، قد رتبت معطيات جديدة حررت السياسة الأمريكية من قيود فاعلة، فأتاحت لها فرصة جديدة لتأمين

(1) فايز رشيد، " إستراتيجية السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط"، جريدة القدس العربي، في: <https://www.alquds.co.uk>، (2017/04/22).

(2) المخادمي ، مرجع سابق ، ص.46.

(3) ولاء محمد الربيعي، الخطاب الدعائي الامريكي ازاء الشرق الاوسط: دراسة تحليلية (العراق: جامعة بغداد، 2016)، ص. 68.

(4) علاء عبد الوهاب، "معاني الشرق الأوسط وحدوده"، شؤون الشرق الأوسط، ع. 43 (1995)، ص ص 120-131.

مصالحها، بربط الأقطار العربية في الشرق العربي بتركيا وإيران، وإضفاء الشرعية على الكيان الصهيوني من خلال مشروع الشرق أوسطية.

في ذات السياق، أكد "شمعون بيرز" في كتابه (الشرق الأوسط الجديد) الذي نشره عام 1994م، على أن هدف إسرائيل في الشرق الأوسط هو خلق جماعة إقليمية من الدول ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية منتجة (السوق الشرق أوسطية) على غرار السوق الأوروبية المشتركة، وي طرح هذا التصور كتبرير للتواجد الأمريكي في المنطقة في سياق تحول الشرق الأوسط من المجابهة إلى السلام، الذي يعتبره مكسب لكل الأطراف، وقد إعتد في تحديد المنطقة التي يشملها المقترح والممتدة من ليبيا غربا حتى إيران شرقا ومن سورية شمالا حتى اليمن جنوبا، إضافة إلى باكستان، وفي إشارة للقنبلة النووية الباكستانية بأنها قنبلة إسلامية.¹

كما كتب المحلل الأمريكي "هانس بيدين ديكت" عام 1995م أنه يجب توسيع تعريف الشرق الأوسط ليشمل تركيا من الشمال إلى القرن الإفريقي ومن المغرب إلى باكستان، وحدد ثلاثة أهداف أمريكية لذلك : السيطرة على منابع النفط والغاز الطبيعي، وضمان أمن إسرائيل، وضبط حركة الأصولية الإسلامية. وفي تزامن تقريبي إنعقدت ندوة في واشنطن تحت عنوان "الشرق الأوسط الكبير" وهو عنوان إستعارته مجلة " Joint Force Quarterly " في عام 2000م، قالت فيه أنه يؤمن ويكرس النفوذ الأمريكي في هذه المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية الفائقة.

ذكر الباحثان (Buttner/ Schulz) أن حدود الشرق الأوسط قد توسعت نتيجة لإنهيار الإتحاد السوفياتي، لتشمل آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز. كما إستخدما مصطلح العالم الشرقي الإسلامي أو المنطقة الشرقية الإسلامية، مراعاة للإمام الثقافي من موريتانيا إلى آسيا الوسطى.²

(1) شمعون بيريس، الشرق الاوسط الجديد، (ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ) (عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 1994)،ص 74-101.

(2) Osman Nuri Özalp , "Where is the Middle East? The Definition and Classification Problem of the Middle East as a Regional SIR", **TJP** , Vol 7 (Winter 2011),pp1-15.

5- حدود المصطلح بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م:

ربما يفترض أن نتساءل ما إذا كانت هناك إتفاقات سرية تحاك لمستقبل المنطقة وترسيم حدود جديدة، خصوصا بعد حدثين وقعا، الأول كان عالمي والمتمثل في أحداث 11 سبتمبر 2001م، والثاني ضمن التغيرات في المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010م.

لقد كان للحدث الأول وقع كبير على صناع الإستراتيجية الأمريكية حول إدراك العجز في قدرات مؤسساتها الأمنية، وهو ما تمخض عنه بروز مشاريع تقسيمية جديدة تقودها هذه المرة الولايات المتحدة إنقلابا على إتفاقية سايكس- بيكو ما بين مشروع "الشرق الأوسط الكبير" و"مشروع الشرق الأوسط الجديد".

ظهر مصطلح الشرق الأوسط الكبير في عهد إدارة الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش" في تقرير اللجنة الأمريكية للأمن القومي في فيفري 2001م، الذي عرف المنطقة بأنها تلك التي تضم كلا من الدول العربية وتركيا و باكستان وإسرائيل، آسيا الوسطى والقوقاز.¹

كما طور الإستراتيجيين أمثال "رونالد د. أسموس" (Ronard D.Asmus) و"كينيث م. بولاك" (M.pollack Kenneth)، فكرة التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط الكبير، بنشر وجهات نظرهم كمشروع جديد عبر أطلسي في عام 2002م². ذلك أنه على أمريكا أن تأخذ المبادرة للتحول السياسي للشرق الأوسط الكبير لفترة طويلة، وهو نفسه ما نادى به "لوران مورافيتش" (Loran Meravitch) المحلل الإستراتيجي في مؤسسة راند في تقرير مرسل إلى وزارة الدفاع الأمريكية، والذي وصف بالإستراتيجية الأمريكية الكبرى للشرق الأوسط يقول: العراق هو المحور التكتيكي، والسعودية هي المحور الإستراتيجي، ومصر هي الجائزة.³

(1) الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، "مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي

العربي"، في: <https://www.politics-dz.com> ، (2019/10/22).

(2) Özalp, Op.Cit, p p.13,14.

(3) الموسوعة الجزائرية، مرجع سابق.

الفصل الأول- التوازنات الجيوبولتيكية بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط

إن هو مجرد فكرة هلامية أساسها منطقة يسلخ عنها مواصفاتها الجيو-استراتيجية وسماتها الجيو-تاريخية، ويتم فيها التركيز على الجغرافيا الإقتصادية في إطار نشر مفاهيم العولمة بكافة أوجهها عبر نواة شرق أوسطية تتوسع إنطلاقاً من إسرائيل.¹

أما حول الحدث الثاني، فمعظم مصممي الخرائط الجديدة للمنطقة من أهمهم "روبرت رايت" و"رالف بيترز" يرون أنه يجب مراجعة الحدود العشوائية السابقة، بتركيزهم على مسألة تقسيم سوريا والعراق إلى دويلات سنية وكردية وشيعية، مع تجاهل الحديث عن فلسطين.

كان إعلان وتجسيد برنامج تغيير خريطة المنطقة من نصيب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، بإعلان أبو بكر البغدادي توسيع مملكته الصغيرة التي كانت محصورة في غرب العراق، وضم إليها جبهة النصرة في سوريا، رافضاً الحدود التي رسمتها القوى الإستعمارية²، لينصب نفسه خليفة على الخلافة الإسلامية التي لا حدود لها.²

خريطة رقم(02): حدود الشرق الأوسط للويس برنارد (سايس بيكو 2016)



المصدر: نبيل غزال، "سايس بيكو 2016 من التنظير إلى العمل على أرض الميدان"، في:

<http://howiyapress.com/10038-2>

(1) غسان العزي، "مشروع الشرق الأوسط الكبير: المواقف والخلفيات"، أوراق الشرق الأوسط، ع. 33 (أغسطس 2004)، ص ص. 99-115.

(2) عبد الرحمن راشد، "خريطة الشرق الأوسط: اين يقف تغيير الحدود؟"، في:

<https://elaph.com/Web/News/2016/3/1080529.html> ، (2016/03/30).

المطلب الثاني: التنافس الجيوبولتيكي التركي-الإيراني

يعتبر إقليم الشرق الأوسط بيئة "مدولة"، ومنطقة مواجهات كبرى، والذي يتميز بخصائص جيوبولتيكية حساسة جعلت منه منطقة تنافس دولي وإقليمي، ضمن مشاريع تنافسية بين عربية وتركية وإيرانية و(إسرائيلية)، في إطار سياسة " فك الارتباط" مع نظام الهيمنة العالمي، وسياسة " الاندماج" فيه، وهو ما يصنع مشتركا جيوبولتيكيا بينها.

1- جيوبولتيكا الشرق الأوسط:

يشكل وجود وإهتمام القوى الكبرى بمنطقة الشرق الأوسط، ملمحا رئيسيا لأهميتها الجيوبولتيكية، والتي حددتها العديد من الدراسات والتنبؤات والتي تؤكد صراحة أو ضمنا على ضرورة التواجد هناك.

لذا ولتعرف أكثر على ما يميز المنطقة من خصائص جيوبولتيكية، يجب التمعن في النقاط التالية:

* تمثل إقليم جغرافي يتوسط دائرة تضم القارات الثلاثة آسيا وإفريقيا وأوربا التي يعيش عليها أكثر من ثلاثة أرباع سكان الكرة الارضية .

* تشرف على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات هي: بحر قزوين، البحر الأسود، البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، الخليج العربي والمحيط الهندي.

* كما تحتوي على العديد من الأنهار المهمة مثل: النيل- دجلة- الفرات- نهر الأردن

* تتحكم في الشرق الأوسط مجموعة من المداخل الرئيسية مثل: قناة السويس، مضيق البوسفور والدردينيل، باب المندب، ومضيق هرمز.¹

* تتميز بالإتساع والعمق الذي يتيح نشر القواعد العسكرية في أوقات الحرب.²

(1) محفوض، مرجع سابق، ص. 241 .

(2) رياض، (الجغرافيا...)، مرجع سابق، ص. 272.

* غنية بمختلف المقومات الطبيعية وعلى رأسها التركيب الجيولوجي، وأشكال المناخ.

* غنية بمخزونات هائلة من الموارد الطاقوية، وفي ذلك يقول "نعوم تشومسكي": "لو لم يكن الشرق الأوسط يحتوي على معظم إحتياطيات الطاقة في العالم لما إهتم به صانعو السياسات في عالمنا اليوم، ولو بمقدار إهتمامهم بمنطقة القطب الجنوبي".¹

ومن جملة ما أشرنا إليه بقوة التوجهات السياسية الكبرى في الشرق الأوسط، ظهور ما يمكن أن يطلق عليه بصراع المحاور الجيوبولتيكية في مواجهة القوى الإقليمية التي يطلق عليها باللاعبين الجيو-استراتيجيين.

يعرف "بريجنسكي" الأولى بأنها تلك "الدول التي لا تستمد أهميتها من قوتها ودوافعها فقط، إنما من موقعها الحساس والنتائج التي تترتب على الهشاشة الضمنية لظروفها وكونها عرضة لتصرفات اللاعبين الجيو-استراتيجيين".²

ضمن ذلك، نجد أن الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية كرست نفسها قائدة للمعسكر الغربي بالمعنى السياسي، ولقواه البحرية بالمعنى الجيوبولتيكي، في مواجهة الإتحاد السوفياتي كقائد للقواه البرية، ليخوض قطبا الجيوبولتيك الكوني صراع القرن العشرين الذي ربحتة القوى البحرية، لكن التصورات الجيوبولتيكية الروسية بعدها تعتقد أن هزيمة القوى البرية لا تعدو أن تكون ظاهرة ستتغير مع الوقت.

شكلت التغيرات الدولية بعد 11 سبتمبر 2001م الفرصة السانحة إلى إعادة النظر في الأهمية الإستراتيجية للمنطقة. وحتى تتحقق الأفكار المؤسسة للجيوبولتيك الروسي الجديد على أرض الواقع، يجب أن تعمل روسيا على تكوين محاور جيوبولتيكية جديدة، منها محور موسكو- طهران، ويحقق هذا المحور لروسيا المفترقة إلى منافذ بحرية على المياه الدافئة بالتمدد والوصول إلى الخليج العربي، وهو هدف ظلت موسكو قرونا طويلة تسعى

(1) نعوم تشومسكي و جلبي الأشقر، السلطان الخطير -السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط - (ترجمة: ربيع وهبة) (بيروت: دار الساقى، 2007)، ص. 76.

(2) محمد بن سعيد الفطيسين، "مستقبل الشرق الاوسط بين هيمنة المحاور وتدخلات القوى الاقليمية"، رأي اليوم، في :

<https://www.raialyoum.com/index.ph>، (2017/10/30).

إليه ولم تتمكن من تحقيقه، وفق هذا التصور، تحتل طهران مكانتها لدى موسكو باعتبارها الشريك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط، والذي يسمح لها بالوصول إلى الخليج سياسيا.¹

أما بالنسبة للدول التي تشكل مجموعة اللاعبين الجيو-استراتيجيين يعرفهم "بريجنسكي" بأنهم: "مجموعة الدول التي تمتلك القدرة والإرادة الوطنية اللازمين لممارسة النفوذ أي التأثير فيما وراء حدودها لغرض تبديل الوضع الجيوبولتيكي القائم إلى الحد الذي يؤثر على مصالح العديد من الدول، وتكون لها الإمكانيات والإستعداد للإشتغال الجيوبولتيكي بغض النظر عن موقعها أو مساحتها الجغرافية أو حجم نفوذها السياسي في منطقتها".²

في تحليل السياق نفسه، يجب التذكير بأن التجربة التاريخية لكل من تركيا وإيران، حيث نشأت الجمهورية التركية على أقل من نصف مساحة السلطنة العثمانية التي فقدت أطرافها الأوروبية غربا والأفريقية والآسيوية شرقا وجنوبا، وعلى ذات المنوال تبلغ مساحة إيران الحالية بالكاد ثلثي مساحة إيران القرن التاسع عشر، بعد أن خسرت أفغانستان جنوبا وأجزاء شاسعة من القوقاز شمالا.³

مع كل ذلك لم تمنعها كل تلك الخسائر الجيوبولتيكية من العودة بقوة، والتأثير في مستقبل الشرق الأوسط، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، والذي أصبح من الممكن تلمس وزن المشروعين الإيراني والتركي في تحريك القضايا العربية، وإن كانا بشكل متفاوت وغير مستقر، وبشكل ملفت أكثر بعد التحولات الجيوسياسية التي شهدتها جغرافية الشرق الأوسط بعد عام 2011م. في محاولة لإحياء طموحاتهم، ضمن مشتركا جيوبولتيكيا (الحدود- المياه- السياسة الإقليمية) بين الأطراف (تركيا، إيران، المشرق العربي)، والذي يمكن إضافته إلى مشتركات الثقافة والجغرافيا والتاريخ بينها.

(1) مصطفى اللباد، "الأبعاد الجيوبولتيكية للحوار العربي التركي الإيراني"، مركز الجزيرة للدراسات، في:

(2) الفطيسي، مرجع سابق.

(3) اللباد، مرجع سابق.

فضلا عن ذلك، شكلت دول مثلث القوة تلك توازن هيكلي في معظم تفاعلاتها، في إشارة لمنظري التوازن الهيكلي إلى أن العلاقة بين أطراف المثلث تكون متوازنة، إذا كانت العلاقات تعاونية في معظم القضايا وهي حالة لا تدفع نحو التغيير، وهو الأمر نفسه بالنسبة إذا كانت صراعية بين طرفين والطرف الثالث متصلح معهما، ما عدا ذلك من أنماط العلاقات تتطوي على قوى تدفع نحو التغيير.¹

لذلك سنحاول تقديم توضيح أكثر من خلال إستعراض أهمية المنطقة في الحسابات الجيو-سياسية لكل من القوتين الإقليميتين تركيا وإيران.

2- أهمية المنطقة بالنسبة لتركيا :

لطالما مثلت تركيا مركزية جيوبولتيكية بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية، ومرد ذلك إلى موقعها الذي كان وما زال لب منطقة أوراسيا ومركز دائرتها، ما يمثله البوسفور والدردينيل، كما تفصل روسيا عن البحر الأسود وتمنعها من الوصول إلى مياه البحر المتوسط الدافئة.²

في حين يعد الشرق الأوسط إحدى أهم المحاور الجيوبولتيكية بالنسبة للمنظور التركي فموقعها في الجزء الشمالي الشرقي منه، يمثل مجالا إقتصاديا مهما وتهديدا أمنيا خطير في الوقت نفسه، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وهو ما عبرت عنه الإستراتيجية التركية الجديدة بالإتجاه شرقا.

فعلى صعيد التوازنات الجيوسياسية في المنطقة، شكل موقع تركيا إحدى أهم المحاور إلى جانب كل من مصر وإيران، رغم أنها تتمتع بوضعية تمكنها من التأثير في هذه التوازنات، إلا أنها تحاول أن تكون عامل توازن مع هذه القوى.³

(1) ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الايرانية: مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني (بيروت: المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015)، ص. 15.

(2) بن الحسين، مرجع سابق، ص. 16.

(3) عبد الأمير عباس، "الموقع الجغرافي لتركيا وأهميته في الشرق الأوسط: دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م.4، ع.2 (2015)، ص.3-44.

بمعنى أنها لا تريد أن تكون خصما مع أي طرف على حساب الآخر، لأنها تعي جيدا أن إبعاد أي من هذه القوى يعني الإخلال بالتوازن الإقليمي، الذي ينعكس سلبا على مصالحها الإقتصادية والسياسية في المنطقة، وهو ما إصطلح عنه داوود أغلو "المثلث الإستراتيجي". إلا أن المملكة العربية السعودية أضحت تمثل عامل توازن آخر في مقابل تراجع الدور المصري بعد التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية، حتى وإن كان ذلك التراجع ليس بالحدث الجديد، والذي يعود إلى ما قبل معاهدة كامب ديفيد عام 1979م، التي أدت إلى عزل مصر عن بعدها الإقليمي وسط إنهيار العمود الفكري للنفوذ المصري (القومية العربية)، وهو ما تحاول إستدراكه الآن في محاولات لا ترقى لمكانتها السابقة (ليبيا).

خريطة رقم(03): قوى التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط.



المصدر: محمد سلمان الزواوي، "مثلث النفوذ الشرق أوسطي"، في: <https://kitabab.com/cultural>

فعلى صعيد الأحزمة البحرية الواقعة في إطار الشرق الأوسط (شرق المتوسط، الخليج العربي، وقناة السويس)، تزداد أهمية موقع تركيا الجيو-سياسي. ففي شرق المتوسط، تعد تركيا قوة متوسطة، ذلك لإرتباطها بالحسابات الجيو-سياسية والجيو-ثقافية والأمنية القريبة منها.

في حين أهمية تركيا في الشرق الأوسط من خلال الخليج العربي الذي يتصل بالبحر المتوسط عبر البحر الأحمر، بإعتباره أهم الساحات الدولية التي تتنوع فيها موازين القوى ليس من الناحية العسكرية فحسب، بل من الناحية الإقتصادية، حيث يعد الشريان الحيوي للاقتصاد الدولي وبإمكان هذه الساحة أن تدعم الموقع البري لتركيا، من خلال ربط الخليج العربي بالبحر المتوسط عبر كل من العراق وإيران.¹

مثلت مسألة الطاقة أهم المحاور في تغيير جيوبولتيكا التوازنات في المنطقة، وهو ما يوسع دائرة الصراع الحالي في سوريا، بتقاطع المصالح على المستوى الإقليمي فبعد توقيع إتفاق إيراني-عراقي-سوري في 2011م، بنقل غاز حقل عسلوية إلى الأسواق الأوروبية، في نفس الوقت الذي أثرت فيه مخاوف عرقلة المشروع القطري- التركي في نقل الغاز إلى الأسواق لعالمية .

3- أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لإيران:

إنقلت إيران في ظل حكم الشاه من دولة هامشية، ورقة صراع دولي بين بريطانيا وروسيا في صيغتها القيصرية والسوفيتية، إلى قوة إقليمية وذراع أمريكي في وقف المد الشيوعي نحو المياه الدافئة، وعلى الرغم من نفوذ واشنطن المتعاضم في طهران، إلا أن الشاه سعى لإعادة تعريف دور بلاده في محيطه المجاور.²

كان الإهتمام الأكبر بمنطقة الشرق الأوسط بعد إنتصار الثورة الإسلامية عام 1979م، فبعد أن إقتصرت حسابات الشاه على البعد الجيوسياسي وحسب، إكتسبت سياسة إيران الشرق أوسطية بعدا دينيا طائفيا محوري تحت حكم الولي الفقيه.

أما على المستوى الجيوبولتيكي، شغلت إيران مكانة بارزة في المعادلة الإقليمية والدولية وفقا لنظرية قلب الأرض "land heart" التي تنص في أحد عناصرها على أن من يسيطر على مناطق الساحل يسيطر على مناطق الظهر، ومن ثم على قلب العالم، فالأهمية الأصلية هي

(1) عباس، مرجع سابق، ص. 22.

(2) نبيل عودة، "الصراع من أجل النفوذ: تركيا وإيران في الشرق الأوسط"، في: <https://madardaily.com>

(2017/07/14).

لسواحل الخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب، ومن ثم كانت أهمية منطقة الظهر الإيرانية، وإذا كانت إيران حققت نجاحات في فرض إرادتها على مضيق هرمز، وهو منفذ الخليج العربي الجنوبي، فإن طموحاتها تصل إلى السيطرة على منفذه الشمالي، وهو نهر شط العرب، تلك المكانة البحرية تمنحها إمكانية الإشراف على إمدادات النفط.¹

من المعلوم أيضا، أن لأي نظرية جيو-سياسية مجالات حيوية يحددها صناع القرار في دولة من الدول تجاه محيطها الإقليمي والدولي، ولهذا السياق ثلاثة مجالات حيوية ضمن الجيوبولتيك الشيعي، والذي ظهر جليا بعد الغزو الأمريكي للعراق في ماي 2003م:²

- مجموعة من الدول القريبة جغرافيا وذات العنصر المذهبي كالعراق وسوريا ولبنان واليمن فالخليج العربي، وهي الدول التي أصطلح على تسميتها "البدر الشيعي".
- دول القوقاز وآسيا الوسطى وشمال غرب آسيا وبحر قزوين، إلا أنه أقل أهمية في الوقت الراهن لتجنب الصدام مع حليفها الروسي في النزاع السوري.
- بقية دول الظهور المذهبي وتمثل دول شمال إفريقيا.
- كما منحت التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية فرصة لإيران في توسيع تمددها أكثر في المنطقة ضمن مبدأ " الحدود الشفافة "، وهو ما تمارسه اليوم في سوريا واليمن، وقبلهم في لبنان.

(1) علي الدين هلال، حالة الأمة العربية 2014-2015 الإحصاء: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص. 514.

(2) محمد بن صقر السلمي، عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، " الجيوبولتيك الشيعي .. الواقع والمستقبل"، مجلة الدراسات الإيرانية ، ع1 (ديسمبر 2016)، ص ص 32-67.

(*) بمعنى أن حدود الدول أصبحت ممتدة إلى حيث تقف مصالحها، وبالتالي فوجود الدول على أراضي دول أخرى بالترغيب أو بالترهيب، وفرض سياساتها وتحكمها في ملفات دول تبدو مستقلة في الشكل، حيث تظل الدول نظريا كاملة السيادة ومستقلة، وهو بات أمرا مألوقا في ممارسات العديد من القوة الدولية و الاقليمية في المنطقة العربية. لتفاصيل أكثر أنظر: محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا: دراسة تطبيقية للشرق الأوسط(مؤسسة هنادي، 2014).

المبحث الثاني: قراءة في طبيعة العلاقات التركية-الإيرانية ضمن المنطقة

عمليا، لا يمكن في عالم اليوم الحديث عن طبيعة العلاقات بين دولتين، بمعزل عن تحديد الخط العام للمحطات التاريخية التي يختلف فيها السياقان الإقليمي والدولي والذي يفرض منعطفًا جديدًا، يدفع بهما إلى أداء أدوار متداخلة حسب معطيات كل مرحلة.

المطلب الأول: التطور الكرونولوجي للعلاقات التركية-الإيرانية إلى الحرب الباردة.

بالنظر إلى تاريخ العلاقات بين الدولتين التركية والإيرانية، نشعر بأن حربًا توشك أن تقع بينهما، لكن ما نلبث أن ندرك أن وراء كل ذلك الزخم من التنافس والتوتر تاريخًا طويلًا من التعاون لا يمكن تجاهله، إنطلاقًا من الحفاظ على مصالحهما الإستراتيجية.

1- نظرة في المسار التاريخي العثماني - الصفوي (الصراع المذهبي)

تزامنت فترة الشاه إسماعيل الصفوي في إيران مع حكم السلطان بايزيد للدولة العثمانية، هذا الأخير الذي تميز ببغضه للحروب وزهده، وتعتبر من أكثر الفترات التاريخية التي شهدت علاقات سلمية بين البلدين، في المقابل فضل الشاه إسماعيل شكل هذه العلاقة لأهداف تكتيكية تتعلق بمحاولة تصفية أعداءه في الداخل قبل التفرغ للجهات الخارجية، إلا أنه في عالم السياسة سرعان ما تتبدل المواقف وتتغير الأحوال، وتعتبر أولى بوادر ذلك عند تشجيع إسماعيل الصفوي العثمانيين على الهجرة لبلاده، ونشر التعاليم الشيعية مقابل إعطاءهم إمتيازات.¹

لتزداد أطماعه اللامتناهية بالإستيلاء على إقليم ديار بكر عام 1507م، وغزو العراق في عام 1508م، على إعتبار أن للعراق أهمية إستراتيجية بالنسبة لهما في السيطرة عليه.²

(1) نايف عيد السهيل، العلاقات السياسية بين العثمانيين والصفويين منذ قيام الدولة الصفوية حتى معركة جالديران، حوليات مركز البحوث والدراسات التاريخية (جامعة القاهرة: كلية الآداب، 2009)، ص ص. 16-23.

(2) غزوة سعيد عبود، "الصراع الفارسي-العثماني وانعكاساته السلبية على العراق(1508-1914)"، مجلة كلية التربية للبنات، م. 27، ع. 1(2016)، ص ص. 186-311.

إلا أن العلاقات السياسية بين البلدين دخلت مرحلة جديدة بعد تولي السلطان سليم مقاليد الحكم عام 1512م، والذي إهتم في المقام الأول بوجود وقف مد الدولة الشيعية القوية على حدود الأناضول، وفعلا تم تحقيق النصر في معركة جالديران* عام 1514م والتي مني فيها الشاه إسماعيل بهزيمة أفقدته هيئته في الداخل.

في نفس الوقت إستطاع العثمانيين التغلب على المماليك بعد التنافس مع الصفويين على المنطقة في مرج دابق عام 1516م، وتم فعلا ضم الشام ومصر، ليكون ذلك بمثابة بداية السيطرة التركية الطويلة على المجال العربي (سوريا والهلال الخصيب) على إعتبار أنها منطقة عزل عن العمق الآسيوي وفي فترة لاحقة موضوع مساومة مع الدول الأوروبية.¹

أدى وصول الشاه عباس الكبير إلى الحكم عام 1588م، وبلوغ الدولة الصفوية أوج أمجادها إلى عودة الصراع، فبعد محاولته إستغلال الهدنة التي دامت أكثر من ربع قرن، بإنشغال الدولة العثمانية بحروبها مع النمسا والأحداث الداخلية في الأناضول بأشر بشن حرب ضدها في عام 1603م، وفعلا إستطاع الشاه إسترجاع العديد من المناطق من أهمها بغداد عام 1623م، وأعلن نفسه حاميا للطائفة الشيعية وعمل على التنكيل بالطائفة السنية، إلا أن ذلك لم يدم طويلا فقد عزم السلطان مراد الرابع على شن حملة كبيرة على بغداد عام 1625م، وإستطاع فيها هزيمة الفرس، وتم لاحقا طردهم منها.²

(*) بداياتها كانت حينما فرض الشاه إسماعيل المذهب الشيعي على شعبه، وأعلنه مذهباً رسمياً للدولة في إيران، وكانت ردود الفعل عنيفة خاصة وأن كثيراً من سكان المدن الرئيسية في إيران مثل تبريز كانوا سنة. فقام بإستمالة قبائل القزلباش التركية العلوية المذهب إلى جانبه، مما جعلهم عماد جيشه وهيأت السبيل لحدوث اضطرابات كبيرة في الأناضول، ففضى على دولة آق قويونلو، وقد كانت تشكل حاجزا بينه وبين العثمانيين. وقعت في 23 أغسطس 1514 في جالديران بين قوات الدولة العثمانية بقيادة السلطان سليم الأول ضد قوات الدولة الصفوية بقيادة إسماعيل الأول، انتهت بانتصار القوات العثمانية واحتلالها مدينة تبريز عاصمة الدولة الصفوية، وأدت إلى وقف التوسع الصفوي لمدة قرن من الزمان وجعلت العثمانيين سادة الموقف، وأنهت ثورات العلويين داخل الإمبراطورية. من مرجع: شوقي أبو خليل، معركة تشالديران-سليم الأول العثماني وإسماعيل الصفوي (بيروت: دار الفكر، 2017).

(1) محمد فؤاد كوبريلي، قيام الدولة العثمانية، (ترجمة: أحمد سليمان) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993)، ص. 142.

(2) عبود، مرجع سابق، ص. 315، 314.

بقيت العلاقات بين البلدين بين مد وجزر، فكما تقلد الحكم سلطان قوي أو شاه طموح يبدأ الغزو لإظهار القوة، ليتم بعدها فعليا التوقيع على العديد من المعاهدات العثمانية الصفوية في ترسيم الحدود و تضييق أسباب الصراع، وإعتراف كلا منهما بالآخر حاميا لأحد المذاهب، من أهمها زهاب عام 1639م، كردن عام 1746م، أرضروم الأولى 1823م، أرضروم الثانية 1847م.¹

هذه الأخيرة التي نصت على أن تترك للحكومة العثمانية الأراضي المنخفضة إلى الغرب من منطقة زهاب، وأن تترك للحكومة الإيرانية الأراضي الجبلية إلى الشرق منها، مع الوعد بعدم تدخل إيران في الشؤون الكردية في المنطقة.²

2- العلاقات بين البلدين خلال فترة الحربين العالميتين (الأولى والثانية)

مع مطلع القرن العشرين، أسهمت عوامل كثيرة في تحديد شكل العلاقات بين البلدين كان من أهمها العامل الخارجي المتمثل في التنافس البريطاني- الروسي على النفوذ في المنطقة، وحرصهما على ضمان وإستمرار مصالحهما في شط العرب، بل وأكثر من ذلك وهو ما تحدث عنه "لورد كيرزن" وزير الخارجية البريطاني في مجلس اللوردات حينها قائلاً: "من الخطأ أن نفترض أن مصلحتنا السياسية تتحصر في الخليج، كما أنها ليست منحصرة بين بغداد العثمانية والبصرة، بل تتعدها"³. وهو ما تجسد في الإتفاق العثماني- الفارسي بواسطة روسية بريطانية لتحديد الحدود سمي ببروتوكول أستانا عام 1913م.⁴

(1) بنقشه كينوش، السياسة المائية لإيران في العراق.. حلول مؤجلة ونزاع مستمر(طهران: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، د، ت، ن)، ص.4.

(2) عبد العزيز الدوري، العلاقات التاريخية بين العرب والایرانيين(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2001)، ص. 54.

(3) ستار جبار الجابري، "العلاقات العراقية البريطانية بعد 2003"، مجلة الاستاذ، م.1، ع.223(2017)، صص 29-77.

(4) موسوعة مقاتل من الصحراء، "الحرب الإيرانية-العراقية من وجهة نظر عربية"، في:

www.muqatil.com/openshare/Behoth/Siasia2 ، (2018/12/27).

تم تحقيق ذلك بالفعل، بعد هزيمة الدولة العثمانية المحسوبة على دول المحور، وإستسلامها في 31 نوفمبر 1918م، وبعد أن توفي محمد السادس آخر سلاطين آل عثمان عام 1922م، أعلن مصطفى كمال أتاتورك النظام الجمهوري في 23-10-1923م¹.

بعد التمهيد لذلك في معاهدة لوزان بما تضمنته من شروط وتوابع، بالأخص في تحديد حدودها الجغرافية ورسم علاقاتها الدولية مع الأقطار التي كانت جزءا من الدولة العثمانية.²

ضمن تقاطع مسألة الأكراد بين تركيا وإيران، تميز الأكراد بصفة سياسية تتمثل في إستعدادهم لكي يستخدمهم الغير، أولها بمساعدتهم للعثمانيين في حربهم عام 1514م ضد إيران الصفوية، والتي أثمرت إعترافا عثمانيا بوجودهم في 16 ولاية كردية في الأناضول، كما بقي الأكراد ورقة تترامى به الدول الحاضنة في تحريك مصالحها، ففي عام 1915م رفض العثمانيون الإعتراف بحياد إيران في الحرب العالمية الأولى³. وعملوا على توجيه الأكراد لمهاجمة إيران، وفعلا تم ذلك، وتم أيضا إرتكاب مجازر ضد نصف مليون أرمني.

في حين عمل الإتحاد السوفياتي خلال الحرب العالمية الثانية على إنشاء جمهورية كردية مستقلة ذاتيا داخل إيران لإجبارها على منحهم إمتيازات نفطية، وبدورهم إستخدم الإيرانيين الحركات الكردية العراقية في أواخر الستينيات والسبعينيات.⁴

كان لإعلان قيام الجمهورية التركية عام 1923م، ورفع شعار " السلم في الوطن والسلم في العالم" سببا في شعور إيران بالراحة وعدم التهديد من جارتها الغربية، والتي لم تشعر بها

(1) أحمد صدقي شقيرات، تاريخ الإدارة العثمانية في شرق الأردن 1864-1918 (عمان: دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، 2016)، ص.105.

(2) محمد زاهد جول، الإنقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي (بيروت: دار ابن حزم، 2017)، ص.8.

(3) Maria o'shea , **the question of Kurdistan** (London: UCL press, 1994), p.63.

(4) بيروز مجتهد زاده، "القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيين منها"، تعقيب على أوراق الندوة الفكرية بعنوان: مستقبل القضية الكردية (مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر، 2008)، ص. 583.

جراء السياسات الإسلامية والطورانية للدولة العثمانية، كما إستفادة من الإصلاحات التحديثية التي طبقت في تركيا بعد أن جذبت إنتباه الشاه رضا بهلوي.¹

في 22 أبريل 1926م، وقع البلدان في طهران "معاهدة صداقة" تنص مبادئها على الصداقة والحياد وعدم الإعتداء على بعضهما البعض، كما تضمنت أيضا إحتمال القيام بعمليات عسكرية مشتركة ضد المجموعات المسلحة في أراضي البلدين التي تسعى لتعكير صفو الأمن أو تحاول تغيير نظام الحكم (الأقلية الكردية).²

وفي 23 جانفي 1932م وقع البلدان في طهران معاهدة ترسيم حدود، وبوتائر مختلفة أدت إلى علاقات دافئة في وقت الشاه محمد رضا³. حاول الطرفان خلالها إستثمار العلاقات مع الغرب، فتركيا إتبعت سياسة خارجية موجهة نحو الغرب من أجل تحقيق الأمن، وبالمثل كانت إيران براغماتية فيما يخص اللحاق بالثقافة العسكرية الغربية (المفاعلات النووية والنظم الدفاعية) لتعزيز مكانتها في العالم.⁴

على الرغم من هذا التوجه لكلا البلدين، الذي يمكن وصفه في أحسن الأحوال بأنه "إهمال حميد" للشرق الأوسط، فإن إحدى المناسبات القليلة التي قررت خلالها تركيا القيام بمبادرة في السياسة الخارجية على الصعيد الإقليمي كانت تلك التي تضمنت المسألة الكردية بشكل غير مباشر، في معاهدة سعد آباد المبرمة عام 1937م بين إيران والعراق وتركيا.⁵

(1) فراقداود سلمان، "العلاقات التركية - الإيرانية"، مجلة دراسات إيرانية، ع.10 (2012)، ص. 1-16.

(2) محمد مصطفى العمراني، "كيف إستطاعت تركيا وإيران تجاوز خلافات الماضي"، في:

<https://almawqeaqpost.net/special-pens/3476>، (2019/05/26).

(3) عبد الكريم عنكير، "العلاقات التركية الإيرانية: نقاط الإختلاف والإتفاق (الحالة السورية)"، مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، في: <https://www.falsharq.com>، (2014/09/8).

(4) فؤاد كيمن، توجهات تركيا وإيران في الشرق الأوسط سياسات ومصالح (ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص. 32، 33.

(5) عمر تشبينار، "سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة"، أوراق كارنيغي للشرق الأوسط، ع.10 (سبتمبر 2008)، ص. 7-29.

في إشارة ضمنية بأن الدول الثلاث ستتعاون لقمع أي حركة تخريبية أو تسلل شيوعي مرتبط بمطالب الأقليات العرقية، والذي تم التأكيد فيها على مجموعة من النقاط أهمها:¹

- ✓ الإمتناع المطلق عن أي تدخل في شؤونهم الداخلية.
- ✓ حرمة الحدود المشتركة.
- ✓ التشاور حول الإختلافات التي لها صبغة دولية ولها علاقة بمصالحهم.

إلا أنه بعد الإحتلال السوفياتي- البريطاني لإيران عام 1941م، أدركت هذه الأخيرة ضعف المعاهدة، وبخاصة بعد التصريح الرسمي التركي أنه كانت بحوزته معلومات عن ذلك الإحتلال، وهو ما مثل إنعكاسا سلبيا على الموقف الرسمي والشعبي الإيراني تجاه تركيا.

المطلب الثاني: العلاقات الأمنية فترة ما بعد الحرب الباردة

كان لتأسيس منظمة الحلف المركزي LENTO (حلف بغداد) في سبتمبر 1955م مؤشرا جديدا على تقارب تركيا وإيران تحت السقف الدولي، فقد بدأ الفرز واضحا في المنطقة بين حلف بغداد الذي قاده الولايات المتحدة الأميركية، والذي إنضوت فيه كل من إيران وتركيا وباكستان والعراق، وتحالف آخر يضم الإتحاد السوفياتي السابق وباقي الدول العربية والذي تم بموجبه تدشين شرق أوسط جديد بأبعاد وتوازنات مختلفة جذريا عما كان قبل سايكس- بيكو وما بعدها.²

غير أن هذا الإستقطاب الثنائي في الواجهة لم يستطع أن يحجب ظهور ثلاثة أطراف إقليمية أساسية هم الطرف التركي-الإيراني-الإسرائيلي، وتوقيع إتفاقية عام 1959م تحت مسمى "الرمح الثلاثي" تهتم بالتعاون الإستخباراتي في المنطقة.³

(1) جاسم محمد دايش، "قراءة في تاريخ العلاقات العراقية- التركية"، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، في: <http://www.ssrcaw.org/default.asp?cid>، (2019/01/12).

(2) المعرفة، "العلاقات الإيرانية - التركية"، في: <https://www.marefa.org>، (2018/06/13).

(3) عبد الفتاح رشدان، "العلاقات العربية- التركية في عالم متغير"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، م.14، ع.01 (أفريل 1998)، ص ص. 14-23.

في حين شكلت الأوضاع الداخلية في تركيا الأثر البالغ على مستوى العلاقات الإقليمية، والتي إرتبطت بأول إنقلاب عسكري على حكومة منتخبة عام 1960م ضد عدنان مندريس، في البداية رحبت به إيران إلا أنها سرعان ما تخوفت منه بسبب المشاكل الأمنية على حدودها، وتم بالفعل غلق الحدود لحين إستقرار الوضع.¹

في الحقيقة لم يكن ذلك التحدي الأول، بل سبقه تحدي أكبر إرتبط بالثورة العراقية عام 1958م، والذي كان نتيجته إنسحاب العراق من حلف بغداد بعد الرفض التركي للإعتراف بتلك الثورة، وهو ما جاء على لسان وزير الخارجية الأسبق (فطين رشدي): " إن تركيا غير مستعدة للإعتراف بالنظام الجديد في العراق ".² إلا أنه تم الإعتراف بها في إطار الحكومة الجديدة لتركيا بعد ذلك.

بالنسبة لإيران، فقد شكل صعود حزب البعث إلى السلطة في بغداد مؤقتا في عام 1963م، ثم بشكل دائم في عام 1968م، إلى بوادر قوة خليجية قادرة على تحدي طموحات إيران في أن تكون قوة مهيمنة على الخليج.³ وهي مخاوف إستمرت في النمط الإدراكي للدولتين تجاه بعضهما البعض.

من المهم الحديث عن ما أحدثته الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، في قلب موازين القوى الدولية والإقليمية في المنطقة، فقد كانت تركيا من أولى الدول التي إعترفت بالنظام الجديد في إيران، ضمن مجموع الزيارات والتصريحات، برغم من قلقها من فكرة تصدير الثورة، وما أكد ذلك التقارب هو الرفض التركي للسير وفق الخطط الأمريكية في فرض عقوبات على إيران، وكذا رفض سحب سفيرها في إيران رغم الضغط الخارجي، وربما كان السبب هو أهمية المصالح الإقتصادية (تدفق النفط).

(1) إيمان دني، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص. 186.

(2) منى حسين عبيد، "العلاقات العراقية- التركية وأثرها على إستقرار العراق"، دراسات دولية، ع.60(2015)، ص 22-103.

(3) Michael M. Gunter, "Turkey and Iran Face off in Kurdistan", The Middle East Quarterly, in : <http://www.meforum.org/meq/march98/turkey.shtml> .(2015/02/11).

ما أوضحت رسالته رسالة وزير خارجية إيران إلى حكومة أنقرة، والتي جاء فيها " سوف تعزز إيران علاقاتها الإقتصادية مع تركيا شريطة أنها سوف لن تشارك في الحظر الأمريكي المفروض على إيران ".¹

إندلعت حرب الثماني سنوات ما بين العراق وإيران في سبتمبر 1980م، وهي واحدة من بين أكثر الحروب تأثيرا على المنطقة في كافة الجوانب. أعلنت فيها تركيا حيادها وعزمها على إنهاء هذه الحرب وبناء علاقات جادة مع كلا الطرفين، كما رفضت السماح بإستخدام القواعد العسكرية لحلف الناتو في أراضيها ضد أي طرف من الأطراف، إلا أنها أبدت ميلا واضحا تجاه العراق من حيث سرعة الموافقات التي تعطى لمرور الطائرات، والسلع ..²

من الواضح أيضا، أن توجهات تركيا كانت بدافع الحفاظ على أمنها القومي ومصالحها الإقتصادية، وهو ما دفع بها عام 1986م تحذير إيران من الهجوم على خط الأنابيب كركوك- بومرتاليك (نقل النفط بين العراق وتركيا)، وفي الجهة المقابلة إعتبرت إيران أن العمليات العسكرية التركية في شمال العراق ضد حزب العمال الكردستاني تعرقل الهجمات المخططة بين إيران والحزب الديمقراطي الكردستاني، مما يؤكد شكوك إيران حول ولادة الأطماع التركية القديمة لضم شمال العراق (موصل- كركوك) إلى أراضيها، وبدأت التصريحات تتوالى خاصة من الجانب الإيراني، فقد تحدث خامنئي في ديسمبر 1986م بأن إيران لن تتردد في تحدي دولة أخرى تعرقل أهدافها، وفي نفس السياق، قال موسوي رئيس الوزراء الإيراني: " إن الدول الأخرى يجب ألا تعيد إحياء أطماعها القديمة في العراق ".³

حول تطور آخر، قادت حرب الخليج الثانية (1990-1991م) إلى خلط الحسابات التركية بسبب العلاقات الاقتصادية مع العراق من جهة، والمتطلبات الأمنية في الوقوف إلى

(1) منهل الهام عبدال، العلاقات التركية الإيرانية 1923-2003 دراسة في العلاقات السياسية والإقتصادية (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014)، ص. 192.

(2) ماريا حسن مغتاز التميمي، "موقف تركيا من الصراع العراقي- الإيراني (1980-1988)، المجلة السياسية الدولية، ع. 201 (2010). ص ص. 201-210.

(3) Henry J. Barkey, *Iran and Turkey ,Confrontation Across An Ideological Divide*(New York :M.E. Sharp,1995), p.160.

جانب التحالف الدولي ضد السياسة الهجومية للعراق من جهة ثانية. إلا أنها إختارت الخيار الثاني لكسب الود الأمريكي والأوروبي، والحصول على إمتيازات وفعلا تم ذلك (رفع حظر التسلح، تعويضات مالية عن غلق انبوبي النفط...). يقول أوزال مبرر تدخله: "إن العراق يشكل تهديد كبيرا على جيرانه، وكان سيضرب سوريا وتركيا، بعد إيران والكويت كان تصرفنا حكيما في مساندة دولة ستقضي على هذا التهديد".¹

وبالمثل، فبرغم من إلتزام إيران الحياد، إلا أنها هي الأخرى إستفادة من الحرب في التخلص من خصم قوي يهدد مصالحها، وحصولها على مكانة القوة المسيطرة في الخليج، برغم من محاولات الحكومة العراقية في كسب إيران إلى صفها بتقديم إغراءات من أهمها:²

عودة كل الأراضي التي إحتلتها خلال حربه مع إيران/ دفع تعويضات عن تضرر إيران / الإعتراف من جديد باتفاقية عام 1975م.

في فترة التسعينيات تعرضت العلاقات بين البلدين لتصادمات وتفاهات إرتبطت بالشأن الداخلي والتحرك الإقليمي، فكانت أهم نقاط الخلاف هي العلاقات التركية-الإسرائيلية وإعتبرت إيران أن إتفاق تركيا وإسرائيل في نوفمبر 1996م تهديدا صريحا على أمنها(ضرب المنشآت النووية)، ناهيك عن إهتمام تركيا بالأقلية الأذرية ذات الأصول التركية في إيران. ومما زاد من تعكير صفو العلاقات أن المجموعات البيروقراطية التي دخلت في معركة ضد الحكومة الإئتلافية التي تشكلت في تركيا من نفس السنة، بزعامة حزب الرفاه، بعد إدعاءها أن هذا الحزب يعمل على إنشاء نظام داخل تركيا يحكم بالشريعة يحاكي النظام الإيراني.³

المطلب الثالث : تحديات العلاقة بعد أحداث 11 سبتمبر

واجهت تركيا وإيران سلسلة من التحديات الجيوسياسية، والتي أجبرتهما على التعاطي معها لضمان وجودهما المؤثر ولتحقيق مصالحهما في ظل فقدان توازن القوى في جوارهما

(1) علي جودة المالكي، "الموقف التركي من الإحتلال العراقي للكويت (1990-1991)", مجلة الخليج العربي، م. 46 ع. (2-1)، صص. 54-74.

(2) عبد الله فهد النفيسي، "إيران والخليج ديالكتيك الدمج والنبد 1978-1998"، مجلة السياسة الدولية، ع. 137 (1999)، صص. 57-71.

(3) سلمان، مرجع سابق ، ص. 5.

الإقليمي، بعد الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م ضمن سياسة الحرب على الإرهاب، التي كان لها الدور الأهم في تحسن العلاقات التركية- الإيرانية، وكذا ضيق الفجوة الإيديولوجية بالتزامن مع وصول حزب العدالة التركي للسلطة عام 2002م، وبعد التلويح الأمريكي بمهاجمة دولا مثل سوريا وإيران، والطلب من تركيا المشاركة في عزل هذه الدول ومعادتها، رأت أنقرة أن ذلك لا يخدم مصالحها وسياسة الحكومة الجديدة (صفر مشاكل) الداعية للتقارب مع الجوار العربي والاقليمي لإستكمال العلاقة مع الغرب، وليس لإستبدالها كما فعل من قبلهم (العثمانية الجديدة).

وهو ما عبرت عنه تركيا بعدم السماح للقوات الأمريكية بضرب العراق عبر أراضيها، بعد رفض البرلمان التركي المذكرة التي قدمت بفارق ضئيل من الأصوات، في حين قوبلت هذه الخطوة بتقدير كبير من إيران رغم ما كانت تضمه من عدم إرتياح بسبب علاقات تركيا بإسرائيل وعضويتها في حلف الناتو).¹ وما أكد الرؤية المشتركة بين البلدين هو مبادرة تركيا بتنسيق إجتماعات مع ستة قوى (تركيا- إيران- مصر- السعودية- سوريا) ضمن إعلان إسطنبول، بهدف تكثيف الجهود لمنع الهجوم الأمريكي على العراق إلا أنه باء بالفشل.² الأكد هو أن مستقبل وحدة الدولة العراقية يمثل أولوية التعاون الإيراني- التركي ضمن التنسيق العسكري، وتشارك المعلومات الإستخبارية، لكن الإختلاف يكمن في تنفيذ ذلك.³

حرصت تركيا على تطويق النفوذ الإيراني في العراق من خلال إستخدام القوة الناعمة ضمن توقيع اتفاقات استراتيجية شاملة بين البلدين عام 2007م، كما تعمل جاهدة في إستراتيجية معقدة على موازنة بين الأطراف السياسية، والأطراف المذهبية في العراق، يتضح ذلك في زيارة الرئيس التركي أردوغان إلى العراق عام 2010م بالمرور إلى أربيل والنجف وبغداد.⁴

(1) سلمان، المرجع نفسه، ص.8.

(2) تشبينار، مرجع سابق، ص.20.

(3) عبد الله تركمان، تعاضم الدور الإقليمي لتركيا: مقوماته أبعاده ومظاهره وحدوده (تونس: دار النقوش العربية، 2010)، ص.65.

(4) فرح صابر، الخيارات الاستراتيجية لتركيا وموقع الوطن العربي منها (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص.162.

أما إيران فهي الأقوى من نظيرتها بعد أن تمكنت من التحكم في جميع خيوط العملية السياسية الداخلية في العراق، وحماية حدودها الغربية بشكل دائم، وهو ما منحها الفرصة لتعيد تعريف الدور الإقليمي لنفسها وللقرى الأخرى بصورة تضمن وجودها كلاعب وقوة مؤثرة في التوازنات الإقليمية.¹

كانت النتيجة من كل تلك التدخلات، إضعاف الهوية الوطنية العراقية وتعميق الانقسام الطائفي، وصياغة شرق أوسط جديد في إطار التنافس على النفوذ ضمن مجموعة من المشاريع (الأمريكي- التركي- الإيراني- تنظيم القاعدة..)، الذي إرتبط أيضا مع تغيير موازين القوى الإقليمية نتيجة تغير طبيعة الأنظمة السياسية في عدد من الدول العربية خاصة ذات الثقل الإقليمي بالمنطقة في أعقاب الحراك الثوري العربي.²

والذي عبر عن نوعا من الانسجام والتحرك الحذر في تعاطي البلدين مع تلك التغيرات، إلا أن الوضع في سوريا أخذ منحى آخر، إسم بحدة التنافس نتيجة تعارض المصالح والأهداف وتباين التحالفات الدولية.

المطلب الرابع : تطور العلاقات التركية - الإيرانية في المجال الإقتصادي والأمني

مثلت العلاقات الإقتصادية التركية - الإيرانية نموذجا للشق التعاوني بل جعلته إلزاميا لموازنة الصدع السياسي، فما زال الإقتصاد يمثل رافعة وضمانة في آن واحد لإلجام كل توتر يحدث بينهما، إذ تتغلب في نهاية المطاف البنية التحتية التي ترتبط بالآثار الإقتصادية والإجتماعية المباشرة على البنية الفوقية التي تتعلق بالإيديولوجيا ونسق القيم والأفكار.

1-البعد التجاري:

أدت سياسة تورغوت أوزال في تركيا لمرحلة جديدة في العلاقات الإقتصادية التركية-الإيرانية، بعد تسلمه مهمات وزارة المالية بتنظيم الأوضاع وفرض سياسات النقشف إلى

(1) جورج فريدمان، "مستقبل العراق"، البحث عن توازن تجاه ايران"، في آدم روبرتس وآخرون، الإحتلال الأمريكي للعراق صوره ومصائره (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص. 168.

(2) كرم سعيد، "تركيا وإيران حرب إقليمية باردة تسعفها المصالح الإقتصادية"، مجلة الدراسات الإيرانية، ع.2(مارس 2017)، ص ص.98-122.

إنخفاض التضخم من 64.2 عام 1980م إلى 28.8 عام 1984م. والتي أعتبرت معجزة إقتصادية. بعدها تم تطبيق سياسة الإنفتاح على الدول العربية وإيران وباكستان، وهو ما نتج عنه إرتفاع الصادرات التركية إلى إيران من 45 مليون دولار عام 1978م إلى 1.088 مليار دولار عام 1983م، ما مثل حوالي 19 % من إجمالي صادرات تركيا. كما إرتفعت الواردات التركية من إيران لنفس الفترة من 189 مليون دولار إلى 1.548 مليار دولار، إلا أن ذلك لم يستمر طويلا.¹

في عام 1985م عمدت إيران إلى قطع العلاقات التجارية مع تركيا، وإلغاء إتفاقيات المقايضة التجارية التي تم توقيعها ما بين عامي 1981-1982م، فوفقا لإيران فإن التجار الأتراك يعملون على إعادة تصدير منتجات الطرف الثالث الذي كانت نتيجته إنخفاض الصادرات التركية إلى إيران بحلول عام 1987م إلى 440 مليون دولار، وإستمرت بما يقاربها إلى غاية العام 1992م بسبب الخلافات والمنافسة الجيوسياسية.²

ومن الفترات التي سجل فيها حجم التبادل التجاري بين البلدين إنخفاضا بسبب الأزمات السياسية كذلك أعوام التسعينيات بتبادل الإتهامات بين البلدين، فأنقرة وجهة إتهامات إلى طهران على أنها تدعم حزب العمال الكردستاني (PKK) المصنفة كمنظمة إرهابية، وأنها المسؤولة عن الإغتيالات التي وقعت داخل تركيا، وفي المقابل إتهمت طهران أنقرة بأنها تتدخل في شؤونها الداخلية، وأنها تدعم منظمة مجاهدي خلق.³

إلا أن كل ذلك تقلص بعد عام 2002م، في محاولة تركية لتكريس أولوية التوجه إلى الجوار الإقليمي في المجال الإقتصادي والمعبر عنه في حجم التبادل التجاري لعام 2008م

(1) رواء زكي يونس، الإقتصاد التركي: الأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية- التركية (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010)، ص.64.

(2) Baryram Sinkaya ,**Relation between turkey-iran -1989-2001** - (turkey: Middle east technical Univercity, 2014),pp.104-109.

(3) كمال إينات، "العلاقات الإقتصادية بين تركيا وإيران"، رؤية تركية، ع.2 (السنة الخامسة)، ص ص. 151-169.

الذي تجاوز 10 مليارات دولار والذي إن تم مقارنته بعام 1998م نجده يقابل زيادة بنسبة 16 ضعف عما كان عليه.¹

استمرت تركيا وإيران في موازنة مصالحهما في الشرق الأدنى مع تنافسهما على النفوذ في المنطقة، كما سعت تركيا أيضا إلى إيجاد حلول لبعض التحديات التي واجهتها في علاقاتها بإيران في ظل العقوبات الأمريكية المفروضة عليها، التي جاء الموقف التركي معارضا لها، في محاولة للتحايل من أجل الحفاظ على مصالحها مع إيران. ذلك بتمويل التجارة البنينة بالذهب التي تصدره إلى إيران، ليرتفع حجم التبادل التجاري بينهما، خلال الأعوام 2011-2012-2013-2014 إلى 16-21.8-14.5-13.7 على التوالي.²

وتواصل تراجعها للرتبة 14 في ترتيب القوة الإقتصادية في الشرق الأوسط بعدما كانت في المرتبة الرابعة في عام 2009م، وذلك التراجع كان بسبب سياستها التوسعية في المنطقة تجاه سوريا واليمن.³

كما تدرك أنقرة جيدا أن قطع روابطها مع طهران يعني تعطل الميزان التجاري، فوفقا للمعهد الإحصائي التركي، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 9.7 مليارات دولار خلال عام 2015م، أما خلال ديسمبر 2016م فإن الميزان التجاري كان لصالح تركيا، إذ إرتفعت قيمة الصادرات التركية إلى إيران (57،2%) مقارنة بالعام السابق والمقدرة ب 500 مليون و830 ألف دولار، في المقابل، فإن إستيرادات تركيا من إيران إنخفضت شكلت فيه 428 مليون و122 ألف دولار في عام 2015م، فإنها وصلت في الشهر نفسه من عام 2016م إلى 366 مليون و810 آلاف دولار.⁴

(1)Poyraz.S,"Turkish –Iranian Relations: A Wider Perspective", **SETA**, N°. 37 (November2009), pp.149-162.

(2) إبنات، مرجع سابق ، ص. 159.

(3)خالد ياي موت، "الصعود الإيراني الجديد العودة إلى الصفر في ظل صراع جيوسياسي دولي تقاطبي"، رؤية تركية ، ع.2 (صيف2016)، ص ص.21-34.

(4)عبد الله الشريف، "دوافع العلاقات التركية الإيرانية وأبعادها. المنتدى العربي لتحليل لسياسات الإيرانية"، في: <https://afaip.com> ، (2018/09/07).

2- الطاقة

شكل مجال الطاقة ومازال، حافظاً آخر مهما لإضفاء الدفء على العلاقات التركية-الإيرانية، ذلك أن إيران تأتي في المرتبة الثانية بعد روسيا في إمداد تركيا بالغاز الطبيعي.

في فيفري 2007م، وخلال تولي أردوغان رئاسة الوزراء، وافقت تركيا وإيران على إبرام إتفاقيتين جديدتين للطاقة، يسمح بموجب إحداهما لشركة "بتروليوم كوربوريشن التركية" بالتقيب عن النفط والغاز الطبيعي في إيران، فيما تسمح الثانية بنقل الغاز من تركمنستان إلى تركيا وأوروبا عبر أنابيب نفط تمر بإيران.¹

برغم من إشتراك البلدين في العديد من المنظمات الإقليمية كمنظمة التعاون الاقتصادي (ECO)، منظمة التعاون الإسلامي، إلا أن ذلك لم يمنعهما نحو التحرك في مشاريع متوازنة ومتنافسة، فبينما تروج تركيا لعمل منظمة التعاون الاقتصادي للدول المطلة على البحر الأسود (إسطنبول مارس 1992م)، ردا عليها سعت إيران للوصول إلى مشروع مماثل عبر دول بحر قزوين، والذي تم تأسيسه في أفريل من نفس السنة.² غير أن تفعيله كان فقط في عام 2018م. وقد كان ذلك لتقويض النفوذ التركي هناك، وهو ما أشاد به الرئيس الإيراني حسن روحاني في نص المعاهدة " بحر قزوين ملك فقط للدول المطلة عليه".³

من جهة، تدرك إيران جيدا أن بحر قزوين يشكل فرصة مهمة لتركيا في ظل نمو إقتصادها لحاجة إلى مصادر الطاقة، ومن جهة ثانية فإنها تريد أن تتحول إلى ممر أساسي لمصادر الطاقة القادمة من بحر قزوين وآسيا الوسطى، والمتجهة إلى أوروبا عبر سلسلة من الأنابيب مما يجعلها لاعبا أساسيا في هذه المجال.⁴

(1) تشيبنار، مرجع سابق، ص.26.

(2) عمار جفال، "التنافس التركي- الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز"، دراسات استراتيجية، ع.106 (2012)، ص.65.

(3) "الدول الخمس المطلة على بحر قزوين توقع إتفاقا تاريخيا"، جريدة الحياة، في : www.alhayat.com/article (2018/09/12).

(4) أحمد ملي، "التنافس الدولي على حوض قزوين"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ع.89 (2014)، ص. 4-27.

الوارد أن تركيا تنتج إحتياجاتها من الطاقة فقط ما نسبته 26 %، وترى أن إيران هي الحل لسدها في المستقبل المنظور، برغم من العقوبات التي تواجهها هذه الأخيرة .

ضمن الفترة نفسها، إنحازت تركيا لإيران في ملفها النووي، بقيامها بدور أساسي في إيجاد حلول لتعقد الأزمة مع مجموعة دول 1+5 حول إتفاق فيينا لتبادل اليورانيوم في أكتوبر 2009م، بل الأكثر من ذلك ساندتها حول وجوب فتح الملف النووي الإسرائيلي.¹

بذلك سعت تركيا للحصول على إعفاء من وزارة الخزانة الأمريكية حتى تستورد الغاز من إيران، ذلك أنها مرتبطة بعقود تلزمها أن تدفع لإيران مقابل ما تستورده من الغاز في الوقت الحالي وفي المستقبل، وتم بالفعل الإستثناء التركي عام 2009م، غير أن الحزمة الثانية من العقوبات التي فرضتها إدارة "ترامب" على قطاع الطاقة الإيراني في نوفمبر 2018م تحظر عمليات إعادة التصدير، ومنع إيران من تبادل السلع مع جيرانها بمن فيهم تركيا.²

تستورد تركيا سنويا 10 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من إيران، أي ما يعادل خمس إحتياجاتها السنوية، وكان رئيس شركة الغاز الوطنية الإيرانية "عبد الرضا إبراهيميان" قد صرح بأن العلاقات بين البلدين تشهد تطورا وبنحو غير مسبوق في عام 2017م، مضيفا أن حجم الصادرات إرتفعت بمعدل 11% بالمقارنة مع النصف الثاني من عام 2016م.³

إلا أن ذلك لا ينفي وجود مجموعة من التحديات، أهمها مشكلة التسعيرة إذ يعتبر الغاز الإيراني الأعلى سعرا لتركيا مقارنة بعروض الموردين الآخرين كروسيا، والذي يفترض تغير

(1) محمد السعيد ادريس وأخرون، إيران وتفاعلاتها الإقليمية - التقرير الاستراتيجي العربي (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011)، ص. 290.

(2) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، التقرير الإستراتيجي السنوي (إيران في 2018) ، "الملف السياسي: الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق النووي"، 2018، ص. 45.

(3) حيدر الخناجي، " العلاقات الإيرانية - التركية"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، في:

www.bayancenter.org/2017/09/3664 ، (2017/09/07).

التسعيرة بحسب أوضاع السوق، لذلك رفعتها تركيا للتحكيم الدولي مرتين في عامي 2012م و2016م، لتفصل المحكمة الجنائية الدولية لصالح تركيا وتلتزم إيران بدفع تعويضات لها.¹

3- تركيا وإيران عسكرياً وأمنياً:

من الملفت، تجاوز التعاون بين البلدين المجالات الإقتصادية والسياسية إلى التنسيق في الجوانب الأمنية والعسكرية، حيث تم الإتفاق في سبتمبر 2017م على تعزيز التعاون العسكري بعد أن التقى حينها الرئيس التركي ووزير دفاعه برئيس أركان الجيش الإيراني في مباحثات تركزت على تنسيق الجهود بينهما من أجل إرساء الأمن والإستقرار في سوريا.²

كما يحاول الطرفان مناقشة العديد من المواضيع ذات البعد الأمني المشترك، عبر اللقاءات والإجتماعات بين المسؤولين الرسميين في البلدين، بالإضافة إلى تلك التي تربطهما بطرف ثالث كالوضع في العراق وسوريا، فقد إحتل ملف الإستفتاء كردستان العراق أولوية اللقاءات بين الجانبين لتبادل المعلومات الإستخباراتية والقيام بعمليات عسكرية مشتركة ضد مواقع الأحزاب الكردية في العراق.

ولهذا السبب بالتحديد، شرعت السلطات التركية تدشين بناء جدار عازل على الحدود مع إيران، فعلى الرغم من إعلان وزير الدفاع التركي "نور جانيكلي" في أوت 2017م، بأن الجدار الذي تعزم بلاده تشييده لمسافة تزيد على 500 كلم ليس أمراً موجهاً ضد إيران، إلا أنها خطوة تشي بإتهام غير مباشر لإيران بالفشل في حماية وضبط الحدود بين البلدين وبإيواء عناصر من حزب العمال الكردستاني داخل حدودها، ويتضح ذلك من خلال إعلان الإستخبارات التركية بأن بناء الجدار جاء بعد رصد ستة معسكرات لحزب العمال الكردستاني داخل الحدود الإيرانية.³

(1) عبد الله بوزكرت، "العلاقات الإقتصادية التركية الباهتة مع إيران"، مجلة الدراسات الإيرانية، ع.2 (مارس 2017)، ص 30-42.

(2) مصطفى العمراني، "كيف إستطاعت إيران وتركيا تجاوز صراعات الماضي وخلافات الحاضر إلى تعاون إستراتيجي؟"، الراي اليوم، في: <https://www.raialyom.com/index.php>، (2019/09/16).

(3) "جدار الفصل الحدودي بين تركيا وإيران..الأهداف والدلالات"، في: <http://cutt.us/pir8w>، (2017/09/15).

المبحث الثالث: المقومات الداخلية للتنافس بين تركيا وإيران

نظرا للإرتباط الوثيق بين الدور الذي تلعبه الدول على المستوى الخارجي، وحجم الإمكانيات والقدرات التي تمتلكها سواء المادية أو غير مادية، لذا كان علينا الوقوف على تلك المرتكزات لتركيا وإيران، لفهم توجهات القرار السياسي في كل منهما تجاه قضايا الشرق الأوسط في إطار الشق التنافسي بينهما، والذي يضمن لكل منهما تحقيق أكبر قدر من الأهداف المسطرة.

المطلب الأول : المقومات الجيوستراتيجية

إن الهدف من وراء دراسة هذا المقوم هو إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي في رسم ملامح شخصية الدولة والتي تميزها عن الدول الأخرى، فهو ذو دلالات مهمة يغذي الدولة بعوامل القوة والتأثير، ويمنحها خيارات للأداء الإستراتيجي الوظيفي لتحقيق مصالحها الحيوية، وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الدولي ضمن مجموعة من المخرجات، كقرارات سياسية واقتصادية، العسكرية.

1- جغرافية تركيا:

تأتي الأهمية الجيو-إستراتيجية لتركيا من أهمية موقعها الجغرافي، القائم على تراكمات هوياتية ومجتمعية متعددة. سيما وقوع الأراضي التركية في منطقة الأناضول بالقارة الآسيوية ويقع جزء صغير من أرضها في منطقة البلقان بالقارة الأوروبية، يشكل هذا الموقع قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته أوراسيا، الذي يعتبر نقطة تقاطع قارات العالم الثلاث (آسيا، أوروبا، إفريقيا).¹

حيث تفصل تركيا الآسيوية عن الأوروبية بمضيق البسفور وبحر مرمرة ومضيق الدردنيل والتي تشكل معا إرتباط المياه مع البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط.

(1) عصام فاعور ملكاوي، "تركيا وخيارات المستقبل الإستراتيجية"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، ع.63 (2015)، صص.238-269.

تبلغ المساحة الإجمالية لتركيا 783.562 كم²، وتتشرك مع محيطها الإسلامي في حدود طويلة مع شمال العراق تدر ب350 كم، ومع إيران بحدود برية تبلغ حوالي 499 كم، كما لها أطول حدود مع سوريا والتي تبلغ 822 كم.¹

أما ديموغرافيا، فيبلغ عدد سكانها 80.845,215 نسمة تبعا لإحصائيات عام 2017م، وهي بذلك تحتل المرتبة 17 عالميا، ويشغل الشباب النسبة الأكبر.²

عبر "أحمد داوود أوغلو" عن المكانة الجيو-استراتيجية لتركيا قائلا: "تحتل من حيث الجغرافية مكانا فريدا إذ تعد دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا وأوراسيا، يمكن تعريفها علمياً بأنها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة لا يمكن إختزالها في صفة واحدة موحدة... فتركيبية تركيا الإقليمية المتعددة يمنحها القدرة على المناورة في عدد من المناطق ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر".

فعلا، فقد أتاح ذلك الإتساع والعمق الجغرافي لتركيا إمكانية إنشاء قواعد عسكرية (وطنية، أو تابعة لحلف الشمال الأطلسي)، ونشر القوات مع تدريبها على أعمال القتال في أنواع الأراضي كافة، وبخاصة الجبلية والزراعية والنهرية، هذه الطبيعة تساعد تركيا على ما يلي:³

- ✓ التحكم بمضيق البسفور والدرنديل البحريين، المتحكمين في حركة القوات إلى المناطق الجغرافية المتاخمة عبر البحرين الأسود والمتوسط.
- ✓ تمثل تركيا إتجاه الإقتراب الرئيسي إلى عمق القارة الأوربية من جهة الشرق.
- ✓ توفر شبكة ضخمة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية، وحرية المناورة للقوات المسلحة التركية داخل مساح العمليات، إضافة إلى التقدم التقني والعسكري.

(1) مركز الجزيرة ، "معبر الخابور.. بوابة تركيا على شمال العراق"، في: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia> ، (2017/09/25).

(2) المركز العربي للدراسات السياسية و الاستراتيجية، "الاهمية الجغرافية لتركيا"، في: <http://acpss.net> ، (26/05/2017) ، [/site/index.php?go=news=94](http://site/index.php?go=news=94).

(3) عامر كامل أحمد، "الموقف التركي من الفيدرالية في إقليم كردستان العراق"، مجلة دراسات دولية، ع.33 (2007)، ص ص.53-98.

خريطة رقم(04): الجغرافيا التركية الشرق أوسطية.



المصدر: الموسوعة الجزائرية، "تركيا والشرق الأوسط"، في: <https://www.politics-dz.com>

2- جغرافية إيران :

يحدد العامل الجغرافي المجال الحيوي المباشر لسياسة الدول الخارجية، كما يحدد طبيعة التحديات والتهديدات الموجهة إلى أمن الدولة، والمنبتقة في أغلب الأحيان من المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها. وعليه فقد شكل الموقع الجغرافي المهم لإيران عبر التاريخ محددًا أساسيًا من محددات توجهاتها الخارجية، وأكسبها قدرة على المناورة في توازنات محيطها الإقليمي.

تقع إيران في قارة آسيا، وتحديدا في الجزء الجنوبي الغربي منها، محتلة مساحة تبلغ 1,648,195 كم²، ممثلة بكثافة سكانية تقدر بـ 80.6 مليون نسمة في عام 2017م، وهي تشترك في حدودها مع عدد من الدول، فمن جهة الشرق يحدها كل من أفغانستان¹ وباكستان.

(1) مؤمن منصور، "ما هي مساحة إيران؟"، في: www.mowdoo3.com، (2019/04/09).

الفصل الأول- التوازنات الجيوبولتيكية بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط

ويحدها كل من بحر قزوين، وأرمينيا، وأذربيجان، وتركمانستان من الجانب الشمالي، أما من الجهة الجنوبية فيحدها الخليج العربي، وخليج عمان، كما تشترك في حدودها الغربية مع العراق وتركيا.¹

وما زاد من أهمية موقعها إعادة إحياء طريق الحرير الذي يربط أوروبا بآسيا برا باعتبارها الطريق الأقصر للمواصلات بينهما.² كما تعد الدولة الوحيدة التي ترتبط جغرافيا ببحر قزوين ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، والتي يمر بها (62%) من موارد العالم النفطية، وهو ما يجعلها طرفا أساسيا في أي وتوازنات إستراتيجية في الشرق الأوسط.³

خريطة رقم (05): المجال الحيوي لإيران



المصدر <http://iranfreedom.org/en/opinion/250-time-for-a-principled-approach-on-iran> (2016/12/21).

(1) المكان نفسه.

(2) قاسم محمد لعبيبي، مظفر حسني علي، "العلاقات التجارية بين العراق وإيران بعد عام 2003-التحديات وسبل التطوير"، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع.110 (2017)، ص.ص 19-36.

(3) عيسى بهلوان، "التقاطع الجيوبولتيكي الإيراني-الأمريكي"، مجلة شؤون الشرق الأوسط، ع.84 (1999)، ص.ص 49-83.

المطلب الثاني: المقومات السياسية

تعتمد دراسة المقومات السياسية للدول على مجموعة من المحددات ترتبط بالدستور المعتمد المحدد لطبيعة النظام السياسي والقوى الفاعلة فيه، وهو يمثل كيان الدولة في المجال الخارجي ويخطط وينفذ السياسات التي تتبعها في الداخل والخارج، والتي تسعى من ورائها إلى تحقيق أهدافها، ويستند النظام السياسي على مدى ولاء الشعب له لأن الولاء يعني إستقرار النظام، مما ينعكس إيجابيا على طبيعة القرارات والأدوار الخارجية.

1-الدساتير التركية وقوى صنع القرار الرسمية:

بداية كان أول دستور تركي يدخل حيز التنفيذ تحت إسم (القانون الأساسي) في العام 1876م، وتبع ذلك مجموعة من الدساتير تتمثل في:

- دستور 1921م: شرع العمل بدستور جديد وخصوصا بعد 29 أكتوبر 1921م، عندما أعلن المجلس الوطني التركي الكبير قيام الجمهورية التركية، وأنتخب مصطفى كمال أول رئيس لها(إمتدادا لقانون التشكيلات الأساسية)، ومقتبس من دستور 1876م العثماني.¹

تم بعدها تعديل الدستور ضمن مجموعة من المواد في خلال السنوات التالية (1924-1928-1931-1934-1937)، وتم في التعديل الدستوري الأخير تحديد مهام رئيس الجمهورية بصفة قطعية وواضحة حول الصلاحيات التنفيذية والتشريعية للرئيس.²

- دستور 1945م: تميز بإتباعه النمط الديمقراطي الليبرالي الغربي وقد رتب بعناية فائقة كي يتفادى منح سلطة واسعة للجهاز التنفيذي للحكومة، وتركيز السلطة الحقيقية في المجلس الوطني، وإستمر العمل بهذا الدستور حتى عام 1961م.³

(1) شيماء بهاء الدين، خرائط القوى السياسية الداخلية في تركيا (القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016)، ص.2.

(2) مصطفى محمد صلاح، "تركيا المتحولة من أتاتورك إلى أردوغان"، في: <http://www.democraticac.de>، (2018/12/16).

(3) بهاء الدين، مرجع سابق، ص.3.

- دستور 1961م: جاء دستور 1961م بعد إنقلاب عسكري، ظهر على إثره ما عرف (بلجنة الوحدة القومية) التابعة لنهج الأتاتوركي، والتي حققت هدفها في الإطاحة بالحكومة القائمة "لعدنان مندريس"، وبعد إستفتاء 09-06-1961م تم حذف مبدأي الدولية والإنقلابية من المادة الثانية من الدستور لتحتوي فقط أربع مبادئ الجمهورية والقومية والعلمانية والشعبية.¹ كما أصبحت المؤسسة العسكرية التركية بعد ذلك مؤسسة مستقلة تماما عن أي مؤسسة أخرى في البلاد، بل وأصبحت القيادة العامة جزءا لا يتجزأ من النظام السياسي التركي، وهو تابع لها وليست هي تابعة له .

- دستور 1982م: ثمة قناعة في عقيدة المؤسسة العسكرية التركية أن الجيش هو الأب الحقيقي والشرعي للدستور، ففي دستور عام 1982م نصت أكثر من مائة مادة وبند بشأن دور الجيش في الحياة العامة للبلاد، والتي إكسبت التدخل الشرعية، لعل أهمها وأخطرها، ما جاء في المادة (35): "إن وظيفة القوات المسلحة هي حماية الوطن ومبادئ الجمهورية التركية".² وقد شكلت هذه المادة المدخل القانوني الذي إعتمده الجيش في الإنقلابات العسكرية السابقة. كما تم حظر جميع منظمات المجتمع المدني من المشاركة في الأنشطة السياسية، ووضع قيود إستبدادية على أنشطة الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية بمهام تنفيذية وتشريعية وقضائية.³

شهدت تجربة الحكم في تركيا تحولات سياسية كبيرة لاسيما منذ تولي حزب التسمية والعدالة زمام المسؤولية عام 2002م، عندما حقق فوزا كبيرا في الإنتخابات التشريعية، وإستطاع تحقيق إصلاحات وإنجازات في جميع المجالات (شرعية الإنجاز)، مما فرض على النخب والطبقة السياسية الحاكمة السير قدما وجنبا إلى جنب مع الحكومة الجديدة القائمة على شرعية الإنتخاب الديمقراطي.

(1) خير الدين الجابري، "تاريخ الدساتير التركية...معركة طويلة للتححرر من سطوة العسكر"، ن بوست، في: -

<https://www.noonpost.com/content> ، (2017/03/06).

(2) خورشيد دلي، "تركيا في ذكرى الإنقلاب...الجيش والسياسة والديمقراطية، العربي الجديد"، في: <https://www.alaraby.com.uk> ، (2019/05/16).

(3) بهاء الدين، مرجع سابق، ص.11.

فعليا نجح الحزب، بعد قرابة خمسة عشر عاما من الصراع مع أركان الدولة العميقة، وتحت شعار (من أجل تركيا القوية) في تمرير مشروع نظام الحكم للخروج من قبة البرلمان إلى فضاء الإستفتاء الشعبي في 16 أبريل 2017م، وبلغت نسبة الموافقة 51.41% لصالح التعديلات الدستورية ل (18) مادة دستورية والانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، ومن ثم ألقى رئيس الوزراء التركي "علي يلدريم" فيما أسماه خطاب النصر، وقال: " إن تركيا وشعبنا العزيز هم من فاز بالإستفتاء الشعبي... وإن الشعب التركي إتخذ خيارا ووافق على النظام الرئاسي... وإن الشعب هو من يقرر إرادة البلد، وهو صاحب الإرادة".¹

أما فيما يتعلق بالقوى الرسمية في عملية صنع القرار التركي فتتراوح ما بين:

– **السلطة التنفيذية:** المكونة أساسا من رئيس الجمهورية.

*رئيس الجمهورية: هو أعلى منصب في الدولة ينتخب من قبل مجلس الأمة التركي، وله العديد من المسؤوليات منها تطبيق الدستور ومراقبة أعمال أجهزة الدولة من حيث المواءمة، وله أيضا حق إستدعاء مجلس الأمة التركي الكبير إلى الإنعقاد عند الضرورة التصديق على الإتفاقيات الدولية.

كان له صلاحيات تكليف رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة والموافقة على مجلس الوزراء. (قبل التعديلات الدستورية الأخيرة القائمة على إلغاء منصب رئيس الوزراء)، كما أضيفت للرئيس عدة صلاحيات:

✓ يتولى رئيس الدولة الصلاحيات تنفيذية، وقيادة الجيش وتعيين النواب والوزراء كما له الحق في إقالتهم.

✓ يعرض الرئيس القوانين المتعلقة بتغيير الدستور على إستفتاء شعبي في حال رآها ضرورية.²

(1) أحمد سلمان مجد، "النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع.62 (2017)، ص ص 1-16.

(2) "ما هي أبرز التعديلات الدستورية في تركيا"، جريدة الحياة اللندنية، في: 23 أبريل 2017، ص ص 1-8.

✓ كما للرئيس حق إصدار مراسيم تتعلق بالسلطة التنفيذية من دون أن يكون له الحق في إصدار مراسيم في المسائل التي ينظمها القانون بشكل واضح.

✓ يحق له إعلان حالة الطوارئ في حال توافر الشروط المحددة في القانون.¹

- السلطة التشريعية:

يتم إنتخاب مجلس الأمة كل خمس سنوات وفقا للنظام الإنتخابي القائم على التمثيل النسبي المعدل عام 2017م، ولا يمكن لأي حزب أن يدخل البرلمان إذا لم يحصل على 10% من الأصوات الصحيحة في عموم البلاد.²

وطبقا للدستور فإن مهام وسلطات مجلس الأمة التركي يمكن حصرها على نحو التالي:

سن وتغيير وإلغاء القوانين، ومراقبة مجلس الوزراء والوزراء، والسماح لمجلس الوزراء بإصدار المراسيم فيما يخص مسائل معينة، ومناقشة مشاريع قانون الميزانية والحسابات المؤكدة والموافقة عليها، والقرار بشأن طباعة العملة، والقرار بشأن إعلان حرب، والموافقة على تصديق الإتفاقات الدولية، والقرار بشأن إعلان العفو العام والخاص وتعديل الدستور.³

وأیضا يتخذ قرار يقضي فيه إجراء إنتخابات جديدة بعد موافقة ثلاث أخماس مجموع عدد البرلمان⁴. كما يحق للبرلمان طلب فتح التحقيق بحق رئيس الدولة ونواب وزراءه من دون أن يكون للرئيس حق الدعوة للإنتخابات العامة.

أما على مستوى الممارسة فقد شهد البرلمان التركي في عهد العدالة والتنمية نقلة نوعية، حيث تمتع بإستقلال حقيقي عن المؤسسة العسكرية، بخلاف فترات سابقة (حيث كان

(1) عبد العزيز عوض، "ملامح النظام السياسي في جمهورية تركيا"، شؤون الشرق الأوسط، ع.24(2010)، ص ص 38،51.

(2) مركز الجزيرة، "البرلمان التركي.. المؤسسة التي قلمت اظافر الجيش"، في: <http://aljazeera.net> ، [/encyclopedia/organizationsandstructures](http://encyclopedia/organizationsandstructures) ، (2017/11/10)

(3) بهاء الدين، مرجع سابق، ص ص. 17،18.

(4) أحمد عدنان كاظم، جاسم محمد احمد، "حزب العدالة والتنمية و اشكالية التحول نحو النظام الرئاسي في تركيا"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، م.3، ع.3 (2018)، ص ص. 61-90.

التقارب بين البرلمان والجيش إبان فترات الانقلابات العسكرية)، وقام بدور فعال في العديد من القضايا الداخلية والخارجية، سواء عبر قرارات تصويتية أو تشريعات.

- السلطة القضائية:

تمارس السلطة القضائية في تركيا من خلال محاكم مستقلة وجهات قضائية عليا نيابة عن الشعب التركي، يستند القسم القضائي في الدستور إلى مبدأ سلطة القانون، كما يجب إنصاع الجهات التشريعية والتنفيذية لأحكام المحاكم، ولا يمكنها إلغاء أو تأجيل الأحكام المقررة.¹

2-المرتکز الدستوري وقوى صنع القرار في إيران:

شكلت الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979م، السياق العام لشكل ومضمون النظام السياسي الإيراني والمتميز عن باقي الأنظمة، من حيث خصوصية قوى صنع القرار الوظيفية و البنوية، المرتبطة أساسا بطابع الحكم الديني في الدولة.

يمثل المرتکز الدستوري المسيرة الدستورية التي جاءت عبر تراكمات تاريخية إنتهت بالتعديل الدستوري لعام 1989م، فبرغم من أنه أجريت مجموعة من التعديلات على دستور عام 1906م، إلا أن جميعها إنصب في صالح الملك.

نشرت المسودة الأولى للدستور في 14-06-1979م، والتي أعدها مجموعة من المثقفين الإسلاميين مع إستبعاد اليسار والأقليات، وتم ذلك ضمن مجموعة من المراحل، تم بموجبه إقامة إقتراع في مختلف أنحاء البلاد، للإجابة على سؤال واحد، هل تريد جمهورية إسلامية تحل محل النظام الملكي؟ ومن يريد نظاما آخر يدون ذلك على البطاقة المخصصة، وكانت النتيجة لصالح نظام جمهوري إسلامي بنسبة 98.2%.²

(1) الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، " النظام السياسي في تركيا"، في <https://www.politics-dz.com> ، (2019/05/11).

(2) عبد العظيم البدران، كيف تحكم إيران (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2014)، ص.69.

وبموجب تعديل عام 1989م تم تعديل صلاحية رئيس الوزراء وإقالته، وذلك بإلغاء منصب رئيس الوزراء وإدماجه في رئاسة الجمهورية، وهو ما يعني مركزية السلطة عند الولي الفقيه، وقد سعى هذا الأخير "خامنئي" منذ اليوم الأول إلى خلق ازدواجية السلطة في عملية صنع القرار في السلوك السياسي الداخلي والخارجي.¹ يمكن تمثيل ذلك، عندما وجد أبو الحسن بني صدر نفسه على هامش الدولة بأمر من المرشد بعزله من تولي أزمة الرهان الأمريكيين، ومن ثم إقالته من منصبه.

يرتكز النظام السياسي لإيران منذ ثورة عام 1979م على عدد من المؤسسات الحاكمة المتداخلة على مستوى النفوذ والصلاحيات لكن تبقى سلطة المرشد الأعلى هي المهيمنة.

***المرشد الأعلى:** الولي الفقيه أو المرشد الأعلى وهو المنصب الأعلى في الدولة أحدثه الخميني بعد إنتصار الثورة الإيرانية، حيث يقوم من يشغله بنبابة الإمام المهدي حتى خروجه في آخر الزمان، من مهامه الدينية الإفتاء والبت في الأحكام، أما سياسيا فله كافة الصلاحيات الدستورية التي تخوله تخطي وتعطيل كل المناصب والقرارات الرسمية عدا قرار عزله الصادر عن مجلس الخبراء.² (القائم على تعيينه بالأساس).

نظرا لفقدانه صفة من صفات الأهلية التي نصت عليها المادتان (5 و 109) من الدستور، وتمتد ولايته مدى الحياة حسب المادة (111) من الدستور.³

من أهم صلاحياته:

✓ تنصيب وعزل وقبول إستقالة كل من: فقهاء مجلس صيانة الدستور/ رئيس السلطة القضائية/ رئيس أركان القيادة المشتركة / القائد العام لقوات الحرس الثوري.⁴

(1) أحمد نوري النعيمي، حسين علي الجميلي، النظام السياسي في تركيا وإيران (القاهرة: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2006)، ص. 71.

(2) "مدخل إلى النظام السياسي في إيران"، في: www.nusuh.org/images/nusuhblog_articles.png، (2016/11/16)

(3) النعيمي، الجميلي، مرجع سابق، ص. 82.

(4) زهير الحمداني، "هيكل نظام الحكم ومؤسساته في إيران"، <https://www.aljazeera.net>، (2017/04/11).

✓ تعيين وعزل نصف أعضاء مجلس صيانة الدستور.

✓ المصادقة على تنصيب رئيس الجمهورية بعد إنتخابه من طرف الشعب.

✓ إعلان الحرب والسلم.

✓ عزل رئيس الجمهورية.¹

*مجلس الخبراء: يتشكل مجلس الخبراء من(86) عضوا ينتخبهم الشعب مباشرة لدورة مدتها ثماني سنوات (المادة108، المادة111)، والتي تنص على الشروط الواجب توافرها في أعضاءه: العدل - التقوى - القدرة على الإدارة والتدبير.²

تتمحور المهام الموكلة إليهم في:³

✓ تعيين قائد الجمهورية الإسلامية الإيرانية وعزله، وقبول إستقالته.

✓ أداء مهام القائد أثناء عجزه عن القيام بواجباته.

✓ القيام بأي تغيير في القانون المتلق بعدد الخبراء وكيفية إنتخابهم.

- المؤسسة التنفيذية:

تعتمد هذه السلطة على العديد من المؤسسات، إلا أننا سنخص دراستنا بالمؤسسات التي تقوم بصناعة القرار السياسي الخارجي وهما رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية، وذلك على النحو الآتي:

(1) المكان نفسه.

(2) ستار جبار، التجربة الايرانية: المرشد الأعلى والنظام السياسي (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019)، ص

ص.107،108.

(3) البدران، مرجع سابق، ص.115.

الرئيس: يعتبر رئيس الجمهورية دستوريا الشخص الثاني بعد المرشد، والمصرح بذلك في المادة (113) من الدستور الإيراني، وتتمثل أهم صلاحياته في:

يعد الرئيس مسؤولا عن تنفيذ الدستور ورئاسة السلطة التنفيذية إلا في الحالات المرتبطة مباشرة بالقيادة، والتوقيع على المعاهدات والعقود والإتفاقيات والمواثيق التي تبرمها الدولة مع الخارج، فضلا عن المعاهدات المتعلقة بالإتحادات الدولية وذلك بعد مصادقة مجلس الشورى عليها، المصادقة على تعيين السفراء في الخارج، تسلم وتوقيع أوراق اعتماد السفراء، تعيين وعزل الوزراء، ورئاسة مجلس الوزراء، ورئاسة مجلس الأمن القومي.¹

تشير النصوص الدستورية السابقة إلى دور مؤثر للرئيس في السياسة الداخلية، على حساب دوره في السياسة الخارجية الذي ليس بالقدر ذاته، والمحدد بحسب علاقته بالمرشد الأعلى، فعلى خلفية علاقة الرئيس "روحاني" بمرشد الثورة التي إتسمت بقدر من التوافق الظاهري على الصعيد الخارجي، نتج عنها إحداث إنفراج مع العالم الخارجي على الرغم من بعض الإنتقادات التي وجهت له من جانب بعض قيادات الحرس الثوري، وبعض رموز التيار المحافظ، إلا أن مرشد الثورة طالب الجميع علنا بالإصطفاف خلف روحاني لتقوية موقع إيران التفاوضي مع مجموعة 1+5.

*وزارة الخارجية: تعد وزارة الخارجية ذات أهمية كبيرة، كونها واجهة الجمهورية الإسلامية في العالم، ومن المعروف أن القائد ظل هو المشرف على المواضيع المتعلقة بالسياسة الخارجية، مع ذلك فإن قوة شخصية وزير الخارجية الإيرانية لعبت دورا كبيرا في مجال السياسة الخارجية.²

- السلطة التشريعية:

(* المادة (113) من دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية " يعد رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد منصب القيادة وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث، وهو يرأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط بالقيادة "، من مرجع : الجمهورية الإسلامية الإيرانية، "دستور الجمهورية الإسلامية، المادة(113)"، بيروت: الإستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ص. 103.

(1) مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، التقرير الإستراتيجي النصف السنوي الثاني، الشأن الداخلي، (2017)، ص.16.
(2) غضنفر ركن، الإسلام والنظام السياسي في الجمهورية الإسلامية (بيروت: مركز الحضارة، 2011)، ص. 499.

تنقسم السلطة التشريعية وفق لما ورد في الدستور إلى مؤسستين هما، مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور، اللذان يقعان تحت إشراف المرشد.

*مجلس الشورى الإسلامي: إتخذ القادة الإيرانيون بعد عام 1979م تسمية برلمانهم بمجلس الشورى الإسلامي بديلا لصفة (الوطني)، بإقتراح من رئيسه "رفسنجاني"، والذي لطالما مثل قوة ذات تأثير في الحياة السياسية الإيرانية.¹

من ناحية الدستورية، وبحسب المادة (58) من الدستور الإيراني، تمارس السلطة التشريعية عن طريق مجلس الشورى الإسلامي الذي يتألف من النواب المنتخبين من قبل الشعب، ويشارك المجلس في صنع وتوجيه السياسة الخارجية من خلال التصديق على المعاهدات والمواثيق الدولية أو الإمتناع عن التصديق.²

لكن من الناحية العملية، فإن تأثير المجلس في هذا المجال يتوقف على عدة اعتبارات، أولا: طبيعة علاقته مع المرشد الأعلى، ثانيا: علاقاته مع رئيس الجمهورية، ثالثا: طبيعة الأغلبية التي تسيطر عليه، رابعها: شخصية رئيس المجلس ومدى النفوذ الذي يتمتع به.

كما يعتبر متغير مجلس الشورى من المحددات المهمة الأخرى لسلطة الرئيس في مجال السياسة الخارجية، حيث إن وجود أغلبية برلمانية مخالفة لتوجهاته تمثل قيذا كبيرا على تحركاته ، كما حدث مع الرئيس روحاني في ولايته الأولى، بعد رصد دور المرشد في توجيه المجلس (المواقف المتناقضة). فبعد أن أيد المجلس في البداية الجهود الدبلوماسية التي بذلها الرئيس روحاني في الأمم المتحدة لتبديد إنعدام الثقة في إيران بشأن الملف النووي إلى أن عاد المجلس إلى إنتقاده وإستدعى وزير الخارجية ظريف للمطالبة بتفسير المحادثة الهاتفية مع أوباما والتي كان يلتزم فيها التروي مراعات للمكانة الإيرانية.³

*مجلس صيانة الدستور: نصت المادتين (91-99) من دستور الجمهورية الإيرانية على مهمتين أساسيتين لمجلس صيانة الدستور، الأولى في النص التالي "مطابقة ما يصادق

(1) النعيمي، الجميلي، مرجع سابق، ص ص. 541-543.

(2) الحمداني ، مرجع سابق.

(3) التقرير الإستراتيجي الإيراني، مرجع سابق، ص. 63.

عليه مجلس الشورى الاسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور"، والمهمة الثانية إعتبرها الجهة الوحيدة المؤهلة لتفسير مبادئ الدستور والإشراف على الإنتخابات الرئاسية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي، والإستفتاء.¹ وتعد المهمة الأخيرة من أكثر السياسات جدالا بين التيارات السياسية في إيران.

يتألف هذا المجلس من (12) عضوا، نصفهم من الفقهاء العدول الذين يختارهم القائد الأعلى، والنصف الثاني من رجال القانون، وبالنظر إلى الأدوار التي تحدثنا عنها لهذا المجلس، يمكن إعتبره مجلسا موازيا أو مشرفا على مجلس الشورى الإسلامي، بل ويتجاوز دور المجلس التشريعي إلى ضابط ومتحكم في هيكل العلاقات السياسية.² من خلال، قدرته على منع شخصيات سياسية أو تيارات بعينها من الترشيح للإنتخابات الرئاسية والنيابية، أو على إصدار قوانين وتوصيات تكون في خدمة أشخاص أو فئة بعينها، خصوصا أن الدستور قد نص على أنه: «لا مشروعية لمجلس الشورى الإسلامي، دون وجود مجلس صيانة الدستور» (المادة 93).³

يهيمن المتشددون على هذا المجلس الذي صادق في 2015م على مشروع قانون يوافق بموجبه على الإتفاق النووي الذي توصلت إليه إيران مع السداسية الدولية (1+5)، ليفسح بذلك المجال أمام الحكومة لتنفيذ بنوده، والذي نتج عنه رفع العقوبات الدولية المفروضة على إيران.⁴

- السلطة القضائية في إيران :

وفق الدستور الإيراني يعد رئيسها أعلى مسؤول في السلطة القضائية، يعينه المرشد الأعلى لمدة خمس سنوات، وهو يتولى تعيين القضاة وعزلهم ونقلهم وتحديد وظائفهم.

(1) بيزن إيزدا، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران، (ترجمة: سعيد الصباغ) (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000)، ص ص. 42، 43.

(2) أمل حمادة، الخبرة الإيرانية (بيروت : الشبكة العربية للأبحاث، 2008)، ص. 248 .

(3) وداد جابر غازي، "مجلس صيانة الدستور في جمهورية إيران الإسلامية.. واقع الدور في الحياة السياسية وآفاقه المستقبلية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية، ع.47 (2016)، ص ص. 214-240.

(4) هلا رشيد، "قراءة في الدستور الإيراني"، جريدة العرب الدولية، ع.13557 (10 يناير 2016)، ص.6.

كما يفرض الرئيس رقابة على السلطة القضائية الإيرانية، فهو لا يعين رئيسها فحسب، بل يقدم أيضا توصيات غير رسمية بمثابة "مدير مسؤول" من خلال "الإدارة الجزئية الدقيقة".

كما عرف خاتمي في فترة توليه الرئاسة بتجاوزه لرئيس السلطة القضائية، وقد تمثل ذلك من خلال الأمر الذي أصدره عام 2009م بإغلاق مركز إعتقال "كاهريزك" في طهران (خطوة تتطلب أمر محكمة). ويقول المنتقدون بأن قرار الإغلاق كان يهدف لمنع "المجلس" من القيام بإجراء تحقيق حول تجاوزات داخل المنشأة لأولئك الذين أعتقل أغلبهم في أعقاب المظاهرات التي حدثت في مرحلة ما بعد الإنتخابات.¹

المطلب الثالث : مكان القوة الإقتصادية لكل من تركيا وإيران

يعتبر الإقتصاد أهم مقومات القوة في الدولة، وكذلك أهم محددات الدور في السياسة الخارجية، حيث كلما كان إقتصاد الدولة قوي منحها القدرة في الإعتماد على ذاتها قدر الإمكان، ولا تخضع لمساومة الدول الكبرى ولا للتبعية لها.

1- الإقتصاد التركي في عهد حزب العدالة والتنمية:

بدأ الإهتمام التركي بالوضع الإقتصادي مقابل تراجع كبير لسطوة الإيديولوجيا بالإتجاه نحو الواقعية العلمية، بعد الأزمة التي شهدتها في نوفمبر 2000م والتي بلغت ذروتها عام 2001م، بإنخفاض الإنتاج القومي الإجمالي بنسبة 9,5% خلال نفس السنة، ما شكل أسوأ أداء للإقتصاد التركي منذ العام 1945م.²

قدم بعدها حزب العدالة والتنمية إصلاحات إقتصادية بخطى ثابتة، والتي كان نتيجتها، تسارع النمو الإقتصادي فخلال الفترة بين (1993-2002م) كان معدل النمو الإقتصادي

(1) مهدي خلجي، "عسكرة السلطة القضائية في إيران"، معهد واشنطن، ، في: <https://www.washingtoninstitute.org> ، (2009/09/13).

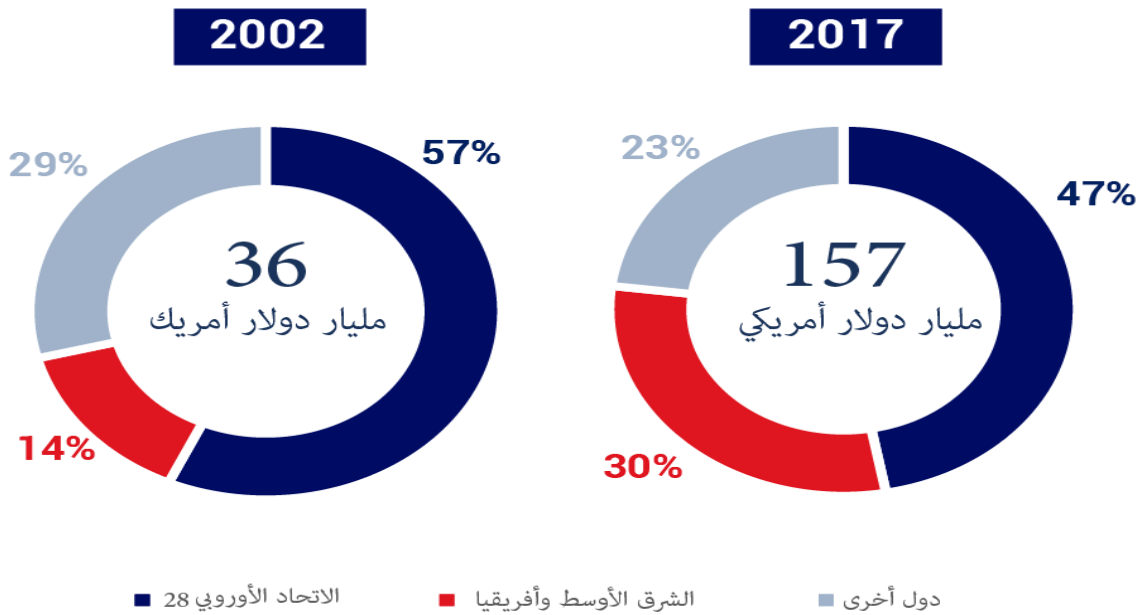
(2) عبد الحليم غزالي، الاسلاميون الجدد و العلمانية الاصولية في تركيا ظلل الثورة الاسلامية (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2008)، ص. 70.

الفصل الأول- التوازنات الجيوبولتيكية بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط

التركي 3.1%، أما في الفترة من (2003-2010م) حققت الحكومة التركية نموًا إقتصاديًا بمعدل 4.9%، ووصل إلى 7.1% عام 2017م.¹

ولقد كان للإستثمارات دورًا بارزًا في إستعادة النمو الإقتصادي وإستدامته، وهو ما ركزت عليه إستراتيجية الحزب، ضمن سياسة تشجيع التصدير والتجارة الخارجية، وإزالة القيود الجمركية، وهو ما تشير له إحصائيات حجم نمو الإستثمارات التركية في الخارج بإرتفاعها من 870 مليون دولار في العام 2000م إلى 1.064 مليار في عام 2005م وصولًا إلى ما يزيد عن 15 مليار دولار في عام 2015م.²

الشكل رقم(03): مقارنة وجهة الصادرات التركية لدول الشرق الأوسط ما بين عامي 2002 و2017.



المصدر: "المعهد التركي للإحصاء"، في: http://v1.invest.gov.tr/ar-SA/investmen_tguide/investorsguide (2018/05/24).

(1) مصطفى إبراهيم ، التحولات الاقتصادية في تركيا بعد 2002 (القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 2018)، ص. 7.

(2) أحمد مصباح ، " الإستثمارات التركية في الخارج: بين الأهداف الاقتصادية والرؤى السياسية"، في:

<https://www.noonpost.com/content/16516> ، (2017/02/06).

في تحليل مبسط لشكل (03)، ننطلق من أن تركيا إستطاعت تنمية حجم صادراتها الإجمالي من 36 مليار دولار أمريكي في عام 2002م إلى 157 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، وحققت تنوعا كبيرا في الصادرات من حيث وجهات التصدير والمنتجات، الذي لاقى قفزة نوعية في التصدير إلى دول المنطقة. وهو ما يتضح لنا من المخطط أدناه، عبر إهتمام الحكومة التركية بشكل متزايد بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في إطار مضاعفة حجم الصادرات إليها من نسبة 14% عام 2002م إلى 30% خلال عام 2017م، في مقابل إنخفاض الصادرات التركية إلى دول الاتحاد الاوروبي بنسبة 10%، خلال الفترة نفسها والمحددة بـ 57% - 47% على التوالي.

أما حول منحى الموارد الطبيعية تقوم كل من تركيا ودول الشرق الأوسط بدور هام في تحديد مسار العلاقات الإقتصادية بما يخدم المشاريع المشتركة والمرتكزة في مشروعين:¹

- مشروع الربط الكهربائي من السباعي: الذي أقيم في عام 2007م بهدف تخفيض قدرات التوليد المطلوبة في الدول المشتركة (تركيا- لبنان- الأردن- سوريا- ليبيا- العراق- مصر)، والذي تم إنضمام فلسطين إليه في عام 2008م.
- مشروع شبكات الغاز: تمثل الطاقة السبب الأساسي في إندماج تركيا في المنطقة، ذلك أنها تؤمن ما يقارب 90% من إحتياجاتها منه، (العراق، السعودية، إيران سوريا).

2- مكان قوة الإقتصاد الإيراني :

يتمتع الإقتصاد الإيراني بعوامل قوة، ويعاني كذلك من عوامل ضعف، وعلى رأس عوامل القوة يأتي الإحتياطي الضخم من النفط والغاز، فهي من الدول الرئيسية في مجال إنتاج النفط والغاز بإنتاجها نحو 4,172 مليون برميل يوميا من النفط الخام، وهي بذلك، ووفقا لتقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تعد سابع أكبر منتج للنفط بعد السعودية وروسيا والولايات المتحدة والصين وكندا والإمارات العربية المتحدة، كما أنتجت نحو 5.7 ترليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي الجاف في 2013م، بذلك تعد ثالث أكبر منتج للغاز

(1) الأمم المتحدة، تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية، تقرير (اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا-الإسكوا-، 2009)، صص 41، 20.

الفصل الأول- التوازنات الجيوبولتيكية بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط

في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا. مع بلوغ إحتياطها النقدي 94 مليار دولار في جانفي 2016م.¹

وبدوره، نجد أن العامل النفطي ساهم في صمود الإقتصاد الإيراني لعدة سنوات في مواجهة سياسة العقوبات الغربية المفروضة عليها، ويتضح لنا من خلال الخريطة الموالية تموقع المنشآت النفطية في الجهة الغربية أي بالمحاذات مع الدول العربية غير أن الشراكات بينهما تبقى محدودة، ما يرفع من سقف التهديد والأمن، كما يمتاز الإقتصاد الإيراني ببعض الصناعات المتخصصة كالحديد والصلب، والبتروكيماويات، والسيارات، والصادرات الغذائية، بالإضافة الى فائض القوى البشرية الرخيصة.

خريطة رقم(06): مواقع المنشآت النفطية في إيران.



المصدر: "مواقع حقول النفط الايرانية"، في: www.idraksy.net، (2018/02/25)

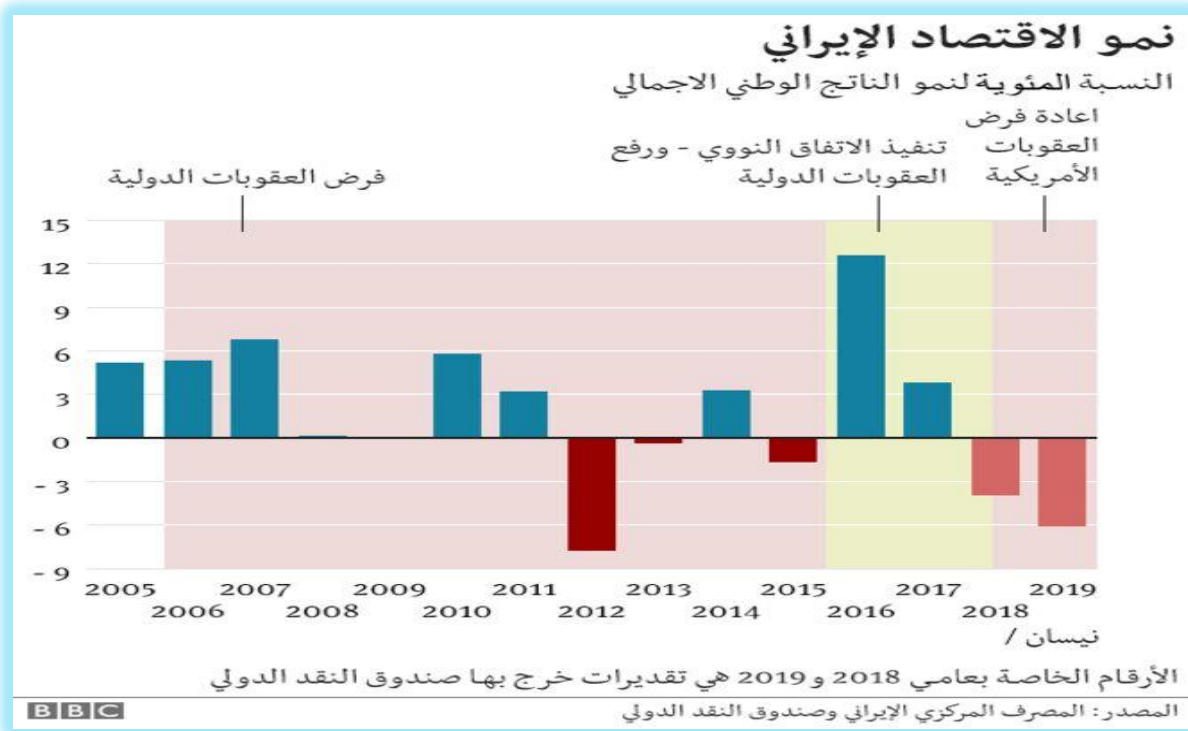
(1) عبد الرؤوف الغنيمي، "مستقبل التوغل الايراني في سوريا في ميزان نظرية الدور في العلاقات الدولية"، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، في: <https://rasanah-iiis.org/> (2018/03/22). ص.9.

الفصل الأول- التوازنات الجيوبولتيكية بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط

كما يعاني الإقتصاد الإيراني من عوامل ضعف هيكلية داخلية أبرزها : الفساد المالي، وضعف القطاع الخاص وغياب التنافسية، وإعتماد إيرادات الحكومة والتنمية على القطاع الهيدروكربوني بدرجة كبيرة بما يجعله عرضة للتقلبات المفاجئة¹.

أضف لذلك، تهور وعدم إستقرار السياسة الخارجية على مدار أربعة عقود، مما إنعكاس على غالبية المؤشرات الإقتصادية الكلية. بعد رفع سقف الضغط الأمريكي في سياسة العقوبات الإقتصادية، إثر تراجع إدارة ترامب عن الإتفاق النووي، والتي كان لها الأثر المباشر على عجز الناتج الوطني الإيراني، وهو ما يوضحه الشكل الموالي.

شكل رقم(04): معدلات نمو الإقتصاد الإيراني قبل وبعد الإتفاق النووي
(2005-2017).



المصدر: " العقوبات على إيران ستة مخططات تظهر مدى التأثير"، في :

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-48138081>، (2019/02/11).

(1) رشيد يلوح، الفساد المالي والإقتصادي في إيران: قضايا وتحديات (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2013)، ص.5.

يتضح لنا من خلال الشكل البياني الموضح أعلاه، كيف أن العقوبات الغربية المفروضة على إيران فرضة تراجع كبير في الإقتصاد الإيراني بإنخفاض الناتج المحلي من 7% إلى 3% ما بين عامي 2007-2011م ليصل إلى أعلى مؤشر عجز في الناتج المحلي الإجمالي على مدار سبع سنوات بحوالي 7.8% عام 2012م، كما يتضح أنه في العام التالي لتنفيذ الإتفاق النووي إنتعش النمو الاقتصادي وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 12.4%، إلا أن ذلك الإنتعاش لم يستمر طويلا نظرا لعودة جائحة العقوبات، وهذه المرة بشكل أقوى، فخلال سنة واحدة إنخفض الناتج المحلي بنسبة 7.6% أي وصوله إلى قيمة 5.2% في عام 2017م.

كان هذا العجز نتيجة طبيعية للتذبذبات الدولية إتجاه إيران، فبرغم من توقيع إيران بداية عام 2017م أكبر عقد إستثماري في قطاع الطاقة منذ الإتفاق النووي مع شركة توتال الفرنسية لتطوير وإنتاج الغاز من حقل باريس الجنوبي، والذي سيشكل نقلة نوعية في إنتاج وصادرات إيران من الغاز، في ظل تنامي إستهلاكها المحلي منه وحاجة دول الجوار والإقليم إلى موارد بديلة للطاقة¹. إلا أنه تم تعليق الإتفاقية، التي لم يعد من السهل التنبؤ بموعد إتمامها بعد عودة تطبيق العقوبات.

أما الصين وبرغم من رفضها للإملاءات الأمريكية في فرض العزلة على إيران، والتي تعتبر شريكها التجاري الأول، تحركت لملء الفراغ الإستثماري الناتج عن إنسحاب الشركات الأوروبية من إيران، وفي نفس الوقت توقفت عن منح إيران قروضا وإستثمارات كبيرة، مما أدى إلى إلغاء إنضمام إيران إلى مبادرة "حزام واحد - طريق واحد" الصينية².

(1) مركز الخليج العربي للدراسات، تقرير الحالة الإيرانية، "الشأن الدولي"، (2017)، ص.66.

(2) أعمار شرعان، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم (برلين: المركز الديمقراطي، 2019)، ص.87.

كما إستفادت الصين من العقوبات في عدم مطالبة إيران في الوقت الحالي بتعديل الخلل في الميزان التجاري بينهما، الذي بلغ 7 مليارات دولار لصالح الصين، فيما تضررت إيران لأن الصين ترفض فتح أسواقها أمام المنتجات الإيرانية.¹

المطلب الرابع: القوة العسكرية لكلا البلدين

للقة العسكرية أهمية كبيرة في تحديد السياسة الخارجية للدول، من خلال دورها في تحديد طبيعة القرار السياسي الخارجي، والذي يخدم مصالحها وأهدافها، فاللجوء إلى الحلول القسرية يعتبر أمر وارد لا تتمكن الدول من الإستغناء عنه في مواجهة تهديداتها وحل مشاكلها مع محيطها الخارجي، طبعا بعد فشل المساعي الدبلوماسية.

- القوة العسكرية التركية:

تقع تركيا في منطقة هشة من الناحية الجيو- سياسية ضمن مثلث الأزمات البلقاني- القوقازي-الشرق أوسطي، وقد فرض عليها هذا الموقع بالإضافة إلى معطيات أخرى مثل وجود الإتحاد السوفياتي سابقا على أبوابها، وإندلاع الحروب بين جيرانها سواء في الشرق أو الجنوب، ضرورة تحديث وتطوير قواتها المسلحة لتكون قادرة على تحمل مسؤولية الدفاع عن وحدة وتماسك أراضيها.

عموما، إرتفع الإنفاق العسكري في تركيا خلال الفترة (2003-2012م)، خصوصا في عام 2003م إذ بلغ 18289 مليون دولار، بما يمثل 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وتم تقليصه تدريجيا إلى أن وصل في 2012م ما يقارب 17906 مليون دولار أي 3.2% من الناتج المحلي التركي.²

تشارك تركيا كعضو أساسي بحلف الناتو، وهي بذلك القوة العسكرية الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث عدد القوات المسلحة والتجهيز العسكري، فقد بلغ عدد

(1) التقرير السنوي 2017، مرجع سابق، ص. 18.

(2) خضير عباس، " التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية التركية المعاصرة"، مجلة العلاقات الاقتصادية والادارية، م.22، ع. 88 (2016)، ص ص. 349-369.

العناصر الفاعلين بالجيش التركي في العام 2015م حوالي 410500، معتمدا في تسليح جيشها على إستيراد الأسلحة وخاصة المتطورة منها، بالإضافة للسلاح المصنع محليا وفق تراخيص من شركات غربية. وبحسب مؤشر SIPRI إحتلت أنقرة المرتبة الثامنة في حجم مستوردات السلاح بين العامين 2005 و2015م، حيث بلغ مجموع إستيرادها من السلاح خلال هذه الفترة حوالي 4.12 بليون دولار، وإحتلت المرتبة التاسعة عشر بين الدول المصدرة للسلاح خلال نفس الفترة بحجم قارب 4.1 بليون دولار.¹

إلا أن هذه المصاريف ما زالت لا تتجاوز 8% من المصروفات الحكومية، وهي نسبة منخفضة مقارنة ببقية دول العالم ودول المنطقة (مثلا هذه النسبة هي: 15 % في إيران وإسرائيل، 27 % في السعودية).

- القوة العسكرية الإيرانية:

إمتلكت إيران في عهد الشاه، قوات جوية بالغة التطور والحداثة، وذلك بفضل الدعم المطلق من الولايات المتحدة، حيث حصلت على المقاتلة الأيقونة لتلك الفترة "إف-14" المختصة بمهام السيطرة الجوية والدفاع الجوي.

لتصبح إيران القوة الجوية الوحيدة في العالم، إلى جانب القوات الجوية الأمريكية التي تتسلح بتلك المقاتلة، إلى جانب المقاتلات القاذفة الأكثر شهرة "فانتوم" F-4 والمروحيات الهجومية "AH-1J Super Cobra"، وغيرها من المنظومات التسليحية المتطورة، إلا أن الوضع الداخلي لإيران بعد الثورة وحروب الإستنزاف مع العراق ومناهضتها للسياسة الغربية والأمريكية عملت على تراجع قوتها.²

تقوم الإستراتيجية الإيرانية الراهنة على ثلاثة أنواع من القوى: القوى الصاروخية، القادرة على شن عمليات هجومية ودفاعية ضد جميع دول المنطقة، والقوى البحرية، القادرة

(1) علاء الدين الخطيب، "السياسة التركية بين الواقع والخيال"، في: www.infosalam.com/wp-content، (2017/04/26).

(2) محمد الكنانى، " القدرات العسكرية الإيرانية لا تسمح لها بدخول حرب في الخليج العربي"، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، في: <https://afaip.com>، (2019/06/08).

الفصل الأول- التوازنات الجيوبولتيكية بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط

على مراقبة وإزعاج القوات البحرية الأمريكية في الخليج، في محاولة إغلاق ممر هرمز إذا لزم الأمر، والقوى المتحالفة مع إيران والتي يمكن أن تشن حروبا بالوكالة لحساب طهران.

بلغ الإنفاق العسكري الإيراني في الفترة (1994-2018م) ذروته في عام 2006م، وبعد ذلك إنخفض بنسبة 30% بين عامي 2006 و2014م، وكان الإنخفاض في أشده في الفترة 2012-2013م، وذلك بعد أن فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات إقتصادية ومالية على إيران، فيما بعد زاد الإنفاق العسكري الإيراني بنسبة 25% بين عامي 2015 و2017م.¹ نظرا لإتساع مجال سياسات إيران التدخلية في دول الجوار كسوريا واليمن، حيث بلغ الناتج القومي في عام 2017م حوالي 428 مليار دولار وميزانية الدفاع 16 مليار دولار، كما وصل عدد قوات المسلحة 523 ألف من العاملين و350 ألف من الإحتياط إلى أن إنخفض الإنفاق مرة أخرى في عام 2018 بنسبة 9.5% لتأثير خانقة العقوبات الأمريكية والغربية على الناتج القومي والتي دفعت إلى خروج الشعب الإيراني في إحتجاجات معارضة لسياسة حكومتها الداخلية والخارجية.

وفي الأخير، نعمل على تقديم جدول يوضح البعض من عوامل القوة العسكرية التي تشتمل عليها كل من تركيا وإيران كتقديرات مقارنة لعام 2017م.

(1) " مقارنة بين الإنفاق العسكري الايراني والسعودي"، مركز الجزيرة ، في: <http://mubasher>

[.aljazeera.net/news](http://aljazeera.net/news) ، (2019/10/25)

(2) "إيران في مواجهة السعودية والامارات حقائق ميزان القوى العسكرية"، في: <https://arabicpost.net> ، (2019/06/03).

جدول رقم (05): تقييم مقارن لأهم عوامل القوة العسكرية لكل من الدولتين

الرقم	التفصيل	تركيا	إيران
1	تعداد الجيش	355 ألفا	523 ألفا
2	عدد قوات الاحتياط	380 ألفا	350 ألفا
3	عدد الطائرات المقاتلة	1067	509
4	عدد المطارات العاملة	92	319
5	عدد الدبابات	3200	1634
6	عدد الآليات العسكرية	9500	2345
7	عدد القطع البحرية	194	398
8	حجم الإنفاق العسكري	8,6 مليارات دولار	6,05 مليارات دولار

المصدر: <https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/5/1>

يبرز لنا الجدول أن لكل من الجيشين التركي والإيراني نقاط قوة يتميز فيها عن الآخر، إلا أنه في مجمل تقدير القوة العسكرية الشاملة التي تحسب من 200 نقطة، فإن الجيش التركي يتقدم بـ141 نقطة مقابل 134 لنظيره الإيراني.¹ فبينما تقدم الجيش الإيراني بعدد القوات والبرنامج النووي فإن الجيش التركي تقدم في مجالات التسليح بشكل عام والقدرات القيادية ومستوى التدريب، إضافة إلى الخبرات الحربية.

(1) المكان نفسه.

وصلت الدراسة في خلاصة فصلها الأول، إلى التأكيد على أن العلاقات الدولية الثنائية تتأثر بمجموعة من المصالح الجغرافية والأيدولوجية والإقتصادية ... إن كان بالسلب أو الإيجاب، كما تتأثر بالتحالفات التي ينضم إليها أحد طرفي العلاقة، ضمن مبدأ الإدراك الإستراتيجي في تعزيز وتأكيد مقدار التفوق في القوة على حساب منافسها، وهو ما لا تستثنى منه العلاقات بين تركيا وإيران.

تأرجحت العلاقات بين تركيا وإيران ما بين فترات شهدت تنسيقا محدودا على المستوى السياسي، بالتلاقي الظرفي على أساس تكتيكي في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط المتسارعة، في حين كان الإقتصاد الملف المحوري في ضبط إيقاع شدة التنافس بعيدا عن المواجهة المباشرة .

وبعد تحليلنا لعوامل القوة التي تمتلكها تركيا وإيران، والتي تشير إلى أن التنافس بينهما أمر طبيعي(تقارب مستويات القوة)، على إعتبار أن القوة مركب كلي يضم عناصر مادية ومعنوية وبصورتها الناعمة والصلبة، فإن كانت تركيا تعتمد أكثر على نمط القوة الأول فضلت الثانية النمط الآخر، حيث تدفع هذه العناصر في مجموعها إلى تحديد شكل العلاقة ما بين قوة موازية أو موازنة، في معادلة التنافس كل ملف على حدى، مما يحمل من المعطيات الجيوبولتيكية والجيواستراتيجية الشيء الكثير.

وهنا نطرح سؤالا تكميليا وفي غاية الأهمية، كيف تنظر إيران إلى عودة تركيا للمنطقة؟ وما تروم إليه تركيا في الإنغماس بما يعرف بمستطيل التوتر الذي لطالما تمكنت إيران من ضبط توازنه لصالحها؟

الفصل الثاني:

تركيا وإيران تنافس المصالح

لإحياء المكانة والنفوذ

تحدث عديد المفكرين عن سياسات المكانة في النسق الدولي والإقليمي أمثال "جونثان ميرسر" و"هانز مورغانو" وغيرهم، على إعتبار أنها عنصر جوهري في العلاقات الدولية كما هي كذلك في علاقات الأفراد، والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات المتكاملة كتقدير الذات، التمييز الإيجابي والإحترام الطوعي بين الآخرين، والمرتبطة أساسا بمجموعة القدرات الداخلية والخارجية (قوة الدولة)، التي تملكها أو توهم الآخريين بإمتلاكها، من أجل بسط نفوذها وتحقيق غاياتها.

يمتاز نظام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط بكثرة تعقيداته، بإحتدام صراع الأدوار الدولية والإقليمية بفعل البعد الإستراتيجي للمنطقة بحد ذاتها، فوسط التغيرات المتسارعة تبرع كل من تركيا وإيران في إحياء سياسات المكانة والنفوذ في هيكل هرم القوة الدولي، والمعتمدة منذ آلاف السنين بصور مختلفة تركز في الأساس على صراع الأدوار وتناقض المشاريع للنفوذ في كل قضايا المنطقة بهدف تحقيق مصالحها والمرتبطة أساسا بأمنها القومي.

وعلى صعيد السياسة الخارجية للبلدين، تشير الدلائل إلى أن هناك حالة من السيولة في المنطقة الشرق أوسطية تمر عبر إعادة صياغة وتركيب جيوسراتيجية المنطقة برمتها والتخلي عن كل المرتكزات والأدوار السابقة في البحث عن مساحة أكبر للنفوذ والهيمنة، حسب فكرة أن الدول تتحرك في ممارسة أدوارها بمستوياتها المختلفة في الهرمية الدولية تقترن بعقلية صناع قرارها.

كل ذلك فرض فرص وتحديات أمام البيئة السياسية الداخلية لتركيا وإيران، فعملت كل منهما على ترتيب أولويات علاقاتها مع مختلف القوى الدولية والإقليمية ذات التأثير المباشر، في مسعى لا يخرج عن إطار السعي للتنافس على المكانة والنفوذ.

المبحث الأول: العوامل المحفزة للنفوذ التركي - الإيراني في الشرق الأوسط

يعد التقاط الدول للفرص السانحة لتحقيق مصالحها، إضافة لإدراك حجم قوتها الحقيقية والتعريف بها، دروسا تحدث عنها التاريخ. ولقد استطاعت كل من تركيا وإيران كسب اللحظات التاريخية والقضايا للعب أدوار تحاول من خلالها تحقيق قدر أكبر من المصالح والأهداف، وهو ما سيتبين معنا في هذا المبحث.

المطلب الأول: النظام الإقليمي العربي

واجه النظام العربي الرسمي الحديث منذ نشأته عام 1945م عديد الإشكاليات النظرية والعملية في علاقته بالنظام العالمي، والنظام الإقليمي الأوسع المسمى بـ "النظام الإقليمي للشرق الأوسط"، بدرجة أساس. فبرغم الجدل الذي يدار حول مفهوم هذا الأخير وحدوده والتي تم التطرق لها في الفصل الأول، فتلك العلاقة تكشف في مجملها عن حقيقتين:

الأولى: أنه في سياق تداخل الأطراف الخارجية في صلب القضايا العربية المزمنة والطارئة، لم يكن ثمة توازن ما بين إدراك صانع القرار العربي لطبيعة المعادلات الحاكمة لعلاقات القوى المؤثرة والفاعلة، وبين إستراتيجيات التعاطي معها، وفي الغالب فإن هذه المعادلات كانت ذات طابع إستقرار نسبي، تغيرت في أحيان كثيرة بعض قوانينها الداخلية. مثل، معادلة الحفاظ على مبدأ تقاسم النفوذ وإدارته لمصلحة القوى المؤثرة، التي تركز حاليا وبشكل أساس ضمن إيران، تركيا وإسرائيل في المنطقة العربية الموصوفة بـ "منطقة فراغ إستراتيجي"، حيث تتولى هذه القوى ضبط الإيقاع فيها بالتوافق مع القوى الدولية الرئيسية على أساس مجموعة من المبادئ الحاكمة لعلاقات تلك القوى الإقليمية (تقاسم النفوذ/عدم السماح بإنتاج بدائل قوة عربية/ إستنزاف جميع أطراف اللعبة (معادلة صفرية).¹

(1) دحمان غازي، "المعادلات الحاكمة لعلاقات القوى المؤثرة والمتداخلة في قضايا المنطقة"، مجلة شؤون عربية، ع.175 (2018). ص ص 1-9.

لم تكن تسمية محوري الإعتدال والممانعة سوى إنعكاس للإختلاف بين إستراتيجيتين في التعامل مع القضايا الإقليمية، ومع المقاومة والتسوية وما تقتض تلك الإستراتيجيات من تحالفات دولية، مع روسيا والصين من جهة والولايات المتحدة من جهة ثانية. الأكد أن كل محور يحاول إضعاف المحور الآخر بجميع الوسائل المباشرة وغير المباشرة، ولهذا عندما وقفت مصر والمملكة السعودية ضد حزب الله في حرب جوان 2006م، كان المقصود الموافقة على ضرب أحد أهم حلفاء إيران (محور الممانعة) في المنطقة، وهو نفسه ما سعت إليه إسرائيل في حربها 2008-2009م على قطاع غزة ضد حركة حماس. كما أن دعم إيران للمالكي لرئاسة العراق والمنع في الوقت نفسه إياد علاوي حليف السعودية وتركيا كان للأمر نفسه.¹

أيضا سوريا لم تسلم من محاولة تطويقها من طرف القوى الكبرى لتتضم إلى محور الإعتدال، سواء بالضغط السياسي لها ضمن قضية إتهامها بمقتل رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري أو الوعود بتقديم إمتيازات إقتصادية، إلا أن كل ذلك لم ينجح.

ثانيا: على إعتبار أن البنية الهيكلية للنظام الإقليمي العربي تتشكل من ثلاثة مقومات داخلية أساسية، يتمثل الأول في حدود النظام، سواء الحدود الوطنية للدولة أو حدوده كنظام(جامعة الدول العربية)، والمقوم الثاني يتعلق بالقيم ووحدة هوية النظام العربي، في حين ينصرف المقوم الثالث إلى أمن النظام العربي، ويتمثل في وجود تصورات مشتركة حول مصادر التهديد.²

في السياق نفسه، نلمس جميع هذه المقومات من خلال التطورات الأخيرة في المنطقة العربية، ذلك أنه لم تعد الحدود واضحة في بعض أجزاء الإقليم، وينطبق ذلك على الحدود

(1) عبد الحي، مرجع سابق، ص.360.

(2) إيمان رجب، إعادة تقييم النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الثورات، المركز العربي للبحوث والدراسات، في:

<http://www.acrseg.org/36826>، (2019/08/25).

التركية -السورية، والحدود العراقية السورية، كما لا ننسى أن سوريا في وقت سابق أسقطت الحدود مع لبنان في الحرب الأهلية.¹

أضف لذلك، مسألة التحول في مصادر التهديد، فلم تعد تقتصر على الدول تجاه بعضها البعض، بل أفرزت أنماط جديد من الفاعلين المسلحين من غير الدول (الخلافة)، وخطر تدفق اللاجئين بإعتباره يخل بتوازن التركيبة الديمغرافية والإثنية للدولة المستضيفة.

1-التفاعلات العربية -التركية:

تتأثر علاقة تركيا بالنظام العربي بمجموعة من العوامل والتحديات التي رسمت شكل هذه العلاقات من مزيج بين الإتفاق والخلاف منذ القرن العشرين إلى الآن.

ففي ظل تحفظ العديد من الدول العربية على النفوذ الإيراني وتدخله في شؤونها الداخلية، بدا أن ثمة قبول نسبي بالدور التركي في المنطقة العربية، كونه وقف على مسافة واحد من دول النظام الإقليمي العربي، هذا الأخير الذي لم يتمكن من تجاوز إنقساماته خلال القمتين العربيتين في عام 2010م، في ظل عجزه عن معالجة أزمات دوله، والذي مثل فرصة لتركيا لإمتداد تأثيرها على مجمل التوازنات سواء على المستوى الجماعي أو المستوى الثنائي، ويبدو الدليل على ذلك، في المبادرة التي أطلقها الأمين العام لجامعة الدول العربية والخاصة بإنشاء مشروع "رابطة للجوار" * تكون تركيا أول الدول المدعوة اليه.

(1) وحيد عبد المجيد، "الشرق الأوسط بين التفكك والتفتت"، مجلة السياسة الدولية، م.49، ع. 198 (أكتوبر 2014)، ص 27-42.

(*) طرح الأمين العام للجامعة العربية مشروع رابطة الجوار في عام 2010، الذي يضم حوالي 40 دولة بإعتباره مقارنة عربية ذات طابع إستراتيجي غير مسبوق لتمديد الشراكة إلى الدول المجاورة بإستثناء إسرائيل، أما حول مشاركة ايران فقد تم تعليق ذلك على إلزامية مراجعة إيران لسياساتها تجاه بعض القضايا العربية، بقية المشروع لشهور على أروقة الجامعة، إلا أن تم انعقاد قمة سرت الإستثنائية في أكتوبر، والتي كشفت عن اعلان وفاة المبادرة قبل ان تبدأ، في اطار الرفض المستغرب من السعودي ودول مجلس التعاون الخليجي، والذي لم يكن من الدول ذات المرجعية القومية كسوريا ومصر والعراق، وهو ما يدل على تحول توازن القوى في العالم العربي أكثر مما يشير إلى تغير ايديولوجيات، وهو ما يعكس تباين المصالح وإستمرار ضعف منظومة الأمن الإقليمي العربي وتشتته بين المصالح الفردية والولاءات الغربية. من مرجع، محمد السعيد ادريس وآخرون، تفاعلات النظام الاقليمي للشرق الأوسط(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011).

كما إكتسبت التفاعلات العربية- التركية صفة المؤسسية ضمن العديد من التطورات ذلك بعد أن أصبحت تركيا عضوا مراقبا في كل من جامعة الدول العربية، وعضو مراقب في مجلس التعاون الخليجي، وكان ذلك نتيجة مجموعة من الإستراتيجيات المدروسة منها:¹

✓ بات الخطاب التركي يحتل الصدارة في وسائل الإعلام العربية والمزاج الشعبي العربي، من خلال اللعب على وتر بعض القضايا العربية، لاسيما القضية الفلسطينية، فقد إستطاع أردوغان تكييف خطابه بصورة تسمح بدفع عجلة الإقتصاد التركي لإختراق السوق العربية، كما عملت على تعزيز الجانب الثقافي المشترك، بفتح أول قناة تلفزيونية ناطقة بالعربية، وتشجيع الطلاب الأتراك على تعلم اللغة العربية، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية التركي حينها بقوله: " إن أي تعاون لن يكتب له البقاء والإستمرار دون وجود تأثير ثقافي متبادل".

✓ إستطاعت تركيا تغيير الصورة النمطية العربية لها، حول مسألة إحياء أهدافها التوسعية في المنطقة بما يصطلح عليه (العثمانية الجديدة)، ما يعبر عن ذلك أنها باتت تتحرى إقترابا لبناء السلام والأمن، إستنادا إلى الديناميات الداخلية لهذه المناطق، وحرصها الدائم على تقويض مسألة الأسلحة النووية في المنطقة ككل.

✓ تعزيز الشراكة الإقتصادية مع أغلب دول المنطقة العربية.

2-إيران واختراق النظام الإقليمي العربي:

عمدت كل الأنظمة الإيرانية المتعاقبة على إستغلال عناصر الهشاشة والضعف في بناء الدول العربية الحديثة، وإنكشافها الأمني أمام التحديات الخارجية لتؤسس مرتكزات لنفوذها وتأثيرها، سواء في تفاعلاتها السياسية الداخلية لتلك الدول أو في مجمل التفاعلات الإقليمية، وفي هذا الإطار تبرز عدة أنماط رئيسية لمحاولات التغلغل الإيراني في النظام الإقليمي العربي:

(1)حسن أبو طال وآخرون، تركيا وتفاعلاتها الإقليمية (القاهرة: التقرير الإستراتيجي العربي،2011)، ص ص. 310-

✓ سعي الأنظمة الحاكمة في إيران لتأسيس علاقات تقارب مع أنظمة عربية منخرطة في علاقات صراعية مع دول أو محاور عربية منافسة لإيران، أو حتى أنظمة عربية تتبنى مواقف محايدة مع المحاور الإقليمية المتنافسة، وفي هذا السياق، تتضح قيمة البعد المصلحي للدولة الإيرانية، بتغاضيها عن التعارض في التوجهات السياسية مع الأنظمة التي تبحث عن فرصة للتقارب معها، كالتقارب مع الحكومات العراقية بعد عام 2003م في تكريس البعد الشيعي، ومحاولة التقارب الوظيفي مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي التي تحاول العمل بإستقلال نسبي عنه، كالكويت وقطر لمواجهة تداعيات العقوبات الإقتصادية المفروضة عليها، وبل الأكثر من ذلك علاقة التحالف الإستراتيجي بينها وبين النظام البعثي العلماني السوري.¹

✓ تبنى النظام الإيراني لشعارات الثورة الإسلامية، وتأجيج الخطاب المذهبي في أكثر من دولة عربية تعاني أزمة اندماج وطني، عبر توسيع مجالها الإعلامي بإمتلاكها لأكثر من 50 قناة ناطقة بالعربية، والقائم تحت وصاية الحرس الثوري الإيراني لأغراض متعددة، بل الأكثر من ذلك تعمل على تقديم الدعم بكل مستوياته لأطراف معينة تتوافق مع مصالحها، ولعل من الأمثلة على ذلك الصراعات الداخلية في لبنان، البحرين، اليمن.²

✓ تعمل إيران جاهدة على تعزيز العلاقات مع الجماعات الأدنى ضد الدولة الوطنية، وتمثل سوريا ولبنان والعراق نماذج على النهج الإيراني التفتيتي للكيانات الوطنية للدول العربية، ففي الغالب إنتقلت العلاقات الإيرانية مع الأطر الرسمية للدولة إلى تعزيز وخلق كيانات فصائلية تمارس الحرب على الكيان الوطني.³

(1) مالك عوني، "المعضلة الإمبراطورية: خيارات إيران الصعبة غداة إتفاق لم يكتمل"، السياسة الدولية، ع.174 (2014) ، ص ص. 3-6.

(2) مصطفى حته، "فرعنة الخطاب في الإعلام الإيراني"، مركز دراسات، في: <https://www.dusc.org/ar/article>: 1315، (2020/01/07).

(3) معتز سلامة، "أنماط التهديد الإيراني للأمن القومي العربي"، مجلة الدراسات الايرانية، ع.2 (مارس 2017)، ص ص 33-8.

مدفوعة بمصالح العقيدة السياسية والنهج المذهبي الإيراني، المعبر عنها في الأحزاب الطائفية المسلحة على غرار حزب الله، ميليشيات عراقية، وكذا سياسة التدخل في السودان عبر تعزيز الدعم للجبهة الإسلامية، وحركة حماس في غزة، بل وصل الأمر إلى توفير ملاذ على أراضيها لعناصر من تنظيم القاعدة بعد عام 2001م إلى غاية الإنسحاب الأمريكي من العراق عام 2010م.

إن احتمالية زيادة تأزم النظام العربي في ظل التطورات الجديدة، مرتبط بشكل مباشر بالسياسة الإيرانية تجاه إسرائيل والولايات المتحدة في حالتين¹:

ففي حالة مواجهة عسكرية إيرانية-إسرائيلية يتعمق الإستقطاب الإقليمي وتضع دولا عربية من محور الاعتدال في مواجهة مباشرة مع إيران، أما الحالة الأخرى والمتضمنة حدوث تقاهم بين الأطراف الثلاث الإيرانية-الأمريكية-الإسرائيلية والسماح بإقامة مظلة أمريكية نووية في إيران تهدد أمن الخليج وفرض نظام ثنائي القطبية في الإقليم لتتحول الدول العربية إلى ما يشبه دول أوروبا خلال فترة الحرب الباردة.

المطلب الثاني: تراجع القوة الأمريكية في المنطقة

لم تعتمد الولايات المتحدة في نظم ما بعد الحرب الباردة على القوة الصلبة فحسب، وإنما رافقتها أيضا بنماذج للقوة الناعمة، والتي تمحورت حول المبادئ العالمية من ديمقراطية وحقوق الإنسان. إلا أن كل ذلك لم يدم طويلا بعد سياسة الإخفاقات المتتالية والمتجلية مظاهرها في:

✓ أدت صدمة هجمات 11 سبتمبر إلى نمو كبير في الإلتزامات والإنفاق، وخلق أعباء على الإقتصاد الأمريكي، والتي كانت نتيجتها تراجع النموذج الإقتصادي الأمريكي بأحداث الأزمة المالية الأمريكية عام 2008م، وها هو نفسه "فوكوياما" منظر إنتصار الرأسمالية الغربية في صورتها الأمريكية في كتابه الشهير "نهاية التاريخ وخاتم البشر"، يعيد نشر مقال في مجلة نيوزويك في أكتوبر 2008م تحت عنوان "سقوط أمريكا".

(1) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي العربي، "النظام العربي الإقليمي"، (2011)، ص ص.

في قوله: "إن الصورة الأمريكية تتعرض لإختبار قاس في وقت تبدو فيه النماذج الأخرى، الصينية والروسية أكثر جاذبية".¹

كما أن مصداقية الولايات المتحدة ونفوذها الدوليين وسلامة ترسانتها النووية وأمنها، فضلا عن إستمرارية قوتها المؤلفة بأكملها من متطوعين قد تزول كلها إذا بقي الإنفاق على الدفاع عند المستويات العالية والمنهكة للداخل الأمريكي.²

✓ من دلالات تراجع القوة العسكرية الأمريكية إنهيار إفتراض القدرة الأمريكية على خوض حربين متزامنتين في منطقتين مختلفتين بنجاح، وهو ما إتضح في الإخفاق الأمريكي في العراق وأفغانستان، والذي كانت نتيجته إرتفاع التكلفة البشرية والمالية والتي قدرها عالم الإقتصاد "جوزيف سنجليتز" بثلاثة تريليونات دولار بل وتتعداها، ناهيك عن زيادة الفوضى في المنطقة، وبروز ما يعرف بالدولة الفاشلة بإنهيار المؤسسات العراقية والذي أدى إلى إختلال ميزان القوى لصالح إيران، وأيضا بعد هزيمة الحليف الأمريكي في المنطقة (إسرائيل) أمام حزب الله اللبناني في حرب تموز 2006م، والتي زادت من دور قوى الممانعة في المنطقة.³

✓ الملفت للنظر أنه برغم من التكلفة المرتفعة للوجود الأمريكي في المنطقة، إلا أن القوة التأثيرية والردعية لها على المستوى الدبلوماسي والسياسي باتت محدودة في بعض الملفات منها، غيابها عن إتفاق الدوحة الذي حد من الإنقسام اللبناني الداخلي، ووصول جماعات الإسلام السياسي للحكم في دول عربية، تخاذلها في فرض السيطرة على سياسة إيران الإقليمية في سوريا والعراق ولبنان، فشل سياسة الضغط على قوى تمتلك مشاريع نووية ، منافسة قوى كبرى على خط الأزمات (روسيا والصين).

(1) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2009، "جدل أمريكي حول مستقبل القوة الأمريكية والنظام الدولي"، (2009)، ص.34.

(2) ديفيد أوكمانيك وآخرون، العجز الأمني الأمريكي: التصدي لإنعدام التوازن بين الإستراتيجيات والموارد في عالم مضطرب (كالفرنيا : مؤسسة RAND، 2015)، ص.23.

(3) التقرير الاستراتيجي العربي 2009، مرجع سابق، ص. 47.

✓ في الحقيقة، بات واضحا إعادة ترتيب الأولويات الأمريكية في المنطقة المكتملة لقرار الإنسحاب من العراق الذي تم في ديسمبر 2011م، ومن أفغانستان في أواخر 2016م، وتقليل وتيرة التدخل في الأزمات الراهنة، ما يتناسب مع الأهداف الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة اليوم في العالم العربي/الإسلامي، وهو ما إعترف به باراك أوباما أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبتمبر 2014م بأن " فكرة الإمبريالية لم تعد جزءا من السياسة الحالية الأمريكية ولا تتماشى مع متطلبات الرأي العام الأمريكي.¹

إلا أن كل ذلك التذبذب في السياسة الأمريكية لا يعني ضعفها عن حسم قضايا المنطقة بقدر ما هو تغير في الرؤية الأمريكية لترتيبات المنطقة والتطلع إلى مناطق أكثر أهمية وأقل إشتعالا.

المطلب الثالث: إحتلال العراق والتهديدات المشتركة

أدى خروج العراق من معادلة الأمن القومي العربي إلى حصول إختلالات كبرى على الأمن الوطني لكل الأقطار العربية، وعانت منطقة الخليج العربي التي شاركت معظم دولها في دعم الإحتلال، من هزات إرتدادية عنيفة تمثلت في حلول الخطر الإيراني الحقيقي محل الخطر العراقي الذي كانت الولايات المتحدة تبالغ في حجمه على جواره العربي وعلى الغرب.²

مثل الحدث فرصة سانحة لإيران لبدء تنفيذ مخططاتها الطائفية، مستغلة في ذلك الإنشغال الإقليمي بالدور الأمريكي كقوة "إحتلال مباشر"، ومدت نفوذها بقوة إلى الداخل العراقي. وهو ما أحدث نوعا من المفارقة الإستراتيجية في علاقات القوة بين الجانبين.³ والذي عبر عنه العاهل الأردني عبدالله الثاني في مقابلة نشرتها صحيفة (واشنطن بوست)

(1)Tim Arango , Michael S. Schmidt, "Last Convoy of American Troops Leaves Iraq",the new york times, in: <http://www.nytimes.com/2011/12/19/world/middleeast/last>, .(2018/02/26)

(2) نزار السامرائي، "الإشكاليات العربية الراهنة والمواقف الإقليمية والدولية"، في نبيل النصري، التقرير الاستراتيجي 2014 (القاهرة: مركز العصر للدراسات الاستراتيجية، 2015)، ص. 9.

(3) التقرير النصف سنوي 2016، مرجع سابق، ص.128.

يوم 8 ديسمبر 2004م عشية التهيؤ لتنظيم أو لإنتخابات برلمانية في العراق، إذ قال صراحة: "إذا سيطرت الأحزاب أو السياسيين الموالين لإيران على الحكومة العراقية الجديدة، فقد يظهر هلال الجديد يضم حكومات شيعية مهيمنة في كل من إيران والعراق وسوريا ولبنان، ويغير التوازن التقليدي للقوة بين الطائفتين الإسلاميتين الرئيسيتين ويفرض تحديات جديدة على المصالح الأمريكية وحلفائها"، وإضافة " نريد عراقا عربيا إسلاميا ونريد تسييس الدين في العراق".¹

وبذلك إستطاعت إيران التوغل كأحد الأطراف الأساسية في تطورات الملف العراقي من خلال مجموعة من المحددات الدافعة:

جدول رقم (06): أهم دوافع النفوذ الإيراني في العراق بعد الإحتلال (2003م).

محركات التحرك الإيراني في العراق					
المحدد المذهبي والعقائدي	حتمية الجغرافيا(الهلال الشيعي)	إنفصال كردستان العراق	السيولة في إعادة تكوين سياسي داخلي	مكاسب إقتصادية	التموقع كقوة أساسية في ترتيبات المنطقة

المصدر: من إعداد الباحثة

طبقا لنظرية (شارلز دوران Doran) فإن الدور الإقليمي للدول " هو العملة النقدية للقوة وهو قدرة الدولة على أن تشترك في صنع القرارات الإقليمية وأن تطور مصالحها دون اللجوء إلى القوة".² وهو ما تحاول تركيا ممارسته في سياستها الخارجية تجاه جيرانها، إلا أنها تصطدم بالقوة المنافسة الإيرانية التي تدفع بها إلى ممارسة بعض التدخلات الخشنة للحفاظ على مصالحها.

(1) الأكراد يسعون لإستفتاء الانفصال والأردن يحذر ب أدله من خطر على عروبة العراق"، بوابة الشرق الأوسط، في: <https://www.albawaba.com/ar/> -ب- أدله-من-خطر-على-عروبة-العراق، (2020/01/12).

(2) عماد مؤيد المرسومي، "أثر التغيرات السياسية في المنطقة العربية في السياسات الإقليمية وإنعكاساتها على العراق"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، ع.1 (2010)، ص ص 1-37.

من جهتها، مثلت الحركة الانفصالية الكردية الهاجس الدائم للقادة الأتراك من إمتداد وإحتمال أن يصبح العراق ملاذا آمنا للحزب، وهو ما عزز من مبرراتها في التدخل العلني في شمال العراق، في ذلك، حذر عبد الله غول وزير خارجية تركيا آنذاك من أن تفكيك العراق سيرغم جيرانه على التدخل.¹ وهو ما دفع أنقرة إلى إتخاذ عدة أشكال لمنع نشوب الحرب، أو على الأقل تأجيل ذلك من خلال ما يلي:

✓ رفض التحرك إلا ضمن الشرعية الدولية، وهو ما تنص عليه المادة (92) من الدستور التركي.

✓ سعي تركيا للتعاون والتنسيق الاقليمي مع دول الجوار الجغرافي للعراق لمنع نشوب الحرب.

✓ وسط الرفض الداخلي للإحتلال والإنقسامات الحزبية، حاول الحزب الخروج من المأزق بتمرير مذكرة المشاركة على البرلمان التركي (قرار إستثنائي)*، والتي تم رفضها بفارق ضئيل من الأصوات.

في مقابل ذلك، تترك تركيا جيدا وجوب إستمرار توثيق علاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية حفاظا على مصالحها، وهو ما أكده وزير الخارجية التركي

عبد الله غول قائلا: " إن نجاح أمريكا في العراق هو بالتأكيد في مصلحة تركيا، وعكس ذلك يعني الفوضى ... لذلك يجب المشاركة في تقويم الإستقرار وهو فرصة لتركيا".²

فأنقرة لم تنسى حجم الضرر الذي تعرضت له في حرب الخليج الثانية نتيجة إغلاقها خطين من أنابيب النفط المارة عبر أراضيها والتي أدت إلى خسارتها ما يفوق 40 مليار دولار.³

(1) المرجع نفسه، ص.30.

(*) كان بإمكان حزب العدالة والتنمية الحاكم والحاصل على أغلبية ساحقة في البرلمان أن يمرر المذكرة دون نقاش بإتخاذ قرار جماعي إلزامي داخل الكتلة البرلمانية للحزب، إلا انه لم يفعل ذلك لعدة إعتبارات أهمها رفع شعار الديمقراطية والتزكية الشعبية للحزب الجديد.

(2) عزيز جبر شيال، "العلاقات العراقية- التركية الواقع والمستقبل"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، م.5، ع.1 (2012)، ص ص. 38-61.

(3) منى حسين عبيد، "العلاقات العراقية-التركية وأثرها في إستقرار العراق"، مجلة دراسات دولية، ع.60 (2009)، ص ص. 89-114.

لذلك، وكإجراء عقلاني نفعي قدم المسؤولون الأتراك أربعة شروط لدعم أمريكا في العراق تمحورت في:¹

- ✓ منع إقامة دولة كردية في العراق.
- ✓ تعويض الخسائر الإقتصادية التي تتكبدها تركيا جراء العملية.
- ✓ لا سيطرة للأكراد على كركوك والموصل.
- ✓ تقديم دعم خاص للشعب العراقي للحفاظ على وحدة أراضيه.

إن زيادة التخوف التركي كان بعد إنشاء كيان فدرالي كردي في شمال العراق، وبصورة رسمية منصوص عليه في الدستور العراقي لعام 2005م، والقائم على الخشية من عدوى مطالبه أكرادها بفدرالية مستقلة، وعلى مصالحها الإقتصادية بعد غلق حدودها أمام الصادرات التركية إلى دول الخليج العربي.² إضافة إلى الخوف على مستقبل تركمان العراق ومسألة احتمالية إستخدامهم كورق ضغط تجاهها.

كل تلك المعطيات، دفعت تركيا إلى إحداث تغيير في سياستها الخارجية تجاه الوضع في العراق، وتحديدًا عام 2010م لصالح أربيل على حساب بغداد بعد عجز هذه الأخيرة على التحكم في التوازن السياسي والأمني مع تركيا في مجموع من القضايا داخل العراق، بعد الصفقة الأمريكية- الإيرانية بتقليد المالكي كرئيس للوزراء بعد إزاحة لإياد علاوي، وأمام هذا التطور، دعت الحكومة التركية إلى ضرورة إبتعاد المالكي عن الطائفية لتجنيب العراق الأسوأ، بالإضافة إلى رفض تركي لتسليم نائب رئيس الجمهورية العراقية السابق طارق الهاشمي (حكم بالعدم) لإعتبارات داخلية سياسية وقانونية، وهو ما وسع من سلبية العلاقات الثنائية بين البلدين وسط إتهامات متبادلة..³

(1) لقمان النعيمي، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة: دراسة في تطور العلاقات بعد الحرب الباردة 1991-2007 (الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، 2009)، ص ص. 68،69.

(2) محمد حازم حامد، "موقف تركيا من فيديرالية إقليم كردستان العراق"، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، م.4، ع.15 (2009)، ص ص. 271-307.

(3) Semih Idiz, "Erdogan Rebuilds Ties to Iraq, al-monitor", in: <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/10/erdogan-maliki>, (12/07/2014).

بعدها فضلت تركيا مصحتها بالتعاون الأمني والإقتصادي مع إقليم كردستان، حيث حصلت على مساعدة الإقليم في وقف إطلاق النار مع حزب العمال الكردستاني، وبالمقابل حصل إقليم كردستان على موافقة تركيا لتصدير النفط عبر أراضيها، بعد الأزمة التي حصلت بين حكومة الإقليم وبغداد في هذا الملف، والذي عد بدون شك قرارا عقلايا من الجانبين.¹

المطلب الرابع: التغيرات السياسية في المنطقة العربية بعد عام 2011م.

ارتبطت أحداث الحراك الثوري العربي بالنسبة لدول الجوار الجغرافي بتداعيات أمنية وتطورات سياسية وتذبذبات إقتصادية، والتي تعدت تأثيراتها على دول التغيير إلى علاقات دول الجوار وبعضها البعض، ذلك ضمن تغير أنماط التحالفات ومعادلات الأمن الاقليمي وتفاقم مظاهر الصراعات غير المتماثلة.

1- فرص وتحديات الحراك الثوري العربي أمام الدور الإقليمي الإيراني:

منح الحراك العربي فرصة للتمدد الإيراني في الإقليم، لا سيما بعد سقوط بعض الأنظمة السياسية التي شكلت تهديدا وخصوصا إقليميين لإيران بدرجات متفاوتة مثل النظام التونسي والمصري وأخرى حليفة كالنظام السوري. وهو ما يفسر الإزدواجية الإيرانية في التعاطي مع الأحداث، وذلك وفق منظورين:²

أولا: العلاقة مع إيران، بمعنى العلاقة بين النظام الحاكم الذي يتعرض للاهتزاز، هل هو نظام صديق أم عدو تبني المشروع الأمريكي-الإسرائيلي في المنطقة؟

ثانيا: الأثر، أي تأثير هذا الحراك الثوري في توازن القوى الإقليمي وفي خريطة التحالفات والصراعات.

(1) Yesiltas, Murat, "Soft Balancing in Turkish Foreign Policy: The Case of the 2003 Iraq War" ,*Journal of International Affairs* (Summer 2009), pp. 25-51.

(2) محمد السعيد إدريس، "إتجاهات معاكسة، مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية"، مجلة السياسية الدولية، ع.188(2012)، ص.79.

ومن هنا، يمكن قراءة المعالم التالية في المواقف الرسمية الإيرانية، ومواقف رموز التيار المحافظ تجاه الحراك الثوري الشعبي في تونس، ومصر، واليمن وليبيا:¹

✓ التأكيد على أن الثورات العربية هي "بوادر يقظة إسلامية، مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية".

✓ إضفاء الطابع الإيديولوجي، وإعتبارها ثورة على تبعية الحكام العرب، بالتركيز على مواقف الأنظمة العربية وعلاقتها تجاه الغرب وإسرائيل، بتخليها عن دعم القضية الفلسطينية. ويبدو ذلك واضحا في وصف القائد الأعلى خامنئي الرئيس المخلوع حسني مبارك، بأنه كان "خادما مطيعا للأمريكيين وإسرائيل طوال ثلاثين عاما".

في بدايات الحراك الثوري العربي، وجدت إيران نفسها أمام مكاسب وتحديات تفرضها العلاقات مع كل دولة على حدى، وهو ما يفسر التناقضات في تعاطيها مع الأحداث:

✓ أن الأنظمة التي تم إسقاطها (مصر، تونس) هي أنظمة حليفة للولايات المتحدة الأمريكية مما يقوض تواجد هذه الأخيرة في المنطقة لصالح قوى إقليمية.

✓ فرض إيران لنموذجها السياسي الإسلامي على أنه النموذج الأمثل.

✓ إن الأنظمة السياسية الجديدة في المنطقة لن تكون على الأرجح مستعدة إلى إتخاذ إجراءات معادية لإيران بعد زيادة نفوذ هذه الأخيرة في المنطقة، وحتى التي لا تزال قائمة ستكون حذرة من إعتقاد سياسة خارجية لا تتمتع بتأييد شعبي.

✓ الإستفادة من الزيادة الملحوظة في أسعار النفط خصوصا بعد الإشتباكات الداخلية في ليبيا منذ عام 2011م، والتي إن كانت أحدثت إضطرابات في أسواق النفط العالمية، إلا أنها وسعت من مناورة إيران بعد الزيادة تشديد العقوبات الأمريكية عليها.²

(1) فراس أبو هلال، إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص.5.

(2) فراس محمد الجحيشي، التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة (الموصل: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)، ص.301.

✓ تقليص حالة الزخم التي حظيت بها نتائج الإنتخابات الرئاسية لعام 2009م، والتي مثلت ما يعرف " بالمعارضة من داخل النظام"، مما منح فرصة لتضييق الخناق على حركة الإعتراض.

✓ نجاح إيران في زيادة مخزونها من اليورانيوم منذ بداية الحراك الثوري عام 2011 إلى 2014م، من 36.6 كيلوغرام إلى 41.5 كيلوغرام، وتوجيه المجتمع الدولي إلى أزمات المنطقة خارج أزمة برنامجها النووي، كما أنها ربطت بينهما في مسار المفاوضات خاصة حول الملف السوري.¹

في مقابل ذلك، فرض الحراك الثوري العربي تحديات بعد وصوله إلى حلفاء إيران في المنطقة وعلى رأسهم نظام الأسد وسط إصطفاف دولي يقوض من هامش تحركاتها ، كما فرض ذلك تحدي آخر يدور حول الشرعية الثورية في إيران، والتي تبنتها لعقود والتي أصبح حولها الكثير من علامات الإستفهام ضمن مسألة تقديم المصالح على المبادئ.

2- محددات مواقف تركيا من الحراك الثوري العربي:

إن إستقراء طبيعة المقاربة التركية إزاء الحراك الثوري العربي تكشف أنها تأسست على دعامين أساسيتين مرتبطتين ببعضهما البعض، أولها أن تطورات الشرق الأوسط تشير إلى وجوب التكيف مع التغيرات وليس مقاومتها، وثانيهما أن التكيف التركي مع هذه التغيرات بالصورة الملائمة سيمنح لها مساحة أكبر لتعظيم مصالحها في المنطقة سواء في جانبها السياسي أو الأمني أو الإقتصادي.

من خلال ذلك، يمكننا رصد أبرز المحددات المرحلية للتعامل التركي مع الحراك الثوري في المنطقة العربية وذلك على النحو التالي:

❖ التواجد الحذر في بؤرة الأحداث: سعت تركيا إلى ذلك من أجل تعظيم حضورها في المنطقة ودعمها لعمليات التحول الديمقراطي، لترسيخ نموذجها الجامع بين الديمقراطية- الإسلام- العلمانية. وفي هذا أشار رئيس الوزراء التركي حينها رجب

(1) خزار، مرجع سابق، ص.271.

الطيب أردوغان أمام وزراء الخارجية العرب في القاهرة في سبتمبر 2011م بقوله: " إن المطالب المشروعة للشعوب لا ينبغي قمعها بالقوة " ¹.

❖ الإعتدال: حاولت تركيا إظهار نفسها كقوة إقليمية معتدلة، تتحرك بخطى ثابتة مبنية على مبادئ موحدة تجاه الأحداث في المنطقة، ضمن مبدأ أساسي وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مقارنة بإيران، ولكن ذلك لا يمنع التحرك في منحى تصاعدي بحسب مدى حساسية المصالح والتهديدات في كل دولة، والمعبر عنها: ²

✓ المشاركة بطريقة مترددة في تدخل الناتو في ليبيا تحت ضغط دولي متنامي، ومخاطر خسارة دعم دول الثورات العربية.

✓ إتبعته تركيا سياسة إستباقية زائدة في سوريا، لكن من خلال الضغط على النظام السوري في البداية لكي يقدم تنازلات.

✓ راهنت تركيا على نجاح الحراك المصري في محاولة خلق محور إستراتيجي مع مصر الجديدة، وهو ما أشار إليه وزير الخارجية التركي السابق أحمد داوود أغلو بقوله: " إن الشراكة بين مصر وتركيا من شأنها أن تخلق محور للقوى الديمقراطية والمعتدلة في المنطقة " ³. كان ذلك لإدراك تركيا أن ثمة ملفات لا يمكنها إختراقها إلا بالتنسيق المشترك مع مصر.

❖ التمدد: يتضح هذا الخيار من خلال التحرك التركي تجاه سوريا بعد عام 2011م، بإتخاذ مواقف تراتبية مرتبطة بردود فعل داخلية ودولية تراوحت ما بين التواصل المباشر مع النظام السوري لتحقيق إصلاحات بهدف تجاوز مؤثرات الحراك الثوري السوري في بيان

(1) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي (2011-2012)، "تفاعلات وحسابات تركيا مع الحراك الثوري العربي"، (2013)، ص. 238.

(2) رانية طاهر، " الدور الاقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي"، مركز امية، في: <http://www.umayya.org>، [/uncategorized/4591](#)، (2018/07/17).

(3) لقمان عمر النعيمي، تركيا والثورات العربية: تونس-مصر-ليبيا (الموصل: مركز الدراسات الاقليمية، 2011)، ص. 24.

2011/03/25م، ومن ثم فرض على النظام التركي التحرك نحو قطع العلاقات مع النظام السوري ودعم المعارضة بإحتضان كل مؤتمراتها.

كما عملت تركيا على تبني سياسة الباب المفتوح تجاه اللاجئين السوريين التي حصدت ثلث العدد داخل أراضيها وتزايد العدد بعد عام 2014م، خاصة بعد سيطرة تنظيم داعش على المناطق الحدودية بين العراق وسوريا.¹

(1) "The Rising Costs of Turkey's Syrian Quagmire", **Europe Report**, International Crisis Group , Avenue Louise , Brussels, Belgium, April 2014, p.2.

المبحث الثاني: التوازنات الدولية والإقليمية في العلاقات التركية-الإيرانية

لعبت كل من تركيا وإيران عبر التاريخ، دوراً إستراتيجياً في التأثير على السياسة الدولية وفي طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية، مستغلة بذلك حالة الضعف الإستراتيجي في توازنات القوى الإقليمية، لتبدأ في نسج أدوات جديدة لإحياء وتعزيز أدوارها الإقليمية.

المطلب الأول: سياسة تركيا وإيران تجاه البيئة السياسية الدولية

في مؤشر لا يقل أهمية عن دور المحددات الداخلية لكلا البلدين، والتي تم تناولها في الفصل السابق، نعتقد بأن المقولة الشهيرة التي تشير إلى أن " ليس هناك أعداء دائمين، ولا أصدقاء دائمين، ولكن هناك مصالح دائمة". تحمل العديد من الدلالات بالنسبة للمحددات الدولية والإقليمية في السياستين التركية والإيرانية، التي تعد بمثابة العوامل النازمة لواقع وجوهر العلاقات السياسية بين الطرفين، ضمن القضايا ذات المصالح والأهداف المتشابهة.

1- تركيا وإيران ضمن الإستراتيجية الأمريكية :

تعيش دول منطقة الشرق الأوسط في دائرة مغلقة من الصراعات المفتوحة المرتبطة بين مصالح القوى الإقليمية والمصالح الأمريكية بشكل أساسي، وهو ما يأسس لإستراتيجية توازن الضعف، التي تفرض على القوى الإقليمية البقاء في خانة الحدود المتعادلة المرسومة لها من طرف الولايات المتحدة، أي بعيداً عن المعادلة الصفرية في حسم الصراعات.

- تركيا وأهميتها في الإستراتيجية الأمريكية :

إن المتتبع لتاريخ العلاقات التركية- الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية يجد تأسيسها على مبدأ المصالح الإستراتيجية، والأمن المشترك حيال تركيا (مبدأ ترومان). فخلال فترة الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة تتطلع إلى تركيا على إعتبار أنها سداً منيعاً ثابتاً ضد النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط، وذلك راجع لمكانة تركيا الجيوإستراتيجية، المهمة في فترات الحرب قبل السلم، فكانت حرب الخليج الثانية عام 1991م، بمثابة صك القناعة الوظيفية لتركيا في حسابات القوى الكبرى.

فقد كانت فاعلا مهما في تطبيق إستراتيجية "الإحتواء المزدوج" التي وضعتها إدارة "بيل كلينتون" تجاه النظامين العراقي والإيراني آن ذاك، وبالفعل قد تم إستخدام قاعدة أنجربليك العسكرية الجوية عدة مرات لفرض حظر الطيران على شمالي العراق بل وقصفه أحيانا.¹ وأيضا لضبط التوازن في المنطقة عبر علاقاتها مع إسرائيل، ولتكريسها فيما بعد لما يعرف بالشرق الأوسط الكبير.

كما أنه لا يمكن إغفال أهمية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة في مناطق أخرى تتقاطع مع قضاياها، كإعتبار تركيا دولة محورية في عملية التنمية السياسية والإقتصادية في أوراسيا، في دعوة إلى تبني النموذج التركي في سياسة إحتواء معتمدة ضد الطموح الروسي لقطع أوصل سيطرته على الجمهوريات المستقلة بإعتبارها جزءا من مجاله الحيوي، ومن جهة ثانية تقويض تأثير النموذج الإيراني في الساسة الجدد ذو التوجهات الأصولية الإسلامية.²

بعد أحداث 11 سبتمبر تأكد مبدأ إستمرارية أهمية تركيا في تحقيق المصالح الأمريكية بعد أن إختارت هذه الأخيرة العالم الإسلامي كساحة مواجهة لها في إطار حربها المعلنة ضد الإرهاب، فتلك الحاجة لتركيا كانت نتيجة لعدة إعتبارات عسكرية وحضارية وسياسية للنفوذ إلى المنطقة، بالرغم من أن القادة والرأي العام في الدولتين على حد سواء يشككون في أسس تلك العلاقة. وقد أشار "إيان ليسر" نائب رئيس صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة إلى أن "السمة الإستراتيجية للعلاقة لم تعد اليوم قضية مسلم بها، فالعلاقة الإستراتيجية تعني أن يجد كلا الطرفين وسائل لإدارة خلافتهما الأقل حدة من أجل الحفاظ على تعاون فعال في مجال تشجيع مصالحهما القومية بعيدة المدى.³

واجهت الولايات المتحدة الأمريكية خيبة أمل من حليفها التاريخي والدائم، الذي بدأ في تبني إستراتيجية مستقلة في معالجة قضايا الجوار (العراق) منذ معارضته لإستخدام قاعدة

(1) خليل العناني، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص. 226.

(2) فؤاد السعيد، الديناميكيات المتغيرة في تركيا والتداعيات على العلاقات الامريكية-التركية (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2008)، ص ص 4-6.

(3) المرجع نفسه، ص. 7.

الانجربيليك بإعتبارها جبهة شمالية للعمليات، وهو ما وتر العلاقات بينهما لفترة، لكن لإدراك كل منهما بمحدودية قدرة نفوذ كل منهما لوحده لن تتحقق إلا بالعمل المشترك، تم التقارب بتوقيع وثيقة الرؤية المشتركة عام 2006م، والتي أكدت على إعادة تفعيل الدور التركي في السياسة الاقليمية والدولية.¹

فعلى الرغم من الصدع، كان وجود إستمرار العلاقات في إطار المصالح المشتركة، (الخيارات العقلانية)، وهو ما إتضح في محطات مختلفة لما بعد الحرب وأهمها:²

➤ إعلان تركيا بأنها ستسمح للطائرات الأمريكية بالهبوط في تركيا من وإلى العراق لأسباب إنسانية، بعد طلب وزير الخارجية الأمريكي آنذاك "كولن باول" المساعدة من تركيا.

➤ تقديم الولايات المتحدة قرض يقدر بـ 8.5 مليار دولار لتركيا، بعد عملية إرسال القوات التركية إلى العراق.

➤ موافقة الولايات المتحدة الأمريكية التعاون والتنسيق مع تركيا بشأن مكافحة نشاطات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

إذن فالبحث التركي على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط ليس مرتبط بالإرادة التركية وما تتصوره من دور لنفسها فحسب، وإنما أيضا بتفاعل مجموعة من الأدوار للقوى الدولية والإقليمية، وهو ما أكد عليه أحمد داوود أغلو بقوله: " إن بناء النفوذ الإقليمي لتركيا يتطلب ممارسة سياسة حذرة ومتدرجة في سياق المعالم الإستراتيجية التي تحددها القوى العظمى".³ ما يعني أنها تدرك جيدا بأنها بحاجة إلى قوة أوروبا لبلوغ الحد الأقصى من نفوذها الإستراتيجي، إذ يسعها إعادة صياغة العالم، كما أنها تستطيع من دون أوروبا تعزيز نفوذها، لكن قوتها ستبقى محدودة. وهو ما يعني عدم ورود فكرة فك الارتباط بينها وبين

(1) جليل عمر علي، السياسة الخارجية التركية حياال الشرق الأوسط: 1991-2006 (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2011)، ص. 112.

(2) حيدر عبد الرزاق، مكانة تركيا في المدرك الإستراتيجي الأمريكي: دراسة مستقبلية (العراق: جامعة النهدين، 2015)، ص. 279.

(3) ستيفن كينزر، العودة إلى الصفر: ايران وتركيا ومستقبل أمريكا، (ترجمة: انطوان باسيل) (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012)، ص. 256.

الغرب والولايات المتحدة، هذه الأخيرة أيضا وجدت ضرورة لدعم النفوذ التركي في المنطقة للحفاظ على مصالحها من خلال عدة أسباب:

- ✓ إن السياسة الخارجية التركية القائمة على تصفير المشاكل في الجوار الإقليمي مع الحفاظ على تحالفاتها مع المنظومة الغربية وإسرائيل، يهيئ للولايات المتحدة نوافذ خلفية تستطيع الإستعانة بها في عدد من الملفات المعقدة ضمن مبدأ الدور الوسيط.
- ✓ تحسين صورة أمريكا بعد سياستها العدوانية في المنطقة، من خلال تحالفها مع حكومة إسلامية ديمقراطية.
- ✓ أهمية تركيا في خرائط الطاقة إلى أوروبا، لوضع بديل عن الخط الروسي العابر من أوكرانيا.¹
- ✓ الإستفادة من القواعد العسكرية التركية في عملية الإمداد الفني واللوجستي للقوات الأمريكية في العراق.
- ✓ خلق توازن إستراتيجي بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط، ذلك في ظل حالة الفراغ التي خلفها سقوط العراق.
- ✓ إستعادة أهمية تركيا في تحقيق المصالح المشتركة بفضل تأييدها لعميات الناتو في ليبيا.

- إيران في الإستراتيجية الأمريكية:

يتضح من خلال إستقراء التاريخ وتتبع أحداثه على الصعيد السياسي والدولي، أن العلاقات الإيرانية-الأمريكية تتسم بخصوصية فريدة، فكما وصفها أحدث الباحثين بأنها " أقرب ما تكون إلى العلاقة بين طرفي المقص، لا يكادان يقتربان إلا وإفترقا، كل يسير في اتجاه لكن يصعب فصلهما ".²

منذ إنتصار الثورة الإسلامية بقيادة آية الله الخميني ورفع شعاراتها المناهضة لأمريكا والغرب، أدركت أمريكا خطورة الوضع على مصالحها في المنطقة، فعملت على تطبيق

(1) محمد علي، مرجع سابق، ص. 11.

(2) عليان محمود عليان، العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد النصف الثاني من القرن العشرين (برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2017)، ص. 130.

سياسة الردع والتي تراوحت بين قطع العلاقات الدبلوماسية وإيقاف كل أشكال الدعم وبخاصة العسكري للنظام الجديد، وهو ما إتضح جليا بعد دعمها للجانب العراقي في حربه الدامية ضد النظام الإيراني عام (1980-1988م)، بتطبيق سياسة الإحتواء وتشديد الخناق على إيران للتراجع على نشاطاتها النووية.¹

فحديثنا عن تدهور العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة والنظام الإيراني لا يعني أن إيران فقدت قيمتها الجيوستراتيجية لدى واشنطن، فقد دفعت ظروف البيت الأبيض للتعاون الأمني مع طهران في مناسبات مختلفة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، لعبت إيران دورا أساسا في إتمام صفقة تحرير مجموعة من الرهائن الأمريكيين من ميليشيات شيعية أثناء الحرب الأهلية اللبنانية في عقد الثمانينيات مقابل تسهيل شحنات أسلحة أمريكية من أجل مساعدة إيران في حربها ضد العراق. وقد عرفت هذه الصفقة لاحقا باسم فضيحة "إيران كونترا".²

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تعاونت إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية في إسقاط نظام طالبان، لكن ما لبثت العلاقات إلى أن عادت إلى التأزم، بعد الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي في رسالة الإتحاد 29/01/2002م، بضم إيران إلى دول محور الشر، والذي وصفه جواد ظريف ممثل إيران في الأمم المتحدة عندما قال: " لقد تحولت سياسة التعاون والتكامل بين إيران والولايات المتحدة في غضون أيام إلى سياسة مواجهة وصدام".³

من جانبه، تميز الأداء الإستراتيجي الأمريكي لإدارة أوباما الديمقراطية منذ عام 2009م في شقه الأمني بالمرونة والتعامل الإيجابي في تطويق المخاطر الإيرانية وتحجيمها، وتوفير وسائل وطرق لم تكن معهودة في ظل حكم الإدارات السابقة.

(1) أيمن يوسف، إيران في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية: من الإحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد"، مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب، م.5، ع.1 (2008)، ص.ص. 149-181.

(2) نبيل عودة، " الطريق الوعر: سياسة أوباما وبوش تجاه البرنامج النووي الإيراني"، في : <http://www.nusuh.org> ، (2019/10/23).

(3) ضياء نوح، السياسة الخارجية الأمريكية ضد إيران - قراءة تاريخية(مصر: المركز الديمقراطي العربي، 2017)، ص. 272.

كما حاول المحافظة على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وتعظيم دورها العالمي من دون إتخاذ تدابير حربية وعسكرية مباشرة من خلال توظيف آلية القوة الذكية لزيادة أكبر قدر من هامش المناورة، والقدرة على الإرغام والإخضاع، وبأقل قدر من التكاليف*.

إلا أنه واجه العديد من الإخفاقات كان أهمها عدم تقدير كلفة المخاطر الأمنية المترتبة عن الإنسحاب من العراق عام 2011م، بعد عدم إستكمال بناء جيش عراقي يضمن وحدته، وهو ما حقق في المقابل نفوذاً أوسع لإيران على حساب القوى الإقليمية والدولية، وإعطائها الدافع لتوسيع نفوذها ضمن مجموعة من قضايا المنطقة (سوريا، اليمن ..).¹

2- محددات العلاقة بين روسيا وكل من تركيا وإيران:

- العلاقات التركية- الروسية:

إستمر الصراع بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية لعهد طويل، ضمن مسائل عديدة ورثها الإتحاد السوفياتي وتركيا بعد ذلك، منها العامل الجغرافي، ذلك أن المضائق التركية كانت لها أهمية إستراتيجية وإقتصادية للإتحاد السوفياتي المتراخية في جنوبه.

بشكل عام، ومع وصول بوتين إلى الحكم في روسيا عام 2000م، تبني إستراتيجية جديدة تعمل على إسترجاع القوة الروسية مكانتها في الساحة الدولية في عالم متعدد

(*) إرتكزت عقيدة أوباما منذ عام 2009م على توجيهين رئيسيين، الأول يقوم على مبدأ التوجه إلى الداخل الأمريكي وإيلائه القدر اللازم من الزخم السياسي من أجل تمرير أفكار أوباما الأقرب إلى الاشتراكية المعتدلة، بناء على هذا المعتقد، ساعد أوباما حزبه للضغط من أجل تقليص ميزانية الدفاع الأمريكية وبالانسحاب من المناطق الساخنة في العالم كما هو الحال في العراق وأفغانستان، وكذلك تشجيع الدول للقيام بمهمة تحقيق أمنها والدفاع عن قيمها السياسية وسيادتها دون تدخل مباشر من واشنطن. الثاني يشكل الحامل لعقيدة أوباما السياسية، وهو سعيه الحثيث لإحتواء دول كانت تعتبر حتى قبيل مجيئه إلى سدة البيت الأبيض دولا مارقة مثل إيران، بجرها إلى طاولة المفاوضات لتحقيق سبق تاريخي في حل قضية البرنامج النووي قبل إنتهاء فترة حكمه. من مرجع: المركز الإقليمي للدراسات، التقرير الاستراتيجي نصف السنوي الأول ديسمبر 2016، مرجع سابق، ص ص. 169-171.

(1) محمد السيد سليم، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، مجلة السياسة الدولية، ع. 170 (أكتوبر 2007)، ص ص. 40-45.

الأقطاب، والذي تزامن مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام 2002م، والتي هي الأخرى تسعى إلى إحياء المكانة والنفوذ الإقليمي.

وعليه، تبنى الجانبان العقلانية في النظر إلى التقاطعات، والبراغماتية النفعية المتبادلة في التوافقات. فكما هو معلوم فإن ما يجمع العلاقات بين البلدين في الشرق الأوسط المصالح الإقتصادية الكبيرة وتفرقهما الملفات السياسية الشائكة، أبرزها الملفين السوري والليبي، الحركات الإسلامية.

إن تطور منحى العلاقات بينهما يركز على مجموعة من المحددات الدافعة وهي: الضرورة الجيوستراتيجية، فتركيا لازالت تمثل نافذة روسيا على المتوسط

✓ يشكل ملف الطاقة أهم مرتكزات العلاقة بين البلدين.

✓ محاولة موسكو تحييد أنقرة عن تحالفاتها الغربية(حلف الناتو)، فيما تحاول الأخرى التلويح بأن لديها بدائل في علاقاتها الخارجية(روسيا).

✓ تعتبر كل منهما الأخرى مصحح لإختلال توازن القوى الإقليمي، خاصة بعد الإنغماس الروسي في قضايا الشرق الأوسط.

أما على المستوى الشراكة الإقتصادية والعسكرية فالدولتان تحرسان على ديمومتها، والتي توجتها صفقة منظومة صواريخ إس 400 المثيرة للجدل، ومشروع خط أنابيب الغاز "السيل التركي". ويتضمن خطين للتوريد، الأول مباشرة من روسيا إلى تركيا، أما الآخر إلى الدول الأوروبية عبر الأراضي التركية.¹ الذي وصفه الرئيس التركي بأنه "حدث تاريخي للعلاقات التركية-الروسية وخريطة الطاقة الإقليمية". وأكد أن "السيل التركي سيغير خارطة الطاقة، ويجعل تركيا مركزا عالميا للطاقة ولا نرغب في التسبب بأي توتر في العالم".²

(1) منى سليمان، "هل يستتسخ بوتين وأردوغان التسوية السورية بالملف الليبي؟"، في: <https://www.zamanarabic.com> (2020/01/23).

(2) حفصة جودة، "خط السيل التركي التفاصيل والمميزات"، <https://www.noonpost.com/con>، (2018/12/21).

بدوره أوضح الرئيس الروسي بوتين بأن "الشراكة بين روسيا وتركيا تتعزز في كل المجالات رغم جهود من يعارضونها"¹. في إشارة واضحة للولايات المتحدة الأمريكية

- العلاقات الروسية- الإيرانية:

تتشارك روسيا وإيران في تاريخ معقد، فلعدة قرون تأرجحت العلاقة بينهما من التعاون المحدود إلى المنافسة أو الصدام المباشر، إلى أن أحدث إنهيار الإتحاد السوفياتي تغيرات جيوسياسية في منطقة آسيا والقوقاز، والتي فرضت على إيران إعادة صياغة توجهاتها لما يحقق أمنها بزيادة ترسانتها العسكرية.

ومع مجيء "بوريس يلتسين" تميزت المسيرة بالتعاون حين تم توقيع صفقة بناء مفاعل بوشهر على شط الخليج، مقابل مبلغ مليار دولار وفترته روسيا في خدمة إقتصادها المنهار.²

بعدها وفي العام 2001م، جاء مستوى العلاقات بين إيران وروسيا إستنادا إلى الإستراتيجية الأمريكية (الحرب على الإرهاب) بنظرة التطور الإيجابي بالنسبة للأمن القومي لهما بعد سقوط نظام طالبان، في فترة يستعد فيها بوتين لضرورة إستعادة روسيا دورها كدولة عظمى.³ والتي وجدت في إيران الدولة الأكثر أهمية في الوقت الراهن، لإعتبارات عديدة، من حيث عمقها الاستراتيجي (ممرات خطوط الطاقة) هذا من جهة وعلى حدودها العميقة لجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز من جهة ثانية، كما لا يمكن إغفال دور العامل العسكري في تحريك بوصلة العلاقة بإتجاه حسابات المصالح والمنفعة. فقد وصل حجم المشتريات الإيرانية من السلاح الروسي من (1991-2015م) إلى 304 مليارات دولار.⁴

(1) "بوتين وأردوغان يدشنان خط انابيب يزود تركيا بالغاز"، في: <https://www.i24news.tv/armiddle>

[east/157849](https://www.i24news.tv/armiddle)، (2019/11/27).

(2) أنا بورشيفكايا، روسيا في الشرق الأوسط: الدوافع-الآثار-الآمال، (ترجمة: مركز إدراك للدراسات والاستشارات) (مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2016)، ص.25.

(3) فاطمة الصمادي، "إيران وروسيا: شراكة أم تحالف استراتيجي؟"، مركز الجزيرة، في:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/05/160518084645471.html>، (2018/02/11).

(4) مركز المزمات للدراسات والبحوث، "العلاقات العسكرية الإيرانية-الروسية عام 2016"، في:

<https://almezmaah.com>، (2016/09/04).

كل هذا يدفع إلى توافق المصالح العامة بين روسيا وإيران، والمحددة في:¹

- ✓ التهديد المشترك لتوسيع حلف الناتو نحو الشرق.
- ✓ تقليص جراح الهيمنة الأمريكية في مناطق نفوذها (الشرق الاوسط).
- ✓ مصالح الطاقة والمرتبطة بالإستثمارات المشتركة لتطوير صناعة النفط الايراني " غاز بروم" الروسية، من بينها مشروع خط لأنابيب الغاز مع قطر يمر من حقل الغاز "فارس الجنوبي" إلى منطقة راس لفان القطرية.

3- مستوى العلاقات التركية - الأوروبية - الإيرانية:

- العلاقات التركية - الأوروبية: روابط مشتركة

أشارت أغلب الدراسات المهمة بتاريخ العلاقات التركية- الأوروبية على أنها بدأت منذ القرن الخامس عشر الميلادي، إذ كان يغلب على العلاقات بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطوريات والدول الأوروبية طابع الصراع، وذلك لمحاولة كل منهما السيطرة وتحقيق المصالح على حساب الأخرى.

إلا أنه بعد عام 1923م أخذت العلاقات طابعا إيجابيا بتبني تركيا النظام العلماني. بالرغم من ذلك، لم تأخذ العلاقات شكلا رسميا إلا في عام 1963م عندما أصبحت عضوا مشاركا في الإتحاد الأوروبي، فيما كان الطموح التركي أكبر من ذلك بكسب العضوية الكاملة، وهو الأمر الذي يعكس صفو تلك العلاقة بين الحين والآخر، وخاصة بعد أن فرض المجلس الأوروبي متطلبات ومعايير سياسية وإقتصادية إثر إنعقاد قمة كوبنهاجن عام 1993 والواجب توافرها في أي عضو يرغب في الإنضمام للإتحاد الأوروبي، والتي إعتبرتها تركيا عقبة أمام مسيرة إنضمامها للإتحاد.²

(1) الحمداني، مرجع سابق، ص.13.

(2) حيدر جاسم محمود، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الإتحاد الأوروبي ومستقبلها (جامعة الشرق الاوسط، 2014)، ص. 41.

جعل حزب العدالة والتنمية من علاقاته بدول الإتحاد الأوروبي ركنا أساسيا في سياسته الخارجية (ليس الوحيد)، وبعد قمته المنعقدة في بروكسل في ديسمبر 2004م وافق الإتحاد الأوروبي على فتح باب المفاوضات مع تركيا بعد ما حققته من إنجازات إقتصادية تستدعي الإلتفات إليها، وبدأ ذلك رسميا في أكتوبر 2005م بتمرير ثمان مجموعات هامة من التعديلات القانونية لتتماشى مع معايير كوبنهاجن.¹

إلا أن النتائج لم ترق لرضى الجانب الأوروبي الذي عاد لسياسة المماثلة في حل الملف، ويرجع ذلك لعدة عوامل منها:

✓ بينما تدعم مفوضية الإتحاد الأوروبي الإستمرار في مباحثات القبول مع أنقرة تتصاعد هتافات الإستفتاء الشعبي في فرنسا وألمانيا حول رفض عضوية تركيا رغم التعديلات الدستورية لكل من عام 2007-2010م، إلا أنه ولإعتبارات قيمة تبقى حاضرة.²

✓ المسألة القبرصية: قضية الستينيات التي لازالت تلقي بظلالها على العلاقات التركية - الأوروبية، فمن أحد شروط قبول عضوية تركيا في الإتحاد هو سحب قواتها من الجزيرة القبرصية. فضلا عن مشاكلها السابقة بين اليونان وتركيا، والتي تتعلق ببحر إيجه، والمجال الجوي، وكذا القضية الأرمنية.³

✓ كما لا يمكن تجاهل التأثير الكبير لأزمة الديون السيادية الأوروبية التي عصفت بمنطقة اليورو وتراجع الإقتصاد، حيث أثرت تساؤلات حول مدى قدرة الإتحاد الأوروبي الإستمرار في تحمل أعباء توسيع حدوده.

✓ بالإضافة إلى التداعيات التي نجمت عن تأثير المتغيرات الإقليمية في جنوب المتوسط على الوضع في منطقة الشرق الأوسط، المرتبطة أساسا بالوضع في سوريا وليبيا

(1) أمجيل راباسا واف، ستيفن لارابي، صعود الإسلام السياسي في تركيا (ترجمة: ابراهيم عوض) (بيروت: مركز نيماء للبحوث والدراسات، 2015)، ص. 142.

(2) حسن ياسر أحمد، تركيا: البحث عن المستقبل (القاهرة: الدار المصرية، 2006)، ص. 242.

(3) أحمد الصفصافي، " البراغمة السياسية لحزب العدالة والتنمية في تركيا"، مجلة شؤون الشرق الأوسط، ع. 21 (2007)، ص ص. 6-27.

دفع البعض من بينهم "خافيير سولانا" الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، إلى طرح مسألة إعادة أوروبا الإهتمام بقضية كانت إلى حد كبير ضحية للتجاهل الطويل وسوء التقدير طوال الثورات العربية، وهي الفوائد من عضوية تركيا الكاملة في الإتحاد.¹

- العلاقات الإيرانية -الأوروبية:

إتسمت العلاقات الإيرانية- الأوروبية منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 م بالتوتر، وبقيت هذه السمة تطبع علاقاتهما إلى غاية وصول الإصلاحيين إلى السلطة، وبالتحديد في فترة حكم محمد خاتمي عام 1997م، لتأخذ نوعا من التطور الإيجابي.

مثلت فترة بداية الألفية الثالثة، وتزامنا مع التحولات الدولية في الشرق الأوسط اعتماد الإتحاد الأوروبي تجاه إيران سياسة الإحتواء بدلا من التعاون، كما هو واضح من الإنشغال الكبير بالقضية النووية منذ العام 2003م، وقد عكست العلاقات أولوية الإعتبارات الأمنية والسياسة الواقعية على القيم المعيارية والإلتزامات، وأولها الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وبهذا إعتد الإتحاد الأوروبي على خلق الحوافز والمثبطات (العقوبات والتهديد) للتأثير على إيران لتسير في إتجاه يتماشى مع أولويات سياسته وأهدافه، والتعامل معها وفق سياسة إختزال كل القضايا في قضية واحدة وهي برنامج إيران النووي.²

ما يدعم تلك الفكرة، تحول سياسة الإتحاد الأوروبي من الإحتواء إلى الشراكة البناءة بتقديم إستثمارات في السوق الإيرانية الواعدة بعد التوصل إلى إتفاق (1+5) مع إيران عام 2015م. كما أن دور إيران المحوري في التوازنات الإستراتيجية، يفرض شكلا أبعد من للعلاقات، وهو ما تحدثت نائبة رئيس المفوضية العليا للسياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي "فديريكا موغيريني" في مقابلة تلفزيونية على العربية نيوز بتعابير متفائلة حول الإتفاق ودور

(1) Javier Solana, "Reset Turkey: EU Relations", Project Syndicate Website, in: <http://www.project-syndicate.org/commentary/reset-turkey-eu-relations>, (27/9/2015).

(2) Kutsch Tom, "Iran Deal Unleashes Broader EU Diplomacy With Tehran", in : <http://america.aljazeera.com/articles/2015/7/29/europe-uses-iran-deal-fo-push.html>. (21/04/2019).

إيران في تحقيق الإستقرار، بقولها: " لقد أثبتت إيران إلتزامها الكامل بالإتفاق النووي، والذي يجب المحافظة عليه خاصة، وكما نعلم أن في عالم اليوم لا تجدي فيه الكثير من الأمور نفعاً، لذلك فإذا كان هناك إتفاق واحد ناجح يجب أن نحافظ عليه.¹

تواصل لتقول: كما أن التعاون بين إيران وجيرانها والمجتمع الدولي بأسره يمكن أن يبدش لإمكانيات غير مسبوقه للسلام في المنطقة، بدءاً من سوريا واليمن والعراق".

المطلب الثاني: محددات البيئة السياسية الإقليمية على سياسة البلدين

للبيئة الإقليمية تأثير مباشر في صناعة القرار السياسي الخارجي للدول، وهو ما يؤثر بدوره في صياغة أهداف وقدرات السياسة الخارجية للدولة. فإذا أخذنا ذلك بعين الإعتبار، نجد أن الإعتبارات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لإقليم الشرق الأوسط تلعب دوراً كبيراً في تحديد ماهية العلاقات البينية بين تركيا وإيران من جهة وباقي الدول المحورية فيه، من حيث طبيعة العلاقات وآليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات، وإنعكاسها على مصالحهما.

1- العلاقات الإيرانية-الخليجية-التركية:

مرت العلاقات بين الدول الثلاث بأبعاد متعددة لا يمكن إغفال الجوانب التاريخية لها خاصة تلك المتعلقة بالجانب الإيراني، فخلال القرن السابع عشر قامت السياسة الفارسية في الخليج على بعد رئيسي هو نزاعها مع الإمبراطورية العثمانية، في محاولة للسيطرة على تجارة الخليج بخلق طريق البصرة-حلب وإستبداله بطريق بلاد فارس وروسيا.

- العلاقات الخليجية - الإيرانية:

ترتبط العلاقات الإيرانية-الخليجية بمجموعة من المحددات التي فرضها كل من الواقع الجغرافي والتاريخي والإيديولوجي والتحالفات، ما أكسب تلك العلاقة صيغة أقرب إلى الصراع منها إلى التعاون، وهو ما سنحاول إستكشافه من خلال تقديم نظرة عامة عن مراحل العلاقات بين الطرفين.

(1) فيديريكا موغيريني، "مقابلة تلفزيونية مع نائبة رئيس المفوضية العليا للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي"، (قناة العربية نيوز، 21 سبتمبر 2017، 06:40 مساءً KSA).

➤ **مرحلة ما قبل الثورة الإيرانية:** إسمت هذه الفترة، بالتوتر تارة والهدوء تارة أخرى، ويرجع التوتر إلى قضايا مختلفة تدور حول السعي الإيراني للهيمنة على دول الخليج.

(إحتلال مدينة المحمرة عاصمة الأحواز عام 1925م، ثم إدعاءاتها بالبحرين، وسطوها على الجزر الإماراتية الثلاث عام 1971 م).¹ أما فترات الهدنة في العلاقات فكانت نتيجة تقارب المخاطر المشتركة، والمرتكزة على الخطر الشيوعي والمد القومي العربي.

➤ **مرحلة ما بعد الثورة الإيرانية 1979م:** شهدت العلاقات إرتقاعا في درجات التوتر نتيجة تبني إيران مبدأ (تصدير الثورة)، ثم إعلان "نظرية أم القرى" كرد فعل على فشل تصدير الثورة (مركز العالم الإسلامي). إلا أنه بعد حكم هاشمي رفسنجاني عام 1989م، وحكم الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي عام 1997م، تم تطور العلاقات في جانبها الإيجابي، خاصة بعد تبني مبدأ " حوار الحضارات".²

➤ **مرحلة إحتلال العراق عام 2003م:** كان للحدث الوقع الصادم بالنسبة للدول الخليجية على إعتبار أن نظام صدام حسين كان سدا منيعا في تحجيم الدور الإيراني في المنطقة (حرب الثمان سنوات)، والضابط لإيقاع المكون الشيعي فيها. إلا أن تلك التطورات دفعت في أحد جوانبها ضرورة التنسيق بين الجانبين، الدور الأمريكي المتعاضم في العراق والذي من واضح انه سيتمت لقوى اساسية في المنطقة، وتنامي الدور الإسرائيلي(فلسطين، لبنان). أضف إلى ذلك زيادة اليقين بدور النفط في توجيه مقدرات السياسة الإيرانية والخليجية، إلا النتيجة كانت لصالح إيران على حساب جميع القوى الدولية والإقليمية مع تقاعس خليجي مفروض أمريكيا.

➤ **مرحلة الحراك الثوري العربي منذ 2011م:** إستغلت إيران ما يحدث في المنطقة العربية لصالح تمرير مشروعها التوسعي، مقابل إنشغال عديد من الدول العربية (الخليجية) في أمورها الداخلية، وخوفها من إنفراط عقد الثورات نحوها (نظرية الدومينو)، وكان نموذج الصراع الأبرز بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي في مناطق النفوذ الجيوسياسية، مع

(1) عرفات جرغون، العلاقات الخليجية الإيرانية: الصراع، الانفراج، التوتر منذ عام 2003 إلى حدود عام 2008 (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2009)، ص.45.

(2) منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979-2000) (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004)، ص.66 .

التوجه التصاعدي في المواقف والسلوك السياسي لكلاهما تجاه القضايا الخلافية (اليمن، وسوريا والبحرين). وقد كانت عاصفة الحزم علامة بارزة في التاريخ السياسي الخليجي المعاصر والموجهة ضد إيران وحلفاءها في اليمن، ما يعني حسم توازنات القوى في منطقة الخليج.¹

➤ **الأزمة الخليجية:** فبرغم من اختلاف الفكر والسياسة بين الدوحة وطهران إلا أن النفعية المرحلية تجمع بينهما، والتي تضر بالعلاقات بينها وبين دول الحصار:

✓ تعتبر قطر إيران ورقة الضغط على دول الحصار (نفعية)، لأنه من غير المنطقي الحديث عن تحالف إستراتيجي بين البلدين لتعارض المواقف في سوريا وحماس، والرفض القطري الداخلي لتلك العلاقة.²

✓ أما إيران فتجد في الإنقسام العمودي لمجلس التعاون الخليجي، تقليلا من حجم التحديات التي كان يشكلها، خاصة أنها تربطها علاقة حسنة مع دول اخرى كالكويت وسلطنة عمان. وهو ما يكسر شوكة الهيمنة السعودية على دول المنطقة، ما يفتح الباب أمام إيران لإعادة قراءة المشهد من جديد في المنطقة.

✓ حصر السعودية بعد بناء تحالفات على حدودها (الحوثيين في اليمن، قطر).

✓ توسيع دائرة الشراكة الإقتصادية لتخفيف أثر العقوبات المفروضة عليهما.

- تركيا والموازنة بين إيران ودول الخليج:

حاولت تركيا التحرك تجاه الخليج والعالم العربي منذ العام 1991م، بحثا عن دور وموقع فيها، بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، وتراجع دورها في التفكير الإستراتيجي الغربي كحائط صد في وجه الزحف الشيوعي.

إلا أن ذلك التوجه قوبل بنظرة شك وريبة، نظرا لتحالفها الإستراتيجي مع إسرائيل وتوجس القوى العربية الكبرى من أن يكون الدور التركي في المنطقة على حسابها، إلا أن

(1) محمد بن صقر السلمي، "إستراتيجية إيران تجاه الثورات العربية: تكتيك جديد يستثني سوريا واليمن"، في: <http://cutt.us/7m0q9>، (2015/09/12).

(2) "كيف قرأت إيران الأزمة مع قطر؟ الوحدة الخليجية أصبحت من الماضي"، في: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/06/html>، (2019/02/18).

ذلك لا يعني عدم وجود توافق في مجموعة من القضايا بين الطرفين، خاصة بعد وصول حزب إسلامي لتركيا، وهو ما أثمر عنه إنسجام أكثر في العلاقات، إنطلاقاً من المصالح المتبادلة على جميع الأصعدة، الإستراتيجية والأمنية، والإقتصادية، وترتكز في:

✓ إحتواء التمدد الإيراني، كون تركيا دولة جوار مباشر للمنطقة العربية وإيران، فمن المصلحة المشتركة منع إيران من تطوير قدراتها النووية العسكرية. وهناك مصالح مشتركة في السيطرة على الوضع في العراق، حيث يمثل العراق حدود تركيا الجنوبية، وكذلك حدود مجلس التعاون الشمالية، مع التسليم بأن سيطرتها التامة على العراق تعد إخلالاً خطيراً في التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط.

✓ كما أن هناك تعاون بين الجانبين لتنويع أنماط التحالفات التكتيكية ومصادر التسليح، وكمثال على ذلك، واجهت دول الخليج أزمة تسليح في مواجهاتها مع الحوثيين في اليمن(عاصفة الحزم)، وبعد التماطل أمريكي لتزويدها بالسلاح، تم الإستعانة بتركيا التي سارعت بالإستجابة.

✓ العمل المشترك على تقليص التأجيجات الطائفية والمذهبية في المنطقة.

✓ الإتفاقيات الإقتصادية والعسكرية المشتركة.

✓ إدراك الطرفين لمفهوم الامن بأبعاده المختلفة ليرتكز حول إيران نحو امن الطاقة الخليجي، فيما يتقدم الامن المائي اولوية عند دول الخليج.

✓ تدرك تركيا أنه لا يمكنها أن تبرز كقوة إقليمية إلا إذا حافظت على علاقات جيدة وشراكات متعددة مع الفاعلين الرئيسيين في المنطقة العربية(العمق الإستراتيجي).¹ في حين ترى دول المنطقة وخاصة الخليجية أن الشراكة مع تركيا تدفع أكثر نحو توسيع المكاسب مع حلفاءها (أوروبا، الولايات المتحدة).

(1) محمد عبد القادر خليل، الأبعاد الأمنية والعسكرية للعلاقات الخليجية-التركية (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2013)، ص ص. 66، 67.

✓ تشكيل تحالف تكتيكي (السنّي) في سوريا ضد نظام الأسد وحلفاءه، وبشكل أقل في اليمن.

إلا أن كل تلك الحسابات العقلانية الموجهة من تركيا لدول الخليج العربي، لا تعني معاداتها لإيران (قطع العلاقات)، بل أن هناك ما يفرض تماسك علاقاتهما في قضايا أكثر حساسية كالمسألة الكردية مثلاً، ما يعني أنها (تركيا) تحرص على إتباع سياسات متوازنة في علاقتها بكل من دول الخليج وإيران لتحقيق أكبر قدر من المصالح.

ما يدعم هذا الطرح، هو الموقف التركي من الأزمة القطرية-الخليجية، والتي عملت على تقريب وجهات النظر والمصالح بينها وقطر وإيران، بتقديم الدعم المشترك للدوحة على حساب المنافس الإقليمي السعودي الذي بات يهدد مصالح الدولتين.

ما يعني أن هناك روابط وأهداف أكبر تجمع بين أنقرة والدوحة لها مقومات الإستمرار من بينها:

✓ تمثل قطر القاعدة الفكرية لجماعة الإخوان المسلمين في المنطقة العربية وخسارتها يعني خسارة تركيا رأس الحربة والداعم المالي واللوجيستي للإخوان، مما يكلفها عبء كل ذلك.

✓ أن في قطر القاعدة العسكرية التركية الوحيدة في منطقة الخليج، والتي تمكنها مستقبلاً من التدخل هناك، وتمنحها مكانة مماثلة لفرنسا والولايات المتحدة في أمن الخليج، كما ستعزز القاعدة إستقلالية الدولة تجاه القوى الاقليمية.¹

✓ التوافق التركي-القطري في العديد من الملفات أهمها الملف السوري.

✓ زيادة حجم التبادل التجاري التركي القطري بمعدل % 54 مقارنة بعام 2017م، ووصل إلى 2 مليار دولار، كما تعهدت قطر بضخ 15 مليار دولار كإستثمارات مباشرة في تركيا.²

(1) صبجي، مرجع سابق، ص. 142.

(2) التقرير الاستراتيجي الإيراني 2016، مرجع سابق، ص. 110.

2- تقاطع المصالح التركية- العراقية -الإيرانية :

غالبا ما يفرض الجوار الجغرافي بين الدول توافقات أو تناقضات في المصالح، هي نفسها تكون مبعثا لعلاقات تعاون وتفاهم مشترك، أو تكون سببا في إثارت نزاعات بينهم. وهو ما ينطبق بشكل ملفت على العلاقات بين دول الجوار تركيا والعراق وإيران، فبرغم من خصوصية روابط التاريخ والدين والثقافة فيما بينهم، إلا أن التطورات المعاصرة على المستوى الداخلي والدولي والإقليمي فرضت مزيد من التعقيد وعدم الثبات في تلك العلاقات.

للعراق حدود طويلة مع إيران تبلغ 1400 كم، و300 كم مع تركيا، وقد كان لمجاورة الإتحاد السوفيتي سابقا لهاتين الدولتين أثر مباشر على سياستيهما الدولية والإقليمية، بل أصبحتا تجاوران دولا جديدة ضعيفة إنبثقت عن تفكك الإتحاد، مما منح مركز أو قوة لهاتين الدولتين تجاه العراق، الذي خرج من حرب الكويت في عام 1991م ضعيفا ومقيدا بالعقوبات ما أضعف دوره الموازن لإيران.¹

فحتما ذلك الجوار المباشر بين تركيا والعراق يعني أن حدوث أي فوضى في العراق سينعكس مباشرة على الداخل التركي ومنطقة الشرق الأوسط ككل، وبالتالي سيعبر كل التحالفات الإستراتيجية المرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وروسيا، لذا تستند تركيا في لعب دورها الإقليمي على مجموعة من المتغيرات العراقية والمحددة لسياستها أهمها النقاط الثلاث التالية :

✓ ورقة الأقلية التركمانية، الذين يمتدون من تلعفر إلى المناطق الجنوبية، والإهتمام التركي بهذه الفئة راجع إلى إحياء الإرث التاريخي في مقاربة تركية عثمانية لإسترجاع كركوك والموصل.²

✓ البعد الإقتصادي وما يمثله النفط العراقي من أهمية في الإقتصاد التركي، ذلك أن العراق يمثل أقصر طريق تجاري بين تركيا ودول الخليج ومن ثم إلى الهند من الناحية

(1) سعد حقي توفيق، العراق وسياسة حسن الجوار مع تركيا وإيران (بغداد: جامعة بغداد، 2010)، ص.9.

(2) مجيد حميد شهاب، العراق - تركيا مقاربة جيوبولتيكية (العراق: جامعة الكوفة، 2015)، ص.14، 15.

الواقعية الجيوبولتيكية، من جهة ثانية وما يرويه التاريخ السياسي في أن الأزمات السياسية داخل العراق تأثر على أوضاع الإقتصادية والإجتماعية في جنوب شرق تركيا.¹

✓ الأكراد وهي المشكلة الأمنية المباشرة، سواء ما يمثله الأكراد في شمال العراق او حزب العمال الكردستاني (PKK)، فتركيا لا تريد حكم ذاتي مستقل للأكراد بسبب الخوف من مطالبة أكرادها بذلك، خاصة أنهم يشكلون نسبة تفوق نسبة ما يمثله الأكراد في العراق.²

تزامن قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979م، مع تولي صدام حسين الحكم في العراق (إنقلاب أبيض)، حينها دخل البلدين في منحى تصاعدي بتوتر العلاقة، والذي كان نتائجه حرب الثمان سنوات ، التي إنتهت بهدنة من الأمم المتحدة بعدما تكبد الطرفين خسائر بشرية وإقتصادية كبيرة.

وقبيل الإحتلال الأمريكي للعراق، عاشت العلاقات العراقية-الإيرانية نوعا من التوجس والإرباك، بسبب دخول المتغير الأمريكي في المعادلة لإسقاط النظام العراقي (قانون تحرير العراق عام 1998م)، إلى جانب إستمرار الحصار الإقتصادي، وما كان يقلق إيران هو إرتدادات الحرب في جوارها المباشر، وأن تكون المستهدف الثاني بعدها.

بعد عام 2003م، كان على الحكومة الإيرانية التحرك ضمن المواءمة بين الثوابت الإستراتيجية ومتغيرات التكتيك في مواجهة الولايات المتحدة، مرتكزة على تحقيق هدفين أساسيين:³

عدم قيام نظام جديد مناهض لها / إيجاد مواقع نفوذ لها داخل النظام الجديد (سياسية وإقتصادية، إيديولوجية. وهي صيغة إستطاعت إلى حد كبير تحقيقها.

(1) العتابي عبد الزهرة شلش، توجهات تركيا نحو أقطار الخليج: دراسة في الجغرافيا السياسية (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2002)، ص ص. 34-36.

(2) شهاب، مرجع سابق، ص. 17.

(3) محمد حسين الوحيلي، العلاقات العراقية-الإيرانية بعد 2003 (الأردن: دار الجنان الأردنية، 2013)، ص ص 89، 90.

- القضية الفلسطينية من أولويات السياستين التركية والإيرانية

تحتل القضية الفلسطينية منذ بروزها مكانا مهما في أجندة العلاقات التركية- العربية- الإيرانية، بحكم ما تمثله من تحدي لشعوب الدائرة الحضارية الإسلامية كافة، بعد انعقاد مؤتمر سلام الشرق الأوسط في 1991/10/30م، ولقد تم تفصيل ذلك في أجزاء سابقة من الدراسة، وما يهمنا الآن هو الانطلاق من التحولات الدولية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر.

مع إعتلاء حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم عام 2002م، ساهمت الجذور الإسلامية لهذا الأخير في إتخاذ مواقف تضامنية قوية لجانب الشعب الفلسطيني، معتمدة في ذلك على الدعم والحضور القوي للقضية الفلسطينية في أوساط الشعب التركي، ومع إعتقاد تركيا على الدبلوماسية الإستباقية الرامية لحل النزاعات بأدوار بسيطة بين الأطراف المتناقضة، فكان لزاما عليها أن تتمتع بعلاقات طيبة مع الجميع بما في ذلك إسرائيل.¹

خير دليل على تلك السياسة، هو البيان الصادر عن المركز الصحفي برئاسة الوزراء التركية في 2003/07/09م، الذي أعرب فيه رئيس الحكومة التركية حينها رجب طيب أردوغان عن مساندته لخارطة الطريق، وفي نفس الوقت تم الإتصال هاتفيا مع رئيس الوزراء الإسرائيلي مؤكدا وجوب دعم وتطوير العلاقات بينهما.²

ينبع هذا الإهتمام التركي بالقضية الفلسطينية من عدة عوامل تجمع بين الإيديولوجيا والمصالح، وفي معرض تفسير الأولى، يقول "يالشين اقدوغان" Yalcin Akdogan مستشار رئيس الوزراء التركي أردوغان: "حزب العدالة والتنمية حزب جماهيري على المستوى القومي وديمقراطي محافظ في القيم مع تقديره للتاريخ".³

(1) محمد نورالدين، "مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين"، مجلة الدراسات الفلسطينية، م21، ع82 (2010)، ص 24-92.

(2) أردوغان يجري اتصالات مع كل من شارون وعباس، "صحيفة المستقبل، ع129 (2005)، ص ص3-46.

(3) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة... تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص72.

أما إعتبرات المصالح (الواقعية)، فتمثل في إنسجام الدور الوسيط في سياسة تركيا الجديدة نحو الشرق مع أهدافها، بفرض نفسها قوة مؤثرة في السياسات الدولية.

يتأثر الدور الإيراني في القضية الفلسطينية، بمسارات عدة ترتبط بطبيعة العلاقات الإيرانية-الإسرائيلية من جهة، وطبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران من جهة ثانية، وكذا العلاقات العربية - الإيرانية من جهة ثالثة، ضمن هذا كله قدمت إيران دعماً بأشكاله المختلفة لحركات المقاومة الإسلامية في فلسطين من حركة الجهاد الإسلامي (المرحبة بالثورة الإيرانية)، ودعم حركة حماس بعد سيطرتها على قطاع غزة، وهو ما ضاعف من الإستياء الأمريكي بعد أن تم تصنيفهم منظمات إرهابية.¹

ظهر التقارب التركي- الإيراني من حيث التوجهات، عندما رحبت كل منهما بفوز حركة حماس في الإنتخابات التشريعية عام 2006م. أعلن حينها وزير الخارجية الإيراني "منوشهر متكي" تبرع بلده بمبلغ 50 مليون دولار، وقد حرصت إيران، على أن تقدم نفسها كلاعب مهم في القضية، بطرح ما يسمى "الأسلمة الظرفية" للمنطقة في منافسة الأنظمة القائمة، وإستثمار ذلك في تحقيق مصالحها، بالتحكم في جميع أوراق اللعبة التفاوضية، في وسط المساعي الأمريكية والإسرائيلية المستمرة لمحاصرة حركة حماس وعزلها، كما إستقبل مرشد الثورة في أبريل 2006م رئيس المكتب السياسي للحركة (خالد مشعل).²

حذت تركيا نفس حذو منافسها الإيراني وكانت من أولى الدول المستقبلية لممثل الحركة، والتي تجد نفسها الأقرب توافقاً معها إيديولوجياً (المذهب السني)، لذلك عملت على الوقوف على نفس المسافة من الفرقاء لدعم مبادئها وإستراتيجيتها الجديدة والمقررة بعد عام 2002م، ذلك أنها دعمت الوساطة بين حماس وإسرائيل ومصر، على إعتبار أنه لا يمكن تحقيق الإستقرار إلا من خلال حركة حماس. وهو ما أكد عليه رئيس الوزراء التركي حينها

(1) أحمد عمر المدني، العلاقات الأمريكية الإيرانية وتأثيرها على الوضع الفلسطيني الداخلي 2006-2009 (غزة: جامعه الأزهر، 2010)، ص. 33.

(2) أشرف كشك، "التحالفات الإقليمية لإيران"، مجلة السياسة الدولية، ع.165 (2006)، ص. 73-124.

رجب طيب أردوغان من خلال إبلاغه رئيس الرباعية الدولية "توني بلير" حين قال: "الطاوله التي لا تجلس عليها حماس لن يخرج منها أي سلام".¹

في المقابل، عبرت حركة حماس على لسان القيادي مشير المصري عن ذلك بالقول: "إن التحرك التركي سياسي وبأعلى المستويات، فهذا الإهتمام من القيادة التركية تجاه القضية الفلسطينية، يعطي تفاؤلاً بالخير".²

(1) سمر محمود حسان، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حزب العدالة 2002-2010 (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2012)، ص. 56.

(2) فريد مؤنس، تركيا في المنظور السياسي الإسرائيلي (إسطنبول: مركز رؤية للتنمية السياسية، 2012)، ص. 66.

المبحث الثالث: الإستراتيجية التركية-الإيرانية ومفاعيلها في العلاقات الدولية

شرعت تركيا منذ عام 2002م في تطوير إستراتيجيتها على نحو يحقق لها مكانتها على المستويين الإقليمي والعالمي، بشكل تتجاوز فيه الدولة الجسر، كما بات واضحا مركزية الدور التركي في ملفات المنطقة وقدرتها على الموازنة بين المصالح الإقتصادية والسياسية مع مختلف الفواعل الدولية.

في حين تنطلق الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية عند تعاملها الإستراتيجي الخارجي من وضع مقتربات مستنبطة من طبيعة فلسفة البيئة الحاكمة، والتي عادة ما تتميز بالتعقيد والتداخل، والذي مثل محددًا أمام قدرة صانع القرار، على تتبع وإستغلال الفرص والتحديات التي تفرضها البيئات الإستراتيجية المتعامل معها لصالحها.

المطلب الأول: أسس صياغة السياسة الخارجية لكلا من تركيا وإيران

ترتكز العلاقات التركية الدولية المعاصرة على عدد من المبادئ الناظمة لتفاعلاتها مع محيطها الخارجي مستندة في ذلك على قوتها الناعمة، نظرا للرغبة التركية في أخذ الموقع المناسب لها بوصفها قوة إقتصادية وعسكرية فاعلة، ومحاولة توطيد الإستقرار السياسي الداخلي، فضلا عن مكانتها الجيوسياسية، لذلك سعت جاهدة إلى ترميم علاقاتها وتوازاناتها مع قوى إقليمية ودولية بما يحقق أهدافها ويخدم مصالحها، في مقابل نشهد تجاوز الإستراتيجية الإيرانية لمرحلة التنظير لمبادئها ومدركاتها إلى حيز التنفيذ الفعلي تجاه جوارها الإقليمي، مستندة في ذلك على القوة الصلبة، والعمل على بناء منظومة قيمية شاملة ترتكز على الوجود القيمي في الدول التي تمثل مشروعها التوسعي.

1- المبادئ والأهداف السياسية لتركيا:

على مدى الأعوام المتتالية في ثبات الحزب السياسي حزب العدالة والتنمية في الحكم، تمكنت تركيا من صياغة مقاربة منهجية وعملية متماسكة للشؤون الدولية، بتطوير سياستها على نحو يتكيف والمستجدات المتسارعة، وأنتج إستقرارا سياسيا في الداخل، والمترجمة في مجموعة من المبادئ التي تعكس مدى فعالية الدور :

✓ مبدأ الموازنة بين تعزيز الحريات في الداخل ومواجهة الأخطار الأمنية، تم إعتبار أن مشروعية النظم السياسية يمكنها أن تتحقق، بتوفيرها الأمن لشعوبها وعدم تقليص الحريات في مقابل ذلك.¹

ذلك أنه بتوفير الأمن بدون حريات تتحول مع الوقت إلى أنظمة تسلطية، وكذلك الأنظمة التي تمسك بالحريات وتضحي بالأمن ستصاب بحالة من الإضطراب المخيف. وهو ما حاولت تركيا تبنيه في تحدي إحتلال العراق.

✓ مبدأ تصفير المشاكل، ذلك بإنزال المشكلات بين تركيا وجيرانها إلى نقطة الصفر، وبالتالي إخراجها من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع. وهذا إن تحقق فسيمنح السياسة الخارجية التركية قدرة إستثنائية على المناورة.

✓ مبدأ الدبلوماسية المتناغمة، فعند النظر إلى تركيا قبل عام 2003م، وبعده يتراءى للعيان الفرق على مستوى عضويتها وأدائها الدبلوماسي في إستضافة أكبر عدد من الفعاليات الدولية المهمة منها (قمة الناتو، قمة منظمة المؤتمر الإسلامي، المشاركة في قمة الإتحاد الإفريقي - الأوروبي...).

✓ مبدأ السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد، وذلك بإقامة علاقات بدول ذات تأثير في الساحة الدولية وعدم حصرها في جبهة واحدة، يتضح ذلك جليا في التحرك السياسي التركي مع كل الجبهات المتناقضة وحتى المتصارعة، فهاهي تقوم تحالفا عسكريا مع إسرائيل وتدعم الولايات المتحدة في المنطقة، ومن جهة ثانية تسعى إلى حل القضية الفلسطينية وتتحالف مع إيران وروسيا، برغم من كل ذلك فلحد الآن لم تدخل تركيا في تضارب الأدوار.²

(1) محمد بوبوش، " الدور التركي المتصاعد الى اين؟"، في: www.marocdroit.com، (2016/02/13).

(2) أحمد سليمان الرحاطة، الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط: الفرص والتحديات (الأردن: جامعة الشرق الأوسط، 2014)، ص. 64.

✓ دبلوماسية سلام إستباقية ووقائية تهدف إلى إتخاذ خطوات قبل بروز الأزمات وتساعدتها إلى مستوى خطير. تعتمد سياسة تركيا الإقليمية على الأمن للجميع، وحوار سياسي، وإندماج إقتصادي، وتداخل وتعايش الثقافات المتعددة. تبنت ذلك في الوساطة بين إسرائيل وسورية، وهو دور لم يعطه لتركيا أي طرف خارجي. كما عملت تركيا على تحقيق المصالحة السنية - الشيعية في العراق، وجهود المصالحة في لبنان وفلسطين، ومصالحة صربيا والبوسنة في البلقان، والحوار بين أفغانستان وباكستان، وإعادة الإعمار في "دارفور" والصومال.¹

من هنا باتت تركيا راغبة في أن يكون لها الدور المؤثر في المنطقة، كونها على محك مباشر مع أزماتها، ففي كتابه "العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية" وضع أحمد داود أوغلو الأسس النظرية التي يجب أن تسير عليها السياسة الخارجية التركية ما بعد إنتهاء الحرب الباردة، والتي سارت عليها تركيا فيما بعد، وأهمها:²

* **العمق الإستراتيجي:** إعتبر داود أوغلو أن مكانة تركيا دوليا مرتبطة بشكل مباشر بمكانتها في محيطها وأدوارها الإقليمية التي تلعبها، خاصة في ثلاث مناطق جغرافية إعتبرها عمق تركيا الإستراتيجي، أي الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز التي أسماها مجتمعة (المناطق القارية القريبة). ذلك أنها كلما لعبت أدوارا أكثر فاعلية في الشرق كلما إرتفعت مكانتها في الساحة الدولية، وهو ما أسماه نظرية (القوس والسهم).³

* **صفر مشاكل:** إذ لا يمكن لأي دولة غارقة في خصومات وعداوات مع دول جوارها أن تبلور سياسة خارجية إيجابية وفاعلة، وبالتالي تحتاج إلى تفسير المشاكل مع جوارها لتستفيد كل الأطراف على قاعدة الربح للجميع (Win – Win Game) .

(1) تركيا بوست، " 3 مبادئ منهجية و5 عملية تلخص سياسة تركيا الخارجية"، في : <https://i0.turkey-post.net/p-8587>، (2014/11/28).

(2) سعيد الحاج، " دراسة: محددات السياسة الخارجية التركية ازاء مصر"، في: <https://www.turkpress.co/node/20261>، (2016/04/06).

(3) أحمد داوود اغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** ، ترجمة(محمد جابر التليجي، طارق عبد الجليل) (لبنان: الدار العربية للعلوم،2010)، ص ص 214-222.

* **القوة الناعمة:** وحتى تكون تركيا "دولة مركز" في محيطها، رأى البروفيسور أن التبادل التجاري والإقتصادي والتواصل الفكري – الثقافي أعمق أثرا وأكثر فائدة من القوة الخشنة، ولقد إستفادت تركيا في بدايات الثورات العربية من هذه القوة الناعمة، ورحب بها بشكل لافت في المنطقة.¹

إن المتتبع لإستراتيجية تركيا ضمن المبادئ التي تحدثنا عنها يجد أنها تسعى لتحقيق جملة من الأهداف والمصالح السياسية يأتي في مقدمتها:²

✓ تحقيق كامل لشروط الإنتساب للإتحاد الاوربي حتى تصبح عضوا فاعلا فيه بحلول عام 2023 م.

✓ السعي المستمر لتحقيق الإندماج الإقليمي عبر تعاون أمني وإقتصادي يربط تركيا بدول الجوار الجغرافي والمحيط الإقليمي بشبكة من العلاقات الأمنية والإقتصادية.

✓ تسعى إلى تحقيق المكانة والقيادة الإقليمية عبر تدخلها المؤثر في حل المشكلات والصراعات الإقليمية.

✓ المشاركة الفاعلة على الساحة الدولية لإقناع العالم بأهميتها الإقليمية ومكانتها الدولية، عبر مشاركتها الفاعلة في المنظمات الدولية وتطلعها المستمر لتحقيق مكانة اقتصادية كبيرة ضمن أهم عشر إقتصاديات عالمية.

2- مبادئ السياسة الإقليمية الإيرانية :

تحرص السياسة الإقليمية الإيراني الحفاظ على مجموعة من المبادئ والمتعلق ب:

❖ السعي إلى تأسيس أمة عالمية واحدة: يدعي الإيرانيون إستنادهم في هذا الطرح إلى الآية القرآنية : {وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون}.³

(1) الحاج، مرجع سابق.

(2) خالد جواد، السياسة التركية إزاء منطقة الشرق الأوسط 2002-2010 (بغداد: جامعة بغداد، 2012)، ص.7.

(3) سورة المؤمنون، الآية (52).

على إعتبار أنه يجب تأسيس إئتلاف إسلامي عالمي تجمع الأمة كافة تحت لوائه بتأسيس نظام فكري وروحي تابع لولاية الفقيه بقيادة المرشد الأعلى.

تنص المادة (154) من دستور الثورة الإيراني على إلتزام إيران العمل على إقامة حكومة الحق في أرجاء الأرض وحماية الكفاح الشرعي للمستضعفين في أي مكان".¹

❖ حماية المستضعفين أمام المستكبرين: تنص المادة (154) من دستور الثورة الإيراني على إلتزام إيران العمل على إقامة حكومة الحق في أرجاء الأرض وحماية الكفاح الشرعي للمستضعفين في أي مكان".² وفي نص البند الرابع عشر (14) أن الحكومة الإسلامية في إيران، تعمل ضمن أهدافها على إسعاد الإنسان في المجتمعات البشرية كافة، وعليه فهي تؤيد حقوق المستضعفين ونضالهم في مواجهة المستكبرين في نقطة من بقاع الأرض، الأمر الذي من شأنه تحقيق الأمة العالمية الواحدة.³

❖ صيانة الإستقلال وحماية الحدود: تنص المادة (153) من الدستور الإيراني على وجوب الحفاظ وحماية الأراضي الإيرانية وإبقائها بعيدة عن كافة أشكال التهديدات.

❖ المذهبية الإيرانية: نصت المادة (12) من الدستور الإيراني على أن الدين الرسمي في إيران هو الدين الإسلامي ومذهبها هو المذهب الجعفري الإثنى عشري، وهذه المادة تبقى دائما وهي غير قابلة للتغيير أبدا.⁴

فبرغم من محاولة إيران نفي المصوغ المذهبي في سياستها الخارجية تجاه دول الجوار، ضمن إصباح خطابات الخميني بالتوجه الإسلامي الموحد ففي بيان له عام 1980م يقول "..الأخطر من القومية هو خلق الفرقة بين السنة والشيعة،

(1) صباح الموسوس وآخرون، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية (القاهرة: دار البشير للتوزيع والنشر، 2015)، ص. 102.

(2) صباح الموسوس وآخرون، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية (القاهرة: دار البشير للتوزيع والنشر، 2015)، ص. 102.

(3) الياس، مرجع سابق، ص. 105.

(4) حبيبة زلاقي، تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية (باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2010)، ص. 71.

ونشر الدعاوي الخبيثة بين الأخوة المسلمين.. أنا أمد يد الأخوة إلى كل المسلمين الملتزمين في العالم، وأطلب منهم أن يعتبروا الشيعة إخوة أحياء لهم، وبهذا نقضي على مخططات الأعداء الشريرة". في حين آخر عمل الخميني على تكفير من لا ينتسب للمذهب الشيعي في كتابه "الأربعون حديثاً"¹.

من هنا، وضمن المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الدستور، يتبين لنا أن إيران تعمل جاهدة على استثمار قوتها الصلبة والناعمة لبناء نظام إسلامي تابع لها وعلى مقاسها. أما فيما يرتبط بنماذج سياسة إيران الخارجية في تعاطيها مع القوى الدولية والإقليمية، فقد إعتد الباحثين أربعة نماذج رئيسية بحسب متطلبات كل مرحلة، وهو ما يكشف مدى تعقيد وتشابك قرارات النخبة السياسية الإيرانية، وهي:²

✓ **نموذج التبني Adaptive Model**: ظهر بوضوح هذا النموذج في السلوك الإيراني الخارجي خلال فترة حرب الخليج الثانية، حيث إلتزمت بقرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتوقيع العقوبات على العراق.

✓ **نموذج التحفيز الذاتي Self-Promotion Model**: الذي هدف إلى تأكيد دور إيران الإقليمي وضرورة إحتسابها في المعادلة السياسية الإقليمية (الآسيوية - الخليجية - العربية). في إطار ذلك أعلن هاشمي رفسنجاني إستعداد بلاده للتوسط بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق في 3 فيفري 1991م، إلا أنه مباشرة تم الرفض من البيت الأبيض. إلا أن إيران عادت لتمارس ذلك الدور بعد إحتلال العراق عام 2003م لكن هذه المرة بمباركة أمريكية.³

(1) إلياس، مرجع سابق، ص.105.

(2) عبد الحسين، مرجع سابق، ص. 100،99.

(3) عبد الله يوسف، سهر محمد، "تحليل السياسة الخارجية الإيرانية"، السياسة الدولية، ع.138 (أكتوبر 1999)، ص ص 88-53.

✓ **نموذج المناورات The Bargaining Model**: أخذ هذا النموذج حيزا واسعا وربما بشكل مستمر في السلوك السياسي الإيراني، حيث يتم إستغلال مساحات كبيرة للمناورات الدبلوماسية والخطابات الرنانة من أجل تحقيق أقصى حد من الربح.

✓ **نموذج التصلب Intransigent Model**: رافق هذا النموذج السلوك الإيراني منذ قيام الثورة بإعتباره أحد مبادئها الأساسية القائم على الإستقلال عن الغرب (وإن كان هذا يطرح بعض التساؤلات)، والإعتماد على ما يسمى بالنفسية الجغرافية السياسية بشكل تصريحات حادة على الهيمنة الخارجية، كما تستخدم إستراتيجية الحشد الداخلي والخارجي في إبراز الظلم الواقع على الذات.¹

كل تلك النماذج تسطر إلى أن صناع القرار السياسي الإيراني يعتمدون على مبدأ الإستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية للدولة.

المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية التركية-الإيرانية الشرق أوسطية الجديدة.

عاشت تركيا فترة ما بعد الحرب الباردة تتخبط في البحث عن موضعها الدولي وإنتمائها الهوياتي، ما بين الرفض الأوروبي والضعف الإسلامي على خلفية إستقلال دول الإتحاد السوفياتي، ناهيك عن عدم الإستقرار الداخلي للحكومات الإنتلافية.

1- عوامل التموضع التركي الجديد:

يمكننا إرجاع التطور في سياسات تركيا إزاء الشرق الأوسط إلى صعود حزب العدالة والتنمية للحكم، والدور الذي لعبته فلسفة أحمد داوود أغلو في توفير مظلة إيديولوجية قوية للتحرك التركي في المنطقة، والتي لا تتفصل طبعاً عن البرغماتية في تحقيق نمو إقتصادي ومكانة سياسية، ودور مهم في التفاعلات الإقليمية والدولية.

- **أسباب سياسية**: تتعلق بالدائرة السياسية الداخلية في تركيا والمتمثلة بصعود تيار إسلامي ليشكل نقلة نوعية في الموازنة بين العلمانية والإسلام، وقبل الحديث عن دور الحزب في طرح الإستراتيجية الجديدة لتركيا، نعود قليلاً لنسلط الضوء على هذا الحزب.

(1) عبد الحسين، مرجع سابق، ص 101.

* نشأة الحزب: تم تشكيل حزب العدالة والتنمية من قبل النواب المنشقين من حزب

الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في 22 أوت 2001م، على إعتبار أنه إمتداد لحزب الرفاه المحظور، هذا الحزب الذي تمت إدانته بالقيام بأنشطة مخالفة للمبادئ العلمانية والحكم عليه بالحظر السياسي لمدة خمسة سنوات.¹ وعليه إنقسم حزب الفضيلة الإسلامي إلى حزب السعادة بزعامة "محمد رجائي قوطان" (المحافظون)، وحزب العدالة والتنمية بزعامة عبد الله غول وأردوغان (الإصلاحيون).

وفي ظل الأجواء السياسية المتوترة والإنهيار الإقتصادي، قررت الحكومة إجراء إنتخابات مبكرة، وبالفعل تم تصويت البرلمان على ذلك بإعلان 2002/11/03م كموعدها الرسمي لها.²

شكل إنتصار حزب العدالة والتنمية في إنتخابات المجلس الوطني زلزلا سياسيا بكل المعايير، إذ فاز بنسبة 34.3% من أصوات الناخبين والحصول على الأغلبية المطلقة لمقاعد البرلمان ممثلة في 363 مقعدا من أصل 550 مقعدا، أي بما يمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده، أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب حزب الشعب الجمهوري بزعامة "دينيز بايكال" الذي لم يتخط نسبة 19 %، أما بقية الأحزاب فلم تستطع اجتياز الحاجز الإنتخابي والمقدر ب (10%)، ما كان نتيجته إستقالة العديد من زعماء الأحزاب.³

كما أظهرت نتائج فوز أردوغان في الإنتخابات المبكرة الثانية المنعقدة في 22 جوان 2007م، مدى صلابة الحزب في مواجهة ضغوط المؤسسة العسكرية والتي بدأتها بإدانة الحزب بالعمل ضد المبادئ العلمانية، وكذا قطع الأحزاب المرشح للإنتخابات جلسات المجلس الوطني ورفض ترشح عبد الله غول، ومن خلال رؤية تكتيكية للحزب وبمساندة حزب المجتمع الديمقراطي في رفع عدد النواب كانت النتائج حصول الحزب على نحو 46.6%.⁴

(1) محمد نور الدين، "تركيا الى اين..؟ حزب العدالة والتنمية الاسلامي في السلطة"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ع. 287 (جانفي 2003)، ص ص5-27.

(2) محمد علي اوخان، "بعد فوز العدالة والتنمية.. مؤشرات لإستقرار تركيا"، في: www.islamonline.net، (2019/04/26).

(3) أحمد النوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011)، ص ص392، 393.

(4) صدام أحمد ججاجحة، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية في فترة 2002-2010 (الأردن: جامعة الشرق الأوسط، 2011)، ص 42.

وتعد هذه المرة الأولى منذ نحو 52 عاما من تاريخ الدولة التركية أين تمكن حزب حاكم من زيادة نسبة الأصوات المحصل عليها، والتي كانت بنسبة 12%.¹

مثلت الإنتخابات النيابية التي أجريت في 12 جوان 2011م إمتحانا صعبا لحزب العدالة والتنمية أمام الضغط الداخلي والخارجي، وبإستعراض محصلة ثماني سنوات من الإنجازات (الديمقراطية- الإطار السياسي- الإقتصاد) إستطاع أردوغان كسب الرهان بنيل 50% من الأصوات، غير أن إخفاقه كان في الحصول على ثلثي مقاعد البرلمان لوضع دستور جديد بدون المرور باستفتاء شعبي، كما أن نسبة أصواته تراجعت في المناطق الكردية، إلا أنه برغم من كل ذلك فالحزب إنفرد بالحكم.²

يبدو من الواضح إن التحولات السياسية الجذرية التي قام بها حزب العدالة والتنمية منذ توليه الحكم، سمح لتركيا بإعادة صياغة مسارها الجيو- سياسي وتحديد أولوياتها الجيو- استراتيجية، بإعطاء نفسها هامش المناورة على صعيد التفاعلات الخارجية بعيدا على إملاءات أمريكية وأوروبية، بسيرها قدما في مسار تحدد مصالحتها الوطنية لا غير.

*التوجهات العامة لحزب العدالة والتنمية:

تبنى الحزب مجموعة من الإستراتيجيات الخارجية والتي تعكس السيطرة على زمام الوضع الداخلي، ففي الفترة الأولى وبشكل عام، تبنت النخب السياسية الجديدة نموذج سياسة خارجية جديدة تعطي الأولوية القصوى للتكامل والتعاون مع الدول الإقليمية، خاصة في مجالات الإقتصاد والدبلوماسية.³

أما في الفترة الثانية، ومع تزايد قوة تركيا الإقتصادية ودورها كوسيط سلام في المنطقة، بدأت أنقرة في تعميق علاقاتها مع الشرق الأوسط. وتزايدت "الإستقلالية الإستراتيجية" لتركيا

(1) النعيمي، النظام السياسي...، مرجع سابق، ص. 408.

(2) ريز لطيف صادق، العلاقات الأمريكية- التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية 2003- 2011 (الأردن: جامعة الشرق الاوسط، 2011)، ص. 43.

(3) Bulent Aras, "Turkey's Rise in the Greater Middle East: Peace-building in the Periphery", *Journal politic*, Vol. 11, No. 1 (March 2009), pp.29.

في هذه الفترة تدريجيا بفضل تنوع أنشطة السياسة الخارجية مع مختلف المناطق، وهو ما إعتبرته المعارضة الداخلية تغييرا في المحور الجيو- إستراتيجي الذي سيدمر الدولة التركية.

وفي الفترة الثالثة من حقبة الحزب، حدث تغير في كل من السياسة الخارجية والدور الذي تلعبه أنقرة في السياسة الإقليمية. فمبدئيا، كانت تركيا تخطط لتكثيف علاقاتها مع الدول العربية، وحاولت تحقيق نموذج "التكامل الإقليمي". إلا أن إجتياح الحراك العربي دول الجوار التركي فرض عليها تحديات جديدة، إستغلتها المعارضة الداخلية في التشكيك بقدرة الحزب على التعاطي معها.¹

- الأسباب الإستراتيجية: طرحت عديد الدراسات فكرة تراجع المكانة الجيوستراتيجية لتركيا بعد زوال التهديد الشيوعي والتفرد الأمريكي بزعامة العالم، فلم يعد بحاجة لسياسة سد المنافذ التي أكسبت تركيا دورا مهما طيلة فترة الحرب الباردة لكن على عكس ما كان طرح سلفا، من إحتمال تراجع أهمية تركيا وإفتقاد دورها الحيوي، بدا لاحقا أن ثمة حاجة غربية وأمريكية ملحة للدور التركي خاصة في ظل تعقد الأوضاع في الشرق الأوسط، ودخول الولايات المتحدة للمنطقة بكل ثقلها تحت ذريعة " الحرب على الإرهاب " التي أفقدتها كثيرا من حضورها الرمزي، وأثقل كاهلها بالعديد من المشاكل التي لم تحسم بعد.²

بعد كل ذلك، أدركت تركيا أنها أمام فرصة يصب معظمها بإتجاه تعميق مكانتها الإقليمية والدولية لما ستحقق لها من أعلى درجات النفوذ والنمو الإقتصادي، فضلا على دور الدولة القائد على المستوى الإقليمي، والمتحكم في ملفات المنطقة، نظرا للتقارب التاريخي - الثقافي مع دول الجوار، إلا أنه سرعان ما إكتشف حزب العدالة و التنمية حجم التحديات التي أمامه:³

(1) *ibid*, pp. 36-39.

(2) خليل العناني، تركيا والولايات المتحدة الأمريكية..مصالح متبادلة (مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية ، 2009)، ص.5.

(3) محمد قاسم المبرجي، " التوجه الاستراتيجي التركي حيال سوريا بعد 2002"، مجلة السياسية الدولية ، ع. 47 (2015) ، ص ص. 138-194.

✓ التحدي الأول: هو تزامن أحداث 11 سبتمبر 2001م مع وصول الحزب الذي كان لايزال يللمم أوراقه في البيت الداخلي التركي. فبعد إعلان السياسة الأمريكية الحرب على الارهاب والربطه بالإسلام، إزداد توجس تركيا الإسلامية من الوضع الدولي وعلاقتها مع القوى الكبرى.

✓ التحدي الثاني: إحتلال العراق والذي تدرك جيدا أنه سيخلق تهديدات أمنية على حدودها المباشرة، بل الأكثر من ذلك إستقلال الأكراد في شمال العراق.

✓ التحدي الثالث: مرتبط بصورة تركيا أمام دول الإتحاد الأوروبي في تعاطيها مع التحديات السابقة، كما أن تلك التحديات نفسها، أعطت مبررا لتجميد مسار الإلتحاق بالإتحاد الأوروبي، خاصة بعد وصول اليمين إلى الحكومة الفرنسية وتهاتف التصريحات حول إستحالة قبول دخول دولة مسلمة في إتحاد ، وهو ما شجع تركيا إلى التوجه نحو الشرق الأوسط في البحث عن هويتها الضائعة، وأنها هناك تستطيع ممارسة دور الدولة المركز في العديد من القضايا منها (القضية الفلسطينية)¹.

- العامل الإقتصادي:

إكتسبت الإعتبارات الإقتصادية أهمية بالغة في أجندة حزب العدالة لإدراكها الجيد، أنها تعد من عوامل مرونة الدولة للتحرك والمناورة في ساحات العلاقات الدولية، بعد تراجع قدرة القوة الصلبة على حسم الصراعات لتدخل في ما سمية بعصر الحروب الإقتصادية.

تاريخيا، أدى سوء إدارة الإقتصاد التركي في الستينيات إلى خلق أزمات حادة متتالية بداية من أزمة (1969-1974-1979م)، بعد أن وصل العجز في الميزان التجاري إلى 2.25 مليار دولار في السنة الأخيرة.

في حين أعتبرت فترة الثمانينات، وبالتحديد بعد إستلام "أوزال" مهمات الوزارة المالية من أهم مراحل إنتعاش الإقتصاد في تركيا، والتي عرفت حينها "بالمعجزة الإقتصادية"، (الأشبه بمعجزة الوزير الألماني في الخمسينات المستشار إيرهارد فاوزال) .

(1) المكان نفسه.

فقد نجح أوزال في خفض العجز التجاري إلى 1.5% خلال عام 1987م وتسديد الديون المستحقة على تركيا من ميزان المدفوعات وتحقيق الفائض، غير أنه لا يمكن إنكار الدعم الغربي لتركيا بمنحها قروض خارجية بدون شروط.¹

ضمن أزمات أخرى، مثل عام 2001م إنفجار أخطر الأزمات الإقتصادية في تاريخ تركيا الحديث، والتي كانت نتيجة لتراكم سياسات غير مسؤولة، موضحة في:²

➤ تفاقم الديون الخارجية التي بلغت 104 مليار دولار خلال عام 2000م.

➤ إرتفاع التضخم الذي كان نتيجة لسوء الإدارة الداخلية والمرتبطة بإقامة مشاريع ضخمة، ناهيك على تأزم الوضع السياسي والأمني الداخلي (الأزمة الكردية). بالإضافة إلى الأزمة الروسية التي أدت إلى خروج الرساميل، وتعويم السوق بالليرة.

➤ بلوغ العجز في الميزان التجاري إلى إقصاه قدر ب26.7 بليون دولار عام 2000م.

➤ إنضمام تركيا للإتحاد الجمركي الأوروبي، وإنضمامها إلى صندوق النقد الدولي.

في 19 فيفري 2001م شهدت تركيا الأزمة الثانية نتيجة لوجود البيع غير الإعتيادي في القروض التركية وأسواق العملة، هذه الأخيرة التي إنخفضت بصورة دراماتيكية أمام الدولار من 500 ألف إلى مليون و500 ألف ليرة.³

كما أدى عدم التوافق في سياسة إدارة الأزمة بين الرئيس التركي السابق أحمد نجدت سيزر ورئيس الوزراء ولندا جويد، إلى الزيادة في إنهيار الإقتصاد بإنخفاض معدل النمو السنوي من 8.3% إلى 9.4% تحت الصفر وارتفعت الديون الداخلية والخارجية لنفس الفترة

(1) مصطفى ابراهيم، مرجع سابق، ص.4.

(2) رواء زكي الطويل، الإقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية- التركية (العراق: جامعة الموصل، 2011)، ص ص. 70،71.

(3) نور الدين، مرجع سابق، ص. 20.

من 114.6 بليون دولار إلى 305 بليون دولار، وهو مؤشر واضح على فشل برنامج الإصلاح الإقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.¹

كل هذه الأحداث أقيمت على كاهل قادة الحزب بعد الوعود التي قدمها للشعب التركي في برنامجة الإنتخابي معتبرا سياسة إصلاح الإقتصاد الهدف الأول لحل مشاكل المجتمع.

وبالفعل إستطاع الحزب خلال مدة تقارب العشر سنوات إلى تحقيق قفزة إقتصادية يشهد لها العالم كله، والتي كان من أهم مظاهرها على المستوى الداخلي:²

✓ تضاعف في إحتياطي البنك المركزي من العملة الصعبة من 26.8 مليار دولار في 2002م إلى 82.6 مليار دولار مع حلول عام 2011م (أربعة اضعاف).

✓ تحقيق نمو إقتصادي خلال 10 سنوات بمعدل 4.9% بعد أن كان 3.1%.

✓ إستطاع حزب العدالة والتنمية في حدث كان الأول في تاريخ الخزينة التركية من تقليص الديون العامة من 61.4 % إلى 28.7 %، وتراجع معدل التضخم من 40 % في عام 2002م إلى 8 % فقط في عام 2010م، ومن هنا تمكن الإقتصاد التركي من بلوغ المرتبة 15 عالميا و 6 أوروبا.³

✓ إنعكاس الإستقرار الإقتصادي على قطاع الخدمات الإجتماعية، وهو ما عكس الرضا الشعبي على أداء الحزب ودعم إستمراره في الحكم، والمتمثل في رفع أجور الموظفين ومنحهم التمتع بالعقد الجماعي لضمان حقوقهم، وزيادة تقاضي المتقاعدين وتراجع معدلات البطالة إلى ما دون 9.2% في عام 2010م، كسابقة في تاريخ تركيا الحديث.⁴

بلور الحزب كل إنجازاته الإقتصادية السابقة في زيادة علاقاته الإقتصادية مع دول الجوار، بالإستفادة من العوامل الجيوليتيكية والمشتركات التاريخية والثقافية في سبيل تحقيق

(1) عبد الفتاح، مرجع سابق، ص. 165.

(2) محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم؟ (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013)، ص. 121، 122.

(3) "التحولات الكبرى في تركيا بعد 2002"، في <https://www.afrique2050.net>، (2018/04/02).

(4) المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، مستقبل الاقتصاد التركي بعد فوز اردوغان، (22 افريل 2014)، ص. 23.

الهدف الأسمى بالإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وهو ما عبرت عنها قفزة التبادل التجاري التركي مع دول الشرق الأوسط إلى ما يقارب 5 مليارات دولار عام 2002م إلى تجاوز 43 مليار دولار عام 2011م ، حيث بلغ نصيب تلك الدول من العلاقات التجارية مع تركيا الى 21 % بعدما كان لا يتجاوز 6%¹.

كما تمثل منطقة الخليج الحوض الأساسي لتنامي الإقتصاد التركي، فتركيا تمثل الشريك التجاري الأول لإقليم كردستان العراق البالغ 10 مليارات دولار لتأتي بعدها الصين ثم إيران². وكذا أهمية مصادر الطاقة وممراتها، في حين تمثل دول مجلس التعاون الخليجي رؤوس أموال تجذب الإستثمارات في تركيا، وتفتح أسواق واعدة للصادرات التركية .

إذن يعكس ذلك الإنفتاح في المناطق الموضحة سابقا قوة ثقة النخبة السياسية التركية بأنها أصبحت قادرة على لعب دور أكبر على الصعيد الإقتصادي، ومن ثم السياسي في مناطق نفوذها التقليدي، بل تعدتها إلى مناطق كانت تعزف عن الإقتراب منها كإفريقيا وأمريكا اللاتينية، ما يدل على ذلك فتح تركيا 15 سفارة في إفريقيا خلال عامين فقط.³

2- العامل الداخلي وأثره في محددات التحول في الإستراتيجية الإيرانية:

يحدد مجال الدراسة علينا الخوض في السياسة الخارجية الإيرانية في عهد كل من الرئيس الإيراني السابق محمود أحمددي نجاد والرئيس الحالي حسن روحاني، في قراءة موضوعية للمتغيرات الداخلية، والتي لربما خلقت واقعا جديدا في السلوك الخارجي الإيراني.

يبقى السؤال التقليدي مع كل الإنتخابات في إيران، إلى أي مدى يمكن للرئيس الجديد إحداث تحولا في السياسة الإيرانية تجاه القضايا الرئيسية والحساسة ؟ إلا أن هذا السؤال وللإجابة عنه يجب البحث في شقين، الأول يتعلق بوزن الرئيس والذي يتحدد بعلاقته مع المرشد الأعلى.

(1) Soli Ozel, Behlul Ozkan, **Turkey : Illusions versus Reality** (Middle East,2015),p.88.

(2) اذاعة العراق الحر، "تركيا تسعى الى بناء تكامل اقتصادي تام مع كردستان العراق"،

في <http://www.iraqhurr.org/content/article/2062365html>, 25/06/2016. (2019/04/06).

(3) "دبلوماسية العثمانيين الجدد، هل سئمت أنقرة من الجري وراء أوروبا"، مجلة المجلة ، في http://www.majalla.com/ar/cover_story/articl.26364ece، (2018/12/07).

أما الشق الثاني فمرتبط بتوجهات وشخصية الرئيس وقدرته على إحداث توازن في اللعبة الداخلية بين (المحافظين-الإصلاحيين) والسياسة الخارجية. فمن الملفت أن أصدقاء الصراع بين المرشد الأعلى علي خامنئي والرئيس السابق للجمهورية الإيرانية أحمددي نجاد لم تطفو إلا في الولاية الثانية لهذا الأخير، على نقيض الولاية الأولى (2005-2009) التي تميزت بالتوافق بين شخصيتين محافظين يؤمنان بمبادئ الثورة .

من جانبه، شكل الغموض والتداخل بين الصلاحيات الدستورية إلى تقاوم المزيد من الخلافات خاصة تلك المرتبطة بالمرشد الأعلى والرئيس، وهو ما حدث فعلا، عقب الانتخابات الرئاسية الثانية عام 2009م، والتي دعم خامنئي ترشيح أحمددي نجاد وفوزه بولاية ثانية عبر تزوير نتائجها، (بدعم من خامنئي). كما خططا وإتفقا على وجوب قمع المتظاهرين في إحتجاجات الحركة الخضراء.¹ الذين حملوا نفس المظالم وشعارات دول الحراك الثوري العربي من محاربة الفساد، القضاء على الفقر، وتفعيل الحريات العامة، خاصة أن الشعب الإيراني تكبد لسنوات طويلة عناء الحصار الدولي.

لكن ظهرت الخلافات بين المرشد الأعلى واحمددي نجاد على مسألة تدخل خامنئي في صلاحيات الأخير، والتي رد عليها الرئيس بمحاولة إنتهاج سياسة مستقلة وتوسيع صلاحياته التنفيذية كتحدي بعض قرارات المرشد مثل المماثلة في إقالة نائبه الأول "إسفنديار مشائي" ثم تعيينه مديرا لمكتبه، في مقابل ذلك منح المرشد الأعلى الضوء الأخضر للعديد من المؤسسات للضغط على التيار السياسي الذي يقوده الرئيس.²

إتسم أحمددي نجاد بمواقفه المتشددة حول أنشطة إيران النووية وخطاباته اللاذعة حول إسرائيل والمحركة، خاصة بعد جمود المفاوضات التي قادتها الترويكا الأوروبية (فرنسا،

(1) المسألة الإيرانية عام 2013، مرجع سابق، ص. 39.

(2) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2011-2012، "إيران بين تفاعلات الداخل وتحديات الخارج"، (2013). ص. 81.

المانيا، بريطانيا) حول البرنامج النووي، معبرة عن توافق الرؤى الأوروبية والأمريكية حول زيادة فرض العقوبات الاقتصادية الإيرانية.¹

بعد تلك الفترة، شهدت إيران إنتخابات رئاسية عام 2013م أسفرت عن فوز حسن روحاني بنسبة 51.7 %، وهو الرجل الذي تقلد مناصب عديدة في مؤسسات صنع القرار* تلك المقومات تفرض تساءل إذا كان بإمكان هذا الرجل إحداث تغيير في السياسة الخارجية للبلاد وفي مقدمته الملف النووي، والتدخل في مناطق الأزمات التي رفع شعارها الشعب الإيراني في الفترة الأخيرة من حكم أحمدني نجاد: "دعكم من سوريا وإهتموا لشأننا".²

لذلك، فالرئيس الجديد يواجه تركة مثقلة من التعقيدات والمشاكل التي سبق وذكرناها، بل عليه أولاً تجاوز ضغوط المحافظين المتشددين، خاصة أن البعض تحدث على أن سياسة روحاني ستكون مزيجاً بين مدرستي رفسنجاني وخاتمي بين مقولات التمدن الإسلامي وحوار الحضارات.³

أما فيما يخص العلاقة، تعتبر علاقة الرئيس روحاني بمرشد الثورة من العوامل المؤثرة في قوة الرئيس، ودرجة تأثيره في مجال السياستين الداخلية والخارجية، وهي علاقة إتسمت بقدر من التوافق الظاهري على الصعيد الخارجي. وقد تمخض عن ذلك إحداث إنفراجة بسيطة مع العالم الخارجي على الرغم من بعض الإنتقادات التي وجهت لهم من طرف بعض قيادات الحرس الثوري، وبعض رموز التيار المحافظ، إلا أن مرشد الثورة طالب الجميع علناً بالإصطفاف خلف روحاني لتقوية موقع إيران التفاوضي مع مجموعة (1+5)،

(1) Anoushiravan Ehteshami , Mahdjoob Zweiri and Others, *Iran's Foreign Policy From Khatami to Ahmadi NEJAD* (UK ,Ithaca Press , 2008),p.54.

(*) حسن روحاني شخصية بارزة على مستوى الرسمي تقلد العديد من المناصب الفاعلة في الدولة بداية من نائب في البرلمان الإيراني لخمس فترات متتالية إلى نائب رئيس البرلمان، إلى نائب المرشد الأعلى في المجلس الأعلى للأمن القومي، وأحد أهم المفاوضين الإيرانيين في الملف النووي مع الغرب، إلى رئيس الجمهورية الإيرانية في عام 2013م.

(2) اخبار الخليج، "مراقبون: فزع في ايران بسبب الخسائر الهائلة للحرس الثوري في سوريا"،

في: <http://www.akhbar-alkhaleej.com/13792/article/59573.html>، (07/08/2017).

(3) ريتا فرج، "روحاني رئيساً.. انقلاب ناعم دون انقلابات"، *جريدة الراي*، ع.12420، (13 جويلية 2013).

كذلك تحجيم دور بعض القوى المحافظة لوقف عجلة تطبيع العلاقات بين طهران والغرب عموماً، والولايات المتحدة على وجه الخصوص.¹

في قراءة لتفاصيل المشهد المعقد في المنطقة العربية منذ نهاية العام 2010م، بدأت توازنات القوى الإستراتيجية في المنطقة تتغير بسقوط قوى وصعود أخرى، ناهيك عن الإصطفاف الخارجي في محاولة لإستعراض القوة وكسب الغنائم، خلالها حاولت سياسة روحاني التكيف مع الأوضاع والتحرك بشكل نجده أكثر براغماتية، على خلاف سياسة سابقه، في محاولة منه لدحض سياسة إما معنا أو ضدنا، لصالح إستراتيجيات تقوم على فكرة التوافق والتحالف المرن المرتبط بكل قضية وكل فترة على حدى، دون أن تجر إلى باقي القضايا، فها هي إيران رغم التنافس الحاد مع تركيا في المجال الأمني في سوريا تحرص على عدم قطع أوصل العلاقات الإقتصادية معها، وكذا التقدم في الوصول إلى إتفاق حول برنامجها النووي مع الغرب، مشيرة إلى سعيها لإنقاذ إقتصاد البلاد وإحياء التواصل السلمي مع دول الجوار على أساس مبدأ حسن الجوار والإحترام المتبادل لفرض السلام في المنطقة.

ترجم الرئيس الإيراني حسن روحاني مصالح إيران في منطقة الشرق الأوسط وفق ثلاثة أهداف رئيسية، وهي كالآتي:²

- تأمين نفوذ إيران في المناطق المتوترة، أفغانستان، العراق، البحرين، لبنان.
- أن لا يتقلص نفوذ إيران في أي ترتيبات تحدث في سوريا (بعد الأسد).
- رفع أي قيود على قدرات إيران بالإستمرار في سياستها الخارجية والإعتراف بمكانتها في العالم المرتبطة بقدراتها النووية، وهو ما عده روحاني مكوناً مهماً في هوية الدولة الإيرانية.

(1) المسألة الإيرانية عام 2013، مرجع سابق، ص. 37.

(2) فراس عباس هشام، النفوذ المتعظم إيران وأعباء التفكير الاستراتيجي حيال الصعود الإقليمي (دمشق: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2016)، ص ص. 58، 59.

المطلب الثالث: إعادة مركزية الدور التركي والإيراني بدلالات القيادة الإقليمية

إعتمد صناع القرار في البلدين على مجموعة من الأدوار في التحرك تجاه محيطهما المشترك الدولي والإقليمي، ما يتلاءم والقضايا المطروحة أمامهما، من حيث استثمار الفرص ومواجهة التحديات، وهو ما سيتبن معنا في هذا الجزء من الدراسة بعد عرض وتحليل أهم الأدوار التي مارستها كل منهما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م.

1-أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م:

في التسعينيات كانت علاقة تركيا بمنطقة الشرق الأوسط تسير في إطار رؤية واقعية لموازن القوى في المنطقة، فكان تركيزها على تطوير علاقاتها العسكرية مع إسرائيل، كما مارست ضغوطا على سوريا، وشاركت في فرض العقوبات الغربية ضد العراق.

أما اليوم، فهي تسعى لتطوير علاقاتها مع جميع اللاعبين بالمنطقة بغرض خدمة مصالحها والمرتبطة بدعم السلام الإقليمي، وفي إطار هذا الهدف بادرت تركيا للعب العديد من الأدوار ضمن مجموعة من الملفات:

- **الوسيط:** كلما أردنا التعمق أكثر في منطلقات هذا الدور نجد أن فلسفة السياسة الخارجية لوزير الخارجية السابق أحمد أغلو وفرت مظلة إيدولوجية قوية لسياسات تركيا تجاه الجوار، كما أن العوامل الداخلية دعمت تلك السياسة، والتي لا تتفصل عن النمو الإقتصادي وصعود لاعبين من رجال الاعمال للمرابحة في أسواق المنطقة العربية تحديدا.

ففي محاولة إلى قراءة أهم المؤشرات التركية في تنفيذ دور الوسيط في المنطقة، عبر الإجابة عن سؤال حول ما الخطوات التي إستطاعت تركيا تحقيق دور الوسيط بفاعلية في الشرق الأوسط؟

فبعد إنهيار عملية أوسلو وفشل الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي في إعادة إطلاق عملية سلام جديدة ذات مصداقية إزاء الصراع العربي- الاسرائيلي، أخذت تركيا المبادرة بتقديم جهودها للوساطة بين سوريا وإسرائيل في جانفي 2004م، والتي توجت بأربعة جولات ناجحة من المفاوضات غير المباشرة بين الجانبين.

غير أن السياسة الإسرائيلية عملت على تراجع الجولات (الرصاص المصبوب) ضد قطاع غزة بعد خمسة أيام من انعقاد إجتماع بين رئيس الوزراء التركي والإسرائيلي في 23/12/2008م، وبذلك تم إيقاف عملية المفاوضات.¹

حول أزمة البرنامج النووي، حرصت إيران على عدم منح منافسها التركي مكسبا سياسيا يعزز من فرص صعوده إقليميا ودوليا في إطار إيجاد حل للأزمة، ذلك أنها تدرك جيدا أهمية تركيا في تسهيل مفاوضات مجموعة (1+5) كما حدث عام 2006م، إلا أن إستعصاء التقارب بين إيران والغرب، وتكيف الأخيرة للحصار الإقتصادي عليها، فرض قبول للدور التركي في إدارة المسألة، عبر (إعلان طهران) بإعتباره الحدث الأهم في تمثيل دور الوسيط التركي في 17 ماي 2010م بالاتفاق مع البرازيل، والقائم على إيداع إيران كمية 1200 كيلوجرام من اليورانيوم منخفض التخصيب في تركيا دفعة واحدة.²

مقابل حصولها على الكمية نفسها من الوقود النووي من مجموعة فيينا (الولايات المتحدة، روسيا، فرنسا، الوكالة الدولية للطاقة الذرية) وذلك خلال عام واحد. كما رحبت تركيا بالاتفاقات اللاحقة التي أدت إلى إبرام إتفاق فيينا النهائي عام 2015م.

- **الدور المستقل** : طور أحمد داوود أوغلو سياسات تركيا الخارجية بناء على "تصور جغرافي" بوضع نهاية لما أسماه "إغتراب"، والذي يقوم على التخلي عن التصورات النمطية لدول الجوار والتي كانت ترى فيها مصادر للتهديد وليس للفرص، وكذا الوقوف على مسافة واحدة من كل الأطراف، وهي إستراتيجية أطلق عليها البعض (ديغولية تركية) في إشارة إلى إستقلال القرار السياسي التركي، وفك إرتباطه بالقيود والإلتزامات مع الأحلاف التقليدية.³

(1) نتالي توتشي، " ابعاد الدور التركي في الشرق الاوسط "، مجلة السياسة الدولية، م45، ع.182 (أكتوبر 2010)، ص 100-103.

(2) عبد الفتاح الرشدان، رنا الخماش، تركيا والبرنامج النووي الايراني: حدود الاتفاق والاختلاف-2002-2016- (بيروت: المركز العربي للابحاث دراسة السياسات، 2016)، ص.206.

(3) سعيد عكاشة، محمد عبد القادر، "العلاقات التركية- الإسرائيلية من التحالف إلى الصدام"، كراسات إستراتيجية، ع.212 (2010)، ص ص. 3-44.

وإستنادا على واقع القوة النسبية التي باتت تملكها تركيا في إدراك لدورها ومكانتها على الساحة الإقليمية والدولية كدولة مركز في مسرح عمليات الشرق الأوسط، يمكننا فهم طبيعة هذا الدور الذي باتت تمارسه. فبعد المطالب الغربية والأمريكية بضرورة عزل سوريا بعد إحتلال العراق وإتهامها بإغتيال رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري قابلته تركيا بالرفض، بل الأكثر من ذلك فقد تمت مناورات مشتركة بين سوريا وتركيا. والتي علق عنها باراك بقله: "اليوم نشهد المناورات السورية التركية التي تعد تطورا مثيرا للقلق".¹

كما تتضح معالم الدور المستقل المرتكز على تحقيق المصلحة القومية التركية، في رفض الحصار والتلويح بإستخدام القوة العسكرية ضد إيران لمحاولة إثناءها عن الإستمرار في تطوير برنامجها النووي، وأيضا تجلى ذلك الدور في رفضها للطلب الأمريكي في إرسال المزيد من القوات إلى أفغانستان، وإستخدام أجواءها عند إحتلال العراق... كل ذلك كان مبني على أسس إستراتيجية واضحة تحاول تركيا من خلالها تثمين موقعا و مكانتها الدولية.

في إتجاه آخر، عملت التحديات وإستمرار سوء الأوضاع الأمنية في الجوار التركي منذ عام 2010م، على وجوب مراجعة سياستها وتغيير أدوارها، تجلى التغير الأساسي إقليميا في تحولها من تقليص دورها النشط والإستباقي في تقديم المبادرات أو الوساطات، بإتجاه لعب دور تدخلي أمني وعسكري جديد بالتنسيق والتعاون مع الحلفاء وقوى دولية وإقليمية، وبما يتسق مع المراجعات الأكاديمية والسياسية، بعد تحول الجوار الإقليمي القريب من مجال نفوذها إلى مصدر للتهديدات والتكاليف الإقتصادية، وتخاذل دور منظمة حلف الناتو عن دعمها في إنشاء منطقة أمنة على حدودها مع سوريا.

أكد هذا الإتجاه الرئيس التركي أردوغان في قوله: " إن حلفاء تركيا يسرون بإتجاه فكرة تشكيل منطقة خالية من داعش في شمال سورية، وهناك تطورات إيجابية بهذا الصدد، فقد بدأوا يتفقون على منطقة خالية من الإرهاب... إن تركيا مستعدة في هذا الإتجاه للسماح لقوات التحالف بإستخدام قواعد جوية أخرى فضلا عن قاعدة إنجريك".²

(1)Kaya Erdem, "The New period of the Turkish–Israelielations" , in:[http://www.bilgesam.org/en/index.php?option=com,2010,\(11/07/2018\).](http://www.bilgesam.org/en/index.php?option=com,2010,(11/07/2018).)

(2)Daily Sabah "Allies moving toward ISIS–free zone",in: <http://bit.ly/1Xqg49f>, (22/07/2016)

فعليا، إستطاعت تركيا من خلال الممارسة العملية للأدوار المحورية في مختلف القضايا والمناطق ذات التأثير إلى فرض مكانة إقليمية ودولية لها، والتي كان من نتائجها بلورة نموذج سياسي وإقتصادي غير الأفكار المسبقة حول تعارض العلمانية والإسلام في جوانبه وكسر قاعدة الإسلام يناهض الديمقراطية.

1- تغيير مفاهيم وقيم النظام السياسي التركي:

تمحور النموذج التركي على ثلاثة دعائم أساسية تتمثل في الإسلام - الديمقراطية - العلمانية، والتي عملت على دعم إستمرارية الحزب بما يقارب العقدين.

ذلك أنه بعد أن تمكن حزب العدالة والتنمية بلورة و تسيير مسألة العلمانية بما يخدم مصالحه، بإدراك الخيط الرفيع بينها وبين الإسلام، عبر إختيار العلمانية السلبية في مقابل العلمانية الإقصائية* التي لطالما سيطرة لأكثر من ثمانين عام على تركيا. من خلال فهمه البراغماتي للسياسة ذات المرجعية الدينية، والعمل بأريحية في إحتلال موقعا بين العلمانية السلبية من جهة والإسلام من جهة أخرى. ووفقا لهذا المنظور، يمكن للأفراد والجماعات المسلمة الترويج لأرائها الإسلامية في نظام ديمقراطي من خلال العمليات التشريعية والمشاركة في المؤسسات السياسية أو القضائية والمشاركة مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام.¹

(*) من أجل توضيح الصورة، فإنه من الأفضل تحديد نوعين من العلمانية.ف"العلمانية الإقصائية" تتطلب من الدولة أن تلعب دورا نشطا في استبعاد الدين من المجال العام وجعله شأنا خاصا، في حين أن "العلمانية السلبية" ، تقوم على تشجيع الرؤية العامة للدين، وهو ما تمثله تركيا من إنتقالها من العلمانية الإقصائية والتي هيمنة عليها منذ قيام الجمهورية التركية عام 1923. إلى العلمانية السلبية بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم بتبني سياسات تعكس القيم الإسلامية دون السعي لتأسيس دولة إسلامية، وهذا النوع من العلمانية هو ما تروج له تركيا اليوم في جوارها الاقليمي في تونس ومصر و غيرها. (1) أحمد كورو، سياسة ذات مرجعية دينية بدولة اسلامية: هل يمكن ان يكون حزب العدالة والتنمية نموذجا للاسلاميين العرب؟ (الدوحة: مركز بروكنجز الدوحة، 2013)، ص. 3.

لتجسيد ذلك إعتمدت النخبة السياسية للحزب على تبني مفهوم " الديمقراطية المحافظة" باعتبارها نظام توفيقى يجمع بين الحداثة والتراث من جانب والقيم الإنسانية والعقلانية من جانب ثانى.¹

وأشار رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان فى خطابته فى عام 2012م بمؤتمر إسطنبول للإحتفال بإنجازات الحزب لمدة عشر سنوات إلى أن حزبه أظهر للجميع أن الديمقراطية يمكن أن تطبق بشكل جيد جدا فى بلد أغلبية سكانه من المسلمين.

كما بحثت العديد من الدوائر العربية والغربية إمكانية إستلهاها للنجاح السياسى والإقتصادى الذى حققته تركيا، (مراعاة خصوصية كل دولة)، والذى أخذ ملامح جديدة:²

✓ دحض التعارض بين الإسلام والديمقراطية، فلقد حظيت التجربة التركىة بإرشادات عالمية منها، حينما أعلن وزير الخارجية البريطانى الأسبق (جاك سترو) فى مقال نشرته صحيفة "تايمز" فى عام 2011م، تحت عنوان "لابد لأوروبا أن تحتضن تركيا الوثيقة من نفسها"، والذى تناول فيه نجاحات الحكومة التركىة فى جميع الأصعدة، مما كشف أكاذيب من يدعون أنه لا يمكن التوفيق بين الإسلام والديمقراطية.

✓ الجمع بين الديمقراطية والتنمية، إذ رافق التحول الديمقراطى نمو إقتصادى متواصل، وهو ما أعلن عنه مركز الإحصاء التركى بتحقيق تركيا عام 2012م نموا بلغ نحو 11% . كما شهدت تركيا إصلاحات داخلية متعاقبة تدفع بها نحو تحقيق أهدافها .

✓ إستطاع الحزب لسنوات تطبيق إستراتيجية التهدئة فى جواره الإقليمى حول فكرة تصدير نموذجها التحديثى القائم على المزج بين الإسلام الحضارى والليبرالية الغربية، غير أن تغير المعالم الراهنة فى المنطقة العربية كشف غير ذلك، فها هو أردوغان يخاطب الصحافة التركىة والعربية على أن النظام السورى طلب برنامج حزب العدالة والتنمية

(1) إدريس جندارى، الإسلام التقدمى فى تركيا : قراءة فى تجربة حزب العدالة والتنمية (مؤسسة مؤمنون بلا حدود، 2012)، ص. 21.

(2) أماني الطويل وآخرون، تصاعد الجدل حول النموذج التركى (القاهرة: مركز الدراسات السياسىة والاستراتيجية، 2013)، ص ص. 202، 2019.

للإستفادة منه، وذلك لتسريع وتيرة الإصلاحات الداخلية، وكذا دعمه لحركات الإخوان المسلمين في مصر وتونس.

2- أبعاد الدور الإيراني وأدوات تنفيذه:

كان لأحداث 11 سبتمبر الوقع الأهم والواضح في إتساع دائرة النفوذ السياسي الإيراني في المنطقة عبر مشروعها الإقليمي، الذي تعدى التصريحات والأطروحات الحديثة له، لينتقل إلى الجانب الموضوعي الملموس عبر مجموع من المشاريع التي تدعم المشروع الأكبر في السيطرة على العالم الإسلامي ضمن محورين، الأول أيديولوجي، يتمثل في إيمان النظام الإيراني بحتمية قيام الحكومة العالمية للإسلام، والثاني، إستراتيجي يتصل بمحاولات إيران تكوين حزام أممي جوارى لمنع إختراقها، ومن صور تلك المشاريع المسطرة نجد :

❖ **مشروع الشرق الأوسط الإسلامي:** تزامن طرح هذا المشروع مع مشروع الشرق الأوسط الكبير، علما بأنه يتضمن تقاطعات في المنطقة العربية مع المشروع الأمريكي، وهو ما يتضح في التنسيق بين إيران والولايات المتحدة في عدد من القضايا في أفغانستان والعراق تحديدا، إلى غاية ما تمر به المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010م، في مسعى للترويج لمشروعها (الصحة الإسلامية) والمستسقاءة من ثورة الخميني.¹

❖ **مشروع الإستراتيجية الوطنية (نظرية أم القرى):** أنشأها محمد جواد لاريجاني عام 1989م، والذي كان يعتبر اليد اليمنى لهاشمي رفسنجاني، تم إستئناف النظرية في التسعينيات، وتصب حول قدسية موقع إيران في العالم الإسلامي، هذا العالم يمثل أمة واحدة وموحدة، تمثل فيها إيران دور القائد، والتي من واجبها الدفاع عن الإسلام والمسلمين، في مقابل الرد من الدول الكافرة، ويكون من واجب كل الأمة الإسلامية الدفاع، وليس فقط شعب أم القرى.²

(1) علي باكير، المشروع الإيراني في المنطقة.. واقع ومستقبل ما بعد الثورات العربية، مجلة البيان، ع.7 (2014) ص 357-376.

(2) محمد جواد لاريجاني، مقولات في الاستراتيجية الوطنية (شرح نظرية أم القرى الشيعية)، (ترجمة: نبيل علي العتوم) (لندن: مركز لعصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، 2013)، ص. 108.

❖ مشروع الإستراتيجية الإيرانية العشرينية (2005-2025): وهي بمثابة أهم وثيقة قومية وطنية بعد الدستور الإيراني تضع التصورات المستقبلية للدور الإيراني خلال عشرين عاما، ذلك بأن تحظى ايران بخصوصية على المستوى الدولي، وتتحول إلى قوة دولية (سياسية وإقتصادية وعسكرية وتكنولوجية) ومصدر إلهام للعالم الإسلامي، إعتقادا على الإرادة الوطنية والإجتهد الجماعي على أن ينعكس ذلك إقليميا في تحقيق عدد من الأهداف:¹

✓ أن تكون إيران عاملا أساسيا للإستقرار بإعتبارها مركز قوة .

✓ مع وصول إيران إلى مكانة أفضل يصبح بإمكانها الحفاظ على أمنها وأمن دول المنطقة بمعاينة اللاعبين الذين يضررون بالتعاون الإقليمي وبمصالحها القومية، وقيمها الحيوية بناءا على مكانتها وإمكاناتها تستطيع إيران إحداث توازنا إستراتيجيا في المنطقة.

❖ مشروع الخطة الخمسينية: تم تسريب هذا المشروع أول الأمر عبر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والذي تم إعدده بناءا على توجيهات المؤتمر التأسيسي الموسع لشيعة العالم في مدينة (قم)، والمرتكز على منح دعم أكبر للقوات العسكرية غير النظامية ذات التوجه الشيعي والمحددة في منطقة الخليج والشرق الأوسط ضمن خمسة مراحل تمتد كل مرحلة إلى عشر سنوات بتكتيكات مختلفة:²

➤ مرحلة التأسيس ورعاية الجذور الشيعية.

➤ العمل من خلال القانون.

➤ ترسيخ العلاقة مع العملاء وزيادة التوغل

➤ مرحلة السيطرة على مقاليد الأمور .

(1) باكير، (المشروع)، مرجع سابق، ص.362.

(2) عبد العزيز فرحان، تصور استراتيجي لمواجهة النفوذ الإيراني في اليمن وانعكاساته على أمن المملكة العربية السعودية (جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2014) ص، 68، 67.

➤ تكون المرحلة الأخيرة بعد فقدان الدول مقومات القوة حينها يكون على الإيرانيين تقديم أنفسهم كحليف مخلص ليأتي دور الخطة الإعلامية.

3- أدوات تنفيذ الاستراتيجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط :

تعتمد إيران في سياستها الخارجية على مجموعة من الأسس المحورية، يتقدمها مبدأ المصلحة القومية كأهم محرك لسياستها الخارجية، مستثمرتا في ذلك موقعها الإستراتيجي وقدراتها العسكرية وإنتشار أذرعها في المنطقة كل ذلك سعياً للهيمنة والسيطرة الإقليمية وفرض زعامتها على المنطقة الإسلامية بتغليب المذهب الشيعي، في ذلك تعتمد إيران على توظيف مجموعة من الآليات تتناسب وطبيعة القضية المستهدفة، من بينها :

➤ الخطاب الإيديولوجي/الديماغوجي: وهو خطاب شعبي يركز على مهاجمة إسرائيل، وتعظيم الشأن الفلسطيني ضمن شعار المقاومة ونصرة المستضعفين..

فالبعد الثوري كان ولا زال يمثل ركيزة أساسية في الخطاب السياسي الإيراني، إذ استطاعت إيران من خلاله أن تكسب قطاعات واسعة من الرأي العام لصالحها ، وإستغلت حساسية هذه القاعدة تجاه أميركا والغرب ووظفتها في إطار سعيها لتعزيز قوتها الناعمة في المنطقة، وإستقطاب الشارع لخلق بيئة مناسبة لتقبل الدور الإيراني الإقليمي عبر هذا الباب.¹

يقول أحد الكتاب الإيرانيين من القومية الأذرية " أنا مسلم شيعي، لا أستطيع أن أفهم كيف يحاول أن يبرر النظام دفاعه عن فلسطين من منطلق إسلامي، في حين أنه يساند أرمنيا المسيحية التي تحتل 20% من أراضي أذربيجان (المسلمة)...في هذا نفاق وتعارض مع الإسلام والطائفة.. وهو دليل على التلاعب بالقضية الفلسطينية ".²

حقيقة، فمن يتابع الخطاب السياسي الإيراني بعد التغيرات السياسية في المنطقة يلحظ عودة ترويض مفهوم "تصدير الثورة" إلى واجهة هذا الخطاب بحسب المصالح.

(1) فراس الياس، " الركائز الأساسية للدبلوماسية الشعبية الإيرانية، مركز العراق الجديد"،

في: <https://www.newiraqcenter.com/archives/4528>، (2018/12/12).

(2) علي حسين باكير، " السياسات الجيوبولتيكية الإقليمية لإيران: تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة"، دورية مدارات إستراتيجية، ع.3 (مارس 2010)، ص ص. 5-21.

الفصل الثاني- تركيا وإيران تنافس المصالح لإحياء المكانة والنفوذ

خلق أذرع وتأسيس مليشيات عقائدية شيعية، تحت قيادة الحرس الثوري الإيراني، وتحديدًا فيلق القدس المسؤول عن العمل خارج الحدود الجغرافية للدولة في مجموعة من الدول المستهدفة بتوفير كل أنواع الدعم اللوجستي والمالي، والإعلامي وهو فعليًا ما يحدث في لبنان والعراق وسوريا.¹

➤ الخلايا النائمة هو سلاح إيراني تعتمد مع دول الخليج خاصة، عبر غرس مجموعات إنتحارية وتجسسية داخل الدول المستهدفة، والتي تدين لإيران بالولاء العقائدي أو الإيديولوجي، لزعزعة إستقرارها الداخلي كما مع السعودية، والبحرين.

(1) عبد الله عيسى، "دوافع العلاقات التركية-الإيرانية وأبعادها"، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، في: <https://afaip.com/دوافع-العلاقات-الإيرانية-التركية>، (2019/03/06).

تبين لنا من خلال ما سبق، أن هناك العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية أسهمت في خلق فرص جيو- إستراتيجية مناسبة للقوى الإقليمية لاسيما تركيا وإيران، من أجل تعزيز حضورها وتوسيع نطاق مصالحها القومية خصوصا، إنطلاقا من المأزق الأمني للنظام الإقليمي العربي، وتعثر المشروع الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر الذي فرض تشكيل تحالفات إستراتيجية جديدة بين مختلف القوى الدولية والإقليمية تأسيسا لعلاقات نوعية لم يعد بالإمكان تجاهلها، خاصة بعد الفراغ الأمني منذ إحتلال العراق عام 2003م في المنطقة، فضلا عن التغيرات السياسية التي طالت العديد من الدول العربية بعد العام 2011م.

وعلى إثر ذلك كله دخلت التفاعلات السياسية التركية- الإيرانية في بوتقة التقاطع والتعارض في المصالح والإستراتيجيات كل واحدة في موازنة نفوذ الأخرى في القضايا الحساسة، وكذا في شكل علاقتهما مع القوى الدولية الصاعدة روسيا والصين والإتحاد الأوروبي، ومع قوى الجوار الإقليمي إسرائيل، دول الخليج، حركات المقاومة الفلسطينية، كل ذلك يعد إنعكاسا واضحا لطبيعة التنافس والصراع.

إلا أن ذلك لم يمنع إقامة تعاون بين البلدين في جانبه الإقتصادي والأمني، هذا الأخير الذي بدى واضحا في المسألة الكردية والتي ينظر لها كقضية تهدد وحدة كلا البلدين، وفي هذا الإطار تم التقارب من خلال اللقاءات الرسمية والتنسيق العسكري المتعلقة بقضية كركوك، فضلا في المحافظة على وحدة الدولة العراقية.

بعد البحث في الدور والثوابت التي إعتمدها تركيا عبر نظرية "العمق الإستراتيجي" لتجعل تحركها إيجابيا ومقبول قياسا بإيران من طرف باقي القوى الإقليمية، يمكن التوصل إلى أنها سعت إلى توظيف تلك المكانة لجني المكاسب عبر الإنتقال من دولة طرف إلى دولة محورية، بتأكيد نجاح نموذجها المجتمعي الجامع بين الحداثة والموروث

الديني والثقافي للشعوب المنطقة. فيما أثار هذا الدور التركي الكثير من الجدل حول طبيعته وحقيقة الدوافع المحركة له، وإن جرت عليه بعض التعديلات بحكم المتغيرات والأحداث التي تطرأ، إلا أنه سيبقى المبدأ الناظم والمحوري لمجمل حركتها في الشرق الأوسط لسنوات القادمة.

من جهته، حظي البعد الإقليمي بإهتمام بالغ من قبل صناع القرار السياسي في إيران، وظفته في سبيل إنجاح تطلعاتها في الهيمنة على المنطقة، عبر مختلف الأدوات الصلبة والناعمة بحسب طبيعة الدولة والقضية المستهدفة، مع مراعات فلسفتها القائمة على مبدأ تصدير الثورة.

إن مبعث الإدراك الإيراني للنفوذ في المنطقة قام بشكل واضح في العراق، إذ ترى أن هناك إمكانية لإخراج العراق من الناحية الإستراتيجية والتعريف التقليدي من كونه قوة لتحقيق التعادل مع القوى الإقليمية إلى قوة مساندة لإيران، وهذا يعني منح إيران الفرصة لتعيد تعريف الدور الإقليمي لنفسها وللقوى الأخرى بصورة تضمن وجودها كلاعب وقوة إقليمية مؤثرة، والهدف نفسه كان تجاه التغيرات السياسية في المنطقة بعد عام 2011م، وهو ما جعل الصراع يطفو على سطح علاقاتها مع قوة إقليمية أساسية كتركيا الساعية لنفس الهدف، عبر تأجيج الدافع الطائفي في سياستهما الخارجية إلا أن دوافعهم ليست نزاعات دينية تعود لقرون من الزمن، ولكن السباق هو على النفوذ الإقليمي، وما الإيديولوجيا إلا غطاء لخدمة المصالح. وإلا كيف عاش الطرفين بسلام لفترات طويلة؟ .

الفصل الثالث:

سوريا: تحديات الداخل في مواجهة

قوى النفوذ الدولية والإقليمية

سيعرض هذا الفصل الواقع الأمني في سوريا قبل وبعد إندلاع الحراك الثوري في مارس 2011م، والقائم أساسا على الخلل الوظيفي في ترجيح الحاكم كفة مراعاة مصالحه على حساب المحكومين، وهو ما فرض أزمات داخلية سياسية وإقتصادية والإجتماعية، والتي أنتجت تراكم السخط الشعبي لتلك السياسة والدفع به للخروج والمطالبة بحقوقه والمناداة بحكم أكثر ديموقراطية وعدالة .

في حين صاحب فشل الأجهزة الأمنية في ضبط إيقاع الإمتداد الأفقي للحراك الثوري، إلى إتخاذ النظام مجموعة من الإجراءات القمعية من إعتقالات جماعية والتعذيب، والقتل، وتسيع الفوضى من أجل إستعصاء فكرة إسقاطه، وعليه إتجه لإستدعاء إيران وميليشيات القابضة على طول خط الحدود مع العراق والأمر نفسه بالنسبة للمعارضة التي وجدت ضالتها في تركيا بعد حالة التشتت والتنازع على القيادة، كما دعت تدخل الولايات المتحدة بعد تجاوز خط العنف ليستخدم السلاح الكيماوي ضد المدنيين.

نظرا لأهمية الموقع الجيو-سياسي لسوريا في منطقة الشرق الأوسط، لم يثبت نمط الأحداث في سوريا على الصراع الداخلي بل تعداه إلى مرحلة التدويل، وتحول من النطاق السياسي إلى النطاق الإستراتيجي ما بين قوى وفواعل دولية وإقليمية، لكل منها غاياتها ومصالحها، الذي كان نتاجه تعقيد واضحا في الإقليم ككل. وهو ما تم التعبير عنه عبر مجموعة من المواقف المتناقضة والمبنية على تقديرات وظروف قد تتغير بشكل مرحلي، وبالتالي تتغير بناء عليها المواقف الجوهرية، ما لم يكن الإنحياز إلى أحد أطراف الصراع يمثل خسارة وجود بالنسبة له.

المبحث الأول : التقدير التركي - الإيراني لأهمية سوريا الجيوستراتيجية.

بداية وقبل الخوض في تفاصيل هذا المبحث، وجب علينا الإشارة إلى أن هناك علاقة تبادلية وأبعاد متقاطعة ما بين التغيرات الجيو-سياسية والجيو-إستراتيجية سواء في فترات السلم أو الحرب، فالتغيرات الجيوسياسية لها تأثير مباشر وغير مباشر على المجال الجيو-إستراتيجي، والشيء نفسه بالنسبة لتأثير التغيرات الجيو- إستراتيجية على القضايا الجيوسياسية، والتي قد تمهد الطريق لتغيرات داخلية جوهرية في مكونات الدول، لذلك يجب إدراك كل تلك المتغيرات وإستيعابها.

في ذلك، نجد بأن سوريا تتمتع عبر مجالها الجغرافي بأهمية كبرى في التأثير المزدوج على الخيارات السياسية ومطامح النفوذ الإستراتيجي لمجمل جوارها الإقليمي، فضلا عن وجودها الحيوي كنقطة ضغط بين الدوائر الدولية.

المطلب الأول : ميزات موقعية جيو-استراتيجية لسوريا

إن قراءة التاريخ تقدم لنا مادة غنية عن دور الموقع في التحولات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة حتى اللحظة، فالمؤرخ الشهير "ألبرت حوراني" * يقول: "إن الصراع قائم على سوريا حتى حينما تكون خالية من السكان".

كما كتب "رايموند هينبوش" في كتابه (سورية، ثورة من فوق): "لقد كتبت الجغرافيا قدر سوريا التاريخي، فوقعها على جسر إستراتيجي بين ثلاث قارات ووسط الصحراء والسهول عرض البلاد لحركات شعوب متنوعة وللغزو البدوي الدوري"¹.

(*) ألبرت حوراني: خبير في وزارة الخارجية البريطانية من أصول لبنانية ، درس الفلسفة والسياسة والاقتصاد في جامعة اكسفورد ، كلف بعدة مهام مرتبطة بمنطقة الشرق الاوسط، ففي عام 1939 كلفة بإنجاز تحقيقات في المشرق العربي، ثم عمد إليه تحليل الأخبار بمكتب وزير الدولة البريطاني للشرق الاوسط 1945م ، حاول في كتاباته التركيز على الدور الذي إضطلعت به القوى الغربية في نشوء الفكر القومي العربي تحقيقا لمصالحها في سوريا، توفي عام 1993م. التفاصيل:

A.Hpurani, Syria and Lebanon :A political essay, oxforduniversity press, greatritain, 1946

(1) محمد ديبو، "سوريا بين الموقع الجيوسياسي والتوظيف الإيديولوجي"، مجلة الأخبار، في <https://al-akhbar.com/Opinion/46397> ، (2016/08/27).

جغرافيا، تقع الجمهورية العربية السورية في جنوب غرب آسيا الساحل الشرقي للبحر المتوسط، وحسب موقعها المتاخم يحدها من الشمال تركيا، ومن الشرق العراق ومن الغرب لبنان والبحر المتوسط 33-31 شمالا وخط طول 31-33 شرقا، وجنوبا الأردن وفلسطين ضمن مساحة تبلغ 183 ألف كيلومتر مربع.¹

إعتمادا على الموقع الجغرافي يمكننا تحديد تموقعها في النظرية الجيوبوليتيكية الخاصة بأهمية مواقع الكيانات السياسية.

تقع سوريا في منطقة الهلال الداخلي لنظرية (قلب الأرض) "لماكندر" الذي عد العالم القديم (آسيا وأوروبا وأفريقيا) قارة واحدة ذات ثلاثة أقسام متلاصقة "الجزيرة العالمية" يتوسطها البحر المتوسط، وعدها جزءا من الجسر الذي يربط بين القلب الشمالي "المنطقة الممتدة بين الفولغا وشرق سيبيريا" والقلب الجنوبي "جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية"، ما يجعلها تتحكم بالطرق التي تربط بين القارات، وحسب نظرية الارتطام "لنيكولاس سبيكمان"، فإن سوريا تقع أيضا ضمن الإطار القاري ذي الأهمية الإستراتيجية والمحيط بالقلب الروسي والأمريكي، ومن ثم فإن أهميتهما أكبر منها عند "ماكندر"، وتعمل الدول الكبرى على الإستفادة منها للولوج إلى عوالم المصالح المتداخلة والمتشابكة.²

فبحسب "سبيكمان" فإن سوريا وفق الإستراتيجية الأمريكية، تمثل جزءا حساسا من أرض الحافة لمحاصرة روسيا من جهة الجنوب الغربي والحيلولة بينها وبين المياه الدافئة، أي أنها تعتبر دولة إرتكازية على حد تعبير "بول كنيدي" إلى جانب جورجيا (منطقة إرتطام).³

(1) سیراج حیدر، أثر البيئة الإستراتيجية على مستقبل السلام في سوريا (أم درمان: معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية، 2016)، ص.8.

(2) ظاهر عبد الزهرة الربيعي، ثناء إبراهيم فاضل، "الموقع الجيو-إقتصادي لسوريا وأثره على سياسة روسيا الإتحادية"، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، م.42، ع.6 (2017)، ص.294-304.

(3) حسين علي الجبوري، أحمد حامد العبيدي، "الأهمية الإستراتيجية لموقع سوريا الجغرافي بمنظور الجيوبوليتيكا الروسية"، مجلة أبحاث، م.15، ع.1 (2018)، ص.959-992.

فضلا عن كل ذلك، فهي تشكل جزءا حساسا للغاية من منطقة مصير العالم وفق طرح عالم الجيوبوليتيك المارشال "ألكسندر دو سيفرسكي" عن القوى الجوية عندما قال: "هذه المنطقة العربية هي المعبر الذي يربط قارتي آسيا وإفريقيا وأوروبا، وهي مفتاح الدفاع الجوي عن قارتي إفريقيا وأوروبا".¹

تظهر أهمية ساحل سوريا المطل على البحر المتوسط مزايا إستراتيجية في ربط المحيط الأطلسي في نظرية "القوة البحرية" لفريد ماهان.² وهو ما يظهر في الحرص الروسي في الوصول إلى المياه الدافئة، باعتبارها بوابة لفك الخنق الإستراتيجي الأمريكي لها (ميناء طرطوس).

كما تمثل سوريا ورقة دفع أساسية في العلاقات الروسية- التركية هذه الأخيرة المتحكمة في عنق الزجاجة (البسفور/ الدردنيل) لتصل روسيا إلى إفريقيا وجنوب أوروبا.³ وهو شيء نفسه بالنسبة لعلاقتها بإيران باعتبار هذه الأخيرة موطئ قدم أساسي للوصول للمحيط الهادي.

كما إستفادت القوى الكبرى مما أضافه "وايتن ميلز" (Watten Millis) في إنتقاده لبعض تحليلات "ماهان"، ذلك أن فكرة السيطرة على البحر مسألة صعبة، لأن المحيطات لا تكتسب أهميتها إلا بعلاقتها بالقوة الأرضية.⁴ وهو ما يعنيه التواجد الروسي الحالي على الأراضي السورية.

(1) "قراءة جيو-إستراتيجية للأزمات المفتوحة.. سوريا كمركز جاذبية!"، في : <http://alwatan.com/details> ،/21396، (2020/01/16).

(2) الربيعي، فاضل، مرجع سابق، ص. 296.

(3) "سوريا بين الاحتواء و الخنق الاستراتيجي"، مركز باحث، في : <https://www.bahethcenter.net> ،/uploaded/filespdf/dirassyria.pdf، (2018/06/27).

(4) صبري فارس الهيبي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000)، ص.186.

وإمتدادا لأطروحات النظريات الجيوبولتيكية يرى "كارل هاوسهوفر" أن نفوذ الدول المتنافسة على السلطة العالمية تنتهي بمناطق حيوية، وهي مناطق الإحتكاك الحقيقي بين نفوذ الدول الكبرى.¹ وهو فعليا ما ينطبق اليوم في سوريا.

لم تكن سوريا محل الأطماع الدولية فقط، بل أيضا مثل الفضاء الإقليمي جزءا كبيرا من تلك الأطماع، فتاريخيا، كانت الشام (الأردن وفلسطين ولبنان وسوريا)، تمثل عقدة المواصلات التجارية لبلاد ما بين (النهرين والأناضول ومصر)، وكانت ساحة صراع بين هذه النطاقات الجيوسياسية الثلاثة، كما أن البادية السورية، التي كانت تبلغ قلب سوريا عند الخط الممتد بين دمشق وحمص غربا والفرات شمالا، كانت إمتدادا لصحراء النفوذ وهضبة نجد. وبالتالي كانت تشرع الشام أمام تأثيرات قادمة من الجزيرة العربية، هكذا أضحت المنطقة الشرقية من الشام إمتدادا لبلاد ما بين النهرين، وبانت المنطقة الشمالية تقع تحت سيطرة القوة المهيمنة على الأناضول، والمنطقة الجنوبية تقع تحت الهيمنة المصرية المباشرة أو غير المباشرة.²

اليوم، يعيد التاريخ نفسه ضمن المجال الجيو-استراتيجي في منطقة الهلال الخصيب، والتي تعتبر ذات أهمية كبرى وإستثنائية خاصة بالنسبة إلى المشروعين الإيراني والتركي، نظرا لأن عدد قليل من الدول تتمتع بأبواب جغرافية مفتوحة على أبعاد جيوسياسية متباعدة لكن متفاعلة،³ بالإضافة إلى أنها تعد عقدة مواصلات وتقاطع نفوذ في منطقة الهلال الخصيب شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، فضلا عن موقعها كجبهة متقدمة مع إسرائيل، وهو ما أعطاها أهمية كبرى في تحديد التوازنات الجيو-سياسية الدولية والإقليمية على حد سواء.

(1) محمد رياض، الجغرافية السياسية والجيوبولتيكية مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط (بيروت: دار النهضة العربية، 1997)، ص.102.

(2) جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة عام 2011 (بيروت: دار المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011)، ص ص.48-56.

(3) Anoushiravan Ehteshami, Raymond A. Hinnebusch, **Syria and Iran: Middle Powers in a Penetrated Regional System** (London: Routledge, 1997), p. 58.

وكنتيجة للتنافس بين القوى الدولية والإقليمية على السيطرة والنفوذ في مناطق الطاقة وإمداداتها، يمكن تلخيص الأهمية الجيو- إستراتيجية لموقع سوريا في ذلك من خلال:

✓ تم إكتشاف هيئة المسح الجيولوجي الأميركية مخزونات كبيرة من النفط والغاز في الأراضي السورية ومياهاها الإقليمية في المتوسط، والتي قدرت بأكثر من 700 تريليون م م من الغاز، مما جعل سوريا خزان غاز المتوسط وتشبه السعودية يوم إكتشاف النفط.¹

✓ تعد سوريا منطقة عبور جيوبولتيكي بإمّياز لإمدادات الطاقة ضمن إطار مشروع خط الغاز القطري، الذي سيمر من قطر إلى السعودية ثم يتجه غربا إلى سوريا حيث يلتقي مع خط الغاز المصري/الإسرائيلي، ثم يتجه شمالا إلى تركيا وصولا إلى أوروبا، مما يشكل عائقا أمام إمدادات روسيا لأوروبا (غاز بروم) مستقبلا.² نظرا لأن روسيا المصدر الرئيسي لإمدادات الغاز إلى أوروبا بحصة تصل إلى 33% من إجمالي الطلب ومن المتوقع أن تزيد درجة الإعتماد مستقبلا بسبب تراجع إنتاج الحقول الواقعة في بحر الشمال.³ (أنظر الخريطة).

✓ يعتبر قرار تركيا بموامة سياستها مع سياسات روسيا وإيران وبالتالي الصين في سوريا أكثر من نقلة سياسية، فهو بالفعل نقلة جيواستراتيجية إعترافا بالفرص والمنافع طويلة الأمد بالنسبة إلى الإقتصاد التركي التي تقدمها (مبادرة الحزام والطريق).⁴

وفي المقابل، بالنسبة إلى بكين، تعتبر تركيا وسوريا المستقرة قطعة لا غنى عنها في خط جيو- استراتيجي للنقل والطاقة يمكن أن يمتد على امتداد الطريق إلى مرفأى طرطوس

(1) رياض عيد، " يقظة روسية وغفلة عربية وثروات سورية تغلفها النار"، جريدة البناء، ع. 3040 (18 جانفي 2019)، ص ص 3،4

(2) أعمار حميد ياسين، إشكالية التنافس الأمريكي-الروسي دراسة في السلوك السياسي الخارجي حيال المنطقة العربية: دراسة نموذج الحالة السورية (بغداد: جامعة بغداد، 2017)، ص ص. 85-120.

(3) أسماء أمين، "منظمة أوبيك: مصر أكبر سوق للطاقة بالمنطقة وتشهد نموا يحفز على الإستثمار.."، في:

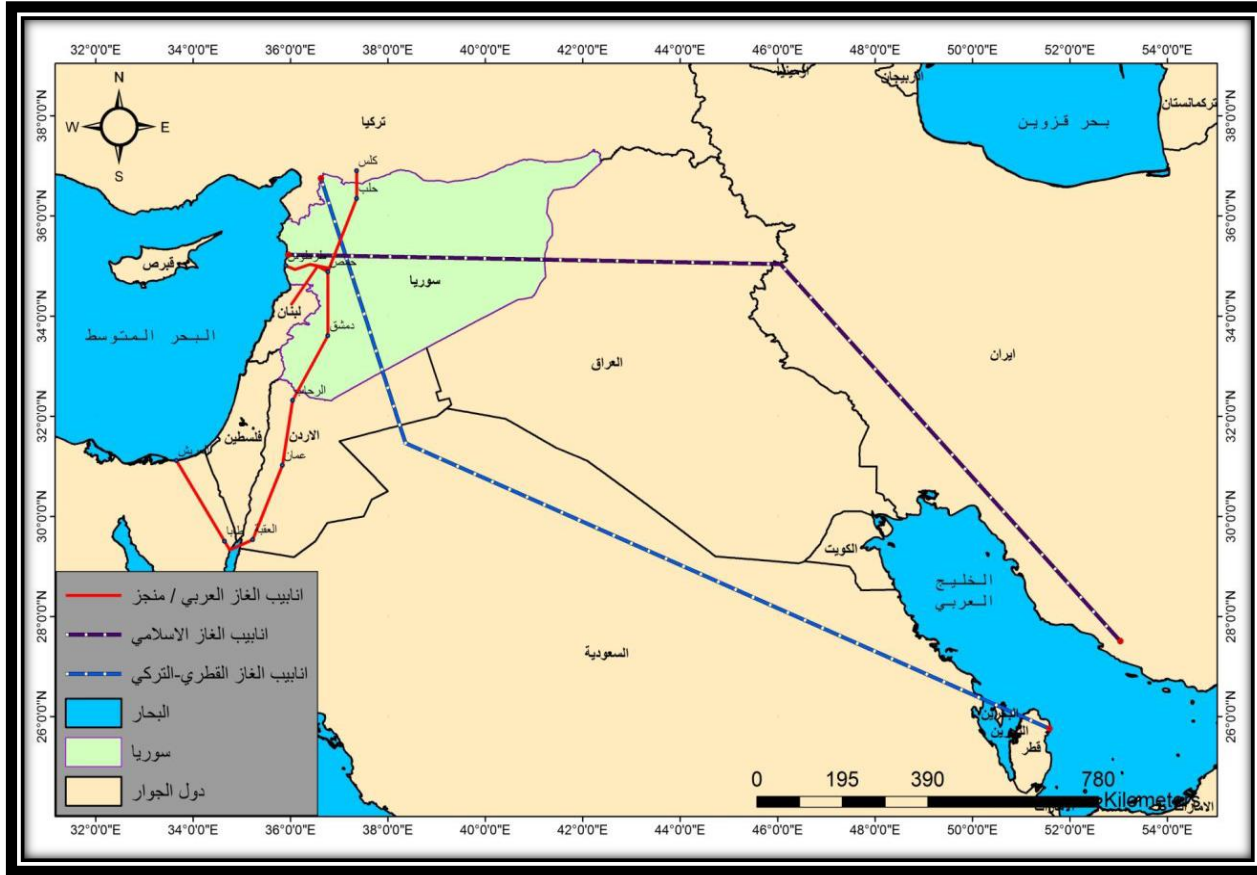
<https://www.youm7.com/story/2018/12/>، (2018/06/21).

(4) "التحولات الجيو. استراتيجة العالمية ما زالت تتكشف فصولا"، في: <https://al-akhbar.com/Opinion>، (2018/07/16)، [225249](https://www.youm7.com/story/2018/12/).

الفصل الثالث- سوريا: تحديات الداخل في مواجهة قوى النفوذ الخارجية

واللاذقية السوريين. أما بالنسبة إلى طهران، فسيشكل ذلك خطوة أخرى نحو تعزيز مصالحها الإستراتيجية في الشرق الأوسط، والقوقاز، ووسط وغربي آسيا.

خريطة رقم (07): المشاريع الدولية لمرور أنابيب الغاز عبر سوريا



المصدر: المركز الاستشاري السوري للدراسات والتوثيق، خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي في غرب آسيا وشمال إفريقيا، (2016)، ص.27.

المطلب الثاني: جيوسياسي الحدود والمياه والأكراد بين تركيا وسوريا

يقول المؤرخ الفرنسي "فرنان بروديل" (Fernand Braudel): "إن الخرائط هي التي تروي القصة الحقيقية" في إشارة لتأثير المجال الجغرافي على التوجه السياسي. كما يمكننا تذكر عبارة "نابليون بونابرت": "إن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها".¹

(1) خطاب أبو دياب، "الفوضى الإستراتيجية: النزاع السوري واحتمالات التفكك في المشرق العربي"، مجلة السياسة الدولية، م.49، ع.195 (يناير 2014)، ص ص. 7-18.

يتوجب أن ينطبق كل ما ذكرنا على مقارنة سياسات سوريا المحاذية لتركيا، الدولة العضو في حلف شمال الاطلسي، والمواجهة لإسرائيل، والجارة للأردن الهاشميين ولبنان باروميتر الإقليم، والمتاخمة للعراق، وجواره النفطي والخليجي العربي والايرواني، هذا الأخير الذي يعتبرها بمثابة المحافظة الـ 35 له، بلد كهذا يضج بالحضارات والجيوبولتيك الحيوي، يصعب التغاضي عما يحدث فيه .

كما لعبت الحدود الشمالية لسوريا مع تركيا بما تمثله من إرث تاريخي دورا مؤثرا على مر التاريخ في موقع سوريا الجيو-سياسي، كنقطة إتصال لصراع القوى الكبرى، (الحثيين- الفراعنة، الروم- الفرس، الصفويين- العثمانيين) .

في الواقع، وتحديدًا في بداية الألفية دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة، شكلت من خلالها سوريا المحور الأساسي في الإستراتيجية التركية الكبرى القائمة على مبدأ " العمق الإستراتيجي " على الأقل في جانبين:¹

➤ يرتبط الأول بالسياسة التركية الشرق متوسطة وتوازاناتها، إذ يشكل مثلث (تركيا/ سوريا/ مصر) توازنات خط شرق المتوسط.

➤ يرتبط الثاني بسياساتها في الشرق الأوسط ضمن تعقيدات المجال.

ما يحدد تلك الإستراتيجية القائمة بين الطرفين هو أن لدى تركيا وسوريا أطول حدود برية مشتركة كما سبق وذكرنا، والتي بدورها تجعل تركيا فيها موقع البوابة المفتوحة على شمال سوريا وغربها. بينما تحتل الأخرى موقع البوابة المفتوحة على جنوب تركيا، هذا ما يفتح إمكانيات كبرى في المجال الإقتصادي (الزراعة، المواصلات..)، فضلا عن إستخدام المناطق المائية المشتركة.

في حين لا يمكن إغفال إعتبار سوريا المعبر الرئيسي الطبيعي لتركيا ولموارد الأناضول الهائلة إلى النطاقات المختلفة (سوري- لبنان- فلسطين- الأردن) أو (سوريا- الأردن-السعودية- دول الخليج).

(1) علي حسين باكير، الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث، 2013)، ص. 19.

إن ما أحدثته التحولات الإقليمية ضمن تراجع القوة العراقية وسيطرة النفوذ الإيراني على مفاصلها، بإعتباره منفذا جغرافيا ثانيا لتركيا للجوار العربي، ضاعف من أهمية سوريا لدى صانع القرار التركي خوفا من تطويق إيراني عبر هلال نفوذ يمتد من أرمينيا إلى ساحل البحر المتوسط مما يحرمها من الإتصال شرقا وجنوبا ببيئات تعبر عن تراثها الحضاري.¹

ضمن نفس الفكرة، نحاول بحث ثلاث نقاط أساسية ذات دلالات مشتركة في الحسابات الجيوسياسية بين البلدين، إمتدت عبر التاريخ الطويل من العلاقات الصراعية، والمتمثل في: الحدود (لواء إسكندرونة)، الجيو-إثني (الکرد)، المياه.

1- الحدود:

يتضمن ملف الحدود النزاع السيادي على لواء إسكندرونة*، الخاضع للسيادة التركية منذ عام 1939م، والذي غيرت إسمه إلى إقليم هاتاي، والبالغ مساحة 4806 كم². الذي كان يمثل أقصى شمال غربي سوريا، ويتصل من الشرق والجنوب الشرقي بمحافظتي إدلب وحلب، ومن الجنوب بمدينة اللاذقية، ومن الشمال بمحافظة غازي عنتاب التركية، وهو الآن في جنوبي تركيا، ويضم سهولا خصبة أهمها سهل العمق، وتمر منه أنهار العاصي والأسود وعفرين.² (أنظر الخريطة).

(1) عبادة تامر، سورية في دائرة التوازن الإستراتيجي الاقليمي والدولي (دمشق: المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، 2015)، ص. 6.

(*) عندما عقدت إتفاقية سايكس بيكو في عام 1916م، كانت منطقة الإسكندرونة وأضنة ومرسمين ضمن النفوذ الفرنسي، وفي اطار حرب التحرير التي قادها كما اتاتورك ضد القوات الفرنسية في كيليكيا، التي كان نتيجتها التنازل على المناطق السابقة لتركيا، وفي 29-06-1939م تم الضم الفعلي بعد إستفتاء شعبي، ويبقى اللواء موضوع نزاع طالما أن سوريا لم تعترف بشرعية إستلاء تركيا عليه، وما يدل على ذلك مازالت سوريا تظهره في الخريطة الرسمية والمناهج التعليمية، بإعتبارها جزءا منها، إلا أن الخلاف لا يطفو على سطح السياسات البينية للبلدين. إلى أن إندلعت الثورة السورية عام 2011م ظهر في المناطق السورية القريبة من منطقة لواء إسكندرون تنظيم مسلح موال للنظام السوري بقيادة بشار الأسد، ويسمى "المقاومة السورية-الجبهة الشعبية لتحرير لواء إسكندرون"، لتفاصيل أكثر أنظر: حسام الناييف، لواء اسكندرونة-حكاية وطن سلب عنوة-(دمشق: منشورات الهيئة العامة، 2013).

(2) محمد علي زرقعة، قضية لواء الاسكندرونة : وثائق وشروح (بيروت: دار العروبة، 1994)، ص. 192.

كما يمثل الإقليم ركيزة أساسية للاقتصاد التركي، كما أنه جغرافيا تمثل إسكندرون أقرب نقطة تركية إلى إسرائيل (صمام العلاقة بينهما) بعد إقامة مشاريع لنقل أنابيب النفط والغاز والماء عبر المتوسط بعد العام 2007م.

تشير الإحصائيات الديمغرافية للواء أن سكانه بلغ 1.483.674 نسمة في نهاية العام 2014م، يمثل التركمان والعلويين النسبة الأعلى، رغم التحفظ الحكومي في التصريح.

في الحقيقة، يمثل اللواء مسألة عقائدية ملحة، كون أنه كان لأبناءه الذين نزحوا إلى سوريا بعد ضمه إلى تركيا دور في صياغة السلطة في سوريا، بدءا بالأب الروحي لحزب البعث العربي الاشتراكي "زكي الأرسوزي"، الذي مثل مرشدا عقائديا لحافظ الأسد وأجهزته.¹ وهو ما دفع العديد من أبناء اللواء (العلويين) إلى الانضمام للجيش والأجهزة الأمنية السورية.

ضمن إطار محاولة الطرفان إيجاد مقاربة إيجابية للعلاقات بينهما، وذلك لإدراك الجانبين أن التصادم لن يكون لصالحهما، خاصة في إطار السياسة الأمريكية الجديدة تجاه المنطقة بعد العام 2001م، حافظت سوريا على الصمت حول قضية اللواء تحسبا للتغيرات الدولية والإقليمية، بتصريح وزير الخارجية السوري آنذاك "إن مسألة لواء الإسكندرون لن تقف حجر عثرة في طريق تعزيز العلاقات الثنائية مع تركيا".

كما زار الرئيس السوري بشار الأسد تركيا في 06 جانفي 2004م، والتي تعتبر مسار جيد نحو تفكيك عدد من العقد العميقة في العلاقات بين البلدين بعيدا عن مسألة اللواء، وقد صرح الرئيس السوري عن ذلك قائلا: "من الطبيعي عندما نتناقش نقاط الخلاف بين دولتين أن تبدأ بالإيجابيات وليس العكس.. لا لأننا نهملها بل لأن حل هذا الموضوع يتطلب رضا الطرفين وتحقيق مصالحهما. لذلك يجب أن نعطي كل مشكلة وقتها".²

(1) علا عساف، لواء الإسكندرون بين الواقع السياسي والقانون (بيروت: جامعة بيروت العربية، 2016)، ص 16-

23.

(2) رائد حاج سليمان، أثر المتغير القيادي على العلاقات السورية - التركية وإنعكاساتها على المشاريع المطروحة للمنطقة 2000-2011م (حلب: قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية، 2014)، ص. 121.

الفصل الثالث- سوريا: تحديات الداخل في مواجهة قوى النفوذ الخارجية

إلا أن الوضع الحالي في سوريا يشير لبعض التصريحات الغامضة لإمكانية عودة مسألة هاتاي (لواء إسكندرون) إلى طاولة المفاوضات، وهو ما تحاول روسيا فعله بعد تأزم الوضع بينها وبين تركيا في إدلب، مشيرة لذلك، عبر حملات إعلامية مكثفة تحت بند وجوب إعادة دمشق فتح مسألة اللواء، ومدى أحقية إقتطاعه منها.¹

وقد أعادت الحكومة السورية اللواء في الخرائط المدرسية، بعد الدعم التركي الكامل لقوى المعارضة، هذه الأخيرة التي تقر بأنه جزءا تركيا لا علاقة له بسوريا على عكس الجولان الذي يجب تحريره.²

الخريطة رقم (08): حدود لواء الإسكندرونة



المصدر : المعرفة ، في <https://www.marefa.org> /لواء الإسكندرونة.

(1) " لواء إسكندرون قضية حساسة تنبش فيها روسيا"، في <https://alarab.co.uk>، (2020/04/16).

(2) عساف، مرجع سابق، ص.27.

2- المتغير الجيو-إثني: شكل هذا المتغير أولى أولويات البلدين والمحدد الأساسي للمسألة الأمنية بينهما، والمرتبطة أساسا بالقضية الكردية ومراقبة الحدود في مناطق التخوم.

وتحديدا لذلك المجال، يركز الوجود الكردي في سوريا على طول ما يعرف بخط الحديد والمرتكز في الأجزاء الشمالية بداية من محافظات الحسكة، الرقة، وحلب بتعداد وصل إلى أكثر من مليوني نسمة من أصل 22 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2011م.¹ وإن كان هذا العدد لا يعني كثيرا مادام لم تحدد نسبة أكراد الشمال، ما يعني أنه لا يوجد إتصال جغرافي ممتد للکرد على خلاف الوضع في تركيا وإيران والعراق.

أخذت المسألة تبرز في جدول أعمال الدولتين منذ الثمانينيات والتسعينات، بإتهام تركي لسوريا عام 1996-1998م بأنها تدعم الإهاب وتتوانى عن الحد من نشاط حزب العمال الكردستاني (PKK)، الذي أصبح أداة بيد سوريا للضغط على تركيا ليس لمجرد الحصول على مواقع تفاوضية أفضل في ما يخص المياه (سلاح الضغط التركي)، وهذا هو الحد الأدنى، وليس لمجرد إعاقة التنمية في تركيا بهدف إبقائها ضعيفة، وهو الحد المتوسط، وإنما لأجل تقسيم تركيا نفسها تمهيدا لإستعادة الأراضي السورية المحتلة، وهذا هو الحد الأعلى.²

بعد العام 2002م، مثلت سوريا العنوان الأبرز لسياسة صفر مشاكل بتحسين العلاقات، والتي عبرنا عنها سابقا من خلال التصريحات الرسمية والزيارات المتبادلة من 2004م إلى غاية 2009م، لتصل ذروتها بعد تأسيس المجلس الأعلى الإستراتيجي بين النظامين.

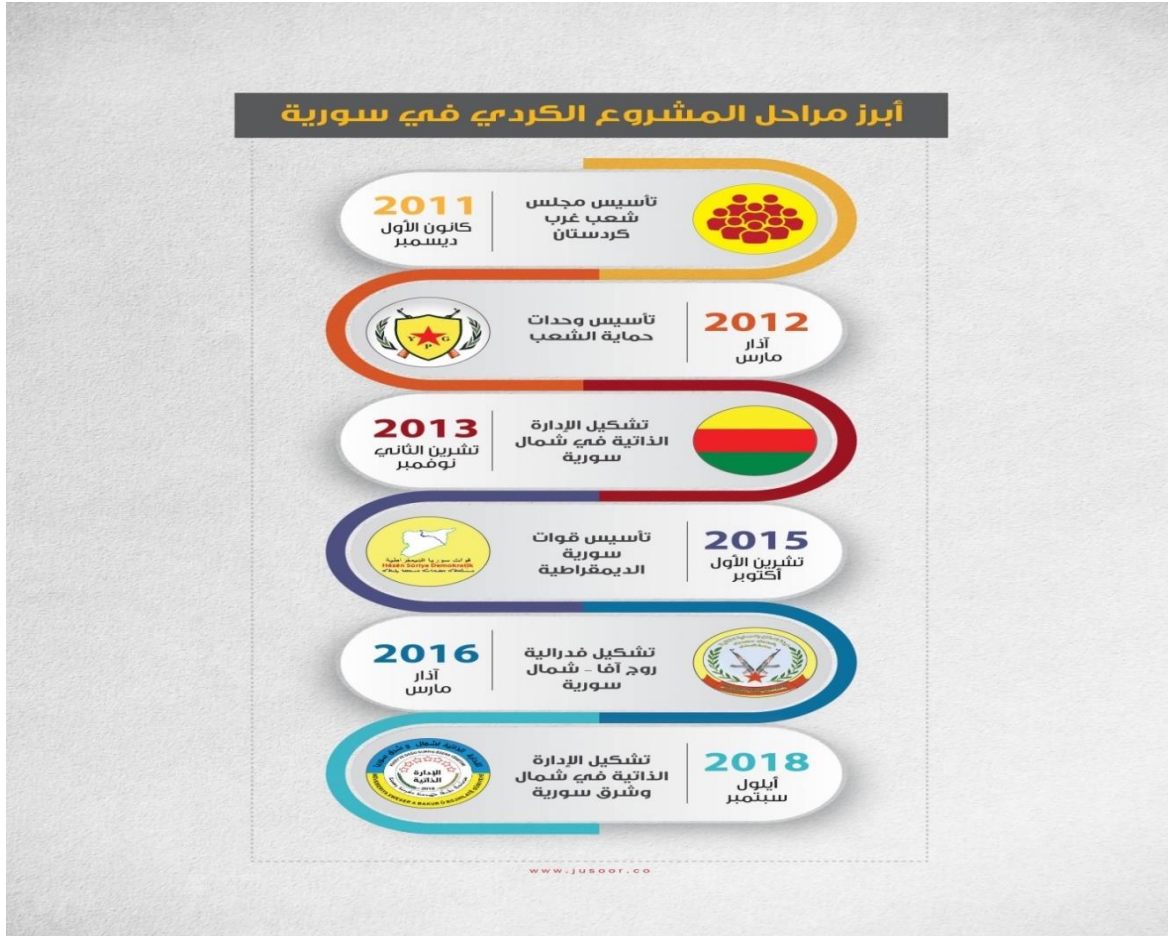
إلا أنه، بعد إنهيار الوضع الأمني في سوريا من العام 2011م، تأثرت المطالب الكردية بعدد من التحولات المحيطة بها أبرزها، المخاوف من النظام السياسي القادم سواء كان من المعارضة أو المواليين، ثانيا منع محاولة الحذو بخطى تجربة إقليم كردستان العراق، خاصة وأن أكراد سوريا هذه المرة يتقدمون نحو تحقيق مشروعهم بخطى ثابتة بعد تحقيق جملة من الإنتصارات السياسية المدعومة دوليا (أنظر الشكل 05).

(1) " الأكراد في سوريا"، الجزيرة، في: <https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterview>

4/ s/2011، (2019/10/22).

(2) محفوظ، مرجع سابق، ص. 295.

شكل رقم(05): أهم الإنتصارات السياسية للمشروع الكردي في سوريا



المصدر: مركز جسور، في: <https://jusoor.co/details/538/> ar، (2019/01/13).

أما على المستوى الميداني، فقد سارعت تركيا منذ بداية تدهور الوضع في سوريا لمحاولة التمسك بزمام المتغيرات الميدانية، لمحاصرة الكرد في الشمال السوري، عبر تجيش الرأي العام للمعارضة السورية ضد الأكراد الذين إختاروا حزب الإتحاد الديمقراطي كقوة فعلية لهم، والذي تعتبره تركيا الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، بعد إعلانه عن إدارة ذاتية.¹ (كانتون الجزيرة، كانتون عفرين، كانتون كوباني) في الشمال، بعد إنسحاب قوات النظام منها في أكتوبر 2013م، إلا أن هذا الأخير لم يبدي أي إعتراض على ذلك، وهو ما مثل خط

(1) "مدخل لفهم الخارطة السياسية الكردية"، في: www.nusuh.org/66، (2017/12/14).

الفصل الثالث- سوريا: تحديات الداخل في مواجهة قوى النفوذ الخارجية

تماس حدودي مع تركيا، وتحديدًا عبر كانتون الجزيرة بعمق 30 شرقًا و60 غربًا. أما كانتون عفرين فهو فضاء تابع لمحافظة حلب ويشكل جيبًا معزولًا للکرد، في حين يتوسط كانتون كوباني سوريا وبالقرب من منفذ نهر الفرات، وتفصله مسافة 180 كم من مدن كانتون الجزيرة في الشرق كما تعتبر مدينة القامشلي مركز الكرد في سورية من حيث عدد السكان ولقربها من كرد العراق شرقًا وكرد تركيا شمالًا.¹

خريطة رقم(09): الحدود الجغرافية للمشروع الكردي في سوريا



المصدر: مركز جسور، "مستقبل المشروع الكردي"، في: <https://jusoor.co/details/ar.2>

وعليه، سوف تبقى القضية الكردية شوكة في خاصرة تركيا، ما لم تأخذ الأخيرة بجدية في حساباتها وجوب إيجاد تقديرات عادلة وتوافقية لوقف أوصل المشكلة وحلها.

(1) Zhirwan A. "Ismail :Impacts of Syrian Crisis on Turkish–Iranian Relations: (Rojava Factor)", *Journal of University of Human Development* ,v3(2017).pp.4–21.

3- تركيا والصراع المتوازن على المياه بين سوريا والعراق:

تحدث "جويس ستار" (Joyce Starr) في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، عندما استخدم لأول مرة مفهوم "حرب المياه"، محددًا عشرة دول في العالم مرشحة أن تكون ميدانًا للحروب بسبب ندرة المياه، والتي يقع أغلبها في منطقة الشرق الأوسط. وهو نفسه ما تحدث عنه "ريتشارد هولمز" المدير السابق لوكالة المخابرات الأمريكية، قائلاً: "في حالة ما إذا اندلعت حرب في المنطقة فسيكون هدفها الأساسي السيطرة على المياه..¹ في إشارة إلى أن النقص الحاصل في الموارد المائية في الشرق الأوسط، والذي لا تستثني منه إسرائيل، سيدفع إلى صراع مستقبلي في المنطقة، والذي ستكون نتيجته حرب تهدد المصالح والوجود الأمريكي في الشرق الأوسط .

تمثل مياه نهر الفرات أكبر الخلافات السورية-التركية، بإعتباره أكبر الأنهار العابرة لسوريا بمسافة 661 كم، وكانت بداية المشكلة في عام 1977م إثر إعلان تركيا عن مشروعها (الغاب)، مستغلة بذلك مياه نهري الدجلة والفرات مما خفض حجم تدفق المياه لسوريا والعراق لأقل من المستوى المتفق عليه رسمياً بينهم².

في حين نجد أن تركيا إستفادت ولعقود طويلة من النزاع السوري-العراقي في تحديد سياستها المائية، بما يخدم مصالحها ومشاريعها المائية في إطار مشروع الغاب (GAP) فتركيا ترى أنه لا شأن للمشروع في مشكلة نقص مياه الفرات التي تصل إلى العراق بل ينبغي تسويتها بين العراق وسوريا، إلا أن التنسيق بين البلدين في عام 1990م قد قلص إلى حد كبير فاعلية سياسة الصراع المتوازن.³

(1) داليا اسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية-دراسة في أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية- (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، ص ص 48، 49.

(2) Sahnaz Tigrek, Anika Kramer, **Turkey's water policy :national framework and international cooperation**(london: Springer,2011),p.41.

(3) مشعل المويشير، أزمة المياه ومستقبل العلاقات العربية-التركية بعد وصول الحركة الاسلامية الى السلطة في تركيا (دمشق: دار المجد، 2010)، ص. 26.

الفصل الثالث- سوريا: تحديات الداخل في مواجهة قوى النفوذ الخارجية

كما أن مشروع (اليسو) الذي بدأ العمل به عام 2006م أثر على إيرادات نهر دجلة الواقع على مقربة من الحدود العراقية التركية بمسافة تقدر بـ75 كلم، وعن الحدود السورية التركية بـ45 كلم، وهو ما ينعكس سلبيا على وارد المياه لكل من العراق وسوريا¹.

خريطة رقم (10): الصراع على مصادر المياه (عقدة إضافية) بين تركيا وسوريا والعراق.



المصدر: جريدة العرب الدولية (الشرق الاوسط) <https://aawsat.com>

أوضح التقرير الصادر عن GRACE (الخرائط الصادرة الأقمار الصناعية) 2009م أن أجزاء كبيرة من الشرق الأوسط القاحلة نسبيا فقدت إحتياطات المياه العذبة بسرعة كبيرة.

(1) فراس العكلة، حرب المياه غير المعلنة بين العراق ودول الجوار(العراق: الجامعة الوطنية العراقية للمجتمع المدني، 2010)، ص.6.

فخلال 7 أعوام خسرت تركيا وسوريا والعراق وإيران، التي تتقاسم حوض نهري دجلة والفرات، حوالي 144 كلم مكعب من مجموع المياه العذبة المخزنة، 60% منها ناتجة عن ضخ المياه من الخزانات الجوفية، خسارة تساوي لوحدتها كمية المياه في البحر الميت. هذه السياسة غير العقلانية قابلها تحكم إسرائيلي في الإدارة المائية (المنهوبة)، وهو ما نشرته "صحيفة نيويورك تايمز" جوان 2016م فكرة أن مياه إسرائيل قد تجلب السلام إلى منطقة الشرق الأوسط.¹

مع العلم، أنه قبل العام 1979م كانت إسرائيل وإيران حليفيتين في تطوير موارد المياه، التي ما زالت على حالها في إيران، بينما طورتها إسرائيل حتى أصبحت تستهلك اليوم أكثر من 50% من مياه الشرب من البحر.

وبسبب هذه الأهمية تصر إسرائيل دائما على إدماج موضوع المياه ضمن ملفات المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، بإقناع الدول العربية بالتخلي عن الإعتبارات السياسية لمصلحة الحسابات الإقتصادية، والدخول معها في مشاريع مشتركة، لشل مسألة عزلها عن المحيط العربي.²

وما سهل عليها ذلك، هو وقوع العديد من الأزمات بين البلدان الثلاث (سوريا /تركيا/ العراق) بسبب تضارب النهج في إدارة المياه، فكل من العراق وسوريا يعتبر أن نهري دجلة والفرات نهرا دوليان، وبالتالي للبلدين حصة فيهما، إلا أن تركيا ترفض الإعتراف بالطابع الدولي للنهرين وتتحدث فقط عن سياسة ترشيد المياه، وتزى أن الفرات لا يصبح نهرا دوليا إلا بعد إندماجه بدجلة في أسفل العراق ليشكل النهران شط العرب، الذي يعتبر خط الحدود بين العراق وإيران إلى أن يصل إلى الخليج الفارسي بعد 193 كم.³

(1) كريستين أبي عازار، "حرب المياه العالمية على الأبواب"، في: <https://raseef22.com>، (2016/06/10).

(2) شحاتة مهدي، "الأمن المائي العربي"، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الثامن حول مستقبل الأمن المائي العربي، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 21-23 فيفري 2000)، ص179.

(3) A.Akanda, S.Freeman, **Mediating apth towards regional (the tigris,2007)**,p.49.

كما أن تركيا هي البلد الوحيد بين بلدان حوض الفرات، الذي صوت ضد إتفاقية الأمم المتحدة لقانون إستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، وترى أن توقيعها على الإتفاقية يعطي بلدان أسفل النهر "حق النقض" فيما يتعلق بخططها الإنمائية وعلى هذا، فإنها تعتبر أن الإتفاقية لا تنطبق عليها وهي بالتالي غير ملزمة قانونا لها.¹

أما ضمن محاولة سوريا الضغط على تركيا من خلال تفعيل دور الجامعة العربية، لم يقف الرد التركي على الدعوات والإجتماعات السورية والعربية عند حد صم الأذان، بل وصل إلى قول وزير الخارجية التركي في حينها دنيز بايكال: "البعض يعتقد بالحاجة للمزيد من المياه لغسل اليدين من دماء الإرهاب لكننا نعرف أن مسألة الإرهاب هذه لن تحل أبدا بمثل هذه المساومات" ما يعني عدم القبول التركي بخلط الأوراق بين مسألة الأكراد والمياه.²

في حين نجدها (تركيا) تتبع نفس سياسة الضغط الإقتصادي مع العراق، معتبرتا أن المياه هي ثروة تركية خالصة كما هو النفط ثروة عراقية خالصة، ومن ثم تسعى تركيا لمقايضة النفط بالمياه، أي أنها تسعى للحصول على تسهيلات نفطية مقابل مشاركة العراق للمياه التركية بحسب تعبيرهم.³

لم يعد التهديد الخارجي هو المحدد الوحيد لمشكلة المياه بين الدول الحدودية، بل ظهر تهديد آخر من الداخل يتمثل في تنظيم داعش، منذ أوائل عام 2013م، بعد أن سيطر التنظيم لفترة على سد "الطبقة". والذي يعد أكبر السدود وخزان المياه الرئيسي والمسؤول عن تنظيم تدفق مياه نهر الفرات في سوريا، والذي أحدث فجوة إقتصادية في البلاد.

(1) حازم علي، المياه الصراع الشرق الاوسط القادم (بيروت: المنهى للنشر والتوزيع، 2001)، ص.49.

(2) نضال أحمد بدر، الأبعاد الجيوسياسية لمشكلة المياه حوض مهر الفرات وأثرها على العلاقات التركية السورية (غزة : جامعة الأزهر، 2012)، ص.76.

(3) Akanda, Freeman, *Op.Cit*, p.52.

وحرم مناطق عديدة من المياه (أزمة عام 2011م)* مما تسبب في جفاف الأراضي وخسارة المحاصيل الزراعية.¹

وقد تم الإعتماد على الأمر نفسه تجاه العراق، فقد إنتهج التنظيم حرب المياه ضد (سد الموصل، سد الفلوجة..). بحرمان المحافظات الجنوبية من الماء، في حين قام بإغراق عدد من المدن أعلى النهر بما في ذلك مدينة أبو غريب.² وهو ما يوضح مدى قدرة ورغبة التنظيم في إستخدام المياه كسلاح في الضغط على الحكومة العراقية وتشثيت الجهد العسكري. إذن فلربما سيكون سلاح المياه هو المصطلح الجديد الذي ستتناهه مستقبلا منطقة الشرق الأوسط، في صراع أكثر دموية من الحراك الثوري العربي الحالي.

المطلب الثالث: الأهمية الجيوسياسية لسوريا في الحسابات الإيرانية:

يمكن النظر إلى قوة العلاقات السورية - الإيرانية باعتبارها من أكثر العلاقات إثارة في مشهد إقليم الشرق الأوسط، ذلك على رغم من تناقض مجموعة من المقومات الداخلية بينهما، إلا أنهما إستطاعا تمثيل الحلف الثابت الذي عززته المصالح، فعقائديا النظام في سوريا علماني، في حين أنه ثيوقراطي في إيران، سوريا ذات أغلبية سنية، بينما إيران شيعية في الغالب.

مع ذلك كله، تحظى سوريا بأهمية ومكانة تاريخية ثابتة ومحورية لدى إيران، نظرا إلى موقعها الجغرافي والإستراتيجي في قلب المنطقة العربية، حيث تعد سوريا من وجهة نظر

(*) مثلت سنة (2010-2011) سنة جفاف كارثية تسببت فيها العديد من العوامل منها السياسة التركية الخافضة لتدفق مياه الفرات، وسوء تقديرات وسياسات الدولة السورية في توازي تدفقات المياه، بيئية.. والتي كانت نتائجها تهجير ما يقارب المليون والنصف مليون سوري من مزارعهم في حوض الفرات إلى مناطق مختلفة، بعد عجز الدولة عن حل المسألة وتراجعها عن منح المتضررين تعويضات مالية، وهو ما حاول تبريره الرئيس بشار الأسد في خطاب القاه بمجلس الشعب في 30 مارس 2011م، ولقد أشارت تقارير غربية بأن هذا الوضع يعد سبب رئيسي في إندلاع الإحتجاجات السورية عام 2011م، خاصة وأن التحديد الجغرافي للإحتجاجات يوضح ذلك، لتفاصيل أكثر أنظر: فرانشيكا دوشاتيل، الجفاف وتغير المناخ ودورها في الإنتفاضة السورية، ترجمة: مؤيد البني، (الجمهورية، 2014).

(1) حنان مجيد علي، " السياسة المائية لدول الجوار وإنعكاساتها على الأزمة المائية العراقية: دراسة إقتصادية "، مجلة

الكويت للعلوم الإقتصادية والإدارية، ع18. (2015)، ص ص. 3-23.

(2) Nouar Shamout , Glada Lahn, **The Euphrates in Crisis: Channels of Cooperation for a Threatened River** (London, The Royal Institute of International Affairs, April 2015), p. 86.

إيران حليف محتمل وموثوق به ضد الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية في الشرق الأوسط. وما يدل على قوة ذلك التحالف، أنه برغم من محاولة القوى الكبرى زعزعة التحالف الإستراتيجي بينهما إلا أن ذلك لم ينجح، فإسرائيل قبلت في مفاوضاتها مع سوريا عبر وساطة تركية على قبول بند الأرض مقابل السلام (الجولان)، في مقابل تخلي سوريا على تحالفها مع حركات المقاومة وإيران¹. وهو ما عبر عنه الرئيس الأمريكي السابق بارك أوباما في برقية مسربة عام 2009م بقوله: " لقد قدم السيد أردوغان أفضل أمل لإغراء سوريا خارج مدار طهران"².

في حين تدفع إيران جاهدة في الإحتفاظ بتحالفها مع سوريا لما تلعبه هذه الأخيرة من دورا سياسيا ولوجستيا أساسيا في مشروع إيران الإقليمي (الهلال الشيعي) بإعتبارها الجسر الآمن الذي يسهل وصولها لمختلف الدول والفصائل، والذي يمكن شرحه في النقاط التالية:³

➤ مثلت سوريا نقطة الإرتكاز الأهم لوصول إيران إلى لبنان كمعبر لرجال الدين والسياسيين، لأن إيران تهتم بالجنوب اللبناني والمرتبط تاريخيا وعقائديا معها (جبل عامل) في ربط سلسلة نفوذها الإقليمي، كما أن تواجد سوريا في لبنان لفترات طويلة ونفوذها هناك، يمنح نفوذ أكبر لإيران عبر حزب الله .

➤ نجحت القيادة الإيرانية عبر تحالفها مع سورية وعبر حزب الله في الدخول على خط القضية الفلسطينية، وإستمالة الفصائل الفلسطينية (السنية)، وفي مقدمتها حركتا حماس والجهاد الإسلامي، الأمر الذي يسمح لها بإختراق القاعدة الشعبية العربية والإقليمية عبر بوابة حماية المسلمين المستضعفين، فضلا عن تلاشي المرجعية التاريخية السلبية للعرب تجاهها.

(1) Idrees Mohammed, Turkey and Iran Rivalry on Syria, in: <https://www.researchgate.net/publication/261215896>, (07/04/2018).

(2) Tony Badran, "Obama's Options in Damascus", Foreign Affairs, in: <https://www.foreignaffairs.com/articles/turkey/2011-08-16/obamas-options-damascus>, (02/02/2017).

(3) أنور حسين بازكار، نفوذ الهلال الشيعي في الشرق الأوسط، (ترجمة: علي شمدين) (طهران: مؤسسة إيديا للفكر، 2017)، ص ص 81.82.

➤ ساهمت سوريا في الحرب العراقية-الإيرانية (ثمان سنوات) في عدم تحول الحرب إلى حرب عراقية-عربية. كما حرصت على الدفاع عن السياسة الإيرانية في المؤتمرات والمنتديات العربية والدولية.

➤ لا تختلف سوريا عن إيران كثيرا في مسألة دمج الإيديولوجيا في السياسة، فسوريا نفسها كانت تدعو في الثمانينات من القرن الماضي إلى تشكيل جبهة شيعية من البحر المتوسط إلى باكستان، إلا أنها تركت الأمر لإيران خوفا من عزلها إقليميا.¹

➤ جمع بين البلدين أهداف مشتركة دولية وإقليمية، كان على رأسها إسقاط النظام العراقي الذي وضع سوريا في حالة حرب معه في الوقت الذي كان يحارب فيه إيران، كما تخوضان صراعا ضد النفوذ الأمريكي في المنطقة والعمل على إفشال ذلك وأيضا الصراع مع إسرائيل². وهو ما عبر عنه مسؤول سوري في عهد الرئيس السابق (حافظ الأسد) بقوله "إن علاقتنا مع إيران تخدم مواقفنا، كما أن هناك تلاقيا حول الحاجة إلى مقاومة الهيمنة والتفرد الأمريكي الذي يهدف إلى فرض نظام إقليمي يناسب المصالح الأمريكية...لكن هذا لا يعني أبدا أننا في تحالف يفرض علينا توحيد موقفنا في كل مصلحة لبلدين تختلف رؤيتهما للعالم بشكل جوهري، ويجمع بينهما معارضة للسياستين الأمريكية والإسرائيلية"³.

➤ تنتظر إيران إلى الحراك الثوري السوري بأنه صراع وجودي، بأن إسقاط النظام السوري يعني هزيمتها، ذلك لأنها تدرك جيدا بأنها المستهدف الثاني.

وقد عبر عن ذلك الحرص وصف مجيد ظاهري أحد قادة الحرس الثوري الإيراني ذلك بقوله : سنتخذ أي تحرك بإستطاعتنا ويكون ملزما لحماية سوريا وسنفعل ذلك"⁴.

(1) المكان نفسه.

(2) عبد الحليم خدام، التحالف السوري-الإيراني والمنطقة (القاهرة: دار الشروق، 2010)، ص.58.

(3) هاشم، مرجع سابق، ص.70.

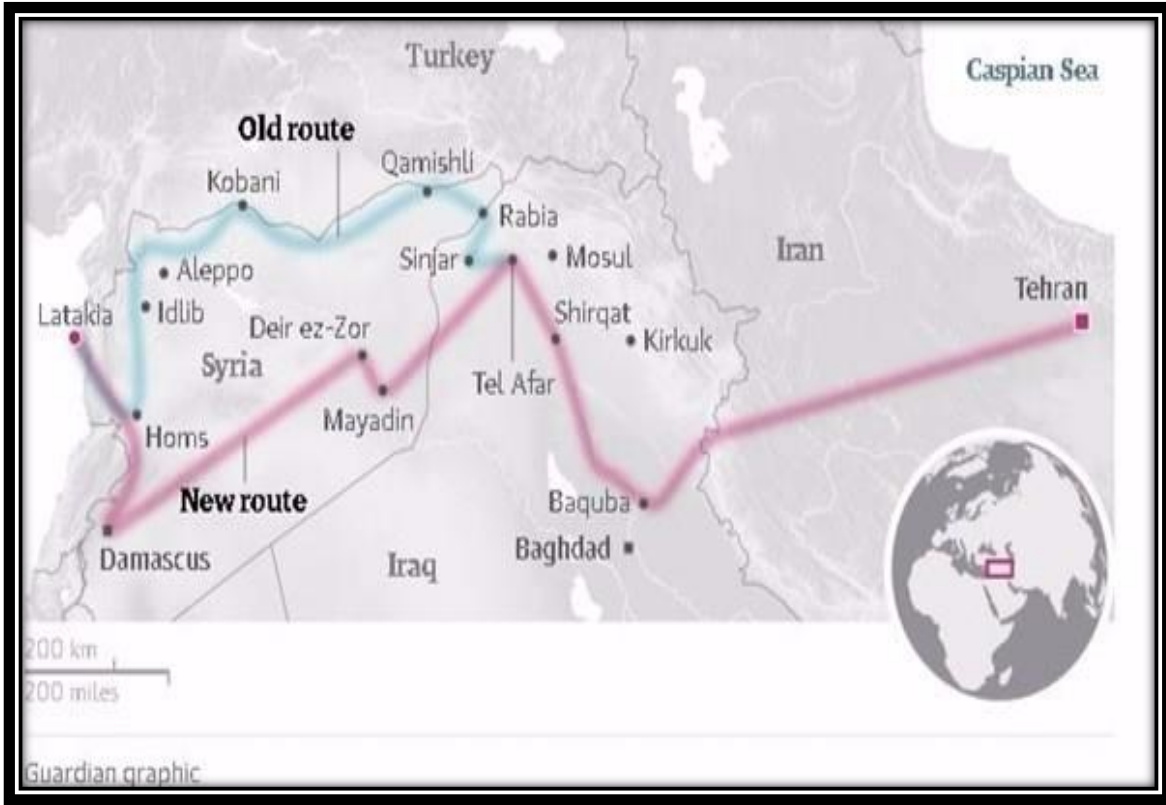
(4) زياد يوسف حمد، "الأزمة السورية دراسة في مواقف الدول المؤثرة فيها"، مجلة إتجاهات سياسية ع.6 (ديسمبر

2018)، ص ص. 67-81.

الفصل الثالث- سوريا: تحديات الداخل في مواجهة قوى النفوذ الخارجية

ما يعني أن العلاقة بين سوريا وإيران تتطوّر من بعدها الإستراتيجي عبر توظيف البراغماتية في كسب الفرص لحماية المصالح.

خريطة رقم(11): الممر الشيعي من طهران إلى اللاذقية



المصدر: جورج عيسى، "طهران وأوهام الممر الشيعي"، <https://24.ae/article/363020>

المبحث الثاني: سوريا ضمن قوى النفوذ الداخلية

إعتادت الأنظمة العربية في غالبها تبني التدابير الضبطية السلطوية، وليست الحوارية مع شعوبها ضمن أي محاولة للخروج عن خط الصمت والإخضاع. هذا ما تجسد بشكل واضح وصريح في ظل التغيرات السياسية في المنطقة أواخر عام 2010م، ولم تكن سوريا بمنئى عن ذلك، فوسط المحاربة لنيل مطلب الحرية والعدالة، وهو حقيقة مطلب قديم جرى تحديثه تحت عباءة الإرادة الشعبية الحرة في مارس 2011م، ظنا من النظام السوري أنه تمكن من قمع تلك المطالب وإلى الأبد، بعد إعتماده على مجموعة من الآليات، فمن جانب إتبع إستراتيجية إستبعاد المعارضة في الداخل والخارج، في حين أحكم قبضته على الداخل (حالة الطوارئ)، والتلويح المستمر بورقة الفوضى وصعود الجماعات المتطرفة في حال محاولة قوى خارجية إحداث تغيير على مستوى البنية الحكومية القائمة.

ضمن هذا كله، نحاول مناقشة دوافع الأطراف الداخلية المباشرة وآلياتها في تحريك مسار الأحداث، وتداعياتها بإتجاه ما يطلق عليه نزاع داخلي مدول.

المطلب الأول: تطورات الوضع في سوريا بعد العام 2011م

لم تكن الإحتجاجات الشعبية في سوريا سوى رد فعل لتراكمات سياسية ممنهجة من طرف النظام ضد شعبه، فلعمود ماضية ولأكثر من أربعين عاما لم تتمكن السلطة السورية من معالجة وتحديث بناها الإدارية والإقتصادية والسياسية، بل الأكثر من ذلك كان توجيهها قائما على سياسة التخويف، فهي من جانب سعت لتوظيف السلطة لقمع شعوبها، وإختلقت مجموعة من الآليات للحيلولة دون تداول السلطة، وهو ما سنسهب في الحديث عنه.

خلفيات الوضع في سوريا قبل العام 2011م:

إذا تعسر علينا التسليم القطعي بأن الأحداث في سوريا هي مؤامرة خارجية، نظرا لتقاطع الأدلة والتحليلات، وإختلافات الأطر التفسيرية وغيرها، فإن الأكد أن للعوامل الداخلية والخارجية المحيطة الأثر البالغ في تحريك عجلة تلك الأحداث.

- الأسباب الداخلية:

➤ السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية:

بالرجوع إلى الوراء يتضح لدينا، تولى حافظ الأسد الحكم في سوريا بإنقلاب عسكري في 16/11/1970م فيما عرف "بالحركة التصحيحية بحزب البعث"، الذي تميزت فترة حكمه بالقبضة الحديدية على الشعب وأجهزة الإستخبارات، كي لا يمكن هذه الأخيرة من تجاوز حدودها في رسم السياسة الخارجية للدولة، على خلاف مرحلة تولي بشار الأسد زمام الحكم في 10 جوان 2000م.¹

يمنح الدستور السوري سلطات غير محدودة للرئيس، كما يتفرد حزب البعث العربي الإشتراكي بالسلطة وإحتكاره ممارسة العمل السياسي بموجب المادة الثامنة من الدستور والتي أقرت في عام 1973م، بإعتباره "الحزب القائد للدولة والمجتمع".² كما من بين إحدى الإنتهاكات الصارخة للدستور جاءت مع وصول بشار الأسد للسلطة (كوريث واضح) بعد تعديل المادة (83) المتعلقة بسن الترشح، والتي تم تقليصها من 40 سنة إلى 34 سنة، ضمن القانون رقم (09) بتاريخ 11 جوان 2000م لتمكين الإبن من الوصول للرئاسة السورية خلفا لوالده.³

➤ غياب الحريات والإصلاحات:

بداية تميزت الفترة بين 2000-2001م بحدوث إنفراجة وجيزة في الحياة السياسية سميت "ربيع دمشق"، تولى خلالها عدد من المثقفين تأسيس منديات حوارية عرفت بلجان إحياء المجتمع المدني، وتطرق لتقضايا الإصلاح بكل مجالاته. لكن برغم من أنها أعادت الشأن السياسي الداخلي إلى القضايا المطروحة في المجال العام، إلا أنها لم تترجم.⁴

(1) وكيم، مرجع سابق، ص ص. 203، 202.

(2) خورشيد دلي، "حزب البعث والماد الثامنة"، مركز الجزيرة ، في: <https://www.aljazeera.net/opinions> ، (2016/07/18).

(3) أحمد غنيم، المفهوم المكون للثورات العربية : الواقع والتحديات (القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2011)، ص. 271.

(4) جورج عيراني، رضوان زيادة، التحول الديمقراطي في سوريا والخبرة الإسبانية (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2009)، ص ص. 58-61.

بل الأكثر من أنها لم تنتهي بإصلاحات مؤسساتية، هو أن النظام إلا أن قضى عليها بعد أقل من عام من بروزها. ليطفو للسطح بعد ذلك، نمط الحاكم الجديد في تسيير شؤون الدولة من خلال:¹

✓ غياب المساءلة والمحاسبة، وتقييد حركة المجتمع في تأسيس جمعيات وأحزاب ما جعل سوريا تصنف وفق المؤشرات لعام 2010م في المراتب المتدنية.

✓ الإنتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان، والقمع الوحشي للمعارضة والأكراد، فحسب تقرير منظمة "هيومن رايتس" فإن السلطات السورية كانت من الحكومات الأسوء في إنتهاكات حقوق الانسان لعام 2010م.

✓ عمل النظام على تقييد وتغييب ممارسات الديمقراطية، من خلال قوانين الطوارئ والقوانين المقيدة لإنشاء الأحزاب السياسية، وهضم حقوق القوميات الأخرى.

وبعد ذلك، وتحديدًا في 16/10/2005م، أطلقت قوى المعارضة بكل أطرافها السياسية الإسلامية والماركسية والليبرالية، ومكوناتها المجتمعية المختلفة من عرب وأكراد.. نداءا للتغيير الديمقراطي عبر "إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي"، في إطار إخراج الدولة من صيغة الدولة الأمنية إلى صيغة الدولة السياسية.²

تم المطالبة فيه بعدة إصلاحات كإصدار قانون يسمح بإنشاء أحزاب أخرى غير البعث وحلفائه، وبإلغاء حالة الطوارئ المعمول بها منذ مارس 1963م، والمطالبة بإلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الإستثنائية والعسكرية إضافة إلى إلغاء عقوبة الإعدام على من ينظم لجماعة الأخوان (القانون 49)، ناهيك عن النظر في حقوق الأكراد السياسية والمجتمعية.³

(1) هناء علي صالح، التدخل الإيراني في الصراع السوري (2011-2014) (غزة: جامعة الأزهر، 2016)، ص. 46.

(2) جورج صبرا، "إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي"، العربي الجديد، في: <https://www.alaraby.co.uk>، (2020/09/14).

(3) عصام عبد الشافي، "الثورة المكبوتة: عوائق التغيير الشامل في السعودية وسوريا"، السياسة الدولية، ع.47 (2011) ص.ص. 24-69..

فلطالما ساهم النسيج المجتمعي المتعدد في سوريا من حيث إشماله على العديد من القوميات العرب(70%) - الكرد(9%) - والباقي من الأرمن والشركس...، في ترويح بشار الأسد للهوية العلمانية في سورية، وفي نفس الوقت زرع المخاوف بين الأقليات العلويين والدروز، والمسيحيين حول مخاطر الهيمنة السنية.¹ والترويح لفكرة سعي الأقلية الكردية إلى تقسيم سوريا، وكردا على ذلك تم إبادة العديد من الأكراد في القامشلي عام 2004م. وقد كان الهدف من كل ذلك محاولة منه لتأصيل عدم الثقة بين السوريين لدحض إنشاء كيان وطني موحد بينهم، بهدف إحباط أي محاولة للإنتقال عليه.

➤ تدهور الإقتصاد :

لا يختلف إثنان على أن فترة الثلاث سنوات الأولى من حكم بشار الأسد شهدت إنتعاشا إقتصاديا واضحا من تحسن مستوى الدخل وإنخفاض الأسعار وغيرها، لكن ما لبث أن إختلف الأمر وتدهورت الحالة الإقتصادية بعد العام 2004م، بعد ترويح النظام لما يعرف "إقتصاد السوق الإجتماعي"، وتطوير مرسوم الإستثمار لعام 2008م الذي أعطى تسهيلات أكبر للقطاع الخاص (البنوك-الجامعات..). وتشكيل مجالس رجال العمال، والتي كشفت عن تحالفات الأخير والسلطة في نهب ثورات البلاد. غير أن التذبذب كان واضحا في السياسة الإقتصادية للنظام بين التخوف من الإنتقال إلى النظام الليبرالي (تخوف شعبي)، وبين مصالح الطبقة البرجوازية.² ولقد أفضى هذا الواقع الجديد بين عامي(2005- 2010م)، إلى تحولات أعمق على صعيد المجتمع والإقتصاد الكلي للدولة، بإنهيار الزراعة وتفشي البطالة والفقر الذي وصل في عام 2010م إلى نسبة 40 %، وإستفادة الطبقة البرجوازية من الإستيراد الخارجي على حساب الصناعات المحلية بزيادة معدلات التضخم.³

(1) مؤمن خليل الجيادي، " الهوية الوطنية السورية"، مجلة تكريت، ع.16(2009)، ص ص. 29-41.

(2) فؤاد عبد العزيز، "الإقتصادي بشار الأسد.. كيف وصلنا إلى كل هذا السوء"، إقتصاد مال وأعمال السوريين، في:

<https://www.eqtsad.net/news/article/23250>، (2019/06/18).

(3) حسين مصطفى احمد، " الصراع في سورية و القوى الاقليمية والدولية (دراسة تحليلية و مستقبلية)"، مجلة الاستاذ، م.2، ع. 221 (2017)، ص ص 1-16.

- الأسباب الخارجية (إقليمية ودولية):

بداية يمكننا الإشارة إلى أهم الإستراتيجيات التي يقوم عليها بشار الأسد على المستوى الخارجي قبل عام 2011م، وهي اللعب على التناقضات، فسوريا هي من ساند قوات التحالف عام 1991م في عملية "عاصفة الصحراء" لإخراج النظام العراقي من الكويت، وهي نفسها من إرتبطت بعلاقات إستراتيجية مع النظام العراقي، كما أنها لطالما أعتبرت الصد المنيع ضد إسرائيل، وفي نفس الوقت كانت طرفا في مفاوضات السلام. كما لانسى قوة إرتباطها مع حليفها الإستراتيجي إيران، في حين عملت على فتح أبوابها للتعاون مع تركيا على المستوى الإقتصادي والأمني، وهو ما أثار في أغلبه غضب إيران.

كان ذلك كله نتيجة لزيادة الضغوط الدولية عليها بعد أحداث 11 سبتمبر في محاولة لفك إرتباط محور الممانعة المناهض لوجود الكيان الصهيوني في المنطقة، وكتسلسل مرحلي لتلك الضغوط التي أثرت على الداخل السوري نطرح ما يلي :

*المرحلة الأولى من الضغط الخارجي المستمر (2003-2005م) كانت بإتهام الولايات المتحدة نظام الأسد بتطوير أسلحة الدمار الشامل، وتهديدها بتغيير النظام كما حدث في العراق. والذي كان له تداعيات مباشرة في الداخل السوري، بداية بالإحتقان المذهبي ومن ثم تهديد التنظيمات الإرهابية، وأيضا مشكلة الهجرة القسرية من العراق(سنة ومسيحين) مما أضاف عبئا على الإقتصاد وعلى التوازن الإجتماعي في سوريا.¹

*المرحلة الثانية كانت بالتوجيه الدولي أصابع الإتهام نحو النظام السوري بأنه وراء إغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في عام 2005م، وفرض الإنسحاب القسري المهين للقوات السورية من لبنان، والذي نتج عنه تراجع المكانة السورية وتقليص دورها في المنطقة، وعبر عنها الرئيس السوري بأنها الضربة الكبرى للمصالح السورية.²

(1)Elizabeth O'bagy, **Jihad in Syria** (Washington : instute for the Study of War,2012),p p. 38-42.

(2)رايموند هينبوش، سورية ثورة من فوق، (ترجمة: حازم نهار) (بيروت: رياض الريس للنشر، 2011)، ص. 36.

* من ثم، مرحلة تحدي محور المقاومة المباشر خلال حرب الحدود بين إسرائيل وحزب الله في لبنان عام 2006م، فقد إعتادت إسرائيل تحميل سوريا كل ما يجري في لبنان وما تقوم به حماس، وما يكرس هذا هو الرد الإسرائيلي لأكثر من مرة على أعمال يقوم بها حزب الله في الجنوب اللبناني بهجوم ضد أهداف سورية، بل تعدتها في سبتمبر 2005م بتحليق طائرات حربية فوق منزل الأسد في دمشق. وكان ذلك بعد مطالبة صقور البيت الأبيض إسرائيل بشن حرب على سوريا بقول رئيس الأركان الإسرائيلي حينها "موشيه كابلينسكي": "قد تنشأ فرصة لضرب سوريا... وإذا ما نشأة فرصة كهذه فإنه لا بد من إستغلالها". غير أنها كانت تخشى فتح جبهات عدة (سوريا وحزب الله) في حرب تموز 2006م، مع ذلك عبر الرئيس السابق لوكالة الإستخبارات الأمريكية "جيمس ولسي" في مؤتمر (هرتسيليا) نهاية العام 2006م قائلاً: "لقد أخطأت إسرائيل في عدم مواجهتها سوريا".¹

*مرحلة إنطلاق الحراك الثوري في المنطقة العربية منذ أواخر العام 2010م، وما شكله من دافع إضافي ومباشر للإحتجاجات السورية في مارس 2011م.²

1- بدايات الحراك السياسي في سوريا :

بعد إنطلاق الإحتجاجات في تونس 14 جانفي 2011م، ومصر في 25 من نفس الشهر والسنة، حينها تنبه النظام السوري إلى إمكانية إنطلاق إحتجاجات مشابهة، مركزا على الدوافع الممكنة الإيديولوجية (الإسلاميين) أو الإثنية (الأكراد) متجاهلا الدافعين الديمقراطي والإجتماعي، وبحسب تصريحاته لصحيفة (وول ستريت جورنال) في 31 جانفي 2011م، فإنه كان يرى نفسه بمعزل عن مواجهة ثورات شعبية كما حدث في تونس ومصر

(1) حسين الأمين مؤرخ عراقي، "سوريا.. الدخول في الحرب كان خيارا"، (قناة العالم، الجمعة 18 سبتمبر 2018، 10:40 بتوقيت غرينتش).

(2) جورج ميشال دوستال، تحليل لصراع المحلي والدولي في سوريا، (ترجمة: علي صارم) (قطر: وحدة الترجمة والتعريب، 2017)، ص ص. 21.20.

بسبب توافق مواقفه الخارجية مع الإتجاهات الشعبية، خصوصا تلك المتعلقة بدعم المقاومة والصراع العربي الإسرائيلي.¹

في يوم 26 فيفري 2011م، قام الأمن السوري في مدينة درعا جنوب سوريا بإعتقال 15 طفلا كانوا قد كتبوا شعارات على جدران مدرستهم تطالب بالحرية متأثرين بما شاهدوه في الفضائيات العربية التي غطت الثورات العربية، وتعرض أولئك التلاميذ على الرغم من صغر أعمارهم إلى الاعتقال والتعذيب، على أثر ذلك وجهت دعوات للتظاهر، وضمت شخصيات من مدن عديدة مثل حمص وحماة ودرعا ودمشق، وكانت هذه الإحتجاجات ضد الإستبداد الذي تمارسه السلطة والقمع والفساد وكبت الحريات.²

المطلب الثاني : مواقف الأطراف الداخلية وتحركاتها

1- مواقف الأكراد:

تزامنت دعوة الناشطون السوريون عبر مواقع التواصل الإجتماعي إلى يوم الغضب بتاريخ 05 مارس 2011م مع بيان صدر عن الأمانة العامة للمجلس السياسي الكردي، الذي أكد فيه على ضرورة مراجعة النفس والبدء بإصلاحات، كما حمل البيان مطالب كردية طالبا بالإعتراف بالحقوق القومية الديمقراطية المشروعة لهم.

كما حرصت قيادات الأحزاب الكردية في 12 مارس على عدم تعبئة أنصارها إيديولوجيا في ذكرى الإنتفاضة الكردية، بالإبقاء على مطالبها السابقة والمستمرة منذ عام 2004م. ولحيازة دعم الأكراد بادر النظام ولأول مرة إلى منح الأكراد تسهيلات تنظيمية للإحتفال بعيد النيروز، وتوفير تغطية إعلامية واسعة للحدث.³

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مسألة اكراد سوريا- الواقع- التاريخ- الأسطورة، (2013)، ص ص 97-99.

(2) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، التقرير الإستراتيجي للمسألة الإيرانية لعام 2013، "الشأن السوري الداخلي"، (2014)، ص. 110.

(3) المركز العربي للأبحاث، (مسألة الأكراد..)، مرجع سابق، ص ص. 99، 100.

في حين جاء خطاب الرئيس السوري صادما للشعب، الذي ألقى أمام مجلس الشعب في 30 مارس 2011م، مغلف بالإحتجاجات الشعبية بخطاب المؤامرة وهدد بالحل الأمني القمعي في التعامل معها. غير أنه في ذات الوقت سارع إلى إحتواء وضبط التصعيد مع الأكراد، إذ إلتقى الرئيس بشار الأسد ووجهاء العشائر الكردية في 05/04/2011م، ووعدهم بمنحهم الجنسية السورية، وهو فعلا ما صدر بعدها في مرسوما تشريعيا، تحت رقم (49) يقضي بمنح المسجلين في سجلات أجانب الحسكة الجنسية السورية*، غير أنه لم يتم حسم كل الإجراءات لكل الفئات (ما زال معلقا إلى اليوم).

في قراءة للمعطيات، رأت الأحزاب الكردية أن أزمة النظام ستعكس إيجابيا عليهم، لذلك منعت أنصارها من الإنخراط في الإحتجاجات، على الرغم من إبراز الصيغة التضامنية معها، وكان ذلك ضمن تغليب الأهداف القومية على الأهداف الثورية الوطنية الديمقراطية، وهو ما ظهر جليا في إختلاف الرؤى بين تكتلات المعارضة والأحزاب الكردية حول مطلب "إسقاط النظام" الذي رفضته أغلب الأحزاب الكردية في 26 أكتوبر 2011.¹

غير أن الشباب الكردي غير المسيس رفض كل ذلك، وراهن على الديمقراطية الدستورية التي ستستقر في سوريا عقب إسقاط النظام، تحت شعار "مطلبنا ليس الجنسية ... مطلبنا الحرية والديمقراطية".

(*) تمثل هذه القضية قضية حقوقية بكل المقاييس ذلك أنه في 05/10/1962م تم عمل إحصاء إستثنائي في محافظة حسكة وفق المرسوم (93)، بذريعة تمييز السوريين عن غيرهم، وتم فعليا تجريد الآلاف من جنسيتهم، وفي مطلع العام 2011م وصل عددهم إلى ما يفوق 346242 فردا، وهو ملف تبدأ التصريحات الرسمية عنه والوعود بالتزامن مع كل انتخابات، ففي لقاء مع بشار الأسد على قناة سكاى نيوز التركية صرح بشأن الموضوع ما يلي: (المشكلة الكردية هي مشكلة تقنية لها علاقة بإحصاء حصل في عام 1962، ولم يكن هذا الإحصاء دقيقا من الناحية التقنية، ولم تكن هناك مشكلة سياسية، ولو كانت هناك مشكلة سياسية تجاه الموضوع الكردي لما حصل الإحصاء في الأساس)، من مرجع: عباس علي موسى، "المجردون والمحرومون من الجنسية السورية منذ إحصاء 1962"، في: [https://www.suwar-](https://www.suwar-magazine.org/articles/1700)

2- أطراف المعارضة السورية:

عانت المعارضة السورية من إنقسامات ساهمت بشكل أو بآخر في توسيع دائرة العنف الداخلي، والتي سنتحدث عن مظاهرها وأسبابها بعد قراءة الشكل العام لتحرك كل قسم منها.

- المجلس الوطني السوري:¹

تم تشكيله في أكتوبر 2011م، يعتبر المجلس أوسع مظلة سياسية تتضوي تحتها المعارضة السياسية، فهو يضم كل الإثنيات العرقية والطوائف الإسلامية والعلمانية على خلاف ذلك في العراق ولبنان، آخذا بعين الاعتبار تعددية المجتمع السوري، وضم المجلس 230 شخصية، تم إنتخاب 29 منها لعضوية الأمانة العامة، و07 لإدارة المكتب التنفيذي الذي ترأسه برهان غليون لمرتين متتاليتين، وإنتخب بعدها عبد الباسط سيدا (ناشط كردي) رئيساً للمجلس في جوان 2012م، برغم من إنسحاب المجلس الوطني الكردي وذلك بعد رفض المجلس الوطني والمتضمن لغالبية الإخوان المسلمين لمطلب المجلس الوطني الكردي بالإعتراف بحقهم في إقامة فيدرالية سياسية للأكراد.

الإئتلاف الوطني:

بعد الضغط الخارجي على المعارضة السورية بشقيها السياسي والعسكري لتوحيد صفوفها، متدعة بكثرة الخلافات الداخلية التي تعرقل عملية دعمها، ومحاولة تشكيل تمثيل موحد للثورة، ويضمن قيادتها للمرحلة الإنتقالية لما بعد الأسد، تم تشكيل هيئة المبادرة الوطنية السورية بالإستناد إلى مؤتمر القاهرة في عام 2012م.²

(1) David W. Lesch, **Syria : the fall of the house of Assad** (London: Yale University Press ,2012).p p.167,168.

(2) عمر إسكندر، سورية ..أزمة نظام وثورة الشعب (القاهرة: مركز امية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013)، ص 83،84.

إلتزم بعدها الإئتلاف الوطني بمجموعة من بالثوابت، ويستند إليها في شرعيته، من أهمها:¹

- ❖ الحفاظ على السيادة الوطنية وإستقلالية القرار الوطني السوري.
- ❖ الحفاظ على وحدة التراب الوطني السوري، وعلى وحدة الشعب.
- ❖ لا يبدأ الحل السياسي في سوريا إلا بتحتية بشار الأسد ورموزه، وضمان محاسبة المسؤولين.
- ❖ التأكيد على قيام سورية المدنية التعددية الديمقراطية.

من ثم، تم دعوة كل أطراف المعارضة وأولها المجلس الوطني السوري، إضافة إلى ممثلي الجيش الحر ومجالس الحراك الثوري، والمجالس المحلية للمشاركة في مشروع مقترح، المنبثق عنه أربعة هيئات:²

- ✓ هيئة المبادرة (تضم كل ممثلي القوى السابق ذكرها).
- ✓ مجلس عسكري أعلى (يضم ممثلي المجالس العسكرية والكتائب).
- ✓ لجنة قضائية.
- ✓ حكومة مؤقتة.

وبعد جهد ودعم كبير من تركيا وقطر تم الإعلان عن تشكيل الإئتلاف الوطني السوري بقيادة أحمد معاذ الخطيب، الذي خرج الشعب لدعمه، وما أن لبثت أن بدأت الإعترافات بشرعيته من قبل العديد من الدول (دول مجلس التعاون الخليجي، فرنسا، بريطانيا..). إلا أن تلك الإعترافات لم تؤدي إلى تحول نوعي في طبيعة التعامل مع الإئتلاف، حتى أنه لم يتسلم أي سفارة في تلك الدول.

(1) الإئتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية، "ثوابت الإئتلاف"، في <https://www.etilaf.org/about-us> ، (2019/09/23).

(2) إسكندر، مرجع سابق. ص.85.

- الجيش الحر:

إنبتق عن تناقض الإنتماءات ما بين الشعب والنظام، فبعد همجية النظام ضد الشعب زادت عملية الإنشقاقات من أفراد الجيش النظامي، التي إلتحمت مع مجموعة سنية مسلحة لتشكيل مقاومة تحت مسمى "الجيش السوري الحر". كما أعلن رسميا عن تشكيله في 29 جويلية 2011م في شريط فيديو على الأنترنت بقيادة العقيد رياض الأسعد، وقد أعلن في بيانه أن ليس للجيش أهدافا سياسية سوى تحرير سوريا من الدكتاتور بشار الأسد، والتأكيد على أن النزاع في سوريا، ليس نزاعا طائفيا.¹ كما تم الإعتراف بالجيش الحر من طرف القوى السياسية الوطنية، ودعمته بالسلح النوعي والتقليدي ليكون قوة موازنة للنظام.²

كما أخذ المجلس الوطني والدول الداعمة للجيش ضمانات من هذا الأخير بالإلتزام بإنتقال سياسي للسلطة بعد سقوط نظام بشار الأسد لتأسيس دولة مدنية ديمقراطية.³

أما حول التعداد، فقد تعددت التقديرات والتصريحات حول عدد الجيش الحر السوري، فها هي مراسلة صوت روسيا الإتحادية "إلينا سبنينا" في مقابلة مع قائد الجيش الحر رياض الأسعد في 9 سبتمبر 2012م، الذي صرح أن العدد يفوق 100 ألف مقاتل.⁴

كان ذلك تباها بتعداد وقدرات الجيش الحر بعد تحقيق عدة إنتصارات على الأرض، منها نجاحه في إستهداف أهم أركان النظام السوري في إجتماع بمبنى الأمن القومي، والتي أودت بحياة كل من وزير الدفاع ونائبة صهر الأسد، ورئيس مكتب الأمن القومي. بالرغم من التقليل الدولي الخارجي في تسليح المعارضة، على حساب التنظيمات الإسلامية المتشددة ويأتي في مقدمتها جبهة النصرة وأحرار الشام..

(1) سعد محيو، "الجيش السوري الحر- من حرب العصابات إلى قوة التغيير"، في: <https://www.swissinfo.ch> (2017/09/16)./ara320584

(2) فايز الدويري، خيارات العمل العسكري ضد سوريا (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، 2013)، ص.6.

(3) إسكندر، مرجع سابق ، ص 88.

(4) "الجيش السوري الحر شوكة في خاصرة النظام"، الجزيرة نت، <http://www.aljazeera.net/new/194dd8b>، (2015/02/11)، d454.

وهو نفسه ما تحدث عنه جيفري وايت المحلل العسكري في مؤسسة واشنطن لدراسات الشرق الأدنى: "أعتقد أن الجيش الحر سيصبح أحد أبرز موجهي الصراع في سوريا، فقد غير طبيعة النزاع مع النظام وبدأ يتماهى بشكل مطرد مع المعارضة الشعبية، كما لا ننسى أنه استطاع إثبات وجوده في جبهات القتال وقدراته العديدة في التزايد".¹

- جبهة النصرة لأهل الشام:

أعلنت الجبهة عن نفسها بإعتبارها فرعا للقاعدة عبر قائدها أبو الفتح محمد الجولاني في 24 جانفي 2012م، ودعت في بيانها الأول السوريين إلى الجهاد وحمل السلاح في وجه النظام السوري. ذلك قبل أن تعلن في العام 2016م عن فك الارتباط مع القاعدة وتغيير إسمها إلى جبهة فتح الشام.² وقد حازت الجبهة منذ مارس 2012م على دعم العديد من المنظرين الجهاديين، ومنهم أبو محمد الشنقيطي وهو عضو بارز في اللجنة الفقهية لمنبر التوحيد والجهاد، والشيخ أبو محمد الطحاوي وهو سلفي أردني بارز، والشيخ أبو الزهراء الزبيدي وهو جهادي لبناني معروف.. قام كل هؤلاء بالترويج للجبهة والمساعدة في تمويلها.

رغم الإيديولوجيات المختلفة، تتفق جبهة النصرة مع الجيش السوري الحر في مسألة وجوب إسقاط النظام السوري، غير أن حالة الإضطراب التي تشوب العلاقة ترتبط بأن الجيش الحر يتكون من عدد كبير من الفصائل المختلفة والتي لا تتساوى في إستعدادها للتعاون مع الجبهة، ناهيك عن الخلاف حول مستقبل سوريا.³ ذلك أن الجبهة ترى بأن إسقاط نظام الأسد ما هو إلا الخطوة الأولى نحو إقامة دولة إسلامية، كما تتبنى خطابا حادا تجاه الأقليات الدينية، وتتنعت العلويين بـ "النصيريين" والشيعية بـ "الروافض"، وتعتبر نفسها المدافع الأول عن السنة.⁴

(1) محيو، مرجع سابق.

(2) "أبو محمد الجولاني.. زعيم جبهة فتح الشام"، مركز الجزيرة، في:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2015/7/26>، (2019/09/18).

(3) "ماهي جبهة فتح الشام"، عربي نيوز، في: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/0>، (2019/06/13).

(4) مروان قبلان، "المعرضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغياب لرؤية"، سياسات عربية، ع. 2 (ماي 2013)، ص 59-41.

حول مسألة القدرات، فقد إستطاعت جبهة النصرة من خلال عملياته المنظمة تحقيق إنتصارات على حساب تنظيم الدولة في العديد من المناطق، أهمها إدلب القريبة من الحدود السورية-التركية، ذلك بالتعاون مع جبهة أحرار الشام بإعتبارها أكبر حركة عسكرية فعالة في شمال سوريا والمدعومة من تركيا، نظرا لتوافق الرؤى بينها وبين تركيا حول مصير الأسد ورفض قيام دولة كردية، ومحاربة داعش، وهو ما عبر عنه أحد مسؤوليها بالقول: "أحرار الشام على إستعداد تام لمساندة تركيا في حماية امنها ومستقبلها، حيث أن مصلحتها بهذا الخصوص توازي مصلحتنا بشكل كبير".¹ كما تجدر الإشارة إلى أن جبهة النصرة نفسها على توافق كبير مع جبهة أحرار الشام لإعتبارات عدة منها: التقارب الفكري والمشروع السياسي (إقامة دولة إسلامية)، الإنضباط التنظيمي مما يسهل عليها التنسيق العملياتي.²

في غضون كل ما سبق، تجد مسألة توحيد المعارضة عقبات بين زيادة وتيرة الأحداث وإختلافها حول آليات العمل والأهداف المرحلية، لذلك ظهرت العديد من الدعوات لشخصيات معارضة خارجية لتشكيل إئتلاف موحد، إلا أنها باءت بالفشل منذ الأشهر الأولى من الحراك الثوري، وذلك راجع إلى عدة تحديات نذكر منها:³

- ❖ قوة النظام وخبرته الطويلة في سياسة الإختراق للإيقاع بين رموز المعارضة.
- ❖ تشتت المعارضة ما بين أطراف الداخل والخارج، وإعتبار كل جهة أحقيتها في القيادة، وصعوبة توزيع العضوية بين الإلتماءات المختلفة.
- ❖ إنعدام التواصل بين من يشكلون المعارضة السياسية والتنسيقات الشبابية.
- ❖ إختلاف الرؤى حول مسألة جوهرية تتمثل في بقاء النظام مع تقديم إصلاحات أو تنحيه بالقوة العسكرية.

(1) عمر أوزدمير، "علاقة تركيا بأحرار الشام السورية: الأمن والمستقبل"، في: <https://www.turkpress.co/node/10380>، (2016/02/06).

(2) حمزة مصطفى، "جبهة النصرة لأهل الشام: من التأسيس الى الإنقسام"، سياسات عربية، ع.5 (نوفمبر 2013)، ص 1-24.

(3) يزيد صايغ، "المعارضة السورية ومشكلة القيادة"، مركز كانيجي للشرق الاوسط، في: <https://carnegie-mec.org/2013/04/04/ar-pub-51412>، (2014/03/13).

3-الدعم اللوجستي والمادي لأطراف المعارضة في البدايات:

يشكل موضوع التمويل أحد أبرز القضايا الخلافية للمعارضة السورية من ناحية تحكم أجنادات الممولين بتوجيهات القوى المعارضة، سواء المدنية والعسكرية، الأمر الذي يجعلها عرضة للإبتزاز وللضغوط الخارجية، يتراوح ذلك التمويل بين الدولي والذاتي.

● **تركيا:** أصبحت العلاقة أكثر تقارباً بين أنقرة والجيش الحر مع السيطرة على المناطق الحدودية الواقعة بين البلدين، فالحدود التركية باتت المدخل الأساسي لعبور الأسلحة والإمدادات لعناصر المعارضة المسلحة بالداخل السوري. وهو ما عبر عنه رئيس الوزراء التركي حينها "رجب طيب اردوغان"، حينما صرح في 21/05/2013م، بأن المساعدات التركية للمعارضة السورية تتركز على الدعم اللوجستي، وهذا الدعم سيستمر¹.

أيضاً هناك تقارير دولية تقر بأن تركيا تدعم بشكل أساسي الجماعات الإسلامية المتشددة وعلى رأسهم جبهة النصرة، إلا أن تركيا تنفي ذلك، كما لا ننسى الدعم الإنساني اللامحدود والمتمثل في فتح أبوابها أمام اللاجئين السوريين.

● **قطر:** تشكل قطر نموذجاً آخر للدعم الكبير للمعارضة، إذ أنفقت خلال السنتين الأولى ما يزيد عن 3 مليارات دولار، وبحسب تقديرات معهد أبحاث السلام في ستوكهولم الذي يتابع إمداد السلاح إلى المعارضة السورية، فإن قطر هي أكبر مصدر سلاح لسوريا، وقد مولت ما يفوق عن 70 شحنة جوية للسلاح².

هذا التمويل الكبير أثاره مخاوف الدول الخليجية الأخرى وكذا الإدارة الأمريكية، الذي اتهمت فيه قطر أن أغلبه يسرب إلى الجماعات الإرهابية (جبهة النصرة)، والذي كان نتيجته تفجير الأزمة القطرية الخليجية.

(1) محمد المقداد، أثر الصراع الإيديولوجي في الأزمة السورية: الجيش الحر وجبهة النصرة (الأردن: دار المنظومة، 2014)، ص. 86.

(2) لوانا خوري، " بعدما انفقت ثلاثة مليارات دولار في سوريا .. امريكا وداعا قطر"، جريدة ايلاف الالكترونية، في : <https://elaph.com/Web/news/2013/5/8127571>، (2018/02/19).

الولايات المتحدة الأمريكية: بقيت الولايات المتحدة الأمريكية مترددة في البداية من مسألة تسليح المعارضة والتدخل المباشر في النزاع، إلا أنه في ماي 2013م بعد تصويت لجنة العلاقات العامة، أن أمريكا يمكنها تسليح المعارضة السورية، وتحديدًا الجيش الحر السوري وفقا لمتطلبات السلم والأمن الدوليين وحقوق الإنسان. كما حرصت على عدم الإنغماس في مستنقع مشاكل الشرق الأوسط ثانياً، بعد ما لاقته في العراق، بمحاولة تطبيق سياسة القيادة من الخلف كما فعلت في ليبيا. فبحسب المستشار العسكري في الجيش الحر إبراهيم الإدلبي، فإن التقاربات السياسية بين روسيا وأمريكا كان لها دور في إنقطاع برنامج دعم الفصائل، والذي إنعكس سلباً على موازين القوى الداخلية في سوريا.¹

أما التمويل الذاتي فنجد المجالس العسكرية (الجيش السوري الحر)، قامت بتعزيز مصادر تمويلها بما يعرف بإقتصاد الحرب عبر التصنيع الحربي الذاتي والسيطرة على المنافذ الحدودية لتقاضي عمولات لمرور الأشخاص والبضائع، منها (فش خابور المرتبط بإقليم كردستان العراق، معبر درعا المرتبط مع الأردن ، كما تم سيطرة جيش السوري الحر على الحدود مع تركيا). أو عبر صفقات إقتصادية مرتبطة في الغالب بالنفط، وتتم سواء على المستوى الداخلي بين الثوار والنظام أو خارجياً مع مجموعة من الدول.²

2- الأطراف الداخلية الداعمة للنظام:

-المؤسسة العسكرية (الجيش): تمكنت المؤسسة من تأدية دور فاعل في قمع التظاهرات الشعبية، وهو ما أثبت تماسكها، وإن كان قد حدثت بعض الإنشقاقات في صفوفها، فإن كان دور هذه المؤسسة محدداً وظيفياً على المستوى الإقليمي والدولي، إلا أن الأحداث في سوريا عملت على تعريف دورها المحلي. ويعود ذلك إلى التركيبة البنوية والوظيفية للجيش بتحويله من جيش وطني يسعى إلى حماية الوطن إلى جيش عقائدي يسعى لحماية فئة معينة (حزب البعث)، والحرص على بقاء قائدها

(1) على مفترق الطرق: خيارات فصائل المعارضة بعد قطع التمويل"، في <https://www.enabbaladi.net/archives/196745>، (2018/11/13).

(2) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية(الشأن السوري..)، مرجع سابق، ص ص. 89-91.

في عام 2014م وصل الإنفاق على الجيش السوري إلى أكثر من 13.2%، وهذا المعدل يعتبر كبير إذا ما تم مقارنته بالإنفاق العسكري لباقي دول الشرق الأوسط، ولكن الهدف الأبرز لتخصيص هذه الميزانية هو المحافظة على أمن النظام، الذي يعتمد على الجيش بصورة أساسية في تحقيق التوازن الداخلي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال القيام بتجهيز فرق محددة دون غيرها بأفضل أنواع الأسلحة والمعدات وتركيزها حول العاصمة وتحويل قيادتها إلى المقربين من الرئيس السوري، وذلك منعا من وقوع إنقلاب عسكري جديد، نذكر منها : سرايا الدفاع عن الثورة، الحرس الرئاسي، القوات الخاصة وغيرها.¹

- **الشبيحة** : تعد الشبيحة أحد أهم أدوات تنفيذ الإستراتيجية الأمنية للنظام السوري، وهم رجال مأجورين تطور دورهم بتطور الوضع في سوريا، ولم يقتصر تشكيل هذه الفرق على العلويين بل على درجة الولاء للنظام في مناطق التماس، وقد كان من بين أهدافها تكريس الحالة الطائفية وإستهداف الشعب الأعزل، خاصة في اللاذقية وحمص.

وفقا لذلك، نجد بأن النظام السوري قد إستبدل سلطته الواقعية الشرعية في المؤسسة العسكرية والأمنية بمرتزقة من السكان المحليين المنتسبين إلى ميليشيات مسلحة، التي نمت وتوسعت في الحجم والتأثير عبر مراحل الأحداث، والذي كان نتيجته:²

✓ منح الميليشيات المحلية بعض القوة الأمنية لضبط المجتمع الذي تنشط به تلك الميليشيات إلى جانب مهامها العسكرية، والسماح بتنامي أدوارها بشكل عابر للمحلي.

✓ عسكرة المجتمع وربط خياراته ببقاء النظام وديمومته، الأمر الذي أفضى لتجاوزات وإنتهاكات بحق الدولة والمواطن.

✓ تفعيل الأذرع العسكرية للأحزاب السياسية الموالية كحزب البعث والحزب القومي السوري الاجتماعي، الأمر الذي عزز سلطاتها المحلية وجعلها قوة أمنية شريكة تربطها مع القوة المركزية المنفعة والمصلحة المشتركة.

(1) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سوريا 1918-2000 (لندن: دار الجابية، 2008)، ص.420.

(2) معن طلاع، التغيير الأمني في سورية (مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2017)، ص.83،82.

المبحث الثالث : تناقضات المواقف الدولية والإقليمية.

كشفت سوريا عن سمة مهمة من سمات إقليم الشرق الأوسط، وهي صعوبة الفصل بين التفاعلات الداخلية في أي من دوله، وحالة التنافس الإقليمي على النفوذ والهيمنة بين القوى الرئيسية فيه، وبذلك تحولت سوريا إلى بؤرة لتصفية الحسابات عبر الحرب بالوكالة التي يدفع الشعب السوري ثمنها لوحده إلى اليوم.

المطلب الأول : مؤشرات المواقف الإقليمية

1-الموقف التركي:

بعد إنطلاق الإحتجاجات في سوريا، حاولت حكومة حزب العدالة والتنمية ما أمكن من النصح والضغط على النظام السوري لإحتواء الوضع بتقديم إصلاحات جدية، (إستلهاً من النموذج التركي)، وكان هذا الموقف التركي من أجل المحافظة على مصالحها الجيوستراتيجية، لأن سوريا تشكل بوابة الدخول إلى الجزيرة العربية إضافة إلى المصالح الإقتصادية الكبيرة.

في ظل ممانعة النظام السوري وتمويهه للشعب بدعوى إصلاحات مؤجلة، حالة دون تهدئة الأوضاع، وهو ما عبر عنه في خطابه أمام مجلس الشعب في 2011/03/30م، وكان رد رئيس الوزراء التركي وقتها رجب طيب أردوغان في 2011/04/03 أنه كان يتوقع إلغاء حالة الطوارئ وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإعداد دستور جديد.¹

وبعد عدم تجاوب الرئيس السوري مع الجهود التركية، غيرت هذه من لهجتها الدبلوماسية، ذلك أنها أوفدت وزير خارجيتها حينها أحمد داوود أغلو إلى دمشق حامل رسالة

(1) أنظر: "تشجيع حاشد لضحايا دوما..و بواذر أزمة أنقرة"، في: <http://www.jawlan.org/openions/print> ، (05/10/2019).

مفادها: " لقد بذلنا جهدا كبيرا ليكون الإصلاح أولوية بقيادتكم ومن دون دماء وفي إطار رسمي، ولكن منذ ستة أشهر وأنتم تتلاعبون بنا، لذا فلقد وصل صبرنا إلى النقطة الأخيرة، إذا لم تتخلوا عن مواجهة الناس بالعنف والإسحاب من المدن فسنخلى عن دعمكم .."¹

وهو ما أنهى فعليا حالة التقارب التركي- السوري، وارتبط بهذا سياسات متبادلة عبرت عن تعارض الجانبين في القضايا العالقة على الشريط الحدودي، سواء على مستوى هجرة اللاجئين السوريين لتركيا، وما يترتب عن ذلك من تداعيات أمنية وإقتصادية خطيرة، أو على مستوى إحتضان تركيا للمعارضة وتقديم لهم كل أنواع الدعم، في حين قامت الحكومة السورية اللعب عبر الورقة الكردية والتي تشكل الهاجس الأمني الأول بالنسبة لتركيا.²

وكان ذلك بالإسحاب من المناطق الحدودية الكردية، وترك مسؤولية حمايتها إلى حزب الإتحاد الديمقراطي الكردي السوري حليف حزب العمال الكردستاني التركي. لذا باتت تركيا تتخوف من أي فراغ في السلطة، محاولة دعم المعارضة السياسية وحسم الأمور قبل أن تنتقل وتهدد إستقرارها الداخلي.

2-الموقف الإسرائيلي :

عاشت إسرائيل بعد التحولات السياسية في المنطقة العربية في حالة إرباك وعدم إستقرار على موقف واحد، فبالنسبة لدول محور الإعتدال (تونس، مصر)، كان هناك إجماع سياسي وأكاديمي على خطورة نتائجها على إسرائيل خاصة فيما يتعلق بمصر، خلافا لأي تغيير جذري في سوريا، سيحمل تأثيرات مباشرة على الأوضاع في إسرائيل، دون أن ينطوي ذلك على الإتفاق بشأن طبيعة هذه التأثيرات بالسلب أو الإيجاب، نظرا لعوامل الخصوصية التي تمثلها الحالة السورية بالنسبة إلى إسرائيل، والتي يحددها المحللون الإسرائيليون في النقاط التالية:³

(1) عارف خلف البياتي، ابراهيم ناصر الجبوري، " الدور التركي في الأزمة السورية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، م.2، ع.4(ديسمبر 2015)، ص ص1-22.

(2) الخالدي، مرجع سابق، ص.95.

(3) فراس أبو هلال، الموقف الإسرائيلي من الإنتفاضة السورية(الدوحة): مركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، (2011)، ص.4.

- ✓ إن سوريا دولة مجاورة لإسرائيل، وبالتالي فإن أي تغييرات سياسية فيها، ستؤثر بالضرورة في إسرائيل أمنيا وسياسيا.
- ✓ إن سوريا خلافا لمصر والأردن، لم توقع معاهدة سلام مع إسرائيل، وتعتبر رسميا في حالة حرب معها.
- ✓ إن سوريا ترتبط بعلاقات وثيقة مع دول ومنظمات تعتبرها إسرائيل "محورا للشر"، وتقصد بذلك إيران وحزب الله وفصائل المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها حركة حماس¹.
- ✓ تمتلك سوريا، حسب المزاعم الإسرائيلية ترسانة من الأسلحة الصاروخية المتطورة، التي تمثل خطرا على أمن إسرائيل.
- ✓ التخوف من وصول نظام ثيوقراطي متشدد يخلف النظام السوري يطالب بإستعادة هضبة الجولان المحتلة².

لملمت إسرائيل نفسها وإختارت المضي في إتجاه حلفائها الولايات المتحدة والدول الأوروبية، مستغلة الأوضاع والمجازر التي إرتكبها النظام في حق شعبه، لتبين للعالم أنها تعيش في منطقة تفتقد حكوماتها إلى الشرعية والديمقراطية، كما أن عدم الإستقرار في المنطقة ليس راجعا للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

بعد العام 2013م، بدأت إسرائيل بالتدخل العسكري المباشر في سوريا، من خلال التوجه لمنع إنتقال الأسلحة الإستراتيجية لأي طرف من خلال توجيه الغارات الجوية المتكررة، وإستهداف مراكز في العمق السوري بهدف منع إنتقال الأسلحة إلى حزب الله، وتأكيد مساهماتها في رسم المشهد الاقليمي، كما قررت إقامة منطقة عازلة داخل الأراضي السورية وعلى الحدود من الجولان³.

(1) المكان نفسه.

(2) علاء عبد الحميد، "الدور الإسرائيلي في سورية السياسية"، في <https://al-seyassah.com/>، (2019/10/01)

(3) جبريل، أمجد، "السياسة الاسرائيلية تجاه الثورات العربية : سوريا نموذجا"، مجلة شؤون عربية، ع. 151 (2013)، ص 112-127.

وذلك كله راجع لما صرح به السفير الإسرائيلي السابق لدى الولايات المتحدة "مايكل أورين" (Michael Oren) في مقابلة مع صحيفة (جيروسالم بوست) في سبتمبر عام 2013م حين قال "الخطر الأعظم على إسرائيل هو القوس الإستراتيجي الممتد من طهران إلى دمشق إلى بيروت، ورأينا أن نظام الأسد هو حجر الزاوية في هذا القوس "وأضاف " لقد أردنا دائما أن يذهب بشار الأسد ونفضل دائما الأشخاص الأشرار الذين لا تدعمهم إيران على الأشخاص الأشرار الذين تدعمهم إيران".¹

من جهة أخرى، مثلت الحرب الجروس في سوريا بين حزب الله وتنظيم داعش مكسب إستراتيجي لإسرائيل، وهو ما أكده رئيس الموساد السابق "أفيريام هيلفي" في 2015/05/30م، بقوله: " إن القتال بين الطرفين يلحق بهما خسائر كبيرة، وهو ما يصب في مصلحة إسرائيل، بالتالي يصبحان غير قادرين على فتح جبهة أخرى مع تل أبيب، بذلك فحزب الله يساهم يوميا في تعزيز أمن إسرائيل".²

3-الموقف الإيراني:

إستندت العلاقات بين سوريا وإيران إلى عوامل جيوبوليتيكية من أجل ضمان "التوازن الاستراتيجي" مع إسرائيل الذي يعزز القدرات العسكرية السورية ويوجهها في مصلحة الموقع التفاوضي لسوريا.³ في مقابل ذلك وفرت سوريا لإيران شرعية شعبية في التدخل في لبنان وتبني المقاومة في فلسطين الذي يختلط فيه البعد الإيماني الديني الفعلي مع البعد البراغماتي المصلحي بإستغلال القضية الفلسطينية.⁴ في محاولة منها لنفي مسألة الإستقطاب المذهبي والعرقي.

(1) Dan Williams, " Now Israel Says It Wants To Whack Syria's Assad", in : www.businessinsider.com/israel-wants-to-topple-assad-regime, (11/12/2013).

(2) "حزب الله واسرائيل في سوريا: جارات السياسة"، في: <https://nedaasy.com/en/researches> (23/06/2017)

(3) أحمد خالد، حسين آغا، سوريا وإيران: تنافس وتعاون، (ترجمة: عدنان حسن) (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1997)، ص. 114.

(4) عزمي بشارة، "صراع سياسي راهن عربي إيراني"، في : <https://www.alaraby.co.uk> : [/opinion/2016/1/22](https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/1/22) (2019/10/02).

من كل ذلك، يمكن قراءة الموقف الإيراني ، والذي إمتاز بالثبات في تأييد نظام الأسد، ضمن مجموعة من السياقات تتعلق بالدرجة الاولى بالداخل الإيراني، فالقلق من إنتقال عدوى الحراك إلى داخلها دفعها لمحاولة حصره، بعد ما شهدته أحدا الورة الخضراء، خاصة مع قرب موعد الغنتخابات بنذاك والمقررة في عام2013م. أما على المستوى الرسمي، ظهر ذلك التأييد من خلال التبني الكامل للرواية الرسمية السورية للأحداث، وشن حملة إعلامية مماثلة للنموذج الإعلامي السوري، ووصف الأمر بالمؤامرة الأجنبية.¹

حينها أكد الرئيس أحمددي نجاد في مؤتمر صحفي عقده في 20/06/2011م دعم بلاده ووقوفها إلى جانب النظام السوري وتقديم كافة أنواع الدعم (اللوجستي - المالي - العسكري). وإتضح ذلك الموقف بعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركي أغلو إلى طهران ليقول بعد ذلك الناطق بإسم الخارجية الإيرانية "رامين مهما نبرست" في مؤتمر صحفي " لو خيرنا بين تركيا وسوريا سنختار سوريا بلا شك".²

فمنح إيران مساحات تأثير في ملفات متعددة في سوريا، حتما سيمكنها أن تكون طرف في عملية تسوية مستقبلية تقرها القوى الدولية أو الإقليمية وأيضا في أية ترتيبات تتم في المنطقة، وهو ما حدث فعلا.

4-المملكة العربية السعودية:

في موقف ثابت حافظت السعودية على دعم إرادة الشعب السوري في التغيير وإن كان غير مستقر، وهو ما عبر عنه في 15/03/2012م بتقديم الرياض نصيحة لبشار الأسد على لسان العاهل السعودي بقوله: "أنت تسير في المسار الخاطئ، وعليك أن تصحح مسارك، وإن لم تكن لديك خطة لتصحيح المسار أترك الفرصة لغيرك".³

(1) عطا عبد الغني الجزار، السياسة الإيرانية تجاه الثورات العربية2011-2013 (جامعة الاقصى،2015)، ص ص. 112،113.

(2)"إيران: لوخيرنا بين تركيا و سوريا فسختار سورية بلا شك!"، جريدة السفير ،ع1324، (الاثنين 21/07/2011)، ص.6.

(3) نايف الرشيد،" الفيصل: نظام الأسد عبء على شعبه ..والعاهل السعودي أبلغ الأسد 3 مرات بترك الفرصة لغيره"، جريدة العرب الدولية،ع12151، (الاثنين 05 مارس2012)، ص.3.

تعدى الموقف السعودي تقديم النصائح إلى البدء في إغتنام الفرص والإستفادة مما حدث في العراق سابقا، والذي منح إيران اليد العليا هناك، وهو ما سيطوق السعودية بهلال النفوذ الإيراني الممتد من شمال شبه الجزيرة العربية، وكذلك تزايد مخاوفها من التأثير الإيراني في اليمن.¹ وعليه إختارت مساندة المعارضة السورية بالدعم المالي، بل الأكثر من ذلك أقامت تحالف مع تركيا وقطر (التحالف الثلاثي) يعمل على تزويد فصائل بالسلح.

5- حزب الله:

عندما إندلعت الإحتجاجات في سوريا في مارس 2011م، أعلن زعيم الحزب حسن نصر الله، في البداية، أنه: " يجب على اللبنانيين ألا يتدخلوا في ما يجري في سوريا، بل يجب ترك السوريين يقررون بأنفسهم كيفية التعامل مع هذه القضية". إلى أن أثبتت التقارير اشتراك حزب الله في قمع الإحتجاجات في سوريا وتحديدا منذ 2011/03/20م، وهو ما أقره بيان إئتلاف شباب الثورة في سوريا.²

والذي رافقه تقرير صادر عن الأمم المتحدة في 2011/08/06م، يؤكد تورط حزب الله والحرس الثوري الايراني في تصعيد العنف في سوريا. وعليه أعلنت الولايات المتحدة إضافة الحزب إلى قائمة المنظمات الخاضعة للعقوبات في سبتمبر 2012م.³

بعدها، وإثر سقوط أعداد هائلة من مقاتلي حزب الله في معاركه مع جيوش الثوار، والتي تم تداولها في الإعلام اللبناني، إعترف أمين عام الحزب في 2012/10/11م أنه يقاتل في سوريا لحماية الشيعة على الحدود اللبنانية -السورية.⁴

(1) مروان قبلان، موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص.21.

(2)jomana Nabki, "Nasrallah on Syria," <https://qifanabki.com/2011/05/26/some-arab-revolutions-are-more-equal-than-others/>.(2014/11/16)

(3)Benny Gantz, "Only a Handful of States Have More Firepower than Hezbollah," Jerusalem Post, <http://goo.gl/Y95poa>, (06/11/2017).

(4)منى علمي، التورط العسكري لحزب الله في سوريا ودوره الاقليمي الأوسع (المملكة العربية السعودية: مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث، 2017)، ص.16.

خلالها تمكن الحزب من الإنطلاق المعلن والمباشر في كل المناطق السورية ضد كل القوى المناوئة للنظام السوري، وهو ما عبر عنه حسن نصر الله في 2015/04/07م بقوله: " حيث يجب أن نكون سنكون"¹. في إشارة تأكيد منه أنه متواجد ويقاوم في كل سوريا وبتفويض من النظام نفسه.

يمكن تفسير موقف حزب الله في تأييد النظام، ضمن مجموعة من الدوافع منها:

✓ إن بقاء نظام الأسد يشكل محور دعم لدور حزب الله السياسي والعسكري في لبنان خاصة والمنطقة بصورة عامة، على إعتبار أن نقطة الارتكاز في هذه المرحلة لقياس نبض المعادلة الإقليمية هي الميدان السوري، وقد إستطاع مقاتلو حزب الله بالفعل إحداث تحول بارز في ميزان القوة العسكرية بدليل ما جرى في معركة (القصير) في ماي 2013م.²

✓ عملت الأحداث في سوريا على منح الحزب دورا إقليميا جديدا سيضعه في سياق جبهتين عسكريتين أحدهما دفاعية في مواجهة إسرائيل، والأخرى هجومية ضد الجماعات المسلحة السورية، وهي تختزن حسابات وأبعاد طائفية، تتماشى مع تجزئة السلوك، وإنزلاق فاضح في شعارات الحزب حول حماية المقامات الدينية والقرى الشيعية، أليس هذا الأمر نفسه قائم على إضطهاد وتقتيل السنة وإستهداف حرمان المساجد!؟

✓ بالإضافة إلى البعد الطائفي الذي تحدثنا عنه، هناك رد جميل لخدعة نظام الأسد في لبنان، الذي قام بإرجاع السلاح إلى الحزب بعد تجريد كل الأطراف، وكان ذلك الدعم كي يبقى القوة العسكرية الوحيدة التي تقرض منطق إيران في لبنان، وعلى حدود فلسطين.³

(1) Jeffrey White, "The Qusayr Rules: The Syrian Regime's Changing Way of

War", Washington Institute for Near East Policy, in: <http://goo.gl/pTHpwQ>. (11/07/2015).

(2) محمد جمعة، "شبكة معقدة: موقع الفاعلين من غير الدول في السياسة الإيرانية"، مجلة السياسة الدولية، م. 49، ع. 196 (أفريل 2014)، ص ص. 76-79.

(3) أنور مالك وآخرون، الثورة السورية محرقة حزب الله (عمان: دار عمان للنشر والتوزيع، ط. 2. 2015)، ص. 32.

✓ ومن جانب آخر، في حالة سقوط نظام الأسد وصعود قوى مناهضة للحزب، فإن ذلك سيؤثر بشكل كبير على دور الحزب السياسي في لبنان من ناحيتين:¹

أولاً، سوريا تشكل محور دعم للبنان على المستوى السياسي والاقتصادي.

والثاني أن محور الممانعة الذي يمتد من إيران وسوريا إلى الحزب سيتم قطعه في حال سيطرة قوى تختلف مع توجهات هذا المحور، ومن ثم فإن دور الحزب سيتحجم بنسبة كبيرة. وعليه، سيبقى الحزب مسانداً للنظام القائم في سوريا إلى النهاية.

المطلب الثاني: ردود الأفعال الدولية

ارتبط الوضع السوري بصيرورة الثورات العربية، إلا أنه سرعان ما تحول إلى صراع الإيرادات الإقليمية لينتقل إلى مستوى أعلى من تنافس القوى الدولية الكبرى، ضمن أهداف تصل في خطها العام على ترتيب القوة في النظام الدولي .

1-الموقف الروسي:

نحاول تتبع الموقف الروسي ضمن مجموعة من السياقات الزمنية والتطورات الميدانية:

✓ تصريح وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" في 17/04/2011م، الذي دعا السلطات السورية إلى معاقبة المسؤولين عن مقتل المتظاهرين خلال المواجهات، وأضاف أن روسيا تتمسك بالقانون الدولي كحل للأزمة السورية.²

✓ التأييد العلني للمبادرات الإصلاحية التي أعلنها الرئيس السوري في 26/02/2012م.

✓ طبعت روسيا وضخت خلال صيف 2012 أكثر من 240 طناً من الأوراق النقدية لصالح النظام في محاولة لإنقاذ إقتصاده المنهار، ومن أجل تمكين دمشق من دفع

(1) حمد، مرجع سابق، ص.75.

(2) أمانج علي عثمان، متغير السياسة الروسية منذ 2011، المجلة السياسية والدولية، ع.112(2015)، ص. ص. 899-

رواتب الجيش المستحقة منذ ربيع 2011م، بعد فرض الإتحاد الأوروبي عقوبات مالية على النظام السوري¹.

✓ وفرت روسيا للدولة السورية مظلة حماية دولية تمكنت من خلالها حمايتها من جميع المحاولات، سواء العربية أم الدولية للإجاعة التدخل الدولي المباشر، بدا هذا في الإستخدام المكثف لحق الفيتو (خمس مرات من 2011-2016م) في مجلس الأمن، بل والإصرار على عدم طرح أي مشروع بياني هدد سوريا².

✓ سارعت الحكومة الروسية إلى طرح مبادرتها المتعلقة بإستخدام النظام السوري السلاح الكيماوي في الغوطة الشرقية في 21/08/2013م، والتي راح ضحيتها أكثر من 2000 شهيد، بخلط الأوراق الأمريكية ومنع إستصدار قرار تحت الفصل السابع كما حدث في العراق وليبيا حول تهميش الدور الروسي مما يعني اخراجها من "لعبة الأمم"³.

تضمنت تلك المبادرة في خطوطها العريضة على: إنضمام سوريا الى معاهدة حظر إنتشار الأسلحة الكيماوية/ الكشف عن مقر الأسلحة وتخريبها⁴. والذي تم تنبيه في مجلس الأمن تحت قرار رقم 2118 في 27 سبتمبر 2013م، والمطبق في عام 2014م⁵.

✓ الموقف الروسي في الإصرار على عدم قبول تنحي الرئيس السوري الحالي بشار الأسد كان خلف فشل مهمة الممثل الأممي كوفي انان، ومن بعده الأخضر الابراهيمي، و دي مستورا، وفشل مؤتمرات جنيف 1-2.

(1) نشرة الأخبار، "سوريا تدفع رواتب الجيش بعملات مطبوعة في روسيا"، (قناة الآن الإخبارية، 2012/11/26، 20:58).

(2) مازن جبور، تقييم حالة الحراك الروسي في سورية (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016)، ص.6.

(3) أحمد دياب، "هل تسترجع روسيا تاريخها السوفياتي في الشرق الأوسط؟ حلفاء روسيا .. وإرث بريجنيف"، مجلة المجلة، ع. 1588 (أكتوبر 2013)، ص ص.2-28.

(4) معن طلاع، السياسة الروسية تجاه سورية منذ أحداث الثورة (مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2015)، ص. 10.

(5) خلود محمد خميس، "الازمة السورية واستراتيجية التدخل الروسي في المنطقة العربية"، دراسات دولية، ع.60 (2015)، ص ص. 115-132.

✓ حول التدخل العسكري الروسي في سوريا (شرعية مكتسبة من القانون الدولي)، أعلن وزير الخارجية "سيرجي لافروف خلال مؤتمر صحفي في أكتوبر 2015م أن أهداف العمليات الروسية في سوريا بغرض مكافحة الإرهاب وليس لدعم أي من القوى السياسية.¹ وهو طبعاً ما لا تأكده شواهد التحرك الروسي هناك، وحتى في مناطق أخرى بتبني سياسة إنتهاك سيادة الدول (جورجيا-أوكرانيا).

2-رد الفعل الأمريكي:

مثل التردد والإرتباك المحددين الأبرز في الموقف الأمريكي تجاه الملف السوري، وهو ما تشير إليه معظم التصريحات الأمريكية منذ البداية، وهي تعبيراً لسياسة باراك أوباما منذ عام 2008م، بالإنكفاء نحو الداخل في قطيعة مع سياسة سلفه، إلا أن تلك لا تعني الإنسحاب من منطقة، إنما تغيير الخطة الإستراتيجية، وإعتماد تكتيكات مستقبلية تدعمها فرصة إستنزاف الأطراف الدولية والإقليمية، بالإعلان عن مبدأ جديد يسمى (القيادة من الخلف)، وهو فعلاً ما يعرب عنه النهج الأمريكي في سوريا الآن تحديداً.

راهنّت الإدارة الأمريكية منذ بداية الأحداث في سوريا على قيام النظام بإجراء إصلاحات تلبّي متطلبات الشعب، مقتصرة على الدعوة إلى وقف العنف وتلبية المطالب. إلا أنه بعد ذلك وتحديداً في 18/05/2011م، إنتقلت الإدارة الأمريكية إلى ممارسة الضغط على النظام السوري عبر فرض مجموعة من العقوبات المالية والإقتصادية ضد الرئيس بشار الأسد ومسؤولين سياسيين في نظامه.²

فشلت الإدارة الأمريكية أمام تعنت النظام السوري في الإستجابة للمطالب، الذي أعتبر أن ما يحدث في سوريا هو مؤامرة غربية لا يجب الرضوخ لها، وهو ما وجه أصابع

(1) موقع روسيا اليوم، "لافروف: أهداف العملية الروسية في سوريا مكافحة الارهاب لا دعم أي من القوى السياسية"، في: <http://arabic.rt.com/news/795460>، (2015/10/1).

(2) المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، تطورات الموقف الامريكى من الثورة السورية، (2013)، ص.3.

الانتقاد للسياسة الأمريكية القائمة على مبدأ اليد الممدودة للخصوم والأصدقاء على حد سواء على حسب قول وزيرة الخارجية السابقة (كونداليزا رايس).¹

بعدها وجه الرئيس الأمريكي باراك أوباما تصريحاً في مقابلة تلفزيونية مع شبكة سي بي إس (CBS) في 2011/07/12م بقوله: "الأكيد أن بشار الأسد قد فقد شرعيته لعجزه عن إنجاز التحول الديمقراطي في بلاده".²

ومن بعدها شجعت الولايات المتحدة تشكيل "الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" في 2012/11/11م، والإعتراف به كمثل للشعب السوري، وموافقتها على الدعم المادي والعسكري له.³

وفي العام 2013م تم فعليا تدعيم المعارضة السورية المعتدلة بالأسلحة، نظرا لإختلال ميزان المعادلة الميدانية لصالح للنظام السوري، بعد تكثيف مساندة إيران وحزب الله له، هذا من جهة، وتشديد الضغط على النظام السوري لتعزيز المواقف التفاوضية في إطار جنيف 2 من جهة ثانية. بعدها أعلنت الإدارة الأمريكية عن حزمة من التدابير لدعم المعارضة بتخصيص 27 مليون دولار إضافية كمساعدات للجيش الحر في العام 2014م، فضلا عن رفع تمثيل الإئتلاف الوطني وفق قانون البعثات الدبلوماسية.⁴

إلا أن الموقف الأمريكي دائما ما يصطدم مع معارضة داخلية أو خارجية لعدم إرتكازه على محددات وقرارات ثابتة تجاه الحل، وهو ما تعارضت فيه مع حليفها التاريخي تركيا، وتصاعدت حدته بعد أن أعلنت تركيا رفضها القاطع لإقامة أي شكل من أشكال التفاهم والحوار بين المعارضة السورية ونظام الأسد، كما برز من رفض أردوغان وداوود أوغلو للمبادرة التي طرحها رئيس الإئتلاف الوطني السوري معاذ الخطيب في ما كانت

(1) أمل حمادة، "الصراع المقيد: الشرق الأوسط في التفاعلات الإيرانية-الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، م49، ع196 (أفريل 2014)، ص ص. 88-91.

(2) "أوباما يدعو الأسد للتحدي"، رويترز، في : [http://ara.reuters.com/article/topNews/](http://ara.reuters.com/article/topNews)، (2013/1/3).

(3) John McCain, "The Risks of inaction in Syria", in: <https://www.washingtonpost.com>

(21/02/2018).

(4) ياسين، مرجع سابق، ص ص. 110، 111.

واشنطن تؤيد هذه المبادرة وتحاور موسكو من أجل التوصل إلى مخرج سياسي للأزمة السورية، لكن تركيا حملت الإدارة الأميركية مسؤولية بقاء النظام السوري.¹

كرد على ذلك، وخلال عام 2016م صرح الرئيس الأمريكي أن مشاكل الشرق الأوسط إنما هي نتيجة تجاذبات إقليمية، وأن لا مصلحة لنا بالإنغماس في تلك المشاكل، وإن على دول المنطقة وخاصة السعودية وإيران أن تصحح علاقاتها بإتجاه تحقيق إستقرار إقليمي.

ما يقر بالمخاوف الأمريكية في الوقوع في مستنقع آخر على غرار العراق، وهي: تخوف واشنطن من التوجهات السياسية والإيديولوجية لجزء من المجموعات المسلحة المعارضة للنظام السوري، إذ لا ترغب إدارة أوباما بدعم هذه المجموعات بالسلح بما يؤدي إلى حسم المعركة لصالحها، إستذكارا لما حدث في أفغانستان سابقا.

✓ حماية أمن إسرائيل وهو ما تسعى إليه دائما أمريكا عبر تعاقب إداراتها، المتمثل في منع سقوط الترسانة الأسلحة البيولوجية والكيمياوية في أيدي العناصر المتطرفة أو دول معادية كإيران وحزب الله، وقد مثل التخلص من الترسانة السورية مكسب إستراتيجي وأمني لإسرائيل بشكل مباشر.²

✓ نظرا لتشرذم المعارضة السورية وبخاصة العسكرية منها، وغياب بديل ذي توجهات معقولة يحل محل النظام الحالي (تأثير تجربة العراق)، لذلك تقترب واشنطن أكثر من الموقف الروسي في بداياته (حل سياسي يضمن الحفاظ على مؤسسات الدولة)، وقد عبر وزير الخارجية الأميركي "جون كيري" بوضوح عن ذلك أمام الكونغرس في 2013/01/24م، إذ قال إن: "التنسيق مع روسيا في الأزمة السورية هو أقل الشرور".³

(1) سهى علي مبارك، الفكر الاستراتيجي الاميركي تجاه الشرق الاوسط (بيروت: دار النهضة العربية، 2017)، ص. 73.

(2) معتز عبد القادر الجبوري، " الأدوار الدولية للقوى الكبرى تجاه الأزمة السورية"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، ع. 10 (2012)، ص ص. 326-355.

(3) المركز العربي للأبحاث (تطورات..)، مرجع سابق، ص. 5.

3-الموقف الصيني:

في إطار إستراتيجية الصين الجديدة، قام الرئيس الصيني (هو جينتاو) بزيارة سوريا عام 2001م، متجاوزا بذلك أسس المنظومة القيمية المتوارثة في السياسة الخارجية الصينية، للدخول في حلبة الصراعات الدولية التي تفرضها الظروف الداخلية الصينية التي تسير نحو تعاظم حاجتها من موارد الطاقة، والتي يمكن تأمينها من إيران الحليف القوي لسوريا، وكذا توسع النفوذ الأمريكي الممتدة إلى آسيا الوسطى والمحيط الهادئ.¹

مقابل ذلك قامت الصين في إطار محاولاتها القوية لتوسيع دائرة نفوذها سياسيا وإقتصاديا، بإبراز مواقفها من خطط التغيير العالمية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية بدءا بالحدث العراقي إلى الوضع في سوريا.

تميز الموقف الصيني من النزاع السوري بالثبات والموضوعية منذ البداية خوفا على مصالحها، وعليه إنطلقت الصين في إستخدامها لحق الفيتو في مجلس الأمن لإستئانها المتزايد حيال السياسة الأمريكية.

وبشكل عام، يحكم الموقف الصيني عددا من المبادئ والدوافع الثابتة:²

- ✓ الرفض التام لتوظيف مجلس الأمن لتطبيق السياسة الغربية بشأن سوريا، والإلتزام بإحترام سيادة الدولة السورية وسلامة أراضيها.
- ✓ منع القوى الخارجية من الضغط على النظام السوري للخروج بنتيجة مقررة سلفا، ودعم مسألة أن يكون بقاء الأسد جزءا من الحل.
- ✓ تحميل المعارضة السورية جزءا من المسؤولية عن العنف والإرهاب.
- ✓ معارضة الصين للتدخل العسكري، ذلك أنها تركز على النموذج السوري في الحد من سياسة التدخل الدولي في شؤون الدول بإستخدام أدوات الشرعية

(1) معتصم الطويل، " أين العملاق الصيني من الأزمة السورية؟"، في: <https://7al.net/2019/04/18> (2019/04/17).

(2) الجبوري، (الأدوار الدولية ...)، مرجع سابق، ص.349.

الدولية، خوفا من تكرار ذلك معها. بإرجاعه إلى سجل المعاناة من التدخل الأجنبي الذي طال الصين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

✓ تخشى الصين على قوتها الصاعدة عبر فتح ملف إنتقادها في مجموعة من الملفات السياسية، والتي ليست ببعيدة عما يحدث في دول التغيير العربي، المتعلقة بطبيعة النظام، والحريات وحقوق الانسان¹.

✓ يكمن الحذر الصيني في التعاطي مع الملف السوري لأهمية سوريا بالنسبة للصين في إطار إستراتيجيتها لتأمين تدفق النفط (معبّر) من الشرق الأوسط وإفريقيا المتمثل بنسبة 58%، وهو ما أعلنته الصين مرار خشية الدخول في خلاف سياسي يتبعه خلاف إقتصادي مع الخليج الغني بالنفط، على إثر المشاكل الأمنية في المنطقة². ولحماية طرق شحن النفط الشرقية، عمدت الصين على إنشاء أكبر مصفاة بترول في سوريا منذ عام 2008م، لتكون محطة لإستقبال النفط الخليجي في حال تم إغلاق مضيق هرمز³.

4-موقف دول الإتحاد الأوروبي:

إتسمت ردود الفعل الأوروبية بالحماس المبدئي للتطورات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية، كونها فرصة لتوطيد العلاقات مع دول المنطقة على قاعدة أوثق وأكثر إستدامة من الصيغ السابقة. إلا أن الحراك الثوري في سوريا مثل حالة معقدة بالنسبة لها وذلك لعدة إعتبارات إستراتيجية وإقتصادية وأمنية، ما دل على محدودية القدرة الأوروبية على التأثير والتحرك المستقل إزاء تلك التعقيدات.

(1)رابحة سيف علام، محمود حمدي ابو القاسم، " الثورة السورية التعقيدات الداخلية والتوازنات الدولية"، كراسات إستراتيجية ، ع.36(2013)، ص ص. 3-55.

(2) الجبوري، (الأدوار الدولية ...)، مرجع سابق، ص.351.

(3)John Lftus, "Is syria defecting from iran", <http://globalpolician.com/24904-syrian-iran>, (27/03/2013).

ففي ماي 2011م قام الإتحاد الأوروبي بحزمة من التدابير المقيدة للنظام، منها فرض حظر على الأسلحة والمعدات وتجميد أموال بعض الشخصيات، وكذا تعليق المنح والقروض (MEDA, ENPI). كما قدمت دول الإتحاد مشروع قرار للتصويت داخل مجلس الأمن في 2011/10/5م يدين النظام السوري ويحمله مسئولية تداعيات الوضع وانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا.¹

في نوفمبر 2012م، رحبت الدول الأوروبية بإنشاء الائتلاف الوطني لقوى المعارضة واعتبرته الممثل الشرعي لتطلعات الشعب السوري.

كان للاتحاد الأوروبي مساهمة كبيرة في قضية المساعدات الإنسانية وبالتالي، أصبحت لجنة الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أكبر مانح لسوريا، بتعهدات مالية بأكثر من 5.5 مليار يورو بين عامي 2012 و 2015م.²

من جهة أخرى، ونظرا إلى أن روسيا والصين تمارسان صلاحيات في مجلس الأمن (حق النقض)، لحماية نظام الأسد سياسيا، وعسكريا، فقد كانت ألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة تكافح من أجل إيجاد إستراتيجية مشتركة بشأن سوريا. ولتحقيق التوازن في الظروف العسكرية على الأرض، إقترحت كل من فرنسا والمملكة المتحدة في أوائل العام 2013م، رفع الحظر جزئيا عن أسلحة الإتحاد الأوروبي لتزويد (المعارضة المعتدلين) بتلك الأسلحة، غير أن المقترح واجه معارضة ألمانية معتبرة ذلك أنه قد يؤدي إلى سباق تسلح وزعزعة الإستقرار في المنطقة بصورة أكبر، وبعد ضغط الدولتين تم التوصل إلى حل وسط يسمح بتسليم شحنات من السلاح للمعارضة السورية في إطار مجموعة من الشروط المقيدة.³

(1) أحمد قنديل، هناء عبيد، أوروبا والربيع العربي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2012)، ص.43.

(2) "دعم الإتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمة السورية"، في:

(2019/04/27)، <https://eeas.europa.eu/delegations/kenya/4398/dm-lthd-lwrwby->

(3) سيباستيان ماير، شميدت فيور هيرد، السياسة الخارجية والأمنية لألمانيا في سوريا والعراق 2016 - 2011

،(ترجمة: سامح الطيب) (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2016)، ص.11-13.

المطلب الثالث : المبادرات الأمامية :

تطورت المحاولات لإيجاد حل سياسي في سوريا بجهود عربية ودولية، بعد أن أفلتت الأمور من الجانبين، كما إصطدمت بالعديد من الإشكالات، بدايتها الخلافات الداخلية لقوى المعارضة كأهم متغير لتراجع تأثيراتها في الجانب التفاوضي، والساعية إلى إجبار النظام وحلفاءه على قبول خارطة طريق للمرور لمرحلة إنتقال سياسي يرحد بموجبها نظام بشار الأسد من السلطة، فيما تمتع النظام بتتسيق واضح مع حلفاءه (روسيا والصين، إيران) في توجيه المفاوضات لصالحها عبر استخدام حق الفيتو في أي قرارات يتخذها مجلس الأمن ضد نظام الأسد. كما ساهم تراجع دور الجامعة العربية في تكريس ذلك الإختلال.

1-جامعة الدول العربية:

قدمت الجامعة العربية مجموعة من المبادرات، وإن كان عدم كفاية فاعليتها وعجزها عن بلوغ تسوية في الملف السوري، والتي كانت بدايتها في 10 سبتمبر 2011م، بإرسال بعثة دولية إلى سوريا، والتي بموجبها وافقة الحكومة السورية على مقترحات الجامعة حول إيقاف العنف والقتال هناك.

إلا أنه وعلى ضوء نتائج البعثة الدولية، تم الإقرار بعدم تطبيق الحكومية السورية للإلتزامات المتفق عليها، وفي ضوء تصاعد أعمال العنف الموجهة ضد المدنيين، إتخذ مجلس الجامعة على المستوى الوزاري قرار رقم 7438 بتاريخ 2011/11/12م، والذي قرر بموجبه تعليق مشاركة وفود الحكومة السورية في أي إجتماعات ومنظمات إلى حين تنفيذها الكامل لتعهداتها، كما تقرر فرض عقوبات إقتصادية وسياسية على النظام.¹

وعليه، صدر قرار مجلس الجامعة الوزاري في 22 جانفي 2012م، والقاضي ب:²

❖ ضرورة وقف كافة أعمال العنف والقتل من أي مصدر كان لحماية المواطنين.

(1) جامعة الدول العربية، "أبرز محطات الموقف العربي ازاء مجريات الازمة السورية"، (2014)، ص4.

(2) جامعة الدول العربية، "بيان الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية أمام مجلس الأمن"، (31 جانفي 2012)، ص. 20.

❖ الإفراج عن المعتقلين، وإخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة وفتح المجال أمام منظمات الجامعة المعنية، ووسائل الإعلام العربية والدولية للإطلاع على حقيقة الأوضاع هناك.

❖ سحب الجيش السوري وأية قوات مسلحة تابعة له إلى ثكناتها الأصلية.

❖ ضمان حرية التظاهر السلمى بمختلف أشكاله وعدم التعرض للمتظاهرين.

❖ دعوة الحكومة السورية وكافة أطراف المعارضة السورية إلى بدء حوار سياسي جاد، تحت رعاية جامعة الدول العربية.¹

❖ تشكيل حكومة وحدة الوطنية تشارك فيه المعارضة والسلطة للتواصل والإشراف على إنتخابات رئاسية وبرلمانية للمرحلة الإنتقالية .

نظرا لتلك الولايات المتحدة والدول الأوروبية في تفعيل دورها وعدم حسم مسألة تسليح المعارضة السورية، الذي دفع الدول العربية لتطوير موقفها خلال القمة العربية المنعقدة في الدوحة خلال الفترة من 21-27 مارس 2013م، في خطوة تجاوزت فيها حدود الميثاق القانوني للجامعة بمنح الائتلاف الوطني مقعد سوريا في الجامعة.² والإنتفاق على الدعم العربي في تسليح الجيش الحر لإحداث التوازن مع النظام، إلا أن ذلك لم يتم بالصورة المنصوص عليها وبقيّة محصورا في حسابات المصالح الفردية، والتلويح بمخرجات بيان جنيف 1 كأساس وحيد للحل.

كما كان على الجامعة أن تستفيد من خبرات الماضي، بإدراك أن تلك السياسة (تجميد العضوية) لن تجدي نفعاً، كما حدث من قبل مع مصر (إتفاقية كامب ديفيد)، والعراق (حرب الخليج الثانية).

(1) المكان نفسه.

(2) علام، أبو القاسم، مرجع سابق، ص ص. 3-55.

2- الأمم المتحدة:

في الغالب تعقد المفاوضات لسبب بسيط، مفاده عدم قدرة طرف ما على حسم الأمر لمصلحته، إما بإزاحة الطرف الآخر، أو بفرض إملاءاته عليه بمختلف الوسائل. وفي الحالة السورية، مثلاً، ما كان يمكن لطرفي الصراع، أي النظام والمعارضة، أن يقبلا بالذهاب إلى جنيف لو كان أي منهما يعتقد أن الأمور تجري في مصلحته في المدى المنظور.

غير أن هناك جدل دولي وإقليمي والداخلي يفرض نفسه حول جدوى مؤتمرات جنيف في إنهاء الصراع الدائر حول سوريا، أم أنها هي نفسها من عمقت خلافات الأطراف داخليا وخارجيا وعرقلة الحل هناك؟

• بيان جنيف 1:

بعد ممارسة النظام السوري للعنف ضد شعبه، تم تعيين "كوفي عنان" كأول مبعوث أممي مشترك من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة في إيجاد تسوية للوضع السوري في جانفي 2012م، ركز "عنان" بشكل أساسي خلال فترة ولايته التي دامت حوالي سبعة أشهر على وقف إطلاق النار وبدء عملية سياسية يقودها السوريون، وحث القوى الكبرى على التوصل إلى إتفاق بشأن مبادئ لتحول سياسي يقوده السوريون، على إعتبار أن الوضع قد يشعل المنطقة ويفجر أزمة دولية في حال عدم التوصل إلى حل، مضيفاً: "تلوح في الأفق أزمة دولية بالغة الخطورة، نحن هنا للإتفاق على خطوط رئيسية ومبادئ لتحول سياسي في سوريا يلبي الطموحات المشروعة للشعب السوري"¹ وهو فعليا ما تمخض عنه ما عرف ببيان جنيف 1 بإعتباره أول وثيقة دولية مشتركة حول سورية.

كان الرد السوري الرسمي بقبول المشاركة في المؤتمر، ولكنه لن يسلم السلطة ولا يتشاركها مع أي طرف، وقال بيان لوزارة الخارجية السورية إن الرئيس بشار الأسد سيرسل ممثليه إلى جنيف " لتحقيق مطالب الشعب السوري وأولها القضاء على الإرهاب"، في إشارة واضحة إلى المعارضة.

(1) مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، "مؤتمر جنيف بشأن الأزمة السورية تمخض الجمل فولد فأرا"، في: <https://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-292.htm>، (2020/01/02).

صدر بيان جنيف1 في 2012/06/30م عقب إجتماع عقد في مدينة جنيف السويسرية لدول مجموعة العمل الدولي حول سوريا. من خلاله حدد البيان الخطوات الرئيسية في المرحلة الإنتقالية، وهي:¹

✓ تأسيس هيئة حكم إنتقالي بسلطات تنفيذية كاملة تتضمن أعضاء من الحكومة السورية والمعارضة، ويتم تشكيلها على أساس القبول المتبادل من الطرفين.

✓ أن أي تسوية سياسية في سوريا للعبور إلى المرحلة الإنتقالية بشكل سلس لن تتم إلا بالتأكيد على القرارين (2042 و2043) الصادرين عن مجلس الأمن، ضمن النقاط التالية :

- توفير مستقبل يمكن أن يشارك فيه كافة السوريين.
- تحديد خطوات واضحة وفق جدول زمني حاسم بإتجاه تحقيق ذلك المستقبل.
- أن تكون هذه التسوية قابلة للتحقق في مناخ من الأمن والهدوء والإستقرار للجميع.
- أن يتم التوصل لهذه المرحلة الإنتقالية بسرعة دون مزيد من إراقة الدماء والعنف.

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية أكدت في جنيف1 عبر تصريح وزيرة الخارجية "هيلاري كلنتون": "على الأسد أن يرحل"، مضيفة أن الخطة دعت إلى القبول المتبادل بين السوريين على حكومة جديدة، وهو إختبار سيفشل الأسد في إجتيازه.²

إذن فالإنقسام الدولي في مجلس الأمن وغياب الثقة بين طرفي الصراع حال إلى جانب أسباب داخلية وخارجية أخرى دون ترجمة البيان إلى إتفاق، وبالتالي دون نجاح المبعوث الأممي في وساطته.

(1) قناة bbc، "مؤتمر جنيف 2 حول سوريا .. حقائق ومعلومات"، في <https://www.bbc.com>

[arabic/middleeast/2014_syria_analysis](https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014_syria_analysis)، (2016/01/22).

(2) "كلنتون: على الأسد أن يرحل وإن لم تدع الخطة الجديدة لذلك"، الوطن، في <https://www.elwatan.com>

[news.com/news/details/22380](https://www.news.com/news/details/22380)، (2016/03/11).

• مؤتمر جنيف 2:

وسط تصاعد العنف المرتكب في سوريا، وإتساع قائمة الأطراف المشاركة فيه، ومع عجز بيان جنيف 1 عن تحقيق ما أسفر عنه، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 2118 في سبتمبر 2013م، القائم على نزع السلاح الكيماوي السوري، والذي صوت عليه بالإجماع كنتيجة لإرتكاب نظام الأسد مجزرة الكيماوي في الغوطة الشرقية في أوت 2012 م، وما نجم عن ذلك من عقد الجولة الثانية من محادثات جنيف.¹

في 10/02/2014م أشرف الوسيط الدولي "الأخضر الإبراهيمي"، برعاية الأمم المتحدة ممثلة بأمينها العام وبمشاركة وفود وممثلين من أربعين دولة، على هذه المفاوضات التي جمعت وفدي الحكومة والإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السوريين وجها لوجه ولأول مرة، وإنتهت يوم 15/02/2014م إلى "طريق مسدود" بسبب الخلافات بين الطرفين.

ومباشرة بعد ذلك، تقدم الإبراهيمي بـ "إعتذار" للشعب السوري، والذي كان بمثابة إعلان رسمي لفشل (جنيف 2) وتم إعلان إستقالته في ماي 2014م، بل الأكثر من ذلك، نشرت تقارير عن منظمات حقوقية وإنسانية دولية أظهرت أن أعمال العنف في سوريا أسفرت عن مقتل قرابة ألفي شخص خلال أيام إنعقاد المؤتمر.²

للتوضيح أكثر، يمكننا إختصار أبرز الخلافات المطروحة في أن وفد النظام السوري أصر على وضع قضية "الإرهاب" على رأس بنود جدول أعمال المفاوضات، بينما تمسك وفد المعارضة بإعطاء الأولوية للبند الخاص بتشكيل هيئة حكم إنتقالي كاملة الصلاحيات بموجب بيان مؤتمر جنيف الأول.³

(1) هاديا العمري، الثورة السورية وإحتمالات مشاركة السلطة (إسطنبول: مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2019)، ص ص. 11، 12.

(2) "Geneva II Peace Talks". in: <https://fanack.com/syria/history-2ar>. (06/01/2020).

(3) مسعود ضاهر، "جنيف 2 وآفاق الحل السياسي في سوريا"، البيان، في:

<https://www.albayan.ae/opinions/articles/2014-01-29-1.2050476>، (2018/08/03).

وكانت نتائج ذلك، عدم التمكن من إحداث أي تقدم في المحادثات التي ما لبثت أن إنهارت لعدم جدية نظام الأسد بالإنخراط بالعملية السياسية، كما أن القوى الدولية والإقليمية كانت تدفع باتجاه مصالحها حول ما سيسفر عنه المؤتمر.

في نفس السياق، نجد أن هناك توافق أهداف إيران من مؤتمر "جنيف 2 مع أهداف النظام، في السعي وراء قبول دولي وإقليمي ببقاء الرئيس الأسد في السلطة بوصفه شريكا في "مكافحة الإرهاب"، وتشكيل حكومة موسعة تكفل دمج المعارضة في النظام السياسي، مع احتفاظ الرئيس بشار الأسد بالسيطرة المطلقة على أجهزة الأمن والجيش وتقرير السياستين الخارجية والأمنية السورية.

في المقابل، تحرص الدول الإقليمية الداعمة للمعارضة على أن يفضي المؤتمر إلى تشكيل هيئة حكم إنتقالي بسلطات تنفيذية كاملة بما فيها على الجيش وأجهزة الأمن، وبما يؤدي إلى خروج الرئيس الأسد من المشهد السياسي السوري.¹

• جنيف 3:²

عينت الأمم المتحدة "ستيفان دي مستورا" كمبعوث أممي خاص بعد إستقالة الإبراهيمي لتستمر وساطته ما يقارب أربع سنوات ونصف بداية من جوان 2014 إلى غاية نوفمبر 2018م، وقد إتسمت هذه الفترة بعدد كبير من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية مما أثر بشكل جوهري على مسار الملف السوري. ومنها: توقيع الإتفاق النووي الإيراني (1+5)، التدخل الروسي العسكري، وما تبعه من إستعادة نظام الأسد وحلفائه لمساحات واسعة من سيطرة المعارضة وتصاعد موجات اللاجئيين إلى أوروبا بطرق شرعية وغير شرعية مع تصاعد القتل والدمار على الأرض.

في 2016/02/03م أعلن "دي ميستورا" تأجيل المفاوضات إلى 2016/02/25م، وقال وقتها إن المفاوضات لم تفشل إنما أجلت بسبب بعض من العوامل التي تم الحديث عنها سابقا. إلا أنها هي الأخرى فشلت بسبب خلافات بين النظام والمعارضة، أبرزها في

(1)المركز العربي للأبحاث، "مؤتمر السلام السوري (جنيف2) وتحديات البيئة المحلية والإقليمية"، (2014)، ص.10.

(2) العمري، مرجع سابق، ص.14.

تنفيذ الفقرتين 12 و13 من القرار الأممي 2254، والخلاف على تشكيل المعارضة السورية وفدها المفاوض.¹

أضف لذلك رفض المعارضة السورية أن يكون للأسد أي مستقبل في سوريا الجديدة، وهي رؤية تشاطرها فيها القوى الداعمة للشعب السوري.

كخطوة أخرى، صوت مجلس الأمن يوم 18 ديسمبر 2015م بالإجماع على مشروع القرار الأميركي رقم (2254) الذي ينص على بدء محادثات السلام بسوريا في جانفي 2016م، مقرا بدور المجموعة الدولية لدعم سوريا باعتبارها المنبر المحوري لتسهيل الجهود الأممية الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية دائمة في سوريا.

توالى مؤتمرات جنيف (جنيف 4 في 2017/02/23)، (جنيف 5 في أبريل 2017)، (جنيف 6 في 2017/05/16)، (جنيف 7 في 2017/06/09)، (جنيف 8 في 2017/11/28)، (جنيف 9 في 2018/01/25). كلها جهود يبدها النظام وحلفائه بشكل أساسي في الحيلولة دون التوصل إلى تسوية ربما تنقض ما يمكن إنقاذه.

(1) " من جنيف 1 الى 8 ..ماذا تحقق؟" ، في : <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/3/4>، (2019/11/03).

حظيت سوريا بموقع جيو- استراتيجي بمنطقة الهلال الخصيب، وهو ما منحها فرص وتحديات، فقلما تتواجد دولة بموقع له أبواب مفتوحة على أبعاد جيو- استراتيجية متباعدة، وعلى حدود خط التماس مع عقد جيو- استراتيجية وجيو- سياسية، وجيو- إقتصادية، لذلك تتصارع القوى الدولية والإقليمية لتوظيفها في خدمة مشاريعها

لقد شكل الحراك الثوري في سوريا منذ عام 2011م، واقعا فرضته ظروف داخلية سياسية وإقتصادية والإجتماعية، الذي إزداد إتساعا بزيادة تعنت النظام ورفضه لمطالب شعبه من حرية وعيش كريم .

إذن فعلى خلاف النظام الذي وجد ضالته في لعبة الضبط السلطوي المنتهجة منذ عقود، بدى واضحا إرتباك المعارضة بأطيافها، رغم سعيها منذ البداية إلى حجز موقع أساسي في مسرح الأحداث لتمكينها من صياغة مستقبل البلاد، إلا أنها واجهت الكثير من التحديات منها تشرذمها من الداخل وضعف خبرتها في التعامل مع الأزمات، ناهيك عن ولاءات كل منها لطرف معين سواء كان دولة أو منظمة.

لم تثبت الأحداث في سوريا على الصراع الداخلي بل تعدته إلى مرحلة التدويل، والتحول من النطاق السياسي إلى النطاق الاستراتيجي ما بين قوى وفواعل دولية وإقليمية (تركيا، إيران، روسيا، أمريكا والصين)، والمعبر عنها وفق مجموعة من المواقف والتصريحات. ولعل ما يفسر مساندة وتوجهات كل منها بإتجاه دعم أحد الطرفين هو ماقتضيه المصالح القومية بالدرجة الأولى، والإيديولوجيا، والصورة النمطية التي لطالما كرستها في أوساط المجتمع الدولي لفترات طويلة بدرجة ثانية.

فحسب هذه الرؤية، من الصعب أن تتخلى إيران عن مواقفها في تأييد النظام السوري، لأنها تدرك أن ذلك يضر بمصالحها الحيوية وحتى أمنها الداخلي، والأمر نفسه بالنسبة لتركيا، فمن غير الممكن تراجعها

عن موقفها وعن سياستها الأخلاقية تجاه القضايا الإنسانية، لإدراكها أنها ستخل بمصداقيتها لدى حلفاءها وشعوب المنطقة، التي لطالما راهنت عليها في مثل تلك القضايا، الأمر الذي سيفرض تراجعاً في توجهاتها الشرقية (العمق الاستراتيجي)، فضلاً عن الجانب الأمني الداخلي التركي والمرتبط بالقضية الكردية.

أما على مستوى المواقف الدولية، فروسيا هي الأخرى تدرك جيداً أن فرصة إثبات نفسها كقوة منافسة للقوة الأمريكية لن يكون إلا في سوريا، لإعتبارات جيوليتيكية أو على الأقل، لإحداث هامش من المساومة على صعيد عدد من القضايا العالقة بينهما في المنطقة وخارجها، خاصة بعد ما تحدث عنه "جوزيف ناي" حول أن السياسة الأمريكية في عهد أوباما أصبحت أمام خيار واحد والقائمة في البحث عن القيادة كبديل للهيمنة، وهو ما يحاول بوتين إستغلاله في توسيع نفوذه الإستراتيجي في المنطقة، غير أنه بدأ واضحاً أن سياسة الإسترخاء الأمريكي مدفوعاً بإستراتيجية مسطرة لإستنزاف قوى مناهضة لشكل النظام الدولي، بتطبيق إستراتيجية القيادة من الخلف.

كل ذلك تم، في مقابل العجز المؤسسي والوظيفي للأمم المتحدة، نحو إستخدام أعضاءه (روسي/صين) حق الفيتو كلما هددت مصالحهم، فوسط هذا التقاعس لدور الأمم المتحدة في إيجاد حلول للوضع بعد تراجع فاعلية مبادرات جنيف المتعاقبة، والتي أصبحت ماهي إلا لقاءات دورية إعلامية لطرح المظالم لا لإيجاد حلول فعلية. والأمر نفسه بالنسبة لجامعة الدول العربية التي نأت بنفسها عن التوغل أكثر في الشأن السوري بإحالة الحل في بيانها إلى مخرجات جنيف 1.

الفصل الرابع:

جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين

الإستيعاب والإستبعاد

وأثرها على النزاع السوري

من المعروف أنه على الدول تغيير سياستها الخارجية بين الفترة والأخرى، من أجل تحقيق أهداف تقتضيها تلك المرحلة، ضمن مبدأ تفضيل المصلحة القومية، وإعتامادا على مختلف الوسائل المتاحة.

فبالنسبة لتركيا نجد أنها إنحازت عن إستراتيجيتها السابقة، والتي دوما ما كانت تتحو منحى السلوك الأخلاقي التصالحي إلى إتخاذ مواقف أكثر صرامة وتوجهات أكثر عدوانية، فرضتها عليها تحديات داخلية وخارجية مرتبطة بشكل مباشر بأمنها القومي ومكانتها الدولية والظاهرة بشكل واضح في سوريا، ما دفعها إلى توسيع دائرة تعاملها مع الفواعل الداعمة والمناهضة لتحركها هناك، طبعاً دون الإخلال بثوابتها.

إيران هي الأخرى كان لها دور فعال في تحريك الملف السوري منذ البداية، سياسياً وعسكرياً لدعم النظام السوري والإبقاء على شرعيته في المحافل الدولية مستفيدتا من جهود الداعم الروسي والصيني، في محاولة منها إلى تحويل تهديد الحدث في كسر جزء أساسي من مشروعها الإقليمي (الهلل الشيعي) إلى فرصة.

من هنا يبدو أن كل منها تخوض حرب نفوذ في الشرق الأوسط وبشكل مفتوح في سوريا، وهو ما شكل إستعصاء إيجاد حل لهذا النزاع. فحتى في الوقت الذي واصلت فيه تركيا وإيران وروسيا عقد محادثات وتحالفات مشتركة، بدى كل طرف مصممة على تقويض مساحة نفوذ ومصالح الأطراف الأخرى في مقابل ترجيح مكاسبه هناك. وسط رغبت المعارضة السورية في إختبار جدية نوايا تركيا بشأن عدم التفريط في دعمها، كما أن إيران ستجد نفسها مقيدة إلى حد ما حول التنازلات التي يمكن أن تقدمها أمام الضغط الروسي ولإغراء أكثر للنظام السوري .

كل هذا وأكثر سنعمل على تفصيله في فصل الدراسة الأخير.

المبحث الأول: أهداف وصور التدخل الإيراني والتركي في سوريا

تسعى إيران للعب دور إقليمي في المنطقة العربية بطرق مباشر وغير مباشر وبوسائل مختلفة، كما أن نفوذها خلال السنوات الأخيرة يسير في اتجاه متصاعد وامتزاد وهذا النفوذ والتدخل يثير إشكاليات عديدة بالنسبة للقوى الإقليمية وعلى رأسها تركيا، التي تسعى هي الأخرى لمصالحها الإقتصادية والأمنية وتحقيق أهدافها في عمقها الإستراتيجي بأنماط متنوعة، وكل ذلك يتضح أكثر في الملف السوري.

المطلب الأول: أهداف وأشكال التوغل الإيراني في سوريا

إن للتدخل الإيراني في سوريا صور متعددة بحسب ما تقتضيه كل مرحلة، والتي يجب أن تتوافق مع مبدأ الحركة الديناميكية للأهداف المرحلية في السياسة الإيرانية.

1-أهداف التدخل الإيراني:

واقعيًا، لإيران وسوريا علاقات متشابكة ومعقدة الأهداف دامت لثلاثة عقود لا يمكن فكها ببساطة، كما سبق وأن أشرنا في الفصل السابق، وكقراءة أولية لهذه الأهداف نركز على المهمة منها، والتي تشمل الأهداف السياسية والإستراتيجية وتتكون من:

- أهداف تتعلق بالأمن القومي الإيراني :

بالإضافة إلى ما تطرقنا له سابقًا حول أهمية سوريا في المدرك الإيراني، نجد أن الأمر تعدى التحالف الإستراتيجي بين البلدين إلى مستوى المصير المشترك بعد العام 2011م والآن إلى التبعية السورية لإيران. يكفي لذلك الإطلاع على تصريحات مسؤولين إيرانيين فيها هو مهدي طائب، المسؤول عن مكافحة الحرب الناعمة الموجهة ضد إيران يقول: "لو خسرتنا سوريا لا يمكن أن نحتفظ بطهران ... ولكن لو خسرتنا إقليم خوزستان الأهواز سنستعيده ما دمتنا نحتفظ بسوريا"¹.

⁽¹⁾ طارق الحميد، "لو خسرتنا سوريا نخسر طهران، الشرق الأوسط"، في: <https://www.nawaret.com>، (2019/11/23).

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

وأيضاً ما جاء في تصريحات الجنرال همداني للوقوف على أهمية سوريا في الحفاظ على الأمن القومي الإيراني عام 2012 بقوله: « بكل صراحة إن بشار الأسد يقاتل نيابة عن إيران، وإننا في حالة حرب، لأننا ندافع عن مصالح الثورة الإسلامية في سوريا..»¹

- أهداف تتعلق بالملف النووي الإيراني:

يتضح هذا الهدف أكثر عندما أصرت إيران (المرشد) على مجموعة (1+5) في 2013/02/12م ضم ملف البحرين وسوريا إلى مفاوضات الملف النووي الإيراني، وهو ما شكل سابقة إيرانية في إعلان وتحديد صريح لمناطق نفوذها، ذلك أن هكذا إجراء ينحصر على القوى الكبرى، أي إعتبار ما يحدث في سوريا هو مرتبط بالأمن القومي الإيراني.²

ومن ثم تحولت مفاوضات (1+5) مع إيران إلى طاولة مفاوضات للمشكلات الإقليمية بصفة عامة، وتعتبر إيران أن أي إثارة لمشكلة ملفها النووي، بجانب التلويح من جانب إسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية لمنشآتها النووية، إنما يهدف أساساً إلى إقصائها من المعادلة السورية، لذلك لم تتردد في التصريح عن إستعدادها للرد على أي عدوان عسكري يستهدف تلك المنشآت، كما هددت بإغلاق مضيق هرمز حيث يمر النفط الخليجي.³

فبرغم من نفي مسؤولين من الجانبين وجود تسوية بين جنيف السوري والنووي، إلا أنه وتحديداً في 2016/10/17م كشفت صحيفة "وطن أمروز" الإيرانية عن إتفاق سري بين الإدارتين بعدم الفصل بين برجام وبرشام أي الإتفاق النووي والملف السوري على التوالي.⁴

(1) محمد علي علي، " الثورة السورية أسبابها وقواها، ومآلاتها إعتبارات تتعلق بالثورة"، مركز سوريا للأبحاث والدراسات، في: <http://www.syriasc.net/%D8%A5%D8%B5%D8%>، (2015/03/16).

(2) هناء علي الخالدي، التدخل الإيراني في الصراع السوري الداخلي 2001-2014 (غزة: جامعة الأزهر، 2016)، ص. 26.

(3) نواف منير المطيري، "الموقف الإيراني من الأزمة السورية: الأهداف والتحديات"، مجلة النهضة، م. 15، ع. 4 (أكتوبر 2014)، ص. 1-34.

(4) محمد مجيد الأحوازي، "صحيفة إيرانية بأول اعتراف: الاتفاق النووي شمل ملف سوريا"، عربي، في: <https://www2.arabi21.com/story/953905>، (2016/03/05).

أهداف تتعلق بالهيمنة الإقليمية الإيرانية:

لقد تعدت أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط حدود التركيز على الأمن القومي والإقليمي، إلى بسط النفوذ والهيمنة عبر نمطين من القوة الصلبة والناعمة، وربما أصبح هذا الهدف بعد التطورات المتسارعة في الملف السوري من الأهداف متوسطة المدى، نظرا لعدة إعتبارات إعادة تموضع إيران في المنطقة العربية بداية من لبنان فالعراق وسوريا، وبذلك أصبح النفوذ الإيراني يغطي كامل المساحة الجغرافية الممتدة من غرب إيران وحتى شرق البحر الأبيض المتوسط، وهذا النفوذ غير المسبوق، يرسم صورة جديدة للتوازنات في الشرق الأوسط، فلم يعد النفوذ الإيراني مقتصرًا على نفوذ اقليمي مبطن في منطقة الخليج، بل تنامي ليصبح عنصر أساسي من عناصر التحليل السياسي للأحداث المتلاحقة في منطقة المشرق العربي أيضا.¹

لذلك يمكننا أن نفهم، أن خسارة النظام السوري لا تعبر عن خسارة تحالف دامة ثلاثة عقود، بل خسارة محاورها الإستراتيجية وأذرعها، أي أن إيران تخوض اللعبة السورية ضمن مباراة صفرية مع خصومها الإقليميين، وهي مباراة لا تسمح بتقاهمات أو تنازلات متبادلة، وإنما بخروج طرف رابح بكل النقاط وآخر خاسر لكل النقاط .

1- أشكال التوغل الإيراني في سوريا

إنطلاقًا من ضمان مصالحها في سوريا أدركت القيادة الإيرانية ضرورة الإمساك بكل أطراف الملف السوري وتنويع سيناريوهات التعامل مع المآلات المتعددة، وهو ما يفسر تعدد إتجاهات التموضع والتي يمكن حصرها بإتجاهات سياسية وعسكرية وإقتصادية، وكذا إيديولوجية، في رسالة واضحة " نحن هنا لنبقى".

(1) المطيري، مرجع سابق ، ص.7.

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

- المستوى السياسي:

تدفع إيران سياساتها تجاه سوريا نحو تحقيق الخيار الأمثل لها، وهو التأثير المستمر على قرارات النظام السوري والدفع بإتجاه إعادة تأهيله إقليمياً ودولياً، الأمر الذي يبقى إيران متحكمة بملفات المنطقة ذات الأهمية الجيوسياسية والأمنية. كما عملت السياسة الإيرانية على جعل أي سيناريو متخيل حول تنحي الرئيس بشار الأسد أو عزله في حال وقوعه غير مؤثر، ولا تنتج عنه إرتدادات على مشروعها في المنطقة، وذلك عبر تنويع الإختراق لمؤسسات الدولة، خاصة مؤسستي الأمن والجيش، وحزب البعث العربي الاشتراكي، بالإضافة إلى توظيف الأدوار السياسية للنظام سواء عبر إحكام تبعية أدوات النظام الدبلوماسية بتوجيهات وأهداف إيران الدولية، أو عبر ربط الأدوات الإعلامية والتنفيذية الرسمية بحزم خيارات وتوجهات إيران.¹

- دعم الإستثمار الإقتصادي:

مع توسع سيطرة المعارضة في سوريا، كان العنصر الأهم بالنسبة للنظام هو الدعم الإقتصادي الخارجي الذي يبقيه قائماً على أصوله كدولة بالحد الأدنى. وقد ساهمت إيران في دعمه على النحو التالي:

***الإقراض**²: تفوقت إيران على روسيا في معدلات إقراض النظام السوري خلال الفترة (2011-2017م)، حيث منحته ثلاثة قروض بقيمة 5.6 مليار دولار في سبيل دعم استيراد السلع الأساسية، كالمواد الغذائية، ومشتقات النفط والسيولة النقدية للبنك المركزي السوري. كما تم **تطبيق الخط الإئتماني** الذي يعني تقديم مجموعة من التسهيلات المالية التي تتضمن الإقتراض عند الطلب، والسحب المكشوف بدون قيود، مقابل تقديم المقترض تأمينات. وبهذا الشكل قدمت إيران للنظام السوري ما قيمته 4.6 مليار دولار، وطالبت مقابل

(1) معن طلاع، "الدور الإيراني في الازمة السورية: التموضع والتحالفات والمستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، في :

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/19030607385.html> (06/03/2019).

(2) جلال سلمي، "الدور الإيراني في سورية التوصيف والسيناريوهات الممكنة"، جسور للدراسات، في <http://jusoor>:

ar/442/.co/details، (2018/09/17).

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

هذا الخط "ضمانات سيادية" بقيمة 20 مليار دولار، وتشمل الضمانات السيادية رهانات على عقارات وأراضي ومرافق حكومية.

***المجال التجاري:** أدى فرض عقوبات دولية إقتصادية على النظام السوري عام 2012م إلى تراجع معدل الصادرات الخارجية إلى 1.42 مليار دولار بحلول عام 2015م.

غير أن إيران تدعم النظام السوري إثر إتفاقية منطقة التجارة الحرة بينهما والموقعة في 2012/03/21م، والتي بموجبها تم تخفيض نسبة الرسوم الجمركية البينية للسلع المتبادلة بينهما بنسبة 96.1%¹.

***الإسهام في الإستثمار المباشر:** بحسب تقرير الإستثمار الأجنبي الخاص بهيئة الإستثمار لعام 2017م، نجحت إيران في أن تحتل المرتبة الأولى وأن تحصل على أهم الإستثمارات القومية في سوريا، والتي تدر عليها أموالاً طائلة وبطريقة سهلة. ففي مطلع العام نفسه منحت الحكومة السورية لإيران رخصة تشغيل للشبكة الثالثة للهواتف المحمولة في سوريا، والتي كانت حصة إيران منها 80% في مقابل 20% فقط لصالح سوريا.²

بالإضافة إلى مشاريع العقارات وإعادة الإعمار، واصلت إيران دعم البنية التحتية لمناطق سيطرة النظام التي إتسعت من 18% إلى ما يقارب 65% بعد عام 2015م، من خلال الإستثمار في مشاريع إنشاء محطات لتوليد الكهرباء، وتطوير مناطق صناعية. وغيرها، بقيمة 850 مليون يورو، التي تضمن تثبيت الأقدام الإيرانية في الداخل السوري.³

(1) سهير الشربيني، "كيف سيطرت إيران على مستقبل سوريا الاقتصادي"، في : <https://www.ida2at.com> .
(2) كريمة عدنان، "الاستثمارات الإيرانية في سورية وأهمية القلق الأمريكي"، الحياه، في : <http://www.alhayat.com/article/846891> . (11/10/2017).

(3) المكان نفسه.

- الدعم العسكري غير الرسمي:¹

دعمت إيران الحكومة السورية أيضا من خلال الوسائل العسكرية غير الرسمية من خلال الميليشيات العميلة والتي يظهر فيها حزب الله بشكل بارز، مرتكزتا على الدعم العسكري الموازي بهدف إبقاء الرئيس الأسد في السلطة، وقد تم الإعلان عن الوجود المبكر لحزب الله في عام 2012م.

كما سهلت إيران نشر الميليشيات الشيعية الأجنبية وزودتهم بالتدريب والأسلحة، وكوادة منها الميليشيات العراقية التي أعلنت عن وجودها تحت لواء أبو الفضل العباس.

بحلول عام 2015م استطاعت إيران التحكم في الإستراتيجيات العسكرية في سوريا، من خلال إنشاء قاعدة للحرس الثوري في دمشق واللاذقية، فقد كان الحرس الثوري الإيراني وقوة القدس يوجهان الجوانب الرئيسية للإستراتيجية العسكرية السورية داخل القوات العسكرية السورية، بينما يوجهون الميليشيات الشيعية الأجنبية وحزب الله في الوقت نفسه. مستندتا في شرعية تدخلها إلى إتفاقية الدفاع المشترك الموقعة مع دمشق عام 2006م.

فمن الواضح أن إيران لن تتراجع عن الوجود والتموقع المركزي في سوريا رغم التكاليف الباهظة التي دفعتها خاصة الخسائر البشرية في صفوف أهم قادة جيوشها، والذي كان آخرها إهتزاز الجيش الإيراني (الحرس الثوري بكل أجنحته) بعد حادثة مقتل سليمان قائد فيلق القدس.

(1)Raheb Homavandi ,The Iranian Footprint in Syria: An inventory of Iranian military, political and economic Support to the Syrian Government (Brussels International Center.2019) , p.4.

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

شكل رقم (06): حصيلة قتلى كبار قادة الحرس الثوري الإيراني بسوريا(2013-2016).



المصدر: مركز الجزيرة، في: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events>

- الجانب الإيديولوجي والثقافي:

يقر القادة الإيرانيون بأن ضمان نفوذ طويل الأمد في سوريا يتطلب أكثر من الوسائل العسكرية. وعليه، فإنهم يطبقون أفضل الممارسات في استخدام القوة الناعمة، إنطلاقاً من تجربتهم مع حزب الله في لبنان. بإدماج الجانب الديني والثقافي، وهو ما لا يتمكن النظام السوري من رفضه، وما يوضح ذلك التقارب النسبي في الهدف بين البلدين هو تصريح بشار

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

الأسد في خطاب ألقاه في إفتتاح مؤتمر وزارة الخارجية في 20/08/2017م: "صحيح أن سوريا فقدت شبابها وبنيتها التحتية، لكنها كسبت مجتمعا أفضل صحة وتجانسا".¹

وفي مسعى لتطبيق هذا النموذج في سوريا، تتبع إيران مسارات من الجهود:²

✓ضمن إجراء تغييرات ديمغرافية منهجية، أصدر النظام السوري القانون رقم 10 في أفريل 2018م، القائم على تجريد السنة من أراضيهم، وذلك برعاية إيرانية من أجل حماية المنطقة الممتدة من المقام المسلم الشيعي للسيدة زينب إلى الحدود اللبنانية، مع الهدف النهائي المتمثل في إقامة منطقة سيطرة جغرافية. مماثلة لمعقل (حزب الله) في الضاحية الجنوبية لبيروت، ووفقا لتقارير عن مسؤولين سوريين لعام 2019م، تم نقل أكثر من 8 آلاف عفار في منطقة دمشق إلى مالكين شيعة أجنبي.

✓تطبيق برامج إجتماعية ودينية وإقتصادية تهدف إلى إستمالة المجتمعات المحرومة، التي قد لا تكون متفقة إيديولوجيا مع طهران ولكنها تفنقر إلى البدائل القابلة للتنفيذ، كتوفير فرص عمل للمقيمين السنة الشباب ضمن المليشيات الإيرانية دون مطالبتهم بحمل السلاح لقاء حوالي 200 دولار شهريا، وشراء الولاء المحلي كما حدث في دير الزور (قبيلة البقارة السنية).³

✓لم تتخطى إيران الركيزة التعليمية، على إعتبار أنها الضامن في إستمرار نفوذها الخاص على المدى الطويل بتروسيخ الفكر الشيعي عبر الأجيال، وهو ما عبر

(1) سنان حتاحت، أيمن الدسوقي، "التغيرات الديمغرافية القسرية في سوريا"، ورقة بحثية مقدمة لندوة بعنوان: الأزمة السورية وتحديات البقاء، (منتدى الشرق، ماي 2017)، ص.6.

(2) Hanin Ghaddar, Dana Stroul, **Pushing Back on Iran in Syria: Beyond the 'Boots**, The Washington Institute, 22/01/2019,p.2.

(3) Loc.cit.

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

عنه قرار نظام الأسد بفتح أقسام باللغة الفارسية في العديد من المؤسسات التعليمية، بما فيها جامعة دمشق، وجامعة البعث في حمص، وجامعة تشرين في اللاذقية.¹

✓ كما تولي إيران أهمية كبيرة لقطاع الإعلام كأداة من أدوات القوة الناعمة، والقائمة تحت إشراف المرشد الأعلى، تدمج فيه الإيديولوجيا بالسياسة لتمرير مشاريعها المختلفة، وكذا لتثبيت الداخل وكسب تأييد الرأي العام عبر توسيع المجال الإعلامي بفتح قنوات بإستمرار وتوظيف أكثر من 2300 إعلامياً.² من مختلف المناطق ذات النفوذ (اليمن - سوريا - العراق)، في محاولة لوضع الصراع في سوريا ضمن منظور إيديولوجي مرتبط بشعارات معينة (حماية المستضعفين - الأمرة...).

المطلب الثاني: التدخل التركي العسكري فرض أم خيار

تمثل مجموع التحديات الداخلية والخارجية لأي دولة مؤشراً مهماً نحو تغيير القرار السياسي، بما يتوافق مع طبيعة وحجم تلك التحديات من حيث القيمة والقوة، خاصة عندما يرتبط التحدي بالجانب الأمني للدولة.

1- داخليا :

➤ تحجيم التهديدات الكردية: حيث تخشى تركيا من أن يؤدي الاعتراف الدولي بالحكم الذاتي لحزب الإتحاد الديمقراطي داخل سوريا الإتحادية إلى إضعاف جهودها الرامية في القضاء على حزب العمال الكردستاني، وتأتي العملية العسكرية التركية في أعقاب إعلان الولايات المتحدة عن دعمه الخطط تشكيل "قوة حدودية" مؤلفة من 30 ألف عنصر من أجل فرض الأمن عند الحدود السورية مع تركيا والعراق في المناطق الخاضعة لسيطرة الأكراد، وهو ما عبرت تركيا عن إستيائها تجاهه وعارضته بشدة.

(1)Oula Alrifai, **What Is Iran Up To in Deir al-Zour?**, The Washington Institute, in :

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view>,(11/03/2018).

(2)Mohammed Hassen Al qadhi ,**The Iran Role In Yemen And Its Implication on The Regional Security**(arabian gulf,2004),p.4.

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

وفي هذا الإطار زعم رئيس الوزراء التركي " بن علي يلدرم" في 21/01/2018م بقوله: " إن تركيا تستهدف إقامة" منطقة آمنة "عمقها 30 كلم في إطار عملياتها في منطقة عفرين بشمال سوريا... وأن العملية تهدف فقط إلى ضمان أمن بلاده وحماية العرب والأكراد والتركمان من التنظيمات الإرهابية"¹.

➤ إتسمت السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا منذ البداية بالتردد والحذر الشديد، وذلك راجع لموقف المؤسسة العسكرية وللشق العلائقي معها، إلا أن حكومة أردوغان إستثمرت مشاركة قادة الجيشين الثاني والثالث في المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد حكومته في 15/07/2016م، والتي أرقت التركيين لعقود طويلة، وهما المسؤولان عن حماية الحدود الجنوبية والشرقية مع كل من سوريا والعراق وحتى إيران، فكانت فرصة إستغلالها الحزب لتطهير الجيش وإحكام سيطرته عليه وإخضاعه لتوجهاته، وبالفعل باتت الحكومة التركية المنتخبة في موقع يمكنها من قيادة الجيش وسياساته.²

➤ إنقسام المعارضة وإنتخابات 2019م: ربما فكر أردوغان في أن عملية التدخل يمكنها أن تكون أداة في الإنتخابات القادمة (2019م)، خاصة أن المعارضة الكردية وبعض حلفاءها تمثل خطر على حكومة أردوغان التي مرت بإنتكاسات داخلية وخارجية، الذين حاولوا إستثمار ذلك للتتديد بسياسته، فها هو مثلاً رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض " كمال كليجدار أوغلو" الذي إنتقد سياسة بلاده الخارجية، معتبراً أنها دخلت مستنقعا صعبا وأضاف إن " تركيا لم تكن يوما وحيدة في المحافل الدولية كما هي عليها الآن"³.

(1) رضوى عمار ، تحالفات متغيرة: مآلات التدخل العسكري التركي في الازمة السورية (الدوحة: المستقبل للأبحاث

والدراسات المتقدمة، 2018)، ص.2.

(2) المركز العربي لدراسات، "دوافع التدخل التركي في سورية وإحتمالات توسعه"، (2016)، ص.3.

(3) عمار، مرجع سابق، ص.3.

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

غير أن ذلك الموقف الحزبي لم يدم طويلا، فقد دفع التوغل في سوريا حزب الشعب الجمهوري إلى مأزق*، فقد جعله التأييد المشروط للعمل العسكري على خلاف مع حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد الذي ساعده في الفوز برئاسة البلدية في كل من أسطنبول وأنقرة. وهو الحزب الرئيسي الوحيد الذي يعارض العملية العسكرية ويستسقي الحزب الدعم الشعبي في الأساس من الأكراد الذين يشكلون 18 % من سكان تركيا.

فمن الطبيعي أن أي إنقسام في صفوف هذه الأحزاب سيكون مكسبا لأردوغان، وإن كان وقتيا، ففي حديث "سيزجين تانريكولو" نائب إسطنبول عن حزب الشعب الجمهوري، الذي يعارض العملية العسكرية في سوريا قال: "من الواضح أن هدف أردوغان هو هدم هذا التحالف الداعم للديمقراطية الذي شكله حزب الشعب الجمهوري.. وإضعاف العلاقة التي كونها مع الناخبين الأكراد". وأضاف أن "خلق ذلك شعورا بخيبة الأمل لكن في رأيي أن هذا ضرر يمكن إصلاحه. وستكون الفترة المقبلة فترة ستأسس فيها من جديد علاقة الثقة"¹.

ربما القاسم المشترك الذي قد يوحد مواقف الحزب الحاكم في تركيا وقوى المعارضة قد يكون قبول الطرح الروسي بالعودة إلى صيغة إتفاقية أضنة معدلة ترضي اللاعبين الروس والأتراك والأميركيين وتلزم القوى المحلية بها، وطبعا بعيدا عن إيران.

2- الدوافع الإقليمية للتدخل التركي المباشر في سوريا:

➤ المنطقة الآمنة: لإعتبرات عدة إستراتيجية وأمنية وإنسانية تحرص تركيا على إنشاء المنطقة الآمنة على الأقل بعمق 30كلم، فوفقا للتوجه الإستراتيجي الذي رسمه أحمد

(*) عرض حزب الشعب الديمقراطي تأييدا خارجيا لتحالف من حزبي الشعب الجمهوري والحزب الصالح وهو حزب قومي. ويعارض هذان الحزبان ما يرون أنه حكم استبدادي من جانب أردوغان وتسبب الإثنان في هزيمة منكرة له في إنتخابات محلية في شهري مارس وجوان.

(1) "التدخل العسكري التركي بسوريا يكشف إنقسامات معارضي أردوغان"، في:

<https://www.dw.com/search/?languageCode=ar&item>، (2019/03/26).

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

داوود أغلو، فإن الدفاع عن الأناضول يمتد في عمق المناطق الشمالية لسوريا.¹ (أنظر الخريطة)

خريطة رقم (12): حدود المنطقة الآمنة- مطلب تركي-



المصدر: قناة العالم، في: <https://www.alalamtv.net/news/4340736>

إلى جانب هذا لا يمكن إنكار أن لتركيا أهداف إستراتيجية طويلة المدى متعلقة بمشروعها للنفوذ إلى المنطقة العربية عبر سوريا، الأردن والخليج العربي إلى البحر المتوسط حتى تقطع الطريق أمام المشروع الإيراني في المنطقة.

أما من الناحية الأمنية، فالأمر مرتبط بمسألة محاربة حزب العمال الكردستاني، وهي السياسة نفسها التي عمل بها تورغوت أوزال عبر إنشاء منطقة آمنة في شمال العراق.

(1) غازي عتاب، سيناريوهات التدخل العسكري التركي في سوريا (اسطنبول: مركز جسور للدراسات، 2016)، ص.5.

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

كما أن إختراق تنظيم داعش للمنطقة الحدودية بين تركيا وسوريا شكل تهديدا مزدوجا على الأمن القومي التركي، لذا كان عليها شن حرب إستباقية لمواجهة (درع الفرات). غير أنه بعد إنتهاء العملية بشكل رسمي في مارس 2017م أعلنت تركيا بقاءها بهدف المحافظة على منع قيام إتصال جغرافي بين مناطق سيطرة الوحدات الكردية شرقي البلاد بمنطقة عفرين.¹ لمنع قيام كيانات غير مرغوب فيها، ما يدل عزمها على بلوغ مشروعها التوسعي.

فضلا على الجانب الإنساني، حيث طبقت تركيا سياسة (الباب المفتوح) أمام اللاجئين السوريين الهاربين من قمع نظامهم، كما ضمنت لهم عدم العودة القسرية، بالرغم من أن وجودهم شكل عبء على الحكومة التركية على المستوى الإقتصادي والإجتماعي، والذين وصل عددهم خلال عام 2019م إلى أكثر من 3 ملايين ونصف شخص، لذلك تعتبر تركيا أن المنطقة الآمنة هي الحل الأمثل لعودة اللاجئين وتوفير الحماية لهم.

➤ تطور الأحداث بشكل دراماتيكي لصالح النظام في شمال سوريا، بمساندة إيرانية-روسية على حساب قوى المعارضة السورية بعد أن فقدت العديد من المحافظات، ولم يبقى لها سوى إدلب، التي كان من المحتمل حسب تصور صانع القرار التركي أنها ستكون الهدف التالي نظرا لأنها تمثل رأس الحربة، ذلك إن تمكن النظام من إدلب يعني القضاء على إمكانية التوصل إلى حل سياسي في سوريا لصالح المعارضة.

➤ بلغت تهديدات تنظيم داعش ضد تركيا ذروتها نهاية عام 2015م، بما يشير لنيته بنقل عملياته العسكرية إلى عمق الأراضي التركية ردا على الغارات التي ينفذها الطيران التركي ضد مواقع التنظيم شمال سوريا، والسماح لطائرات التحالف الدولي بإستخدام القواعد العسكرية التركية، وفعلا إستخدمت تركيا هذا التهديد كذريعة للتدخل وهو ما إتضح في الرد الحكومي عليها عبر تصريح أحمد داوود اغلو في 03/05/2015م " لقد عملنا على أخذ

(1) فريدة حموم، "التدخل العسكري التركي في سوريا: اللجوء للقوة العسكرية في العلاقات الدولية"، مجلة إتجاهات سياسية، ع.3 (مارس 2018)، ص ص. 1-160.

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

إجراءات في مواجهة التهديدات الأمنية عبر الحدود، وفي الوقت نفسه سنستمر في دعم المعارضة المعتدلة في سوريا، ولن نتردد في الرد في حالة وضع يهدد أمن تركيا".¹ إلا أن إنضمام تركيا لدول التحالف الدولي ضد الإرهاب لم يمنحها شيئاً، بل بالعكس فقد ساهم في تقليص المناطق المسيطر عليها من طرف المعارضة المسلحة.

➤ تزايد النفوذ الكردي في سوريا بحصانة أمريكية، والخوف التركي من تحالف الكنتونات الكردية على الحدود، فبرغم من أن الهدف الأساسي المعن للتدخل التركي في سوريا هو محاربة داعش، إلا أنه من المعلوم أن أنقرة تسعى إلى منع الأكراد من فرض تواصل جغرافي على طول حدودها الجنوبية والذي يمتد إلى 511 ميلاً، بين المناطق التي يسيطرون عليها في الحسكة وعفرين، وبالتالي منعهم من إقامة حكم ذاتي مستقل على حدودها الجنوبية، وقد صرح رئيس الوزراء التركي بنعلي يلدريم في يوم 26 أوت 2016م، أن القوات التركية ستبقى في سوريا ما يلزم من الوقت لتطهير كل المنطقة الحدودية.²

3-المتغيرات الدولية:

➤ فشل كل محادثات جنيف مما ينذر بإستعصاء التوصل لحل النزاع السوري، خاصة بعد تراجع فاعلية الدور الأمريكي في حسمه (تكتيكياً)، بعدم رغبتها في إيجاد أي تسوية ما بين الأطراف السورية وهو ما شكل إحباطاً لتركيا، لا سيما أن الأوضاع الأمنية الجارية هناك تصاعدت حدتها وبدأ تأثيرها ينتقل إلى الدول المجاورة وتركيا ليست بمنأى عنها، كما تبين لهذه الأخيرة أن توجهات الإدارة الأمريكية حول الوضع في سوريا مرتبطة أولاً وأساساً بحماية أمن إسرائيل، فضلاً عن وجود إعتبارات إقليمية ودولية أخرى، وهو ما دفع تركيا إلى التحرك المنفرد، بعيداً عن الإملاءات الأمريكية والغربية للحفاظ على أمنها القومي ومصالحها في المنطقة، كما أن وصول الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب عقد

(1)Republic Of Turkey, "Turkey contributions To International Community's Efforts To Fight Terrorism,in:http://www.mfa.gov.tr/turkey_s-contributions-to-international-community_s-efforts-to-fight-terrorism.en.mfa, (2015/10/1).

(2)حموم ، مرجع سابق ، ص.7.

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

الأمر أكثر ضمن فلسفته السياسية المعادية للإسلام والمعبر عنها في تصريحاته " الإرهاب الإسلامي" * (ربط الإسلام السياسي بالإرهاب)، وهو أيضا ما فعله الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي) أثناء لقاءه مع الرئيس الأمريكي "ترامب" في 2019/08/24م، بقوله: " الإسلام السياسي هو سبب الفوضى في المنطقة، والمنطقة ستظل كذلك إذا ظل الإسلام السياسي يلعب دورا فيها".¹ في إشارة واضحة لتركيا، بعد تهديد إدارة ترامب، بدمج الإخوان المسلمين ضمن قائمة المنظمات الإرهابية ما يعني ضربة قاضية للمشروع الأردوغاني.

ليأتي بعدها الرد التركي على لسان الناطق بإسم حزب العدالة "عمر جليك"، الذي ادعى أن تطبيق ذلك القرار سيشكل ضربة كبيرة لمطالب التحول الديمقراطي في المنطقة.²

كل ذلك، دعى صانع القرار التركي إلى ضرورة التحرك بمستويات مختلفة وضمن تحالفات متقاطعة (غياب الشريك الموثوق) لفرض سياسة المساومة في اللعبة الإستراتيجية كما يحدث اليوم حول تدخلها في ليبيا، اليمن.

➤ الإتفاق النووي الإيراني: يأتي الإتفاق النووي الغربي- الإيراني في وقت تتصاعد فيه الأزمات في منطقة الشرق الأوسط وبشكل دراماتيكي، وفي ظل قراءة لمؤشرات الإنسحاب الأمريكي من المنطقة بإتجاه المحيط الهادي، وهو ما أحدث حالة من القلق والترقب على مستوى الفاعلين الإقليميين في المنطقة، وتركيا لم تكن في منأى عن كل ذلك، فلطالما مثل الملف النووي قضية أساسية بالنسبة لها، وهو ما إتضح في إطار تبني مقاربة سياسية (دور الوسيط) للحفاظ على مصالحها، الإقتصادية وأمنها القومي كدولة جوار أمام

(*) ففي مقابلة إذاعية 2017/03/03م تم طرح سؤال على "سيباستيان غوركا"، أحد نواب مساعدي الرئيس الامريكى الجديد أن : هل يعتقد "ترامب" أن الاسلام هو دين أصلا أم لا ؟ أجاب: "الأمر ليس نقاشا حول الإسلام وعما إذا كان دينا أم لا، الأمر يتعلق بالإرهاب الإسلامي المتطرف، نحن مستعدون أن نكون صريحين حول التهديد (الذي يشكله هذا الإسلام)، لن نتجاهله كما فعلت إدارة أوباما" ، من مرجع: أنتوني زورشر ، " ما قاله فريق ترامب عن الاسلام " bbc ، في: <https://www.bbc.com/arabic/world-38909710> (2019/02/28).

(1) مركز الجزيرة، "عبد الفتاح السيسي يغازل ترامب بمعاداة الاسلام السياسي فهل ألقى ورقته الاخيرة"، في <https://www.aljazeera.net/news/politics> ، (2020/01/22).

(2) مايكل فارس، " ماذا ستفعل تركيا حال إدراج أمريكا الإخوان المسلمين جماعة ارهابية"، جريدة صوت الأمة، في: <http://www.soutalomma.com/Article/870390>، (2020/01/22).

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

التهديد النووي. فبدون شك مثل توقيع الإتفاق النووي إنجازا كبيرا في إنهاء أكبر الملفات تعقيدا، والذي حرص الرئيس الأمريكي حينها (باراك أوباما) على إنجائه قبل إكمال عهده الرئاسية الثانية، حيث أشاد بالإتفاق واصفا إياه " المدخل إلى عالم أكثر أمنا ".¹

في حين مثل توقيت التوصل إلى الإتفاق إلى بروز مخاوف إقليمية في ظل تعقيدات المنطقة، والتي حاولت إيران تخفيفها عبر مجموعة من التصريحات فقد شكلت الرسالة المفتوحة التي أرسلها "ظريف" للدول العربية عبر جريدة السفير اللبنانية تحت عنوان (الجار للجار) حول إستعداد إيران للتعاون لحل أزمات المنطقة.²

في إشارة واضحة إلى أنها ستتبع سياسة أكثر واقعية بعد عودتها إلى المجتمع الدولي ذلك أن الإتفاق في أحد مضامينه، فرض على تركيا تحديات جيوسياسية بما معناه التفاوض الحذر من سياسة إيران الإقليمية بعد الإفراج عنها. وذلك راجع لبروز عدة مؤشرات منها:

✓ شطب إيران وحزب الله من قائمة الإرهاب.

✓ الإصرار الأمريكي على ضرورة إشراك إيران في الحرب ضد تنظيم الدولة (داعش) بإعتبارها حليف أساسي في العملية لقوة نفوذها في العراق وسوريا، حيث قامت الطائرات الأميركية في مناسبات مختلفة بتقديم إسناد جوي للجيش العراقي ومليشيات الحشد الشعبي الشيعية المدعومة إيرانيا، خلال مواجهات مع تنظيم الدولة.³

(1) حفيظ صوالي، " طهران يمكن ان تتحول الى قوة اقليمية في المنطقة "، جريدة الخبر الجزائرية، (04 افريل 2016)، ص.13.

(2) سليم الحكيمي، الاتفاق النووي الغربي- الإيراني: تداعيات السياسة وسباق الحصاد (مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، 2016)، ص.3.

(3) Aki Peritz , Faris Alikhan, "The U.S.-Iran non-alliance alliance against Islamic State," Reuters, [in:http://goo.gl/9aNrZF](http://goo.gl/9aNrZF).(28/09/2019).

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

✓ الرهان الإقتصادي بفتح الإتفاق مجالات جديدة للتعاون الإقتصادي والتجاري مع دول منافسة لتركيا، وتعزيز إيران قوتها الإقتصادية والتي أصبحت اليوم المحرك الأساسي لسياسات الدول.¹

✓ يشكل الإتفاق وإن كان بشكل تدريجي إنغماس إيران في السياسة الدولية وإعادة توظيف دورها بشكل إيجابي بعد تأكيد إلتزاماتها تجاهه، بتحريك موازي للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة (توافق ضمني) وهو ما يخل بالقوة التركية وأهميتها في الحسابات الأمريكية والأوروبية، وتوازنات المنطقة ككل (السعودية، إسرائيل)،

✓ أما في حال إستمرار إيران في سياستها العدوانية فذلك سيعزز من الإندفاع التركي الجيو- سياسي.

وقد وضحت تركيا ذلك عبر تصريح وزير خارجيتها مولود أوغلو قائلاً: " نرحب بالإتفاق، لكننا نطلب من إيران مراجعة دورها وبخاصة في سورية ولبنان والعراق واليمن والتخلي عن السياسة الطائفية."²

لكن بعكس آمال تركيا فأيران تجاهلت كل ذلك وإستمرت في تطبيق سياستها التدخلية، ما فرض على صانع القرار التركي توسيع مجال المناورة في سوريا وليبيا، وتخليها النسبي عن دعم إيران لعقد توافق جديد مع الغرب في قضية البرنامج النووي.

(1) صلاح عبد اللطيف، " أثر الاتفاق النووي الإيراني على القوى الاقليمية والدولية"، مجلة فكر، ع27(2015)، ص ص1-13.

(2) بيرم سينكاي، العلاقات الإيرانية - التركية بعد الاتفاق النووي - نموذج واقعي للتمايز - (ترجمة: احمد عيشة) (مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2019)، ص. 7.

المبحث الثاني: الترتيبات الإستراتيجية التركية في تقويض الدور الإيراني

في الحقيقة، ثمت محركات أساسية كانت تقبع خلف التغيير التركي لسياسته الخارجية نحو إعادة صوغ مقاربات تتوافق مع المرحلة الجديدة ذات الأبعاد المعقدة، فالتفكير في خيارات التحرك العسكري في الساحة السورية ليس بالأمر السهل والمقبول دولياً، وإن كان لدوافع داخلية أو إقليمية أو دولية، إلا أن دخول منافسها الإقليمي الأول (إيران) في سوريا وإقتزابه من دحض المعارضة السورية بمساندة روسية، دفع تركيا إلى محاولة خلق توازن في الداخل السوري، ما يفرض بشكل أوتوماتيكي إعادة ترتيب توازن قوى إقليمي في المنطقة .

المطلب الأول : تركيا نحو إستخدام القوة الصلبة في سوريا

دفعت تحولات ومؤشرات التغيير في الجوار السوري الحدودي، إلى تغيير صانع القرار التركي سياسته الخارجية، بإتجاه التدخل المباشر وبعيدا عن دور الوسيط الإقليمي وسياسة صفر مشاكل، والتي تغنت بها تركيا لسنوات عدة.

بداية إستبقت أنقرة تفسيرات لأهداف عملياتها العسكرية بنشر حدود العملية وأهدافها الأمنية والسياسية وحتى الإنسانية، التي ترى أنه على الرغم من معارضة قوى دولية وإقليمية لذلك فإنه لا يمكن توجيه عقوبات بخصوصها، كونها تستند إلى معاهدات وقوانين دولية، بداية من إتفاقية أضنة وصولاً إلى تصنيف الأمم المتحدة لبعض الفصائل الكردية على أنها جماعات إرهابية.

في ترجمة لهذا التوجه، شنت تركيا هجوماً على عفرين السورية في إطار ما يعرف بعملية "غصن الزيتون"، كان لهذه العملية هدفين أساسيين، أولاً بهدف خلق أزمة قبل الإستحقاق الإنتخابي، من أجل حشد الجماهير لدعم سياسة أردوغان الخارجية وإعطائها شرعية داخلية، كما أن الهدف الآخر من تلك العملية هو قمع قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، والمهيمن عليها "وحدات حماية الشعب" الكردية المتهمه بتهديد الشريط الحدودي الجنوبي لتركيا، والتي تعتبرها الذراع العسكري السوري لحزب العمال الكردستاني.

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

وتمثل الحملة العسكرية التركية تلك إمتدادا للتدخل العسكري في سوريا، والذي بدأ منذ أوت 2016م بإطلاق عملية "درع الفرات" بهدف طرد تنظيم "داعش" من مدينة "جرابلس"، ودفعه بعيدا عن الحدود التركية بإتجاه الجنوب السوري. وأيضا منع الميليشيات الكردية من تحقيق تواصل جغرافي بين الأراضي التي تسيطر عليها في شمال سوريا، ثم تم إنتشار قوة عسكرية تركية في أكتوبر 2017م في محافظة إدلب في إطار إتفاق "مناطق خفض التصعيد" في سوريا الذي تقرر خلال محادثات أستانة.¹

من غير الممكن أن تنتهج إحدى الدول مسار التغيير في سياستها الخارجية، دون الإرتكاز على إستراتيجية معينة لتحقيق أهداف قريبة أو بعيدة المدى، والواقع هنا ينطبق على السياسة التركية تجاه ما يحدث في جوارها الجنوبي وإنتقالها إلى القوة الخشنة (الصلبة) في تحقيق هدفين رئيسيين على مستوى المكانة الإقليمية:²

✓الأول: التأكيد على دورها كدولة إقليمية كبرى لا يمكن تجاهلها في ترتيبات المنطقة، في ظل محاولة القوى الدولية الكبرى رسم خريطة جديدة، ولعل هذا ما يفسر حديث أردوغان الدائم عن أن ما يجري في المنطقة حاليا سيحدد ملامح المرحلة المقبلة لقرن من الزمن.

✓ثانيا: إستغلال الأزمات الجارية في المنطقة لبلورة دور تركي عبر نسج التحالفات مع القوى الإقليمية والمحلية، وهي في كل ذلك تبحث عن النفوذ والمصالح الإقتصادية إنطلاقا من أنها قوة قائدة في الشرق الأوسط ومؤثرة في أحداثها كما يطمح أردوغان.

(1) عبد اللطيف حجازي، "هجوم غفرين"، المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، في: <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3636>، (2018/01/20).

(2) خورشيد دلي، "لماذا تلجأ تركيا للقوة الخشنة في أزمات الاقليم"، في: <https://futureuae.com/ar/Main:Page/Item/3520>، (16/04/2019).

غير أن تحقيق ذلك لا بد وأن يصطدم بقوى مناهضة، وهو ما يدفع بنا إلى تتبع أهم مواقف الأطراف ذات العلاقة من ذلك التدخل، بهدف فهم تحرك كل طرف تجاهها سواء بالتوافق المرحلي أو التعارض التام.

1- المواقف الدولية:

فعليا طرح التحرك التركي إتساع مجال إدارة توازن النفوذ بين القوى الكبرى، كما أعاد تصنيف أولويات المصالح، في محاولة لرسم مساحة جديدة للتحرك من بينها:

• الموقف الأمريكي:

رغم تقارب الموقف التركي- الأمريكي تجاه المعارضة السياسية، إلا أن علاقاتهما تدور بين الشد والجذب بسبب إختلاف مصالحهما، وتحديدًا بشأن أكراد سوريا.

رفضت الولايات المتحدة التدخل العسكري التركي في سوريا، فحول عملية درع الفرات صرحت حكومة أردوغان أنها أبلغت كل الأطراف (النظام وروسيا والولايات المتحدة) بتحركها، إلا أن ذلك إصطدم برفض أمريكي على إعتبار أنه (التدخل) يتنافى والقانون الدولي. لكن المفاجئة كانت بعد إبرام إتفاق منبج بين الميليشيات الكردية والنظام السوري برعاية روسيا وضوء أخضر أمريكي، بهدف محاربة تنظيم داعش.¹

واصلت أنقرة حملاتها العسكرية، برغم تنصل دول حلف الناتو من تقديم دعم لها فيما زادت خلافاتها مع أمريكا حول الإستراتيجية الميدانية في سوريا، وقضايا أخرى، والمعبر عنه بإعلان عن وزير الخزانة الأمريكي "ستيفن منوتشين"، عن إجتماع لمجلس الأمن القومي لمناقشة فرض عقوبات على تركيا وتعليق كل معاملات الدولار بين واشنطن وأنقرة بعد تدهور الأوضاع شمال شرقي سوريا.²

(1) "إستراتيجي: تقاهم امريكي روسي وراء إيقاف تركيا درع الفرات"، في: <https://www.turkpress.co/node/32>، (2017/10/13).

(2) وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين، "الإعلان عن إجتماع لمجلس الأمن القومي لمناقشة فرض عقوبات على تركيا"، (قناة العربية ، الخميس 30 جانفي 2019، KSA21:15).

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

إلا أن موقف الرئيس الأمريكي كان حذرا بشأن تطبيق ما يتم تداوله من تصريحات إعلامية، وذلك لعدة إعتبارات تربط العلاقات بين الطرفين (منع إنعطافة تركيا شرقا، المنافع الإقتصادية، قاعدة انجريك، التوازنات في المنطقة)، فخلال زيارة نائب الرئيس الأمريكي "مايك بنس" إلى تركيا في 2019/10/17م، تم الإتفاق بين الجانبين على (13) بندا يتضمن تفاصيل إتفاق وقف إطلاق النار في شمال شرق سوريا، وتعليق العملية العسكرية التركية خلال خمسة أيام، مقابل إعتزام الولايات المتحدة إلغاء العقوبات التي كانت ستفرضها، وإتفقا الجانبان على إيجاد حل للمنطقة الآمنة وحماية السجون في شمال سوريا ومواجهة داعش.¹

في حين أكد وزير الدفاع الأمريكي "جيم ماتيس"، أن تركيا أبلغت الولايات المتحدة قبل تحركها في عفرين، كما يؤكد الطرفان وجود تواصل بينهما بشأن تطورات الأوضاع.² وهو ما تفسره الدول الأوروبية بأنه تجاهل أمريكي-تركي مشترك لتحذيراتها من مخاطر ذلك التدخل على أمنها القومي. وهو ما يرقى لتركيا في إستثمار تناقض مواقف الجانبية.

• دول الإتحاد الأوروبي:

يشكل الموقف الأوروبي تجاه التدخل العسكري التركي في شمال سوريا أحد أهم المتغيرات المهمة التي أثرت بشكل كبير على مسار العملية، خاصة وأن هناك إجماع أوروبي منذ اللحظة الأولى على رفض ذلك التدخل.

فقد أبلغتا كل من فرنسا وألمانيا تركيا بوقف تزويدها بالسلاح وتخفيض التعامل الدبلوماسي، والتهديد بفرض عقوبات إقتصادية، ورفض إعطاء غطاء جوي من حلف الناتو في المنطقة، وذلك لعدة إعتبارات مرتبطة بالأمن القومي كالخوف من عودة تنامي تنظيم الدولة بعد إشتداد الصراع، وإضعاف قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، والتي تشكل ركيزة

(1) بندر الدوشي المحلل السياسي بجامعة الرياض، "واشنطن تبحث عقوبات ضد انقرة.. حرمان من الدولار"، (قناة العربية، الاثنين 14 أكتوبر 2019، KSA21:11).

(2) "تركيا تتهم و دول و مجموعات بمحاولة ضرب الهدنة في سوريا"، سكاى نيوز عربي، في:

<https://goo.gl/jrnbMM> (2018/03/16).

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

التحالف الدولي للقضاء على التنظيم، وكذا تقاوم ملف اللاجئين وإستمرار تركيا في سياسة التلويح به كورقة ضغط على الدول الأوروبية بين الحين والآخر.¹

بل وصل الموقف الأوروبي بعدها إلى حد إقامة قواعد عسكرية فرنسية في شمالي شرق سوريا، وتقديم غطاء جوي دون التنسيق مع تركيا، كما أعلنت ألمانيا تبنيها سحب قواتها من قاعدة أنجريك بدلا عن التنسيق.²

• مصالح روسية:

أعلنت روسيا عن تبنيها سياسة عدم التدخل تجاه العملية التركية، وقامت بسحب قواتها وفتح المجال الجوي السوري أمام الطائرات التركية لشن هجومها على عفرين، ويأتي تطور الموقف الروسي عقب جهودها التي بذلتها من أجل إقناع الأكراد بالتخلي عن السيطرة على أمتهم وحدودهم لصالح النظام السوري مع الإبقاء على شكل من أشكال الحكم الذاتي.³ وكان الهدف من وراء ذلك هو معالجة مخاوف تركيا بشأن سيطرة الأكراد على طول حدودها، غير أن هذه الفكرة التي تسمح لنظام الأسد بالسيطرة على مزيد من الأراضي السورية لم تلق قبولا لدى الأكراد.

إن غض الطرف الروسي عن عملية عفرين التركية كان لأسباب تتعلق بمصالحها:⁴

✓ ضمان فاعلية دور تركيا في مسار محادثات أستانا(شرعية دولية)، والتي بدونها لن يتحقق هدف موسكو في الوصول إلى تسوية سياسية للنزاع السوري.

(1) مصطفى صلاح، انعكاسات الضغوط.. الخيارات الأوروبية وتداعياتها على التدخل التركي في سوريا (المركز العربي للبحوث والدراسات، أكتوبر 2019)، ص.2.

(2) عماد أنيس، هل تنجح تركيا في إقامة منطقة أمنة شرق الفرات؟ (إسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2017)، ص.5.

(3) رضوى عمار، " تحالفات متغيرة: مآلات التدخل العسكري التركي في الازمة السورية"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، في: <https://futureuae.com/ar/MainPage/Item/3718>، (2018/10/11)

(4) محمد عبد القادر خليل، التحرك التركي حيال عفرين.. مسارات وارتدادات (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، فيفري 2018)، ص.4.

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

- ✓ توفر هامش حركة أمام تركيا بما يسمح بتعميق هوة الخلاف بينها وأمريكا.
- ✓ سماح روسيا لتركيا بالوصول إلى المجال الجوي لعفرين، يعني أن موسكو بالفعل أصبحت الفاعل المسيطر على وتيرة العمليات العسكرية هناك.
- ✓ تدرك موسكو أن العمليات العسكرية التركية في مدينة عفرين تزيد من أهمية مواقع الحكومة السورية في مواجهة الجانبين التركي والكردي، ما قد يؤدي إلى تحسن مواقفهم تجاهها.

ما يعني أن روسيا تبحث عن توسيع مساحة نفوذها من وراء عملية "غصن الزيتون"، من خلال إستنزاف أكراد سوريا كقوى سياسية فاعلة على الأرض السورية، وفي الوقت نفسه تقليص الدور الأمريكي في تسوية النزاع، وهو ما ذكره وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" لصحيفة "كوميرسانت" الروسية، يوم الأحد 21 جانفي 2018م: "يقولون كلما كان الأمر أسوأ فسيكون هذا أفضل، بمعنى فلندع للولايات المتحدة إثبات عدم قدرتها على الوفاء بالمعاهدات التي توقع عليها، ودورها المدمر في عمليات السلام، سواء كان ذلك في إيران، أو سوريا، حيث يجري الآن إتخاذ إجراءات أحادية الجانب أدت إلى غضب تركيا بشدة"¹.

2-ردود الفعل الإقليمية:

• موقف دول الجامعة من التدخل التركي العسكري:

كان الموقف الرسمي لجامعة الدول العربية واضحا، والمعبر عنه على لسان أمينها العام المساعد حسام زكي، بقوله: "إننا نقف بوضوح ضد التحركات والأعمال العسكرية التي تقوم بها القوات التركية ضد سوريا"². وأضاف في بيان له أن "هذه العمليات العسكرية تمس سيادة دولة عضو في جامعة الدول العربية وهي سوريا"، مشيرا إلى أنه مهما كان الموقف

(1) النشرة الإخبارية، "تصريح لافروف: أعمال واشنطن الأحادية في سوريا سبب غضب تركيا"، (قناة arabic RT، الاثنين 2018/01/21، 18:12).

(2) أحمد عبد الحكيم، رولا اليوسف، "نبع السلام.. هل تحضر سوريا اجتماع الجامعة العربية لبحث عدوان تركيا"، في:

<https://www.independentarabia.com/node/6299>، (2019/10/11).

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

السياسي بين الدول العربية الأعضاء بالجامعة، والذي أدى إلى تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية، إلا أن موقف الجامعة العربية واضح ويرفض بشدة المساس بالسيادة السورية على أراضيها.¹

من الواضح، أن دول الجامعة تسعى جاهدة إلى إرجاع العلاقات مع النظام السوري، إذ إستقبل الأمين العام للجامعة وفد هذا الأخير برئاسة وزير الخارجية وليد المعلم بحفاوة واضحة على هامش إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2019م.

كما تزعم الرباعي العربي، الذي فرض حصارا خانقا على قطر (جوان 2017م)، قائمة الدول العربية التي شنت هجوما لاذعا على العملية التركية، ووصفوها بأنها "العدوان السافر" على أراض عربية، وهو ما اعتبروه فرصة يجب فيها قضم المشروع التركي في المنطقة.

فها هي السعودية، التي عرف عنها التآني في إبداء مواقفها، أصدرت عبر وزارة خارجيتها بيانا بعد أقل من ست (06) ساعات على إنطلاق عملية العسكرية، "العدوان الذي يشنه الجيش التركي على مناطق شمال شرق سوريا، في تعد سافر على وحدة وإستقلال وسيادة الأراضي السورية"، واصفة إياه بأنه "يمثل تهديدا للأمن والسلم الإقليمي"².

كما صرح الرئيس المصري بأن "العدوان التركي يتنافى مع قواعد القانون الدولي وقواعد الشرعية الدولية"، محذرا من "التداعيات السلبية على وحدة سوريا وسلامتها الإقليمية وعلى مسار العملية السياسية، وكذلك على الاستقرار والأمن في المنطقة بأسرها"³.

(1) "السعودية تدين عملية "تبع السلام" وتصفها بـ"العدوان التركي"، في <https://arabi21.com/story/1214056> ، (2018/03/06).

(2) وكالة الأنباء السعودية، "المملكة تدين العدوان الذي يشنه الجيش التركي على مناطق شمال شرق سوريا"، في: <https://www.spa.gov.sa/1980401> ، (2019/20/09).

(3) عبد الحكيم، اليوسف ، مرجع سابق.

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

بالإضافة لعودة بعض الدول إلى نقطة البداية في علاقاتها الدبلوماسية مع نظام الأسد، إذ شهد عام 2018م تطبيعا إماراتيا وبحرينيا مع الأسد من خلال فتح سفارتي أبوظبي والمنامة في دمشق، فضلا عن عودة علاقات دول أخرى معه ولكن بتمثيل أقل.¹

● الموقف الإيراني:

تتظر إيران إلى أن الحملة العسكرية التركية على عفرين ستعيد صياغة موازين القوى داخل سوريا، بما يؤثر في التحليل الأخير على ترتيبات تسوية النزاع الدائر منذ سنوات، والذي كان يتجه أكثر في صالح النظام وصالحها، وهو ما أثار قلقها. ذلك أن التدخل يعقد الأوضاع المتأزمة بالفعل ويعمل على تقويض المحادثات الجارية بين روسيا وتركيا وإيران حول مستقبل سوريا السياسي، غير أنها في الوقت ذاته إمتنعت عن دعم وحدات حماية الشعب الكردية التي هي الأخرى تمثل خطر على أمنها الداخلي .

● سوريا داخليا (اتفاق الأكراد والنظام السوري):

دفع تخلي الإدارة الأمريكية عن دعم وحدات حماية الشعب، التي إعتمدت عليها في هزيمة تنظيم "داعش" بمدينة الرقة السورية، إلى لجوء الميليشيات الكردية السورية للنظام السوري لدعمها في مواجهة الهجمات العسكرية التركية، الذي رفض في البداية بوصفهم بالخونة في سياسة رفع أوراقه التفاوضية معهم، وبعدها تم التوصل إلى إتفاق برعاية روسية.

فبعد أن أخذ الوضع في شمال سوريا منحى تصعيديا بإنتقال ميليشيات موالية للنظام السوري إلى مدينة عفرين، لتعزيز الفصائل الكردية السورية التي تسيطر على المنطقة الواقعة بالقرب من الحدود التركية الجنوبية، وهو الأمر الذي أثار غضب القيادة التركية، حيث وصف الرئيس رجب طيب أردوغان تحرك الحكومة السورية بأنه تصرف "إرهابي".²

(1) مركز الجزيرة، "نزع السلاح.. لماذا تخلى معظم العرب عن المعارضة السورية وتبنى رؤية الأسد؟"، في :

<https://alkhaleejonline.net>، (2019/03/27).

(2) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، " السياسة التركية الخشنة لرسم خرائط النفوذ بالإقليم: عفرين انموذجا"،

في: <https://futureuae.com/ar/FutureFile/Item/37>، (20/05/2018).

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

وفي الرد على ذلك، قال "مظلوم كوباني"، القائد العسكري بقوات سوريا الديمقراطية: "إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لم يعترض على إتفاق أبرمته القوات التي يقودها الأكراد مع الحكومة السورية لحماية سوريا من الهجوم التركي".¹

تحاول روسيا اللعب على الحبلين فبعد هذه الأزمة حاولت تقريب وجهات النظر بين تركيا والأكراد ونظام الأسد. وهو ما نقلت وسائل الإعلام أخبارا عن إتصال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ببشار الأسد في أثناء مباحثاته مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والتي خلصت إلى إتفاق بسحب القوات الكردية 30 كم وتنظيم دوريات مشتركة بحدود 10 كلم.²

المطلب الثاني : الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا التحالف المأزوم

تميزت العلاقات التركية- الأمريكية اليوم بمحددتين أساسيين، أولهما أن هذا التوتر لم تشهد العلاقات بين البلدين منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، وثانيهما: أنه توتر تعدى الجانب السياسي لينتقل إلى جوانب إستراتيجية وقيمية، مما أثر على التحرك التركي في المنطقة. من جانبها، هناك عدد من المتغيرات جعلت من الولايات المتحدة الأمريكية تغير سياستها تجاه تركيا في التعاطي مع ملفات الشرق الأوسط وعلى رأسها الملف السوري.

في ما يخص المتغير الأول: بعد ترسيخ حزب العدالة والتنمية لقاعدة صلبة داخليا منذ 2002م، ركز الحزب الحاكم على تأطير علاقته مع الولايات المتحدة ليس فقط انطلاقا من المصالح المشتركة بين الطرفين (توظيف تركيا في قضايا الشرق الأوسط)، وإنما من خلال ترسيخ معادلة جديدة للعلاقة تقوم على المقايضة المحسوبة.³

ربما كإشارة لتلك السياسة الجديدة هي ما شكلته قضية تسليم "فتح الله غولن" زعيم الكيان الموازي كإحدى النقاط الأساسية لإتهام تركيا بضلوع الولايات المتحدة الأمريكية في

(1) قناة الغد، "قوات سوريا الديمقراطية: ترامب لم يعارض اتفاقا مع دمشق لصد الهجوم التركي"، في: <https://www.alghad.tv>، (2019/10/16).

(2) مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، "عملية نبع السلام بين القوة والدبلوماسية"، في: <http://elfeker.nabeasalem>

، (2017/11/02)، elkouwa157aes/، ص ص 4,5.

(3) العناني، مرجع سابق، ص. 154.

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

التخطيط للإنتقال الفاشل في 15/07/2016م، بمساعدة القس الأمريكي "أندرو برانسون" المقيم في تركيا، والذي تم القبض عليه ورفض السلطات التركية إرجاعه للولايات المتحدة إلا في حال تسليم المعارض فتح الله غولن.

المتغير الثاني: على الرغم من دعم إدارة أوباما للمعارضة السورية، إلا أنها لم تكن ترغب في أن تقوم تركيا وبشكل علني الخروج عن أعراف إدارة الأزمات السياسية الدولية المتبعة في العالم وتدعم المعارضة المسلحة المتهمه بالإرهاب كالنصرة.¹

والإتهام نفسه واجهته تركيا بعد تصريحات مسؤوليها برفض قرار الرئيس ترامب بعد إعلانه في 06/12/2017م عن أن القدس عاصمة إسرائيل في خطوة لمظلمة تاريخية كبرى، تجاهل فيها أصوات المعارضين من الكونغرس والدول الحليفة.

أما المتغير الثالث: مرتبط بمحاولة تركيا إتباع سياسة مستقلة عن حلفاءها في مجموعة من القضايا، كإبتزاز لحلفائها الغربيين بقدرتها على إغراق أوروبا بالمهاجرين من دول منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى عدم الرضى على التحرك التركي الجديد في سوريا، وتأزم أوضاعها مع إسرائيل والسعودية، على غرار ما تعتبره الدول الأوروبية الممارسات الأوتوقراطية* لأردوغان في الداخل خاصة بعد محاولة الإقتراب الفاشلة، ما عمل على تراجع مسار المفاوضات بشأن عضوية تركيا في الإتحاد.²

(1) جلال سلمي، "العلاقات الأمريكية التركية والاستراتيجية الغامضة، في: <http://www.turkpre.ss.co/node>، (2017/11/05).

(*) الأوتوقراطية: مصلح يعني الحاكم الفرد وسياسيا يشير إلى نظام حكم إستبدادي، ويرى موريس دوفرجيه أن الأوتوقراطية نوعان، الأوتوقراطية المعلنة ونجدها مع الأحزاب الفاشية التي تحل رغبة الحكام محل الإبتخاب أساسا للشرعية. والثانية تمثل القاعدة، وهي الأوتوقراطية المقنعة وهي إخفاء تعيين أوتوقراطي تحت مظاهر مختلفة الدرجة من الديمقراطية، وهو ما تنته به حكومة أردوغان في تركيا برغم من تبنيها النظام الديمقراطي، مرجع: الكيالي، عبد الوهاب. موسوعة السياسة. (ط.2). (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985)، ص.382.

(2) هشام ملحم، " الكونغرس يهدد الرومانس الاوتوقراطي بين ترامب و اردوغان"، الحرة، في: <https://www.alhurra.com/519821/htmla> ، (2020/01/18).

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

بالإضافة إلى رفضها للحكومة المصرية الجديدة (عبد الفتاح السيسي)، بإعتبارها تفتقد إلى الشرعية والمدعومة من أمريكا والسعودية، التي إعتبرتها الولايات المتحدة تمادي تركيا في مهاجمة حلفاءها، وهو أمر غير مقبول.

المتغير الرابع: الخلاف الحاد بين تركيا والولايات المتحدة حول مسألة رفض الجمع بين المنظومتين الأمريكية والروسية (S-400 /35-F)، في ذلك قال المتحدث بإسم البنتاغون "إيريك باهون"، في مقابلة مع قناة "الحرّة": " نحن كنا واضحين على أكثر من مستوى، بأننا لن نهدد برنامج الإف-35 واستثمار الدول الثماني الأخرى المشاركة في البرنامج لصالح دولة واحدة"، مؤكداً أن "تركيا لن تحصل على إستثناء من هذه الشروط".¹

في حين أعلنت وزارة الخارجية التركية وكرد على العقوبات المفروضة من الكونغرس الأمريكي " نعود ونذكر مرة أخرى بأن لغة التهديدات والعقوبات لن تمنع تركيا من أن تتخذ وبكل حزم، الخطوات الضرورية لضمان أمنها القومي، يجب ألا يشكك أحد في أن تركيا ستتخذ الإجراءات الضرورية رداً على هذه المبادرات المعادية لبلادنا".²

حول المتغير الخامس: ترفض واشنطن رغبة تركيا في فرض سيطرة أمنية كاملة على المنطقة الآمنة، وتصر على ألا تتجاوز المنطقة الآمنة 5 كيلومترات لتهدئة الوضع، في حين تطالب تركيا بعمق أكبر من ذلك أي ما بين 30-40 كيلومتراً.³

زاد الإصرار التركي على المنطقة الآمنة، بعد التسليح الأمريكي لحزب الإتحاد الديمقراطي (PYD) الحليف السوري المحلي للقتال ضد تنظيم الدولة. وهو ما تعتبره أنقرة

(1) صحيفة العراق الالكترونية، البنتاغون: تركيا لن تجمع بين طائرات اف 35 التي قصفت كركوك من كندا وصواريخ 400 الروسية"، في: <https://iraqnewspaper.net> ، (2019/05/02).

(2) النشرة الاخبارية، "أنقرة: العقوبات الامريكية لن تمنع تركيا من اتخاذ قرارات تخص أمنها القومي"، (قناة المنار، الاربعاء 18 ديسمبر 2019، على الساعة 17:45).

(3) شهدي الكاشف، " الحرب في سوريا: ما الذي تبتغيه تركيا خارج حدودها"، في: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49076125> ، (2019/06/24).

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

مصدر تهديد على أمنها الداخلي، بما أن الحزب مرتبط بحزب العمال الكردستاني المنظمة المتمرده التي حاربت الحكومة التركية لعقود طويلة.¹

المتغير السادس: ترى تركيا أن الدعم الأمريكي العلني لأكراد سوريا، بمثابة إستفزاز وتهميش للدولة التركية، وهو ما أكده الرئيس التركي في إحدى خطبه بالقول: "إن على أمريكا أن تختار بين تركيا والأكراد.."، وهو أمر أثار حفيظة الولايات المتحدة، فمن غير الممكن وفقا لأعراف السياسة والدبلوماسية عرض هذا الخيار، لهذا فإن أمريكا بدأت بإتباع سياسة جديدة مع تركيا وهي سياسة تطويع الحلفاء لمصلحتها، وإستثمار الصراع في الشرق الأوسط لصالحها وعلى أوسع نطاق، حتى لو أدى ذلك إلى تضرر الحلفاء.²

بالرغم من كل نقاط التعارض والخلاف بين أول وثاني أكبر جيش في حلف الناتو حول توجيه إستراتيجيتهما نحو الملفات الشائكة في المنطقة، غير أنه لا يمكن أن تتخلى إحدهما عن الأخرى، إذ لا تزال تركيا ضمن الأجندة الإستراتيجية الأمريكية إن كان على مستوى حفظ التوازنات في المنطقة مع إيران والسعودية أو للحفاظ على إمدادات الطاقة عبرها، وكذا ملف مكافحة الإرهاب، كما أن واشنطن تدرك جيدا الحسابات البراغماتية لأردوغان في رؤيته لمكانة تركيا الاقليمية والدولية المرتبطة بالحليف الأقوى الذي يمكنها من تحقيق مصالحها.

المطلب الثالث : الإستراتيجية الإيرانية في التعامل مع روسيا.

كما سبق الحديث عن محددات العلاقة بين البلدين (إيران/روسيا)، والمرتبطة بعدة ملفات ذات الإهتمام المشترك، وما سنحاول إضفائه في هذا الجزء هو تحديد أبعاد العلاقة بين البلدين تجاه النزاع السوري، ضمن محددتي الصفقات العسكرية، والتعاون الإستراتيجي.

(1)James Jeffrey, "Will U.S.-Turkish Progress on Manbij Lead to Wider Cooperation in Syria?",The Washington Institute ,in :<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis>,(5/06/2018).

(2) رنا مولود شاكر، "العلاقات الامريكية-التركية بين الشراكة الاستراتيجية والتداعيات الامنية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية،ع.12(2019)،ص ص، 159-193.

1-الصفقات العسكرية:

تمثل إيران سوقا رئيسيا للسلاح الروسي زاد التعاون العسكري بين البلدين أكثر بعد عام 2000م، حين قام وزير الدفاع الروسي إيجور سيرجيف بزيارة إيران وهي الأولى من نوعها منذ الثورة الإسلامية، وتوقيع إتفاقات عسكرية بينهما بتزويد إيران منظومات دفاعية متقدمة. رغم الهجوم الذي شنته الولايات المتحدة على موسكو وتجميد بعض الصفقات كصفقة (اس300).¹

وعلى مستوى الواقع السوري، كان التطور الأبرز في العلاقات الروسية- الإيرانية هو التحالف العسكري، ذلك أنه تم إستئناف الحديث بين البلدين عن قاعدة نوغة الجوية، حينها صرح وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف أنه إذا لزم الأمر فسوف تسمح إيران لروسيا بإستخدام منشآتها الدفاعية.² كما أعلنت موسكو بعدها صراحة عن شن القاذفات الروسية (تي. يو M22) هجوما في سوريا إنطلاقا من قاعدة جوية في غرب إيران.³ والذي أعتبر سابقة في إستخدام الأراضي الإيرانية منطلقا لهجمات عسكرية على دولة ثالثة ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية. فيما مثل خرقا للمادة (146) من الدستور الإيراني والقاضي بمنع أي قاعدة عسكرية أجنبية في البلاد حتى لو كانت لأغراض إنسانية، ما يدل على الإنغماس الروسي في سوريا ورضوخ نظام الماللي له وإفلاسه العسكري والتدهور الإقتصادي.⁴

(1) نورهان الشيخ، "تحالف محسوب: محددات التوافق بين إيران وروسيا"، مجلة السياسة الدولية، ع. 196 (أفريل 2014)، ص ص. 92-95.

(2) علي حسين باكير، "دلالات استخدام روسيا قواعد عسكرية في إيران"، مركز الجزيرة، في:

<https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/8/18>، (2018/04/23).

(3) رائد جبر، "القاذفات الاستراتيجية الروسية تستأنف ضرباتها في سورية"، المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات،

في: <http://www.center-lcrc.com/index.php?s=news&cat=3&id=13961>، (2019/05/02)

(4) باكير، "دلالات .. مرجع سابق.

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

بالإضافة إلى ذلك، كشفت صحيفة "دي فلت" الألمانية نقلا عن مصادر أمنية غربية أن روسيا تنتهك حظر الأسلحة والعقوبات المفروضة على إيران من خلال تصليح بعض المعدات والأنظمة الدفاعية والأسلحة الثقيلة الإيرانية وذلك من خلال نقلها جواً إلى داخل الأراضي السورية، ومن ثم إلى روسيا عن طريق البحر (قاعدة طرطوس)، ما يعتبر إنتهاكا للقرار (2231) الصادر عن مجلس الأمن بالأمم المتحدة بشأن إيران.¹

2-سوريا إختبار التعاون الإستراتيجي:

وجدت روسيا وإيران أن سوريا التي تواجه أزمة سياسية وأمنية عميقة، تشكل الأرض المشتركة المناسبة لإرساء قاعدة من التعاون السياسي والعسكري ، يمكن الإستفادة منه من أجل توسيع نفوذهما في المنطقة وترسيخه، على حساب الولايات المتحدة وشركائها الغربيين، في المقابل شعرت روسيا أن بإمكانها إستغلال الأخطاء التي إرتكبتها الدول الغربية في العراق وليبيا، وكان بوتين في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015م قد عبر عن ذلك بقوله: " بدل الإستفادة من أخطاء الآخرين يجنح البعض إلى تكرار هذه الأخطاء من خلال اللجوء إلى تصدير الثورات، وهذه الثورات "الديمقراطية" هي المثال الجديد. أنظروا إلى الوضع في الشرق الأوسط بدل التقدم والديمقراطية يحل العنف والفقر، والتخبط الإجتماعي، وإنتهاك حقوق الانسان ".²

كما يسعى الطرفان إلى جانب دعمهما لنظام بشار الأسد ولتمكينه من إستعادة ما خسره على الأرض، وإلى إستهداف المنظمات الإرهابية، الدولة الإسلامية وجبهة النصرة،

(1) سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسية، " روسيا قرار حظر الاسلحة المفروضة على ايران"، (قناة العربية، الخميس 16 أوت 2018، 10:50 صباحا).

(2)th session of the UN assembly president of Russia", <http://en.kremlin.ru/events/president/news/50385>, (28/09/2015).

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

كما يعتمدان تصنيفا خاصا للمنظمات الإرهابية بحيث أنه يشمل معظم فصائل الثورة بما في ذلك بعض الفصائل التابعة للجيش الحر.¹

في الغالب، لا يمكننا إغفال مصداقية الدور الروسي كمحدد أساسي للعلاقة، الذي لعبته من أجل توسيع مجال حركة إيران (مصالح) في إحباط العقوبات الأممية لتقليص حجم العقوبات الدولية الموقعة ضدها، من بينها الرفض الروسي إعتبار تجارب الصواريخ الباليستية إنتهاكا للإتفاق النووي الغربي مع إيران، وهي السياسة نفسها والمعتمدة في دعم حليفها السوري، بعد إنقاضه من عقوبات دولية ضد سياسته القمعية والتي تجاوزت إستعمال السلاح الكيميائي ضد المدنيين، عبر إستخدام حق النقض لمرات عدة .

كما يعتمد الجانبين على إستراتيجية التصعيد العسكري في مناطق التوتر والإشتباك تزامنا مع إقتراب المفاوضات السياسية، فبرغم تقاطع رؤية الطرفين حول مستقبل سوريا وتقاطع التنسيق مع مختلف القوى الفاعلة هناك، إلا أن التعاون حافظ على مصالح الطرفين ودعم إستمرار التحالف التكتيكي بينهما، على الأقل إلى حد الآن.

(1) نزار عبد القادر، " الشراكة الروسية - الإيرانية في سوريا تأثيرها على الوضع الجيو-استراتيجي في الشرق الأوسط"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ع.99 (جانفي 2017)، ص ص 5-12.

المبحث الثالث: تداعيات تداخل الأدوار ومرونة التحالفات على حل الملف السوري.

كما يقال لا يوجد في السياسة صداقة دائمة ولا عداوة دائمة، وإنما توجد مصالح دائمة تتحدد من خلالها شكل العلاقة ما بين الإتساق والتوتر والصراع، ويجد هذا الطرح صداه في العديد من العلاقات بين القوى المؤثرة في النزاع السوري.

فالمتابع للوضع الراهن في سوريا سرعان ما يلحظ وجود حالة معقدة من التدخلات والصراعات الإقليمية والدولية عليها، وعدم ثبات في شكل التحالفات وهو ما ينتج عنه إستعصاء التوصل إلى حل هذا النزاع، الذي لم يستقر في طبيعته وأهدافه وحتى أطرافه ما يدفع التساؤل حول ما مستقبل كيان الدولة السورية في خضم كل ذلك.

المطلب الأول : أثر التحالفات المرنة على مسار النزاع السوري

عادة ما تلجأ الدول غير الراغبة في التسوية السياسية لصراع ما إلى حزمة من المحاور والتحالفات، تصب في إطار الخيار العسكري والتكتيكي لحسمه لصالح شريك إستراتيجي لتلك الدول، في تنفيذ أجندة إقليمية ودولية مغايرة للأجندات المطروحة في الإقليم، وهو ما تحاول فعله مجموع القوى الفاعلة منذ نشوب النزاع ونخص بالذكر هنا إيران وتركيا.

1- إستمرار التجاذبات في التحالف الروسي-الإيراني على المكاسب:

تشكل مسألة عدم التنسيق التام للمصالح داخل الحلف المشترك الروسي-الإيراني عائقاً أساسية لإنهاء النزاع في سوريا في مقابل الدور التركي الداعم للمعاوضة السورية ومصالح الدولتين معها.

بداية لا يمكننا إغفال التعارض الروسي-الإيراني في مواطن كثيرة بداية في حلب، ففي ديسمبر 2016م، ورغم تحالف الدولتين ومساهما المشترك في دحض المعارضة، تعمدت روسيا إستبعاد إيران وحليفها الأسد من حضور المفاوضات مع الجانب التركي بشأن وقف إطلاق النار في تلك المدينة التاريخية، وهو الغياب الذي ربما إستفز إيران، لذلك ردت بمحاولة عرقلة الإتفاق مرارا، لإيصال رسالة إلى موسكو مفادها أن أي إتفاق يجب أن يمر

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

من طهران، وهو ما تحاول فعله عبر تقديم الخيار العسكري التصعيدي والمرتبب بشكل أساسي بمشروعها التوسعي على حساب الشعب السوري، ويقف على رأسها:¹

✓ رفضت إتفاق الهدنة الذي وقعته القوتان الأمريكية والروسية في سبتمبر 2016م لإرساء هدنة بين الأسد وفصائل المعارضة لوقف الحرب، الذي بدأ تطبيقه إعتباراً من 2016/09/12م وإنتهى في 2016/09/19م دون تمديد.

✓ وقفت ضد العملية السياسية التي تبنتها روسيا وتركيا نهاية ديسمبر 2016م مما أدخلها في صراع بيني مع الروس الذين لا يتمسكون بالأسد، ولا يمانعون في رحيله في أول تقاهم دولي مع الولايات المتحدة لحل سياسي للملف السوري.

✓ التنديد بالعملية التي شنتها تركيا في 2016/08/24م على شمال سوريا في جرابلس لحماية الحدود التركية .

✓ من الواضح في التحرك الإيراني أنه بعد كل عملية محادثات تتبنى سياسة الدفع باتجاه تسخين مناطق جديدة بعد تسكين مناطق معينة، كما تتعمد إثارة الخلافات بين الولايات المتحدة وروسيا، وبدا ذلك جلياً عندما تم الإتفاق مع أميركا على منطقة تخفيض التوتر في الجنوب وتضمن الإتفاق إبعاد الميليشيات الشيعية 40كم عن الحدود الأردنية الإسرائيلية، إذ شعرت إيران وكأنها المستهدفة من وراء ذلك.²

في الجانب المقابل، ذهب البعض إلى أن التجاهل الروسي لإيران، والتعامل معها بنظام "الوصي"، هي رسالة روسية إليها بأن دور موسكو في سوريا ليس كدور أميركا في العراق، وأن موسكو دخلت سوريا خدمة لمصالحها، لا لتسليم سوريا لإيران.

(1) مصطفى تركي، "الصراع الروسي الإيراني على سوريا .. تقاسم نفوذ أم تصفية حسابات"، بلدي نيوز، في : <http://cutt.us/bjX6Z>، (2017/12/01).

(2) أنتونما دراسوف، "الحلفاء في سورية يتقاعدون ... إيران تحاول أن تجر روسيا للحرب دون أن تتجج"، صحيفة سفاوبودنايا بريس، <https://goo.gl/bAAvSafedien/new.Ys>، (2018/10/16).

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

في نفس السياق، وحول مسألة فك الارتباط الجزئي بين سوريا وإيران، يبدو لنا تحول روسي نحو مسايرة الدول الغربية، لا سيما الولايات المتحدة وإسرائيل في تحجيم قوة إيران في سوريا في كل مرة يقترب النزاع من الحل، والنابع من عدة عوامل، أهمها:

✓ الخلاف الجيو- سياسي، الجيو- إقتصادي : تسعى روسيا إلى التحكم في أكبر قدر ممكن من توريدات الطاقة للإتحاد الأوروبي، للإبقاء على ورقة ضغط ضده. بينما توفر إيران (ثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم) بديلا إستراتيجيا لدول الإتحاد، ما يدفع روسيا للنظر في آليات تحجيم دور إيران، وإدارة عمليات تصدير الطاقة الإيرانية لأوروبا قدر الإمكان.¹ فضلا عن تنافسهما على تحقيق سيطرة جيوسياسية أكبر على الموانئ ومصادر الطاقة الطبيعية والمواد الخام والقواعد العسكرية.

✓ إنتهاء مهمة الميليشيات الشيعية التي باتت تشكل عبئا على روسيا التي ترى فيها خطرا على مشروع التسوية خاصتها، القائم على التفاوض وضرورة إحتواء جميع الأطراف السورية، بما فيها المعارضة السورية المسلحة، لإيجاد حل طويل الأمد على العكس من الرؤية الإيرانية "المذهبية" أو "الإقصائية" التي يبدو أنها تؤيد سياسة الأرض المحروقة ضد جميع هذه الفصائل.²

✓ التوقيت وتغير وجه المعادلة الدولية التي مالت لصالح إيران، بعد الإتفاق النووي عام 2015م، والذي فتح أمامها أبواب الإفتتاح الإقتصادي والتمدد الجغرافي، وهو ما كشف عن أزمة ثقة روسية تجاه إيران، بعد غموض مصير الشركات الروسية في إيران بعد كل الدعم الروسي لها. لذلك اليوم، وبعد إلغاء الإتفاق النووي الغربي-الإيراني من طرف الإدارة الأمريكية الجديدة (2018/05/08م)، عملت روسيا على أن تبدو بصورة الداعم للإستقرار في المنطقة والقادرة على كبح جماح القوة الإيرانية المززعج للإستقرار.³

(1) التقرير الاستراتيجي ديسمبر 2016، مرجع سابق، ص ص. 155، 156.

(2) جلال سلمي، "الدور الإيراني في سورية التوصيف و السيناريوهات الممكنة"، جسور للدراسات، في :

<http://jusoor.co/details/ar/442> ، (2019/04/23).

(3) سهام اشطو، "تحالف استراتيجي تنقصه الثقة"، في: <https://www.dw.com/ar> ، (2017/03/28).

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

وإستغلال هذه الظروف في تحجيم القوة الإيرانية التي قد تعيق عملية تنفيذ قراراتها في سورية مستقبلا ولفتح الأبواب أمام إعتماها "كمدير" لعملية إعادة الإعمار. ولموازنة تحركاتها في سورية على نحو يكفل لها، نسبيا، مصالحها شرقي أوكرانيا وفي محيط البحر الأسود، ويضمن لها كسب الدعم الإسرائيلي في إقناع الإدارة الأمريكية برفع العقوبات المفروضة عليها، وأخيرا لكسب الأموال الخليجية، والدولية عبر البنك الدولي أو صندوق النقد (الموجهة أمريكيا)، في عملية إعادة الإعمار.¹

✓ الخلاف حول شخص الأسد، والذي يظهر في رغبة إيران في عدم إيقاف العمليات العسكرية في سوريا، إلى حين تمكن الأسد من هزيمة قوات المعارضة بشكل كامل بما يضمن بقاء شخصه على رأس السلطة، وهو ما ينحرف تماما عن أهداف روسيا المحدودة، التي تتطوي على ضمان سيطرة الأسد على ما يكفي من الأراضي للتفاوض مع فصائل المعارضة من منطلق القوة.²

✓ تخوف طهران من احتمال حصول مقابضات أميركية -روسية لإيجاد تسوية في سورية، تكون على حساب نفوذها في سوريا والمنطقة. خاصة بعد قمة هلسنكي التي جمعت "دونالد ترامب"، مع "فلاديمير بوتين" في 2018/07/16م، ويعد أول لقاء قمة رسمي بين الطرفين، حول مصير التواجد الإيراني في سوريا.³ والأمر نفسه ينطبق على علاقات روسيا مع إسرائيل، وإمكانية أن تتخلى موسكو عن طهران بسبب مزايا العلاقات مع تل أبيب، والتي قد تكون في حسابات السياسة الدولية أفضل من العلاقة مع إيران.

✓ وعلى أرض الميدان، حيث تنتشر القوات الخاصة بالدولتين، أو المجموعات المحلية الموالية لكل منهما، تزايدت في الفترة الأخيرة الخلافات والصدامات بين أتباع الطرفين، وهو صراع للهيمنة على النظام إذ لا ترغب موسكو في وجود قوات عسكرية موالية

(1)سلمي، مرجع سابق.

(2)صامويل راماني، ما مدى قوة التحالف بين روسيا وإيران، (ترجمة: كيو بوست) (معهد ستراتيجور للدراسات الاستراتيجية والامنية، 2018). ص.18.

(3)طارق دياب، الوجود الإيراني في سوريا: اتفاقات ومسارات، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 2018)، ص.3.

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

لطهران على خطوط الجبهة مع المعارضة السورية. ورأى مراقبون أن روسيا تسعى لإبعاد الميليشيات التابعة لإيران من سهل الغاب لتطبيق إتفاق سوتشي مع تركيا وحماية قاعدة حميميم، بينما تسعى طهران إلى إدارة المعابر.¹

✓ دخول إسرائيل على خط المواجهة وبالتنسيق مع روسيا، بإستهداف مواقع لحزب الله وميليشيات شيعية في سوريا.

لكن على الرغم من جميع ما ذكر أعلاه، تجدر الإشارة إلى أن روسيا وإيران تمتازان بعقلانية تمنعهما من خوض حالة صراع مباشرة، لكن قد تتبعان سياسة التفاوض الدبلوماسية، أو إستراتيجية "الضرب من أسفل الجدران" التي تعتمد على صراع الوكلاء، بطرق إستخباراتية تتم من خلال تسليم شركات روسية أمنية إحدائيات تموضع القوات الإيرانية لقوات الحلفاء، أو قيام الميليشيات الإيرانية بضرب القوات الروسية من الخلف أو عبر حرب العصابات كالإغتيالات والتفجيرات، وغيرها، إلى أن يتم تسوية النزاع.

2-التحالف السني:

لم يؤدي التحالف الروسي - الإيراني في سورية إلى منع إنهيار نظام الرئيس بشار الأسد فحسب، بل مثل تحديا كبيرا للأمن القومي التركي والسعودي أيضا، فبقدر ما تحتاج السعودية إلى قوة عسكرية إقليمية كبرى لموازنة إيران (تملك تركيا ثاني أكبر جيش في الناتو)، تحتاج تركيا إلى دعم قوة إقتصادية ومعنوية كبرى بحجم السعودية لمواجهة محاولات روسيا العبث بأمنها القومي، إذ أخذت روسيا تدعم بقوة القوى والأحزاب الكردية الساعية وراء الفيدرالية. وتبلور هذا التوجه الروسي خصوصا بعد التوتر الشديد الذي خيم على العلاقات الروسية- التركية إثر قيام أنقرة بإسقاط طائرة حربية روسية قالت تركيا أنها إنتهكت مجالها الجوي في نوفمبر 2015م.

(1)عدنان احمد، "تنافس روسي- إيراني على اقتسام سورية"، العربي الجديد، في: <https://www.alaraby.co.uk/politics>.

(2019/10/16).

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

ونتيجة للقلق التركي- السعودي المشترك من إستخدام كل من روسيا وإيران الحرب ضد تنظيم الدولة (داعش) لإعادة تأهيل النظام ومساعدته في إستعادة السيطرة على الحدود الشمالية مع تركيا، وميل الولايات المتحدة إلى إعتماد القوى الكردية حليفا في الحرب ضد تنظيم الدولة، للسيطرة على المنطقة الحدودية نفسها، عرض كل من أنقرة والرياض القيام بالتدخل عسكريا لإستعادة الشريط الحدودي الواقع بين جرابلس وأعزاز من تنظيم الدولة بإعلان الرياض تشكيل "التحالف الإسلامي لمواجهة الإرهاب" الذي جرى إستبعاد إيران منه.¹ كرد على محاولات إصاق تهمة دعم الإرهاب بها وبتركيا.

إلا أن ذلك التحالف السني لم يستمر طويلا بسبب إتساع الفجوة بين تركيا والسعودية بعد الأزمة الخليجية، في محاولة تركية لدعم قطر وفك الحصار المفروض عليها من دول الحلف الرباعي الخليجي*، على غرار إنشاء تركيا أول قاعدة عسكرية لها في الشرق الأوسط وتحديدا في قطر، والموقعة ضمن إتفاقية التعاون العسكري بين البلدين في 2014/12/19م والتي أيضا تمنح قطر الحق في إقامة قاعدة عسكرية في تركيا.² والذي كان نتيجته توجسا من التحرك العسكري التركي تجاه منطقة الخليج، والذي تزامنة مع الغضب التركي من رد فعل السعودية على الإنقلاب الداخلي عام 2016م، والذي تميز بالتأييد الحذر.³

(1) المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، " التقارب السعودي- التركي: الخلفيات: الدوافع والآفاق"، (2016)، ص 5، 6.

(*)الحصار الرباعي: في 6/ 5/ 2017 قررت المملكة العربية السعودية ومعها الإمارات والبحرين ومصر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدوحة وفرضها مقاطعة اقتصادية وسياسية عليها، بسبب تدخلها في الشؤون الداخلية ودعمها الإرهاب..مطالبة إياها بتطبيق 13 بندا منها : اتخاذ موقف معاد لإيران، والالتزام بعدم ممارسة أي دور يتعارض مع سياسات بلدان الخليج، مستفيدين من التأييد الأمريكي لهم. من مرجع: عبد الله عبد الامير، الصراع السعودي- القطري : الاسباب و النتائج المحتملة (بغداد: مركز البيان للدراسات و التخطيط، 2017)، ص.27.

(2)مي سامي المرشد، الدور الاقليمي لتركيا تجاه الشرق الاوسط 2002-2016(برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018)، ص.151.

(3) بورسا رمضان، " الخلافات بين تركيا والسعودية أكثر من التقارب"، وكالة تسنيم الدولية للأخبار، <http://www.Tasnimnews.com/ar/new/125477>، (18/09/2018).

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

في مقابل الدعم التركي، وقفت قطر إلى جانبها في أزمة إنخفاض (الليرة) خلال عام 2018م، وتم توقيع إتفاق لتبادل العملات بين البنك المركزيين للبلدين بقيمة 3 مليارات دولار في أوت 2018م، فضلا عن تحديد إستثمارات بقيمة 15 مليار دولار في تركيا.¹

يجدر بنا الإشارة، إلى أن ذلك التقارب أثار أيضا حفيظة الجانب الإيراني، وزاد من حدة التنافس بينه وبين التحالف السني خاصة بعد أن إمتد إلى مناطق نفوذها كالعراق، إذ طرحت قطر على السلطات العراقية مشروع ربط لنقل البضائع التركية من تركيا إلى العراق برا، وبعدها من العراق إلى قطر بحرا، والذي نظرت إليه إيران على أنه بديل عن خطها الذي أقيم مؤخرا بعد الأزمة الخليجية، والذي يعمل من تركيا عبر الأراضي الإيرانية، وبعدها من هناك إلى قطر بحرا، وحتى لو لم يكن بديلا، فإنه سيقبل من دون شك من حجم الإعتماد على إيران في التجارة المتعددة الأطراف.²

على خلفية التحالفات السابقة أدرك صانع القرار التركي والإيراني أن عمل كل منهما خارج نطاق الآخر، لا يصب في تحقيق مصالحهما، لذا وجب عليهما تقادي التعارض الواضح بالدخول في تحالفات تكتيكية مرحلية لكسب الوقت وتحقيق أكبر قدر من الأهداف، وهو ما عبر عنه التحالف الثلاثي (تركيا- روسيا- إيران) منتصف العام 2016م.

المطلب الثاني : مخرجات المحادثات حول سوريا (المكاسب والتنازلات)

تمهيدا لمحادثات أستانا تم "إعلان موسكو" الذي جمع بين الأطراف الثلاث (روسيا، إيران، تركيا) في 2016/12/20م، والذي تم فيه تحديد الخطوط العريضة حول الملف السوري، القائم طبعا على توسيع دائرة المصالح السياسية لتتوافق مع أهمية وقوة المصالح الإقتصادية بينها، في محاولة روسية إلى الخروج من القيد الإيراني وتوسيع مجالات تأثيره السياسي ليشمل المعارضة السورية عبر وساطة تركية، فيما أمن التحالف الجديد لتركيا

⁽¹⁾وكالة رويترز، "تركيا: سقف إتفاق مبادلة العملة مع قطر 3 مليارات دولار"، في: [https://: xGxvRN/gI.goo](https://xGxvRN/gI.goo)، (2018/09/23).

⁽²⁾علي حسين باكير، "هل يعود العراق ساحة للتنافس بين تركيا و إيران"، في: [https://www.turkpress](https://www.turkpress.co/node/56567K)، (2019/10/12).

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

تجاوز العقبة الأمريكية في الشمال السوري وفرض المقايضة بعد إنهيار التحالف السني، أما إيران فإن كان التحالف يمثل لها بعض التخوف من إمكانية التقارب السياسي أكثر بين روسيا وتركيا في إيجاد تسوية مع أطراف النزاع الداخلية بعيدا عنها، إلا أن نتيجته الآنية تصب في مصلحتها بإبعاد تركيا عن المحور الأطلسي.

وضمن قراءة لإعلان موسكو والمتضمن لـ 8 نقاط، نجد أنه يضم ثلاثة مسائل جوهرية تنقل الصراع من صراع بالوكالة إلى صراع بالوصاية، والمتمثلة في:¹

✓ تضمن البيان، تحول الدور التركي من داعم للمعارضة إلى وصي (الدولة الضامن)، وسط تجاهل تام للشعب السوري وللدول العربية، وتهميش كامل للمعارضة بمختلف هيئاتها فقد تم الإستعاضة عن كلمة الهيئة العليا للمفاوضات أو للإئتلاف الوطني بكلمة المعارضة.

✓ تأكيد خيار الحل السياسي في سوريا، وكان لافتا ما نقلته وكالة (رويترز) عن وزير الخارجية الروسي "لافروف" بأن روسيا وتركيا وإيران إنققت على أن الأولوية في سوريا هي "محاربة الإرهاب وليست الإطاحة بالرئيس بشار الأسد" والتي لم يعلق عليها وزير الخارجية التركي حينها.

✓ خرج البيان بتأكيد إحترام سيادة وإستقلال ووحدة الأراضي السورية كدولة ديمقراطية علمانية متعددة الأعراق والأديان.² تمخض عن هذه الفقرة الكثير من الشكوك، فمن الناحية القانونية هناك فرق ما بين الإقرار بوجود أعراق داخل الدولة وإعتبار الدولة متعددة الأعراق والأديان وهو ما يدفع بإتجاه التجسيد الواقعي للنظام الفيدرالي .

(1) " قراءة في إعلان موسكو الثلاثي " في: https://orient-news.net/ar/news_show/129294 (2018/02/06).

(2) مركز الجزيرة، بيان موسكو يضع مبادئ تسوية سياسية بسوريا"، في:

<https://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/12/20/بيان-موسكو-يضع-مبادئ-تسوية-سياسية-بسوريا> (2020/01/02).

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

✓ نصت الفقرة (03) من الإعلان على أن الدول الثلاث تدعم الجهود المشتركة في شرق حلب، والتي تسمح بالإجلاء الطوعي للسكان المدنيين والخروج المنظم للمعارضة السياسية، ربما تكون هذه الفقرة هي الأكثر خطورة وهي الدافع الحقيقي وراء هذا الإجتماع، فهذا الموضوع يشكل حالة قلق حقيقية لروسيا لأن ما تم في حلب من وجهة نظر القانون الدولي هو جريمة حرب وذلك وفقا للمادتين (14 و17) من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق بإتفاقيات جنيف، والمطبق على حالات النزاع التي لا تتسم بطابع دولي حسب نص المادة الثالثة المشتركة في إتفاقيات جنيف الأربعة.¹

أما حول مسائل الخلاف بين الدول الثلاث، فكانت حول:

✓ تحديد الجماعات الإرهابية، فأكثر ما يهيم تركيا هو تصنيف حزب (PYD) ضمن الجماعات الإرهابية، في ذلك قال وزير الخارجية التركي، جاوش أوغلو: "إن وقف إطلاق النار يجب أن يشمل الميليشيات التي تقاتل مع النظام السوري"، في إشارة إلى حزب الله، ومن جانبه رد الوزير الإيراني، جواد ظريف، على ذلك بقوله إن الحرب ستكون ضد الجماعات المصنفة (إرهابية) من قبل الأمم المتحدة، كجبهة فتح الشام (النصرة سابقا)، وتنظيم الدولة (داعش).²

✓ بعد التدخل التركي المباشر في سوريا، ظهر بوضوح محاولة روسيا قيادة الحلف على حساب الدولتين التركية وإيرانية بعد مطالبتهما من تركيا الخروج من عفرين بمجرد إنتهاء عملية غصن الزيتون وتسليمها إلى النظام السوري، لثقتها بأن قوة الروابط الإقتصادية والترتيبات الجديدة، ستجبر تركيا على الإنصياع لإرادتها.³

(1) "قراءة في اعلان موسكو، مرجع سابق.

(2) مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، "اعلان موسكو وانعكاساته على الصراع السوري والعلاقات الروسية- التركية"، (2017)، ص.5.

(3) غازي عنتاب، التحالف الروسي- التركي- الإيراني في سورية (قطر: مركز حرمون، 2018)، ص.3.

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

إلا أن الرئيس التركي عقب على ذلك التصريح في 2017/04/09م بالقول "إن هذا الموقف خاطئ جداً، ونحن نعرف جيداً لمن نسلم عفرين"، لافتاً إلى أنه "سنسلم عفرين إلى سكانها عندما يحين الأوان، ويجب الحديث أولاً عن تسليم المناطق السورية الخاضعة لسيطرة الدول الأخرى"¹.

بعد التخلي الأمريكي والأوروبي الواضح عن التزامهما تجاه حليفهما الإستراتيجي (تركيا)، مالت هذه الأخيرة إلى المهادنة مع روسيا ضمن ترتيب إتفاقات جديدة تدور فقط وفق الأطراف المباشرة في سوريا.²

بدأت محادثات أستانا بين ممثلي النظام السوري وعدد من قادة فصائل المعارضة السورية برعاية الدول الثلاث السابقة في العاصمة الكازاخستانية يومي 23 و 24 جانفي 2017م، وترتب عليها تفاهم أسفر عن عدد من القمم الثلاثية بين رؤساءها، والرامية إلى عدة أهداف من بينها تهميش الدور الأمريكي والأوروبي في تسوية النزاع في سوريا.

فضلاً عن رغبة روسية - إيرانية جادة في تقليص تأثير مؤتمرات جنيف، لذلك تم عقد الإجتماعات قبل أيام من إجتماع الحوار الدولي في جنيف يوم 8 فيفري 2017م، وتم ذلك مجدداً من خلال إجتماعات سوتشي تلك التي تمت في نهايات نوفمبر 2017م قبل أيام أيضاً من إجتماعات جنيف في بدايات ديسمبر من العام نفسه.³ ويدعم هذا الإتجاه رفض إيران (في أستانا) إرسال دعوة إلى وزارة الخارجية الأمريكية وتحفظها على دعوة أي طرف أوروبي والإستعاضة عن ذلك بدعوة عدد من دول المنطقة منها العراق ومصر والمملكة العربية السعودية وقطر والأردن ولبنان.

(1) "أنقرة ترد على تصريحات لافروف: لن نسلم عفرين للنظام"، عربي، في : <https://arabi21.com/story/1085646> ، (2019/02/11).

(2) "تركيا: سقف اتفاق مبادلة... مرجع سابق".

(3) محمد محسن ابو النور، "مستقبل الدور التركي والايراني في سورية"، مجلة شؤون تركية، ع.10 (خريف 2018)، ص.ص.

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

كنتيجة لذلك، حاول مسار جنيف إستئناف دوراته، فخلال عام 2017م تم الإتفاق على جدول أعمال للمفاوضات يتضمن أربع مسائل: الدستور والانتخابات وقضايا مكافحة الإرهاب وحوكمة الأمن، أي أصبح مسار جنيف معني بالقضايا السياسية، في حين تم تخصيص مسار أستانا للقضايا العسكرية، إلى أن أطرت روسيا مؤتمر سوتشي، كبديل عن جنيف في حل القضايا السياسية في 30/01/2018م، وسط مقاطعة أمريكية وأوروبية، كما لم يتم توجيه الدعوة لحزب الإتحاد الديمقراطي الكردي بسبب المعارضة التركية، فضلا عن انسحاب الطرف الأساسي (المعارضة) * . الذي راهنة روسيا على إنقسامها، وأن لا مشكلة في إمتناع الهيئة العليا للمفاوضات عن التواجد في المحافل الدولية، وفي هذا يقول "لافروف": "إذا كانوا في الهيئة التفاوضية يريدون المقاطعة فيمكنهم ذلك، لن تكون مشكلة كبيرة بالنسبة لنا، لأنهم ليسوا الممثلين الوحيدين للمعارضة".¹

كما أضافت الهيئة أسباب لرفض المشاركة في مؤتمر سوتشي هو عدم جدية الروس وعدم قدرتهم على تنفيذ إتفاقيات خفض التصعيد وتماهيهم مع النظام السوري".²

من هنا أعتبر مؤتمر سوتشي الخيار الداعم للنظام السوري على حساب المعارضة وحلفائها، بعد تقويض مسار جنيف لصالح إصلاح دستوري تقوم به لجنة دستورية لم يتمكن "دي مستورا" من تحقيقه.³

(*) رفض وفد المعارضة (الهيئة العليا للمفاوضات) الذي وصل من أنقرة إلى مطار سوتشي للمشاركة في المؤتمر، مغادرة المطار، احتجاجا على تعليق شعارات المؤتمر التي تتضمن علم سوريا في المطار ومركز المؤتمرات. وقرر الوفد عدم المشاركة في المؤتمر والعودة إلى تركيا بعد تصويت 24 عضوا فيها على عدم الحضور مقابل 10 مؤيدين للمشاركة، والذي اعتبر خطوة تصعيدية مع روسيا، خاصة أن الرفض جاء بعد أيام قليلة من لقاء رئيس "الهيئة العليا" نصر الحريري وآخرين مع لافروف وفوض الوفد التركي تمثيله في متابعة أعمال تشكيل لجنة الدستور.

(1) مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، "التطورات السياسية في المشهد السوري: قراءة واقعية للمسار التفاوضي وآفاقها"، (2016)، ص.5.

(2) أعمار حمو، " رفض المعارضة حضور سوتشي يهدد إتفاقات خفض التصعيد"؟"، في : <https://www.almodon.com/arabworld>، (2018/01/27).

(3) العمري، مرجع سابق، ص.14.

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

في حين أسهم التعثر في مسار جنيف وسيادة مسار أستانا، وفق السياق أعلاه، في إحداث ثلاثة تحولات رئيسية في بنية المعارضة السياسية والعسكرية "الرسمية"¹:

➤ إعادة تعريف المعارضة بأطر عابرة للإئتلاف والفصائل العسكرية، وهو ما تجلى في "أجسام وظيفتها التفاوض" وذات بنية "متنوعة" كالهيئة العليا للمفاوضات ومن ثم هيئة التفاوض السورية (وتتألف من 36 عضوا هم ثمانية من الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وأربعة من منصة القاهرة، وأربعة من منصة موسكو، وثمانية مستقلون، وسبعة من الفصائل، وخمسة من هيئة التنسيق الوطني).

➤ بدافع تركي، تشكيل وفد سياسي مرن (وفد المعارضة في أستانا) يضم شخصيات سياسية وعسكرية كطرف يمثل المعارضة في محادثات أستانا، وهو وفد غير ثابت البنية، وفي النسخة الأخيرة من أستانا 13 مثل وفد المعارضة أعضاء من الإئتلاف وممثلون عن مجلس العشائر وممثلون عن بعض الفصائل العسكرية.

➤ إعادة التشكيل للفصائل العسكرية في مناطق درع الفرات وعفرين في الجيش الوطني السوري، كقوة ضبط أمنية محلية وحليفة لأنقرة. أعلنت وزارة الدفاع التابعة للحكومة السورية المؤقتة، في 30 ديسمبر 2019م، عن تشكيل "الجيش الوطني السوري"، تطبيقاً للإتفاق الذي وقعت عليه فصائل "الجيش الحر"، وجاء الإعلان بعد إجتماع ضم كافة القيادات العسكرية للفصائل الموجودة في ريفي حلب الشمالي والشرقي.

من كل ما سبق إتضح أمامنا مكاسب وأهداف الأطراف ضمن سياقات التحرك، سواء بالنسبة للقوتين الدوليين (روسيا والولايات المتحدة) أو على مستوى القوتين الإقليميتين المعبر عنهما بتركيا وإيران، بعيدا عن مصالح سوريا دولة وشعبا والمعبر عنها في مخرجات إتفاقات وسوتشي وأستانا، والتي كانت كالتالي:

(1) معن طلاع، "المعارضة السورية: إعادة التشكيل ومسارات التسوية"، مركز الجزيرة، في :

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/09/19091337217.html>، (2019/07/17)

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

تلعب إيران والنظام السوري لعبة النفس الطويل، فلايران خبرة كبيرة في إستخدام الحروب بالوكالة في جميع أنحاء المنطقة، وبطبيعة الحال وعلى خلاف روسيا، فأولوية إيران في سوريا ليست بناء الدولة، لاسيما عندما يهدد الأمر نفوذها الخارجي، بل تعتبر سوريا منطقة أساسية للحفاظ على هيكل السيطرة الاقليمية التي تمتد من طهران إلى لبنان.¹ ومن ثم، فمن مصلحة إيران الحفاظ على حالة عدم الإستقرار في سوريا، وإستمرار الأخيرة في الإعتماد بشدة عليها، أما الأولوية الرئيسة للنظام السوري فهي مجرد البقاء، ومع كل هذا الدمار الهائل وعدم الإستقرار الذي تعانيه البلاد، مازال يرى نفسه أنه ممثل شرعي للدولة.

ركزت روسيا في فترة حكومة "ترامب" على وجوب إغلاق الملف السوري، بالتوجه إلى إعادة إعمار سوريا ضمن الظروف الحالية والذي قوبل بالرفض الدولي، وكذلك إعادة إنتاج حل سياسي يرضي الطرفين الروسي والإيراني ضمن شروطهم تم رفضه كذلك، ولذلك عملتا معا على إعادة التصعيد العسكري لإجبار المجتمع الغربي على الرضوخ لمكاسبهم السياسية والإقتصادية في سوريا وإلا الحرب هي الحل، كما حان الحصاد وخاصة قبل البدء بتطبيق عقوبات قانون "قيصر"* على الشركات الروسية في سوريا، ما يعتبر الحد الأعلى ما دون التدخل العسكري المباشر، التي يمكن أن يتعرض له نظام الأسد وحلفاءه.

بالنسبة لتركيا ، مثلت عملية نبع السلام التي شنتها تحركا يحسب لها في نتائجه، وهو ما دفع إلى عقد إتفاق ثنائي آخر بينها وروسيا في 2019/10/22م بمدينة سوتشي، نص الإتفاق على عشرة بنود أهمها إلزام الجانبين على الوحدة السياسية لسوريا وسلامة أراضيها، وحماية الأمن القومي التركي والإبقاء على الوضع القائم في المنطقة التي تشملها عملية "

(1) منى العلمي، "سوريا من سيتنازل أولا"، منتدى الشرق، في: <https://research.sharqforum.org/ar>، 2018/12/10، (2019/04/26).

(*) صادق مجلس الشيوخ الأمريكي، على قانون "قيصر لحماية المدنيين السوريين" في 2016/11/15 ، نص القانون على فرض عقوبات على النظام السوري، وكل من دعمه ماليا أو عينيا أو تكنولوجيا، وقد صوت لصالح مشروع القانون 86 مقابل رفض 8 في المجلس الذي يسيطر عليه الجمهوريون، كما أن الرئيس دونالد ترامب وقع على القانون، أي أنه دخل حيز التطبيق والتنفيذ.

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

نبع السلام" بعمق 32 كلم، والتي تتضمن تل أبيض ورأس العين.¹ فتركيا عملت على اللعب بورقة المناطق ذات الحساسية لدى القوى الأخرى في محاولة لجرها إلى تحقيق المكاسب التركية الخاصة بعيدا عن مطالب حلفاءها من المعارضة السياسية السورية، من خلال تخليها عن مدينة منبج مقابل دخول الشرطة العسكرية الروسية إليها وإخراج مقاتلي الوحدات الكردية. والذي أعتبر تفويض تركي لروسيا، وهو ما وصفته تركيا بالإتفاق التاريخي بخصوص محاربة الإرهاب.² فيما عارضته المعارضة السورية وإعتبرته تحرك تركي تجاه الحلف المضاد، فما حققته تركيا من الإتفاق فاق ما منحته لها إتفاقية أضنة عام 1998م. في مقابل أنها لم تنتزع شيئا للمعارضة السورية وفصائلها، بل أنها سمحت بعودة النظام السوري إلى مناطق كان قد فقد السيطرة عليها (الشمال السوري) .

وقد جاء تصريح المسؤول السياسي في فرقة المعتصم مصطفى سيجري حول الشعور بالخذلان من السياسة التركية قائلا " إن من المبكر الحكم على شكل ومآلات ومستقبل شرق الفرات، والإتفاق الأخير وحسب البنود المعلنة لا يلبي آمال وتطلعات الشعب السوري، ولا معنى للمنطقة الآمنة بوجود عصابات الأسد والوحدات هم أحد أدوات وأذرع النظام في الفترة السابقة، والأسد رأس الإرهاب في المنطقة ولا يمكن القبول بوجوده".³ وكما هو معروف فالسيطرة العسكرية في المناطق هي وحدها ما تترجم المكاسب على المستوى السياسي.

(1) " بنود الإفراق التركي الروسي حول شمال سوريا سيبدأ تطبيقه على الفور"، في: " <https://arabicpost.net> ، (2019/10/22).

(2) منهل باريش، "اتفاق بوتين- اردوغان بين مكاسب تركيا وخسائر المعارضة السورية"، في: <https://www.alquds.co.uk> ، (2019/12/28).

(3) أحمد رجال المحلل العسكري السوري، "قراءة في الإتفاق التركي- الروسي حول شرق الفرات" (تلفزيون سوريا، الاربعاء 23 اكتوبر 2019، 13:15 مساء).

المبحث الرابع: سيناريوهات الأدوار التركية -الإيرانية وأثرها على مستقبل النزاع السوري.

نظرا للتغيرات العميقة والمتسارعة التي يشهدها العالم لجهة الظواهر والقضايا، يفترض أكاديميا البحث في الصورة المحتملة التي تتطوي عليها مسار تطورها، ولا يعني ذلك إصدار تنبؤات بقدر ما هو تحديد الإتجاهات وتتبع مؤشرات تحولها إلى مستقبل ممكن. لذلك فإن البحث في المفردات التفصيلية للتقارب أو التنافس في العلاقات التركية-الإيرانية وتأثيرها على مستقبل النزاع السوري ليس بالأمر الهين، نظرا إلى سرعة الحراك الدولي وتعدد الملفات المشتركة، وطبيعة التغيير الذي يمكن أن يحصل على مستوى الداخل في كلا الطرفين. ولإستيعاب كل ذلك، كان علينا التركيز على ثلاث ركائز أساسية معتمدة في إستشرافنا للوضع في سوريا وهي المصلحة والقدرة والتوقيت.

المطلب الأول: الدور المستقبلي لإيران في إدارة النزاع السوري:

من واقع التطورات والتحويلات السريعة في المشهد السوري، ودوافع ومواقف أطراف الأزمة الداخلية والإقليمية والدولية، ينتظر الدور الإيراني في سوريا سيناريوهات معقدة تتراوح بين التصعيد والثبات والتراجع.

1-السيناريو الأول: التصعيد الإيراني في سوريا

يتوقع في سياق هذا السيناريو زيادة الأدوار الإيرانية التدخلية ذات الأبعاد الصراعية في الملف السوري، وذلك بإتخاذ مجموعة من الإجراءات والتي تدل عليها مؤشرات آنية :

تعمل إيران على تكثيف دعمها للمليشيات الموالية لها بل الأكثر من ذلك تتحرك للم كل أطيافها في جناح عسكري موحد، خاصة بعد إهتزاز قاعدتها الأمنية الدفاعية إثر مقتل قائد قوات فيلق القدس قاسم سليمان، والذي كانت له شبكة علاقات واسعة مع أغلب الفاعلين على الأراضي السورية .

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

فذلك الجناح يضمن لها المحافظة على التموضع في المناطق الحيوية ذات الإرتكاز الجيو- استراتيجي، كما أن هذا الإجراء يحقق في الوقت نفسه تقليص التغلغل الروسي لصالحها أو على الأقل لموازنته، بسبب ما يفرضه تحدي الفيلق الخامس أو الدفاع الوطني على مستقبل إيران في سوريا.

في ظل تناقض وعدم ثبات أدوار الفاعلين في سوريا تعمد إيران إلى تعويم المنطقة وذلك بنشر العديد من المرتزقة في سوريا واليمن بهدف توسيع دائرة الفوضى، واللعب على التوازنات لكسب الوقت وتكريس النفوذ بذريعة الأمن والإستقرار، وهي إستراتيجية طالما مارستها إيران في المنطقة، فبعد الإحتلال الأمريكي للعراق تولت إيران تسهيل وجود تنظيم القاعدة عبر مساعدات لوجيستية من دمشق للعبور إلى العراق، وهو ما ستضعه إيران ضمن إحتتمالات المرحلة المقبلة.

ضمن إستمرار حالة التراخي والإنكفاء العربي، وكذا الخلافات البينية الخليجية تجاه السياسات الدولية في المنطقة، تسعى إيران جاهدة إلى زيادة ذلك، لكن هذه المرة بالتحالف مع الإخوان في اليمن برعاية تركية لتحقيق هدف مشترك وهو ضرب التحالف العربي وبالتحديد القوتين الإقليميتين (السعودية - مصر)، اللتان تقفان أيضا في وجه النفوذ التركي، لذا فإيران ستستمر في التصعيد مع السعودية وضرب قواعدها أمام دعم جارتها القوية .

من المحتمل أن تنشط إيران من نفوذها الناعم في سوريا في المرحلة المقبلة، فهي تدرك جيدا أن إغراق النظام السوري في دوامة الديون قوة فعالة لإحكام السيطرة عليه وضمان حصة الأسد في عملية الإعمار المستقبلية وفقا لنظام الإستثمار (بوت) المعنية بالإنشاء، التشغيل، التسليم، كما يمكنها أن توسع ذلك إلى بعض الإجراءات منها:

➤ إستيعاب النخب السياسية البيروقراطية في القطاعين العام والخاص، وجماعات المصالح البرجوازية مع منظمات المجتمع (النخب الوظيفية)، بتوفير الدعم المالي

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

والعسكري لها، بحيث تكفل تأسيس ركائز نظام يضمن لها التأثير الشبه المطلق في صناعة القرار ضمن هيئات صناعة القرار المستقبلية، تحسبا لعزل النظام القائم حاليا في سوريا.¹

➤ تأسيس حاضنة إجتماعية قوية موالية لها داخل المؤسسة العسكرية لتقنين وجودها كما حدث في العراق، من أجل تحقيق استراتيجية الهلال الشيعي.

تشير بعض الإرهاسات إلى وضع إيران إحتمال مواجهة مع الولايات المتحدة في سوريا، لذا من الوارد تكثيف الدورات العسكرية للمليشيات في محاولة لضم هذه الجيوب العشائرية إلى صفوفها وتجنيدهم، خاصة في المناطق الحدودية السورية - الإسرائيلية(درعا، السويداء) لشحنهم ضد هذه الأخيرة وما تقوم به الولايات المتحدة وكذا في الشمال الشرقي (الحسكة، القاشملي) المناطق التابعة للمعارضة، وقد عمدت إيران حسب مصادر إخبارية إلى نشر كتاب يضم حياة سليمان والإنجازات التي قدمها في سبيل الأمن في المنطقة كما تضمن خطابه وأقواله، إلا أن هذا الإحتمال سينحصر في سياسة الضغط لا غير، وذلك لإستيعاب إيران فارق القوة.

إمكانية الولوج الإيراني إلى التصعيد عالي الشدة في التحول المحوري في سياسات الضغط على أوروبا والمجتمع الدولي، بعد أن وجدت إيران نفسها تحظى بوعود شفوية بدون أفعال ملموسة تقف في وجه العقوبات المفروضة عليها، لذلك إنتقلت إيران من مرحلة الضغوط السياسية والدبلوماسية إلى مرحلة المواجهة غير المباشرة، بالتصعيد في الهجوم على ناقلات النفط في الخليج العربي وإثارة المشاكل في مضيق هرمز، والذي يمر عبره خمس (5/1) الإستهلاك العالمي يوميا.² فالمدرك الإيراني إن فكر في التصعيد فيرتكز على المخاوف الأوروبية من القدرات الصاروخية (شهاب-3) وغيرها، التي باتت تملكها إيران والتي يمكنها تغطية مساحات واسعة من القارة الأوروبية إذا أطلقت عبر ميليشياتها المتفرقة

(1) جلال سلمي، الدور الإيراني في سورية التوصيف والسيناريوهات الممكنة (اسطنبول: جسر للدراسات، 2018)، ص.8.

(2) وراء الحدث، "بين ناقلات النفط والدرون... كيف تشعل إيران حربا لا تريدها"، (قناة الغد، 2019/07/18، الساعة 16:39).

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

في منطقة الشرق الأوسط، من هنا وفي ظل المصالح وقبلها المخاوف ربما تعمل دول الإتحاد والشركات التابعة لها على تفعيل قانون التعطيل 1996م، الذي يمنح الشركات والمحاكم الأوروبية صلاحية عدم الرضوخ لعقوبات يفرضها بلد ثالث.

علاوة على ما سبق، ربما تنتظر إيران جاهزية وكلاءها المحليين في سوريا للرد على أعداءها بمهاجمة القواعد الأمريكية بما يعفيها من المسؤولية المباشرة، حيث تشير العديد من التقارير عن التغير العسكري الإستراتيجي الإيراني (إعادة التموضع) بعد مقتل السليمانى بتقليص ميليشياتها وقوات حزب الله، هذه الأخيرة التي كلفت بتقديم التدريب العسكري لتلك القوات خاصة في دير الزور والمناطق الجنوبية.

أي أنه من الصعب على إيران جر نفسها في حرب مباشرة مع القوى الكبرى نظرا لفارق القوة والقدرة بينهما، غير أن الأكد أنها تحولت من إستراتيجية حافة الهاوية إلى مقاربة "توازن الإيذاء"، أي الإيحاء بأنها تستطيع إحداث أذى لخصومها خاصة القوات الأمريكية في المنطقة (سياسة الضغط).

2-إيران في محاولة لإستيعاب المرحلة (التحرك الحذر)

يشير هذا السيناريو إلى جنوح إيران للتحرك بواقعية وعقلانية أكثر، تتماشى مع تعقيدات المعادلة الدولية الماثلة فيها، تلك المعادلة التي باتت متسارعة لتقليم نفوذها لأقل مستوى، والذي بدوره يشكل قاسما مشتركا بين معظم الفاعلين في الملف السوري، خاصة بعد التوافق الدولي غير المعلن حول السماح لإسرائيل باستهداف مراكز وقواعد إيران المنتشرة في أغلب المحافظات السورية وأيضا في العراق، فمن الراجح إذن أن تستند إيران إلى مبدأ إستيعاب المرحلة، باللعب على التناقضات بين الفاعلين لإرباك خصومها وكسب الوقت سواء على مستوى الداخل الأمريكي نفسه، الذي يشهد صراعات بين التيارين حول سياسة "ترامب" في المنطقة والقائمة على الإرتجالية والإنفعالية التي باتت تمارس مع إيران بعد رفض الإتفاق النووي المبرم معها في عام 2015م. أو الإستحقاقات الرئاسية الأمريكية القادمة والتي ربما تخرج ترامب من البيت الأبيض، ليستبدل برئيس يدفع نحو إعادة تفعيل الإتفاق النووي، لكن هذه المرة سيطلب كلا الجانبين ضمانات أكبر.

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

من جهة أخرى ترى إيران أن التناقضات الكامنة بين تركيا وروسيا حول ترتيبات خفض التصعيد في مناطق شرق الفرات وإدلب تكسبها هامش أكبر للتحرك، في محاولة لجذب كل طرف إليها وبعيدا عن الآخر، فهي بحاجة لكل منهما خاصة للإلتفاف على العقوبات الإقتصادية الموجهة ضدها.

في الحقيقة تدعم روسيا إيران وحلفاءها في المنطقة بشكل ملفت بإستخدامها حق النقض في مجلس الأمن، وكذا أهمية التمسك بذلك التحالف لتجنب وقوع حرب أمريكية - إيرانية، خاصة بعد توسيع البلدين مجال التدريبات البحرية المشتركة والإستمرار في الإتفاقات السرية لبيع الأسلحة إلى طهران، ما يمثل في مجمله مكسبا مشتركا لإستعراض القوة، فلأول مرة منذ الثورة الإيرانية تشارك إيران تدريبات عسكرية في مياه الخليج والمحيط الهندي إلى جانب دولتين قوتين مثل روسيا والصين في رسالة واضحة للولايات المتحدة وحلفاءها بأن طهران القدرة على ترتيب تحالف مضاد لهم وضمن مجالهم الحيوي.

إلا أن التعويل الإيراني على هذا التوجه سيكون خالي في أحد أوجهه من العقلانية نظرا لأن ما تعتبرهم حلفاءها ما هم إلا قوتان تسعيان لتغيير النظام الدولي (التعددية القطبية) عبر الفواعل الإقليمية ذات التأثير في قضايا السياسة العالمية، لذا فهي تتعامل مع إيران كجسر لتمير أهدافها بعيدة المدى خاصة أنها تدرك جيدا أن إيران تمثل لاعب ذو أعباء لا يجب الوثوق به .

تحاول إيران عبر حلفاءها في المنطقة تهدئة الإضطرابات السياسية والشعبية في بلدانهم في الوقت الراهن، ومنع إثارة أي توتر سياسي مع أحزاب أخرى (سنية، كردية) في مناطق التنوع العرقي، والأكثر أنها تحاول إفتعال مشاكل شيعية- شيعية لإلهاء المكونات الأخرى بها، كما حدث في مشكلة ترشيح وزير الداخلية العراقية بين الكتل الشيعية.

من جهة ثانية ستعمل إيران على إرخاء الوضع الأمني على الحدود العراقية- السورية المناطق ذات الأغلبية السنية، والتي باتت تسيطر عليها ميليشيات الحشد الشعبي العراقية في شقها التابع للمرشد الأعلى بترك ثغرات أمنية تشغل المكون السني وتظهر الحشد حامي الحمى في المنطقة الحدودية .

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

كما أننا لو قرأنا التحركات الإيرانية ضد القواعد العسكرية الأمريكية في العراق نجد أنها إعتمدت على مبدأ جس النبض الأمريكي حول شن حرب دامية ضد إيران وإلا فمن غير الوارد ان يكون العراق نقطة المواجهة لعدة اعتبارات تعيها السلطة الإيرانية جيدا، أهمها ¹:

✓ الجوار الجغرافي لإيران مع العراق (حدود مشتركة) يمنعها من تفضيل العراق ليكون ساحة المواجهة المحتملة، على العكس من سوريا التي تتوسط العراق ولبنان اللتان تمثلان عمقا استراتيجيا للمليشيات الشيعية.

✓ يتوسط سوريا العديد من القوى الدولية والإقليمية ذات المصالح المتشابكة، كما يحكمها نظام معادي للقوى المناهضة لإيران على رأسهم الولايات المتحدة وإسرائيل مما يوفر لإيران مجال مناورة أقوى وأوسع عكس العراق.

✓ وجود إسرائيل على الحدود السورية يكسب المواجهة بعدا إسلاميا يمكن لإيران إستغلاله.

إلى أنه من غير المحتمل على الأقل في المستقبل القريب أن يدخل الرئيس "ترامب" في حرب مع إيران، لعدة أسباب، من أبرزها أن الحركات المناهضة للحرب داخل الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تصبح أكثر قوة ضده، وهذا سيمنعه من الدخول في أي حرب خارجية في عام الإنتخابات الرئاسية الأمريكية.

وعلى غرار وجوب الاستفادة من التاريخ، يضع "ترامب" نصب عينيه مصير الرئيس "جيمي كارتر" بعد أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران عام 1979م، حيث أدت هذه الأزمة إلى خسارة "كارتر" في الإنتخابات الرئاسية التالية وعدم فوزه بولاية ثانية.²

كما أن إستمرار الوضع على ما هو عليه بعد إعلان إيران إنسحابها تدريجيا من الإتفاق النووي لفيينا في ماي 2019م يمثل لها في أحد جوانبه مكسبا سياسيا ودبلوماسيا

(1) أنس محمود الشيخ، "سيناريو التحرك الإيراني في مواجهة أمريكا"، في <https://www.kurdistan24.net>: [t/ar/opinion/e5255e91-9c16-4708-bdd3-cc51ed38f815](https://www.kurdistan24.net/t/ar/opinion/e5255e91-9c16-4708-bdd3-cc51ed38f815) (2019/01/25).

(2) المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، "كيف ستتعامل ادارة ترامب مع ايران"، في: <https://futureuae.com/ar-AE/Activity/Item/160>، (2020/01/23).

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

فهي تريد بذلك زيادة الضغط على الشركاء المتبقين في الاتفاقية من أجل الحصول على الفوائد الاقتصادية الموعودة رغم العقوبات الأمريكية، وهو بدوره ما سيوسع فجوة الخلاف بين المصالح الأمريكية والدول الأوروبية.

فضلا عن خسارة الولايات المتحدة الأمريكية لمصداقيتها أمام العالم في تناقض بين الأقوال والأفعال كما حدث مع الأكراد وأيضا اهتزاز قدرتها على فرض سيطرتها على دولة اقليمية بتغيير سياستها الخارجية، وفي هذا الصدد، تقول "إليزابيث سوندرز"، عالمة سياسية بجامعة جورج تاون: " لم يتضح بعد ما مدى المصداقية التي تتمتع بها الولايات المتحدة لعقد إتفاقية لمنع الإنتشار النووي مع عدو.. هل يمكن لأي شخص أن يدخل معنا في إتفاق يشبه صفقة إيران مرة أخرى؟"¹

لذلك فحسب الإرهاسات الآنية فإن إيران ستبقي على مسارها في خرق ما تبقى من الإتفاق بشكل تدريجي وضاعط .

وعلى صعيد الحفاظ على المكاسب المحققة في سوريا، وفي ظل ظروفها الحالية الصعبة ستحاول إيران الإبقاء على الوضع الراهن تحسبا لأي مساومات مقبلة، خاصة أنها تدرك جيدا أن حلا سياسيا ناجزا وشاملا وفق القرار الدولي 2254، ومسار اللجنة الدستورية لن يحصل على المدى المنظور، وبالتالي ستعتمد سياسة الركون الى المناطق النفوذ والبناء عليها لتكوين الدينامية الأبرز لمحركات المشهد السوري، ما يمكنها من حماية مكاسبها وعدم خسارتها لمسرح جيو-سياسي مهم كسوريا، فضلا عن كسب الوقت لحين إتضاح ما ستسفر عنه الإنتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة.²

في الواقع، ومهما ستكون نتائج الإنتخابات القادمة فستضطر كل من إيران وأمريكا للرضوخ إلى طاولة المفاوضات بعد الوصول إلى معادلة صفرية لم تحسم لأي منها، ولكن

(1) عربي بوست، "المحصلة صفر.. لم يخرج أحد فائزاً من اغتيال قاسم سليمانى لهذه الأسباب"، في:

<https://arabicpost.net> ، (2020/03/23).

(2) معن طلع، الدور الإيراني في الأزمة السورية: التموضع والتحالفات والمستقبل (قطر: مركز الجزيرة للدراسات،

(2019)، ص.6.

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

السؤال المهم هو كيف سيكون شكل هذا الإتفاق وما أثره على سوريا بإعتبارها من أولويات الطرفين في تحديد موازين القوى الاقليمي والدولي؟

فمن المنطقي هذه المرة وبالنسبة للجميع الشروع في التفكير حول كيف سيبدو ترتيب " أفضل مقابل أفضل "، فكلنا نعلم أن الإتفاق الموقع سابقا لم يحظى برضا تام لكل الأطراف، فأيران تمت لو كان رفع العقوبات أكثر شمولاً، والأطراف الأخرى ليست راضية على الإقتراب السريع لنهاية المدة الزمنية لبعض الأنشطة¹.

وإلى غاية حدوث ذلك فستستمر إيران خلق صراع منخفض الشدة ضمن مجموعة عمليات ممنهجة في مناطق ذات التأثير كالخليج العربي وخليج عمان، وسوريا، طبعاً بدون الإعتراف بذلك أي عبر وسائل وأذرعها الخارجية، بغية تحسين وضعها التفاوضي مستقبلاً.

في سوريا أيضاً ستستمر طهران عبر ميليشياتها في التمدد والنفوذ، ولكن هذه المرة بشكل حذر مرتكزة على قوتها الناعمة مقارنة بمستوى التمدد خلال العام 2018/2019م، وذلك لعدم إثارة استفزازات الجبهات المناهضة لتحركها بشكل مباشر، خاصة بعد ما تعانیه من عزلة اقتصادية وسياسية واضطرابات داخلية، لذلك من الوارد أن تدعم التقارب الروسي- التركي والذي ينتج عنه تقريب المسافة مع النظام السوري ما دام ذلك يصب في مصلحتها الذي تعتبره إيران حليف يمكن الوثوق به، مع ضمان خروج أمريكي من اللعبة.

أي أنه بات هناك إدراك إيراني إلى ضرورة التوافق مع وضع التقاسم الجغرافي للنفوذ في سوريا في ظل عدم قدرة أي دولة فاعلة على تحقيق سيطرة تامة على حساب الآخرين، لذا فهي تعي جيداً أن الحلول التوافقية غير الصفيرية هي أمر ملح.

⁽¹⁾ لمراجعة رغبة الدول الغربية في تحقيق إتفاق أطول مدى، انظر: **E3 statement on the JCPoA, UK**

، **Prime Minister's Office**، (2020/01/12).

3-تراجع الدور الإيراني في سوريا :

يطرح هذا السيناريو العديد من المسارات ذات التمدد المستقبلي سواء المتوسط أو بعيد المدى، ذلك أن السياسة الإيرانية الإقليمية المتبعة منذ الثورة الإسلامية فرضت عليها تحديات داخلية وخارجية، كرست نتائجها إرباك إيراني في التعامل مع قضايا مناطق نفوذها وتحديدا سوريا.

فعلى المستوى الداخلي هناك مجموعة من المؤشرات تدعم هذا السيناريو أهمها:

في الواقع فإن النظام الثيوقراطي الإيراني الذي دام لأكثر من أربعين عاما يواجه خطر إستمرار بقاءه بسبب فشله المنهجي والوظيفي، وهو ما أظهرته الإنتفاضات الشعبية (2019،2017م) الداعية لوجوب الإلتفاف لداخل بتفعيل إصلاحات جذرية في كل المجالات، والتخلي عن منهج الانخراط في الأزمات الخارجية.

فبرغم من قدرة النظام على كبح الإنتفاضات السابقة إلا أن الأكيد ستشهد إيران إنتفاضات أخرى أكثر قوة وتماسك، خاصة بعد ظهور اتجاه فكري جديد عبر مواقع التواصل الإجتماعي تحت إسم (براندزام) بمعنى أطالب بالإسقاط، والتطبيق أمريكي لدرجات الضغط القصوى بعدها لن يملكه روحاني الكثير ليقدمه لشعبه، وهو ما يدعم سيناريو انهيار النظام ودخول الدولة في استفتاء حول نظام سياسي جديد يكون غالبا بين خيارين مدعومين جماهيريا (ملكي دستوري، جمهوري علماني)¹.

وهو ما سينعكس على السياسة الخارجية الإيرانية والتي في غالب ستتخلى على فكرة التوسع والنفوذ في جوارها الإقليمي بما في ذلك سوريا، وهنا سينهار تحالفها مع النظام السوري، إلا أنها لن تخسر المعركة هناك بل ستحاول تحصيل ما خسرت لبناء سوريا الجديدة .

(1)علي رضا نادر ،" مستقبل ايران السياسي غير المؤكد"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ، في <https://rasanah-iiis.org>، (2019/04/26).

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

من جهة ثانية، يفترض إستمرار الوضع المزرى الراهن في إيران في جانبه الإقتصادي والإجتماعي، جراء إستمرار الضغوط الأمريكية خاصة إذا تم إنتخاب إدارة ترامب لولاية ثانية (نوفمبر 2020م) وسط إستعلاء النظام الملاي والذي غالب سينهار، وما يؤكد هذه النتيجة عوامل من أهمها :

✓ الأولى مرتبطة بعوامل مالية وإقتصادية: فبعد العجز التجاري الناتج عن الحظر النفطي (عائداته بلغت في موازنة 2020/2019م ما نسبته 30%)¹ والمصرفي المفروض عليها بتراجع تراكم العملات الأجنبية في إحتياطها النقدي، وعدم كفاية الصادرات لتغطية واردات البلاد، مما سيدفع الحكومة إلى سحب مخزونها الإحتياطي دون تعويضه، وهو ما يدفع إلى تراجع سعر العملة المحلية وتزيد أعباء المعيشة على مواطنيها أكثر مما هي عليه.²

✓ يدفع العامل الأول إلى عامل آخر وهو زيادة شحن الشعب الإيراني للخروج في إحتجاجات بعد تآكل الطبقات الوسطى، وهي إستراتيجية إعتدها رجل الإقتصاد (ترامب)، من ثم تتسع فجوة الإنقسامات السياسية بين ما يدعو إليه الراديكاليون من جهة والإصلاحيون من جهة ثانية وهنا يسهل إختراق النظام وإنهياره.

وفي ظل تأزم الوضع المشار إليه سابقا ولتقادي السيناريو الأسوء، وهو إنهاء النظام الملاي الإيراني، سيحاول روحاني الضغط على الراديكاليين لإجراء إستفتاء شعبي حول مختلف القضايا الخلافية كالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ومبدأ تصدير الثورة، ومن الراجح رضوخ المرشد والقبول بمفاوضات جديدة مع الغرب حول الكثير من القضايا أولها برنامجها النووي، إلا أن ذلك لا يعني التنازل الإيراني التام عن سياستها النووي أو الاقليمية، وإنما تحجيم ذلك لبعض الوقت.

(1) شبكة النبا، " اربع سنوات على الاتفاق النووي الإيراني.. لحن الوداع"، في

<https://annabaa.org/arabic/studies/22025>، (2019/05/23)

(2) المعهد الدولي للابحاث الإيرانية، التقرير الاستراتيجي السنوي 2019، "الشأن الداخلي (الملف الاقتصادي)"، ص ص.

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

على المستوى الإقليمي، من الراجح تراجع النفوذ الإيراني في الدول الرخوة، بعد إندلاع الإحتجاجات الشعبية في العراق ولبنان ضدها، وهو ما سيكون نتيجته غلق ممر السلاح والجنود الذي كان سليمانى يعتمد عليه منذ بداية الأزمة من إيران إلى سوريا عبر العراق .

في الحقيقة كشفت الهجمات الإيرانية على القواعد الأمريكية في العراق على محدودية العقيدة والقوة العسكرية الإيرانية، وأيضاً تناقض الخطاب والفعل، فبعد تقادي الحاق خسائر بشرية في صفوف القوات الأمريكية وكذا مهاجمة البحرية الأمريكية مباشرة في دول الخليج، وآخرها إسقاط الطائرة الأوكرانية والذي يمثل فشل ذريع للقوة الإيرانية، كل ذلك سيدفع بالجانب الإسرائيلي في المرحلة المقبلة الى تكثيف هجماته على الميليشيات الشيعية في سوريا، خاصة بعد مقتل السليمانى، ذلك أنه لا داعي للقلق من دولة تدعي القوة .

ستشهد الفترة القادمة على الأرجح إستمرار الإرباك في العلاقات الروسية - الإيرانية بعد إخفاقات هذه الأخيرة داخليا وخارجيا، والتي ستشكل عبئا على المصالح الروسية خاصة بعد إنتفاء المصالح بينهما ببقاء الأسد وتجميع المعارضة في بقعة واحدة، وهو ما يتضح أكثر بعد إرتفاع مستوى التنسيق الروسي- الإسرائيلي بالتعاضي عن الهجمات الإسرائيلية تجاه الميليشيات الإيرانية في سوريا، بإعتباره مطلب مشترك بين البلدين قبل تشكيل المؤسسة السورية الجديدة، ربما ستحاول روسيا لتحقيق ذلك أيضا بخرق هيكلية الفرقة الرابعة للجيش السوري بالضغط على الأسد بإعادة تشكيلها ضمن فرق موالية لروسيا، وهو أمر وارد خاصة بعد تصنيف الإدارة الأمريكية للحرس الثوري الإيراني على أنه منظمة إرهابية .

من الراجح أن تكثف وحدات تنظيم الدولة (الرجوع بقوة) هجماتها في المناطق التي تسيطر عليها ميليشيات إيران وحزب الله مستغلة بذلك حالة الإرباك الذي تعانیه بعد مقتل قائد فيلق القدس وتراجع التمويل بسبب سوء الوضع المالي، فبعد أن كانت الإستهدافات

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

تقتصر على دير الزور فإن المرحلة القادمة ستتوسع إلى باقي المناطق الحدودية بوكمال والبادية وحمص وصولاً إلى دمشق.¹

إشتداد الخناق على إيران يؤثر بشكل أوتوماتيكي على النظام السوري وموازين القوى هناك، وهو ما ستعتمد عليه الإدارة الأمريكية في المرحلة المقبلة وبشكل دقيق، خاصة إذا تم تنفيذ قانون سيزر بكل بنوده، ما سينعكس على الجانب السياسي والإقتصادي للنظام السوري، وتضييق الخناق على رجال الأعمال في الحصول على العملات الأجنبية مما يزيد الطلب ويدفع بالليرة السورية إلى مزيد من التهاوي، وسياسياً لن يتمكن النظام من التوسع أكثر في المناطق الشمالية الغربية بسبب التكاليف التي تقدم للفصائل والمنظمات المساندة له، وهو ما سيفرض على روسيا إعادة حساباتها بعد تراجع أدوار حليفها السوري والإيراني وذلك بالإتجاه نحو إتفاق جديد مع تركيا تتحقق فيه المصالح بعيداً عن الشعب السوري.

المطلب الثاني: سيناريوهات التحرك التركي وأثره على مستقبل سوريا

من الواضح أن نشاط السياسة التركية وكثافة تحركها السياسي والدبلوماسي والعسكري في المنطقة وتحديدًا في سوريا التي تشهد حالة من السيولة والتعقيد، كان من أجل إعادة صوغ مقاربة تحسين الموقع والمكانة، لذلك سنحاول هنا تحديد إمكانات ومراجعات صانع القرار في أنقرة لتحقيق ذلك ضمن ثلاث سيناريوهات.

1-التراجع التركي عن ممارسة القوة الصلبة في سوريا:

فعلى إعتبار أنها تتبع من خلال هذا الإحتمال تحقيق هدفين رئيسيين يتمثل الأول في تحقيق نوع من التوازن الذاتي من خلال الإنطواء أو الإهتمام بالداخل لتصحيح الضعف فيه، وثانياً إنعكاس الضغوط الخارجية ضدها ومستقبل شكل ممارسة القوة لديها، مما يفرض عليها التراجع، وإن كان إحتمال مستبعد في المدى القريب.

(1) المرصد السوري لحقوق الانسان 2020، "التدخل الإيراني في سوريا بعد مقتل سليمان"، في : <https://www.syriahr.com>/التدخل-الإيراني-في-سوريا-بعد-مقتل-سليم/، (15/01/2020).

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

في سوريا يدرك صانع القرار التركي أن الجيش الروسي لازال متحكما بالمجال الجوي السوري وفوق إدلب تحديدا، وبالرغم من المحاولات التركية للخروج بإتفاق مع روسيا لإختراق هذه الأجواء للنيل من مواقع الجيش السوري، إلا أنها باءت بالفشل، وهو ما سيفرض على تركيا التراجع عن مناطق نفوذها خاصة بعد محاصرة الجيش السوري لمراكز مراقبتها العسكرية في ريف إدلب، وذلك لتفادي مواجهة مباشرة مع روسيا تدفع تكلفتها بالكامل .

هناك إحتمال في عودة تقوية التحالف الأمريكي مع قوات سوريا الديمقراطية وهذه المرة لن تسمح هذه الأخيرة بإستخدامها بدون ضمانات لتحقيق هدفها خاصة بعد تصريح إدارة "ترامب" أنها ستمنح قسد إيرادات حقول النفط في سوريا، لذا فمن الراجح أن تعمل قسد على رفع سقف مطالبها من إدارة غير مركزية إلى إستقلال إداري وعسكري في المناطق المسيطر عليها شرق سوريا.

غير أن هذا الإحتمال فيه كثير من التحديات والمغامرة من جانب الولايات المتحدة في علاقاتها مع تركيا على الأقل في ظل المعطيات الحالية، لذلك فمن الممكن أن تستخدمها أمريكا كورقة ضغط على تركيا التي باتت تنتهج سياسة إستقلالية وندية، وفي الحقيقة أن ذلك لا يقتصر على أمريكا وحدها بل مختلف الفاعلين في سوريا، وهو ما تأكده العديد من الأحداث منها:¹

- ✓ تركزت مصالح النظام وإيران على تحييد المناطق الكردية وأبعادها عن طريق حزب العمال الكردستاني.
- ✓ إستخدمت الولايات المتحدة قسد كقوة على الأرض لمحاربة تنظيم داعش وأداة ضغط في مواجهة تركيا .
- ✓ عملت روسيا على إستخدامها لكسب تنازلات من تركيا سواء في داخل سورية أو على الصعيد الاقتصادي والعسكري .
- ✓ الانقسامات كردية - كردية حول القيادة .

(1) عبد الرحيم سعيد، مستقبل المشروع الكردي في سوريا (اسطنبول: جسر للدراسات ، 2020)، ص.14.

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

وكننتيجة أساسية في حال لم يتحقق الإحتمال الأنف الذكر، سيتمكن النظام السوري من إرجاع وحدات حماية الشعب كقوة رديفة أو ضمن بنية الجيش نفسه، وإنهاء نموذج حكم الإدارة الذاتية وإحلال الإدارة المحلية وفق دستور 2012م، وهو أمر وارد بعد خسارته للداعم الأمريكي، والأكد أنه إذا تم ذلك فسيكون بمباركة روسية وإيرانية، كما حدث في أوت 2016م (إتفاق حميميم)، فإن كان هذا يشكل مكسبا لتركيا من ناحية تقويض أهداف الحزب.

إلا أنه في هذه المرحلة سيخل بموازن النفوذ والسيطرة لصالح النظام السوري وحلفاءه، كما حدث قبل ذلك في معركة عفرين وكيف أن إيران مولت الحزب بأسلحة ومعدات لمواجهة تركيا، ربما ما يستعجل هذا السيناريو التراجعي بالنسبة لتركيا هو حدوث مؤشرات بدأت إرهاباتها وإن كان لم تظهر نتائجها بعد منها:

تفاهم روسي- إيراني جديد ولكن هذه المرة ضد تركيا بالإستدارة عن الإتفاقيات المبرمة والدخول معها في مواجهة عسكرية دائمة، لا تملك فيها تركيا والمعارضة السورية مسافة أمان للمناورة لإنحصارهم في نقطة واحدة (إدلب). وهو ما تحاول الولايات المتحدة طرحه كإحتمال وارد جدا، بإعتبار أن روسيا لا يمكنها الحفاظ على أي حليف ذلك أنها وإيران إستمرت في مهاجمة إدلب رغم الإتفاقيات المبرمة،

وفي هذا الصدد يقول جيمس جيفري: " لقد أوضحنا لأردوغان عدة مرات بأن جهوده لعقد صفقات مع الروس في شمال شرق سوريا وشمال غربها لن يجدي نفعا وها هو بنفسه يرى نتائج ذلك".¹

لدعم ما سبق، تتبني إيران وروسيا سياسة الضرب من الخلف عبر فتح المجال أمام خلايا تنظيم داعش النائمة لدخول إدلب عبر الريف الشرقي لحمى، خاصة أن حركة قسد أعلنت عن وجود 10 آلاف داعشي محتجزين لديها في مراكز إعتقال مختلفة، ولا يوجد

(1) مركز مستقبل الأبحاث والدراسات، "تداعيات العملية العسكرية التركية في الشمال السوري"، في: <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5031>، (2019/09/17).

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

ضمانات بإمكانية السيطرة عليهم في ظل الإندفاع التركي، وهو ما سيجبر تركيا عن التراجع عن ما حققته منذ دخولها المباشر في سوريا.¹

من الوارد إذا تم تحقيق الإحتمال السابق فلن يكون إلا بمباركة أمريكية لتحجيم القوى الإقليمية، وبما أن روسيا حليف تكتيكي فقط لإيران، فقد تسمح لإسرائيل بمهاجمة مكثفة على الحدود السورية المحمية إيرانيا لقصفها وإنهاكها، وبذلك تخرج كل من ايران وتركيا من اللعبة السورية .

إلا ان هذا السيناريو الأخير يصطدم بالعديد من التحديات، أولها بالداخل الأمريكي المناهض لأي توافق مع روسيا التي تسعى لإلغاء الهيمنة الأحادية في النظام الدولي هذا من جهة، كما أن تركيا تبقى دولة إستراتيجية مهمة في حسابات الطرفين لا يمكنهما التخلي عنها في ترتيب المنطقة، كما يواجه التحدي الآخر في أقرب نتائجه تعويم أنقرة لأوروبا بفتح ملف اللاجئين .

2-سيناريو التصعيد التركي في سوريا:

يدفع هذا السيناريو إلى توسيع تركيا نطاق التدخل بالقوة في سوريا تحت ذريعة المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وإتفاقيات أضنة وسوتشي وأستانا، لتوفير الأمن والإستقرار في المنطقة، وحماية حدودها وشعبها.

من الواضح أن تركيا لن تقف مكتوفة اليدين أمام إختراقات النظام السوري لإتفاق سوتشي وبدعم روسي، لذا ستعمل على إطلاق عمليات مكثفة، لخفض تصعيد النظام السوري، فالهجمات الأخيرة كانت مقدمة من النظام السوري للإقتراب من الحدود التركية، فيما تعتبر أنقرة إدلب وشمال سوريا عمقا إستراتيجيا لها، حيث تنتشر قواتها في مناطق عمليات غصن الزيتون، ودرع الفرات.

(1)The Emirates Policy Center, "Russia–Turkey tension in Northwestern Syria :Causes and trajectories",<https://epc.ae/topic/russia-turkey-tension-in-northwestern-syria-causes-and-trajectories>,(25/06/2019).

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

من بين الإستراتيجيات التي قد تعتمد عليها تركيا في مرحلة تتسع فيها مساحة مناهضتها في مقابل ضيق مساحتها على أرض المعركة، هي العمل على إخراج كل طرف على حدى من اللعبة السورية لأن قدرتها لا تمكنها من خوض صراعات مع جبهات عدة، لذا من الراجح أن تكون إيران هي الأولى نظرا لإعتبارات كنا قد تحدثنا عنها مطولا، لذا تتجه تركيا إلى ضرب الميليشيات الإيرانية المقاتلة (حزب الله) مع النظام السوري، خاصة وأنها تعلم (تركيا) يقينا بعدم اكتراث روسيا بضرب ميليشيا حزب الله في سوريا، وهو ما ثبت بشكل متكرر لدى إستهداف إسرائيل للمواقع الإيرانية داخل الأراضي السورية. وقد تأخذ أنقرة هذا المعطى بعين الإعتبار وهي تستهدف قوات تابعة لإيران. كما من غير المستبعد أن تقوم تركيا بإستهدافها مواقع حزب الله في سوريا بصدد محاولة إستمالة الولايات المتحدة شديدة الإهتمام بتحجيم نفوذ إيران وقطع أذرعها في المنطقة.

إستمرار مسارات التصعيد التركي مع الأحزاب الكردية، فبعدها دعمت زيادة التمثيل الكردي في المعارضة السورية، ومنح مراكز قيادية لبعض عناصرها تم تغيير تعاملها معها لاحقا وصفة تصاعدية بعد انشاء مشروع (روج آفا)، والذي يمثل خطرا على الأمن القومي التركي، بإستخدام القوة العسكرية لمنع حزب الإتحاد الديمقراطي من تحقيق مشروعه ضمن عدة عمليات المشار لها سابقا، والتي مكنت من خلالها تركيا إنتزاع مناطق مهمة ما بين رأس العين شمال الحسكة وتل الأبيض شمال الرقة، والأكيد أنها لن تكون الأخيرة مادام هناك توافق روسي- أمريكي على تلك العمليات، فقد تندفع تركيا إلى الإنتشار شرق الفرات على عمق يتجاوز حدود المنطقة الآمنة وتدمير البنية التحتية العسكرية الكردية على غرار ما جرى في مناطق غرب الفرات، لذلك فمن الصعب الوصول إلى أي نوع من اللامركزية السياسية على إعتبار أن تركيا ستكون لها اليد العليا في تحديد حل القضية الكردية هناك.

هناك مؤشرات واضحة تؤسس لمراحل مقبلة تنتقل فيها أنقرة من دولة ضامنة إلى طرف مباشر في المعارك ضد النظام السوري، تحسبا لتوازنات جديدة خاصة بعد تراجع تعويلها على الاتفاقيات المبرمة مع روسيا و إيران، وما يدعم ذلك قوة الترسانة العسكرية التركية في سوريا من درعات(A4) ودبابات (M60)(M113) الأمريكية، وغيرها من

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

المنظومات الصاروخية، كما وصل عدد القوات التركية المنتشرة داخل منطقتي التصعيد إلى حوالي 10000 مقاتل.¹

كما أنها ستتدفع للإنتشار في شرق الفرات على عمق يتجاوز حدود المنطقة الآمنة لتدمير البنية التحتية العسكرية الكردية، على غرار ما جرى في مناطق غرب الفرات.

يواجه هذا التوجه التصعيدي التركي تحديات أولها ما هو داخلي بعد التراجع الاقتصادي وإشتداد الصراعات الحزبية حول السياسة الخارجية الأردوغانية، إضافة إلى العزلة الدولية التي باتت تعيشها بعد تبنيها إستقلالية واضحة في سياستها الإقليمية .

3-سيناريو التحرك التكتيكي الحذر:

ضمن هذا السيناريو تركز تركيا على عدم خوض حرب مع أي من إيران وروسيا، لكنها في الوقت نفسه تسعى لخلق ظروف وفرص تنثني تلك الدول عن التفكير بشن حرب مباشرة ضدها، ذلك بالعمل على تنويع خياراتها على صعيد السياسة الخارجية ولكن بشكل أكثر عقلانية، لإدراكها جيدا أنها لا يمكن أن تحقق مكاسب بعيدا عن بوابة الناتو والولايات المتحدة، إلا أنها ستستغل المفارقة الروسية لتطويع نقاط الخلاف بين الجبهتين لصالحها. الأكد أن تركيا ستحافظ على ورقتها الأخيرة في سوريا (إدلب) والتي أصبحت تشكل آخر معاقل المعارضة السورية.

فبالتمعن في صيرورة التحرك التركي يظهر لنا إقتراب تركيا من سيناريو الوكلاء الداخليين إستباقا لحال إستقرار الوضع في سوريا، بالعمل على ترك وكلاء داخليين إقتصادييين ومجتمعيين يؤسسون مجالس إدارية تحظى بإعتراف وضمانة دولية (روسية/أمريكية) ويشاركون في السلطة عبر "جمعية المناطق"، والتي تقرها مسودة الدستور الروسي المقترحة لتركيا، ومن جهة ثانية العمل على تعويم فصائل المعارضة ضمن جيش موالي في حديقته الخلفية، والراجح أنه لتحقيق ذلك يكون الانجاز بيد الإئتلاف الوطني، وهو سيناريو

(1) الترسانة العسكرية التركية في سوريا"، في: <https://arabi21.com/story/1251171>، (2019/03/06).

الفصل الرابع-جدلية العلاقات التركية الإيرانية بين الإستيعاب والإستبعاد وأثرها على النزاع السوري

يحاكي سيطرة حزب الله في لبنان بعد انسحاب الجيش السوري،¹ ولتأمين هذا الهدف قد تبقي تركيا على قواعدها العسكرية في المناطق الحدودية (الخط الأمني) بالإضافة إلى ترسيخ الشوكات الوظيفية كجبهة النصر وغيرها لإستخدامها في سوريا ومناطق أخرى برفع الهوية السنية المشتركة وهو ما تفعله إيران في المنطقة منذ سنوات.

من مؤشرات ذلك التنوع السياسي التركي هو تواجدها في الملف الليبي، فتركيا تريد تسوية سياسية هناك كنوع من سياسة المقايضة مع القوى المشتركة في الملفين وعلى رأسها روسيا بإبرام يالطا جديدة في ليبيا تحاكي مع حدث في سوريا هذا من جهة، كما أن ضمان إنقاذ حكومة الوفاق الوطني تحفظ لها مصالحها الإقتصادية في ليبيا.

وهو ما يشير له الإتفاق الموقع مع السراج يسمح لها بحقوق على مناطق واسعة من شرق البحر الأبيض الغنية بالمحروقات، والذي يلاقي إمتعاض مجموعة من الدول (مصر، الإمارات، إسرائيل).²

(1) جلال سلمي، الوجود التركي في ادلب..الى اين (مركز جسور للدراسات، جوان 2018)،ص.11.

(2) "تواجد روسي وتدخل تركي...هل تتجه ليبيا نحو سيناريو سوريا؟"، في:

<https://arabic.euronews.com/2020/01/01/will-libya-live-a-war-similar>:

شكلت الأحداث السورية منذ عام 2011م تهديدا حقيقيا للقوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة، والتي حاولت جاهدة لتغيير هذه التحديات إلى فرص تستثمرها في تحقيق أهدافها وقلب موازين القوى لصالحها في محادثات للمكانة الإقليمية.

فكل من تركيا وإيران تعتبر الأخرى منافسا للعمق الإستراتيجي للنفوذ في سوريا، وبالتالي واضح جدا أن كلا الطرفين ينظران بأن كل منهم يمثل خطر على الآخر، وهو ما يؤدي إلى التناقضات العميقة في المواقف بين الدولتين، نظرا لتضارب المصالح والأهداف المرجوة من الإنخراط في حرب داخلية خارج حدودهما القومية .

في هذا السياق تأتي إيران التي قدمت الخيار العسكري لحسم الصراع لصالح حليفها الأسد، وعبرت عن ذلك من خلال مواقفها السياسية المعلنة من مؤتمرات جنيف السابقة ومحادثات أستانا بكل جولاتها، بدعمها العسكري والسياسي والإقتصادي اللامحدود للنظام، والمرتبطة بشكل أساسي بتحقيق مشروعها التوسعي على حساب التسوية السياسية في سوريا. في الوقت نفسه تخوض معركة دبلوماسية بخصوص ملفها النووي، والذي يشكل معضلة العلاقات الدولية لطهران خاصة بعد إلغاءه، لذا فهي بحاجة إلى أدوات مختلفة داخلية وخارجية لمقاومة المحاصرة الإقليمية والدولية .

لذلك فطهران تحاول كبح إندفاعها في مواجهة مباشرة مع القوى الفاعلة هناك أهمها تركيا وروسيا الحليف الداعم للنظام السوري، هذه الأخرى تدفع باتجاه تقليص الدور الإيراني في سوريا، والتي تمارس ضدها سياسة الضرب من الخلف .

كما أن إيران تدرك بأن الوجود الروسي المكثف على الصعيد العسكري والسياسي في سوريا، يخصص من نفوذها الإستراتيجي ومن رصيدها المتراكم لدى النظام السوري منذ أكثر من 40 عاما.

أما التدخل التركي المباشر في سوريا فقد جاء ضمن توافق دولي، فهي لن تتورط في صراعات غير مدعومة ومحسوبة النتائج ما يجعلها تهدد بنيانها الداخلي ومستقبل دورها الإقليمي، وكان ذلك لإنعكاسات الملف السوري على أمنها الداخلي سواء في مسألة تدفق اللاجئين السوريين إلى الأراضيها، والذي وصل عددهم إلى أكثر من ثلاثة ملايين ونصف لاجئ ما يورق التركيبة الديمغرافية، والعبء الإقتصادي عليها. أيضا ما يمثله المحدد الكردي كتهديد تاريخي لوحدة الدولة التركية، ذلك أنها باتت ترى أن حدودها الجنوبية أضحت مع كيان كردي، يستكمل ملامحه على الأرض على غرار ما جرى لإقليم كردستان العراق.

كل ذلك دفع بالدول الثلاث (تركيا روسيا و ايران) إلى التحرك عبر إجراء مباحثات مشتركة أستانا وسوتشي، والتي حدة من دور الولايات المتحدة في تسيير وإدارة النزاعات الدولية بعد عجز مؤتمرات جنيف المتتالية في تحقيق أدنى مستويات التواصل بين الأطراف.

غير أن واقع الحال يكشف أن تلك المباحثات كانت على حساب السوريين، وقدمت لنظام السوري ما لم يكن يتوقعه، وهو ما يدفعنا نحو جملة من التصورات المستقبلية، تتراوح بين التصعيد والتراجع والتكتيك الحذر، التي يتم إفتراضها وفق معطيات واقعية تتحرك بإتجاهها ما بين المصالح وتقاسم النفوذ والإبتزاز وسوى ذلك.

إستنتاجات

يمثل النمط النزاعي الداخلي من العلاقات، بؤرة تشد الإهتمام الدولي للتدخل نحو توظيفه وتوجيهه لحماية مصالحه أو لإحداث تغيير في توازنات القوة الداخلية أو الإقليمية أو الدولية، وتستند في ذلك لتبريرات في ظاهرها إنسانية وحقوقية شرعية، وفي جوهرها لا تقي إلا أن تدور في فلك المصالح والأطماع (حرب بالوكالة)، بتكلفة شديدة تقارن دوما بتقدير المكاسب والخسائر.

يرتكز المسعى الرئيسي لهذه الدراسة في فحص إشكالية طبيعة التنافس القائم بين تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط، ومدى تأثير ذلك التنافس على مسار النزاع السوري، ما بين مستقبل الأمن السوري الداخلي والتوازن الإقليمي بينهما. ولقد تقدمنا بالإجتهد لتحقيق ذلك المسعى من خلال تحليل وتفسير مسوغات التحرك التركي والإيراني في قضايا المنطقة، والخاضعة لفكرة المنافسة على المصالح لترجيح كفة ميزان القوة كل لصالحها، بعد ما قدمته تداعيات أحداث 11 سبتمبر من صياغة مرحلة جديدة في سياسة البلدين الخارجية بتغيير التهديدات إلى فرص محققة، إستطاعتا من خلالها إعادة تعريف أساسيات دورهما في ترتيب المنطقة، عبر إستعراض كل منهما مقومات القوة الذاتية، في مسعى لإدارة المصالح الإقتصادية والإستراتيجية ضمن نهج سياسة براغماتية تجزئية، وتحت سقف دولي ملائم والذي عبر عنه بتماهي الدور الأمريكي، مع قرار تغادي الصدام المباشر.

بينما تمكنت الدراسة لاحقا، من فحص الإنعكاسات الآنية والمتوقعة من السلوك التركي والإيراني الخارجي على مستوى النزاع السوري. فوسط عنف السلطة الممنهج، وضعف وتشنت المعارضة بكل أطرافها، ناهيك عن براغماتية الفاعلين الإقليميين والدوليين الذين إكتفوا بإدارة النزاع، كلها مداخل أفضت لعرقلة حل النزاع السوري، وحولته من نزاع داخلي في سوريا إلى نزاع دولي على سوريا، نظرا لمدرك جل الأطراف أنها بمثابة مركز تحول ونقطة رهان لشكل ومستقبل توزيع القوة في النظام الإقليمي والدولي، ما دفع إلى تعزيز الصراع المظلوماتي المجتمعي (الأكراد)، والإحتقان الطائفي وتغييب الهوية الموحدة للمجتمع، وتآكل سيادة الدولة السورية لحساب الدول الضامنة (مصالح ذاتية)، ما يعني إمتداد التأثير إلى ما بعد المرحلة الإنتقالية.

برهنت الدراسة على صحة الافتراض الرئيسي، والذي مفاده: تسعى كل من تركيا وإيران لإستثمار النزاعات في المنطقة، بتحويلها من عبئ مركب متعدد الأوجه إلى فرصة لحسم القوة الإقليمية المهيمنة، سيما في إدارة النزاع السوري على إعتبار أنه نقطة الرهان على الحساب الرشيد والعقلاني في ممارسة الأدوار، بعيدا عن مستقبل سيادة وأمن الدولة السورية.

في منحى لإستعراض كرونولوجي للأحداث التي إتصلت بالنزاع في سوريا على مدار قرابة عقد من الزمن، والدلالات السياسية والميدانية لتلك التطورات ما بين الداخلي الخارجي، خصوصا بشأن مسار ودوافع إتخاذ القرار التدخل للقوتين الإقليميتين (تركيا وإيران)، وإرتباطات ذلك بالإنعكاس الفعلي والتغذية الإسترجاعية على مسار الحل في سوريا. نجد أن القوتين تتحركا ضمن الحساب الرشيد والعقلاني في ممارسة الأدوار وإختيار التحالفات، عبر الأعمدة المختلفة للقوة، والتي تتغير أولويات إستخدامها بحسب طبيعة الفاعل والتهديد.

فلتدخل الإيراني أهداف مرتبطة أولا بمشروعها التوسعي في المنطقة، والذي يمثل فيه نظام الأسد نقطة الإرتكاز، لذا هي تسعى لإعادة الوضع إلى ما قبل عام 2011م، في حين يتحرك منافسها التركي الذي يتقاسمها الجوار والتشارك العرقي (الأكراد/اللاجئين) تحت لواء حماية الأمن القومي، والتموقع تحسبا لمرحلة جني الثمار.

إذ بدا أن التمدد الزمني للنزاع يصب في مصلحة الأطراف الخارجية (تركيا/إيران)، فيما يضمحل تأثير القوى الداخلية الرئيسية، والمقترن بتآكل مبدئين دوليين، أولا، السيادة الوطنية للدولة السورية، بالإستناد إلى أنسنة التدخل والبقاء، وبتصاعد نفوذ الفواعل المسلحة من غير الدول بعد تعويل كل طرف عليها، وثانيا، فشل المبادرات الأممية والإقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين. وهو ما يسحب النزاع في أقصاه نحو التسوية بدلا من الحل.

فبالنسبة للفرضية الأولى التي مفادها: أن واقع التنوع والإختلاف في مجال وتصورات المقاربات النظرية الكلية والجزئية المعتمدة، يشكل متغيرا حاسما في تعميق القوة التفسيرية لها في ضبط السلوك الخارجي لدول ومتغيرات موضوع الدراسة.

أكدت الدراسة على صحتها، من خلال الشواهد القائمة على أن عالم اليوم يتجه نحو تغييرات متسارعة على العديد من الإتجاهات المتضادة تتخطى محاولة فهمها وتفسيرها، وهو ما يفرض تحديات غير متسقة المسار والتأثير في سلوكيات وقرارات الوحدات الدولية، وهنا نكون فعليا أمام تحدي التفسير النظري، والقائم على عدم إمكانية الإتفاق حول ماهي النظرية الأكثر قدرة على تفسير الواقع الدولي، ذلك أن فكرة الأفضلية تصطدم على الدوام بنسبية الحقيقة وإرتباطها بسياقات الزمان والمكان والفواعل وغيرها، وهو نفسه ما يدفع إلى الإستعانة بأطر نظرية في فروع خارج علم السياسة، كعلم الإقتصاد والإجتماع وغيرها، هذا من جهة، وحتى على مستوى الإفتراضات الأساسية لتحليل نظرية ما، لا يمكن لها أن تبقى بدون تعديل وتكييف مع التطورات الجديدة، من جهة ثانية.

في الحقيقة، لا يمكننا الجزم بأننا كونا تحليلا وإسقاطات موضوعية عن العلاقات بين تركيا وإيران في العديد من القضايا وبالأساس في سوريا، ولكن الأكيد هو أننا إستخدمنا مقاربات نظرية وأدوات تحليل تساعد في تحسين قدرتنا التفسيرية لتك العلاقة بمنظورات مختلفة (القوة والمصلحة، القيم والهوية، الدور، اللعبة الصفرية، التخطيط الإستراتيجي).

بالنسبة للفرضية الثانية التي مفادها: أنه بإمكان الطرفين التركي والإيراني تغيير الطبيعة العامة للعلاقات، والقائمة على الصراع السياسي إلى سياسة خارجية أكثر تقاربا وأقل تطرفا في تحييد القضايا العالقة، لدعم شراكة إقتصادية أكثر فاعلية .

برهنت الدراسة على صحة الفرضية، إذ جاءت الشواهد تؤكد، بأنه على الرغم من التاريخ الصراعى الطويل بين العثمانيين والصفويين (معاهدة قصر شيرين 1639م)، بعدها أخذت العلاقات منحى أكثر إستيعابا للمصالح الإستراتيجية، خاصة بعد منطوق حكومة حزب العدالة والتنمية في المحافظة على الحد الأدنى من العلاقات لإدامة القدرة على التأثير، وهو فعليا ما مارسه تركيا مع كل من إيران، وروسيا لاحقا. في الملفات المعقدة التي تتصادم فيها الأهداف (سوريا، العراق)، وهو نفسه ما تركز عليه إيران ضمن المدرك البراغماتي، على إعتبار أن أي طرف كان جزءا من العقدة، فهو أيضا جزءا من الحل.

إجرائيا، من الواضح أن العلاقة بين البلدين تستقر حول أربع إهتمامات مشتركة، تقتضيها المصالح النفعية في إستمرار ذلك التعاون على حساب الخلافات، وتبعدها عن فكرة الصراع المباشر، وترتكز على: المنافع الإقتصادية في ظل الأزمات، التنسيق العسكري ضد إنفصال كردستان العراق لعام 2017م، الضرورة الجيو- إستراتيجية والمعبر عنها عمليا، في الدعم المشترك للدوحة في الأزمة الخليجية، برغم من التحالف التكتيكي التركي مع السعودية في سوريا، كما تعتبر إيران مسألة التخلي عن ظهيرها الاقليمي في المسألة النووية سلوكا غير عقلانيا، أما المحدد الآخر، فيتمحور حول ما تمنحه القضية الفلسطينية لكل منهما كفرصة لعب دور إقليمي فاعل في ترتيبات المنطقة وتشكل تحالفاتها، بدعم نابغة من القيم وتقدير التاريخ والدين والمصالح.

صحيح أن العلاقات بين تركيا وإيران لم تصل إلى مستوى التحالف الاستراتيجي رغم ملفات التهديدات والحدود والإقتصاد..، إلا أنه لا يمكن إنكار القفزة النوعية في سياسة البلدين نحو القدرة على توازن منحي العلاقات، والقوة في الفصل بين المجالات، وهو ما سيستمر في ضبط إيقاع التنافس بعيدا عن المواجهة المباشرة.

أما بالنسبة للفرضية الثالثة التي مفادها: أن تداعيات أحداث 11 سبتمبر واستمرار مأزق النظام الإقليمي العربي ساهمت في إعطاء فرصة محققة لتركيا في بسط نفوذها، لما تملكه من مقومات تؤهلها للعب دور أكثر إستقلالية وتأثير، على حساب جارتها إيران التي تتراجع قدرتها على التكيف مع تطورات بيئتها الخارجية.

تعتبر صحيحة في شقها الأول والمتعلقة بفعالية تداعيات أحداث 11 سبتمبر وإستمرار مأزق النظام الإقليمي العربي في إعطاء فرصة محققة لتركيا في بسط نفوذها، لما تملكه من مقومات تؤهلها للعب دور أكثر إستقلالية وتأثير.

في الحديث عن إنهيار النظام الاقليمي العربي على حساب نظام الشرق الأوسط، نرتكز على ثلاث مؤشرات واضحة مرتبطة ببنية النظام (مؤسساته)، مواقف دوله (الأزمات)، أطماع دول الجوار (تركيا/إيران)، ما يعني إستثمار الدولتين لعقم ذلك النظام، والذي بدى أكثر وضوحا بعد العام 2003م، كفرصة لتمير الإستراتيجية التركية الجديدة في المنطقة،

والقائمة على مرتكزين أساسيين، أولهما مقومات القوة المشتركة التي تؤهلها للعودة شرقاً، وثانياً، متعلق بطبيعة العلاقات مع القوى الكبرى (إستثمار الجغرافيا)، بتفعيل دور الفاعل المستقل، والحامي والوسيط بتبني القوة الناعمة، وتفعيل نهج صفر مشكلات مع دول الجوار (سوريا، العراق، إيران)، التي يشكل المنظور الأمني مدخلا أساسية لعلاقات تركيا معهم، ضمن محاور مشتركة، كل ذلك رفع سقف الوجود التركي الدولي من جديد، خاصة بعد أن تمكنت من خلق أدوات سيطرة دائمة إقتصادية وعسكرية في شمال العراق.

أما على مستوى المكاسب الداخلية، فمن الواضح أن أردوغان إستطاع إستثمار أزمات المنطقة في إشغال الجيش التركي بالمخاطر الحدودية، لتمرير مشروع تغيير النظام السياسي التركي إلى النظام الرئاسي بعد فشل المحاولة الانقلابية 2016م.

خاطئة في شقها الثاني حسبما عرضته الدراسة، والمتعلق بالجانب الإيراني بتراجع قدرات إيران الذاتية بسبب عدم قدرتها على التكيف مع تطورات بيئتها الخارجية. إذ جاءت الشواهد تؤكد أن الخليج الذي تتمتع به إيران من الإعتبارات الطائفية والمصالح القومية، كانت نقطة الإرتكاز في تحركها ضد جارتها الشرقية والغربية، فالإطاحة بنظام صدام حسين وفر فرصة تاريخية لإيران في تحقيق مكاسب كبيرة (مشروعها التوسعي)، في فترة محدودة وبدون تكلفة مادية تذكر، بعد تحويل علاقتها مع العراق من عدو إلى تابع، عبر التحكم في العملية السياسية والأحزاب والجماعات المسلحة العراقية من أجل ترسيخ مكانتها كوسيط القوة الخارجي الرئيسي للعراق، فضلا عن قوتها الناعمة المتمثلة في المجالات الإقتصادية والدينية والإعلامية بدعم من السيستاني (سياسات الهوية الإثنية)، تحسبا لمأ فراغ الإنسحاب الأمريكي من هناك.

من خلال كل ذلك، فمن الصعب المفاضلة بين القوتين الطامحتين في الشرق الأوسط من حيث المكون السلوكي للقادة وصيغ المكاسب والخسائر المقترنة به، فكل واحدة تشكل في إحدى القضايا قوة إضافية على حساب نفوذ الأخرى. كما أنه من الصعب بروز قوة إقليمية مهيمنة على الأقل في المنظور المتوسط، ذلك ببساطة لعدم توفر كل مقومات القوة في إحدى الدول الطامحة، كما أن المعوقات الخارجية (الدور الأمريكي) يمنع نشوء قوة مستقلة.

الفرضية الرابعة تقوم على أنه كلما ظل نطاق عمليات التدخل الدولي والإقليمي المباشر في سوريا خاضعة لفكرة المنافسة والمصلحة لترجيح كفة ميزان القوة كل لصالحها، زاد تعرض السيادة الوطنية السورية للتآكل بعد تراجع قدراتها الوظيفية، كما أضفى ذلك إلى خلق بيئة رخوة لتنامي أدوار الفاعلين من غير الدول على حساب حل النزاع السوري.

برهنت الدراسة على صحة الفرضية، إذ جاءت الشواهد تؤكد: أن الفواعل المسلحة من غير الدول تستند في زيادة قدرتها التأثيرية في النزاعات الداخلية على محددتين، الفراغ الأمني، والدعم الخارجي كسبب لإستفحال العنف، وهو ما حدث في سوريا، فإستناد تلك الفواعل المسلحة بكل مسمياتها لمحدد الهوية (التجريم الفئوي)، لا ينفى البعد البراغماتي في سلوكها، وهو ما يتضح في درجة التنسيق مع قوى مناهضة إثر وجود أهداف مشتركة (التكيف المرحلي) تأقلماً مع الفرص والمثبطات، وطبعاً بحسب القدرات ومدى التأثير. فالدعم المختلف لتركيا لجبهة النصرة والجيش الحر كان لحفظ توازن القوة في مقابل الدعم الإيراني لحزب الله وقوات الحشد الشيعي، إلى أن تغير الوضع بعد العام 2014م ليشمل تنظيم الدولة (داعش)، الذي إستغل التناقضات الدولية، وسياسة الذراع البعيدة لإدارة أوباما في المنطقة لتحقيق أرض التمكين، ما دفع المعارضة المسلحة للتمسك بجبهة النصرة رغم التناقض التكتيكي لمحاربتة، ودعمت تركيا في السيطرة على الشمال السوري.

كما لعب قوات سوريا الديمقراطية نقطة إرتكاز للقوة الأمريكية دوراً محورياً في إطار الحرب على الإرهاب، بالرغم من الإمتعاض التركي وبعده الإيراني على تلك العلاقة، والتي كان من نتائجها (الحرب) تراجع في مناطق سيطرة المعارضة السورية على حساب النظام الذي أعاد تأهيل قدراته، وإستطاع تجميع المعارضة وحلفاءها في نقطة واحدة (إدلب). أما حول الإنتصارات التي يتحدث عنها دول التحالف حول القضاء على تنظيم داعش، فمن المرجح أنها مسألة صبر إستراتيجي للتنظيم ليعاود تشكيل نفسه.

الفرضية الخامسة تقوم على أنه: فرض تقدير القيادة السياسية للقوى الداخلية في الشأن السوري للتهديد والإستنزاف على حساب قوى خارجية بعد فشل المبادرات الأممية، إلى وجوب تضيق دائرة التحالفات لتقليص التنازلات في مقابل تحقيق أفضل المكاسب.

الفرضية صحيحة في شقها الأول حول فرض تقدير القيادة السياسية للقوى الداخلية في الشأن السوري للتهديد والإستنزاف على حساب قوى خارجية بعد فشل المبادرات الأممية. إلا أنها خاطئة في شقها المتعلق بنتائج ذلك، والدافعة إلى وجوب تضيق دائرة التحالفات لتقليص التنازلات في مقابل تحقيق أفضل المكاسب. وجاءت الدلائل على ذلك من خلال:

تتشارك الأنظمة العربية في تبني التدابير الضبطية السلطوية الممنهجة ضد شعوبهم، كما أن للعوامل الخارجية المحيطة الأثر البالغ في تحريك عجلة تلك الأحداث. ولم تكن سوريا بمنى عن ذلك.

ففي عام 2011م، ووسط إستبطن النظام في خلق حالة من الفوضى وتوسيع العنف لخلط الأوراق، توسع الإمتداد الأفقي للحراك الثوري، وهو ما دفع لإستدعاء أطراف الخارجية، والتي رأت في ذلك مكاسب وفرص إستراتيجية لا يمكن تجاهلها.

في البداية تم إستعانة النظام السوري بإيران عبر ميليشياتها الخارجية كحزب الله، الميليشيات الشيعية في العراق كقوة توازن (تحدي ديمغرافيا العلويين، الولاءات)، أمام المعارضة المدعومة من تركيا وبشكل أقل من الولايات المتحدة الامريكية، هذه الأخيرة التي تريد إقفال ملفات الشرق الأوسط المعقدة لتهمم بالعدو الحقيقي (الصين).

كما أن روسيا تحاول التحرك في سوريا ومناطق أخرى ضمن عملية إنتقال القوة وإعادة توزيعها بين الدول، في محاولة للتموقع في مناطق الفراغ (نظرية إنتقال القوة). فيما تتخبط المعارضة في الفصائلية وغياب الحوكمة الإدارية والعسكرية، وإعتبار كل جهة أحقيتها في القيادة.

كما أن مسألة تضيق التحالفات لن تكون واردة، فبرغم مما يجري من إجتماعات بين أطراف دولية تدعمها إسرائيل لمناقشة تواجد إيران في سوريا، إلا أنه مع مستجد عودة نشاط تنظيم القاعدة بات من غير الممكن إزاحة إيران من المشهد السوري (تحالف نفعي)، كما أن سير الإتفاقات دون دعوة الأسد، دليل قاطع على فقدان النظام للشرعية والمكانة السياسية والسيادة. من جهة أخرى، فلا يمكن للمعارضة السياسية والعسكرية التخلي عن

دعم أنقرة، من الواضح أن هذه تبدي إستعدادها للتداول بشأن مقترحات التسوية التي طالما دفعت بالمعارضة السياسية لرفضها، ويعود ذلك إلى عدم ظهور علامات واضحة للحسم العسكري، كما أن إطالة أمد النزاع إستنزف الكثير منها. في مثال صارخ لذلك، تراجعها عن فكرة عدم المشاركة في التحالف الدول ضد الارهاب بدون استهداف نظام الاسد.

كل ذلك، تم وسط العجز المؤسسي والتقاوس الوظيفي للأمم المتحدة والجامعة العربية، هذه الأخيرة التي ناءت بنفسها للتوغل أكثر في سوريا بإحالة الحل في بيانها لمخرجات جنيف 1 الذي ترفضه إيران، أما على مستوى مبادرات جنيف المتعاقبة ذات الوجوه المتعدد أمام النتيجة الواحدة (الفشل)، فلم تستطع مواجهة الفيتو الروسي والصيني المتكرر في حماية نظام الأسد، وبذلك أصبح مجلس الأمن مجمع لقاءات دورية إعلامية لطرح المظالم لا لإيجاد حلول فعلية للنزاع. حتى مسألة التعويل على مسارات أستانا لم تعد مجدية، لإقتصارها على تحقيق مصالح الدول الضامنة الثلاث بعيدا عن التوافقات السورية- السورية، فما هي بعد سنوات على إنطلاقها لم يتم الخوض بعد بجدية في الشؤون السياسية، كمصير الأسد، اللجنة الدستورية، هذا إذا سلمنا جدلا قدرتها على حل كل هذه التشابكات، فإن ملفات أخرى تبقى مرهونة بحسابات أطراف لم تنغمس بشكل كامل في المواجهات (الولايات المتحدة، دول الأوروبية) في إنتظار غنائمها من سوريا كأعادة الإعمار، الأكراد، ما يعني بقاء الحل في سوريا مرهونا بالتوافقات الدولية.

من الواضح أن ما يحدث في سوريا شكل صورة نمطية (سلبية) في وعي الشعوب العربية أنه لا جدوى من الإنتفاضة، غير أنه وكما يقول الشاعر السوري عمر أبو ريشة:

لا يموت الحقُّ مهما لطمتُ * * * * * عارضيه قبضةً المُغتصبِ.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع النهائية

ا. القرآن الكريم:

01. سورة المطففين، الآية (26).

02. سورة المؤمنون، الآية (52).

03. سورة النساء، الآية (59).

اا. الوثائق الرسمية:

04. الأمم المتحدة، "تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية"، تقرير (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-الإسكوا-، 2009).

05. الإستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، "دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية"، (2012)

06. التقرير الإستراتيجي نصف السنوي الأول ديسمبر 2016، "مستقبل العلاقات الإيرانية- الأمريكية في عالم متحول"، (2017).

07. جامعة الدول العربية، "أبرز محطات الموقف العربي إزاء مجريات الأزمة السورية"، (2014).

08. _____، "بيان الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية أمام مجلس الأمن"، (31 جانفي 2012).

09. المركز الإقليمي للدراسات، التقرير الاستراتيجي نصف السنوي الأول ديسمبر 2016، "مستقبل العلاقات الإيرانية- الأمريكية في عالم متحول"، (2017).

10. مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، التقرير الإستراتيجي النصف السنوي الثاني، "الشأن الداخلي"، (2017).

11. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، "تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية"، (2002).

12. _____، التقرير الإستراتيجي العربي (2011-2012)، "تفاعلات وحسابات تركيا مع الحراك الثوري العربي"، (2013).

13. _____، التقرير الإستراتيجي العربي، "النظام العربي الإقليمي"، (2011)

14. _____، التقرير الاستراتيجي العربي 2011-2012، "إيران بين تفاعلات الداخل وتحديات الخارج"، (2013).

15. _____، التقرير الاستراتيجي العربي 2009، "جدل أمريكي حول مستقبل القوة الأمريكية والنظام الدولي"، (2009).
16. المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، "التقارب السعودي- التركي: الخلفيات، الدوافع والآفاق"، (2016).
17. _____، "دوافع التدخل التركي في سورية وإحتمالات توسعه"، (2016).
18. _____، مسألة اكراد سوريا- الواقع- التاريخ- الأسطورة، (2013).
19. _____، "مؤتمر السلام السوري (جنيف2) وتحديات البيئة المحلية والاقليمية"، (2014).
20. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إعلان موسكو وإنعكاساته على الصراع السوري والعلاقات الروسية- التركية، 2017.
21. المعهد الدولي للأبحاث الإيرانية، التقرير الإستراتيجي السنوي 2019، "الشأن الداخلي: الملف الاقتصادي"، (2019).
22. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، التقرير الإستراتيجي السنوي (إيران في 2018)، "الملف السياسي: الإنسحاب الأمريكي من الإتفاق النووي"، (2018).
23. _____، التقرير الإستراتيجي للمسألة الإيرانية لعام 2013، "الشأن السوري الداخلي"، (2014).

III. الموسوعات:

24. حجاب، محمد منير. المعجم الإعلامي. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.
25. عمر، أحمد مختار. معجم اللغة العربية المعاصرة. القاهرة: عالم الكتب، 2008.
26. الكيالي، عبد الوهاب. موسوعة السياسة. (ط.2). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.
27. المنجد في اللغة والإعلام. بيروت: دار المشرق الطبعة 27، 1984.

IV. الكتب:

28. إبراهيم، مصطفى. التحولات الاقتصادية في تركيا بعد 2002. القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 2018.
29. ابن منطور. لسان العرب. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ج.6، 1996.
30. أبو خليل، شوقي. معركة تشالديران-سليم الأول العثماني واسماعيل الصفوي. بيروت: دار الفكر، 2017.

31. أبو طال، حسن وآخرون. تركيا وتفاعلاتها الإقليمية. القاهرة: التقرير الإستراتيجي العربي، 2011.
32. أبو هلال، فراس. الموقف الإسرائيلي من الإنتفاضة السورية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2011.
33. _____ . إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2011.
34. أحمد، حسن ياسر. تركيا: البحث عن المستقبل . القاهرة: الدار المصرية، 2006.
35. أحمد، فاروق يوسف. ما هو الشرق الأوسط المعاصر: مدخل إلى إجابات متعددة . القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 1991.
36. إدريس، محمد السعيد وآخرون. إيران وتفاعلاتها الاقليمية - التقرير الاستراتيجي العربي . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011.
37. إسكندر، عمر. سورية .. أزمة نظام وثورة الشعب. القاهرة: مركز امية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013.
38. إسماعيل، علوي. دور نظرية الألعاب في تحديد السلوك الإستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية . جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية، 2018/2017.
39. أنيس، عماد. هل تنجح تركيا في اقامة منطقة أمنة شرق الفرات. إسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2017.
40. أوكمانيك، ديفيد وآخرون. العجز الأمني الأمريكي: التصدي لإنعدام التوازن بين الإستراتيجيات والموارد في عالم مضطرب . كاليفورنيا: مؤسسة RAND، 2015.
41. إيزدا، بيزن. مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران.(ترجمة: سعيد الصباغ). القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000.
42. باروت، محمد جمال، " من إتفاقات سايكس-بيكو إلى معاهدة لوزان عقد التحولات وآثارها البنوية"، أحمد أبو شوك وآخرون. في: من مرج دابق إلى سايكس-بيكو(1516-1916) - تحولات بين السلطة والمجتمع من الكيانات والإمارات السلطانية إلى الكيانات الوطنية- . بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2017.
43. بازكار، أنور حسين . نفوذ الهلال الشيعي في الشرق الأوسط.(ترجمة :علي شمدين) . طهران: مؤسسة إيديا للفكر، 2017.
44. باكير، علي حسين . الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية . الدوحة: المركز العربي للأبحاث، 2013.

45. بدر، نضال أحمد. الأبعاد الجيوسياسية لمشكلة المياه حوض مهر الفرات وأثرها على العلاقات التركية السورية. غزة : جامعة الأزهر، 2012.
46. البدران، عبد العظيم. كيف تحكم إيران. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2014.
47. بن أوف وآخرون. الشرق الأوسط خرائط جديدة ترسم. (ترجمة: سلسلة الزيتونة). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2011.
48. بهاء الدين، شيماء. خرائط القوى السياسية الداخلية في تركيا . القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016.
49. بورتشيل، سكوت وآخرون. نظريات العلاقات الدولية . (ترجمة: محمد صفار) القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.
50. بورشيفكايا، أنا . روسيا في الشرق الأوسط: الدوافع-الآثار-الآمال. (ترجمة: مركز إدراك للدراسات والاستشارات) مركز ادراك للدراسات والإستشارات، 2016.
51. البياتي، رعد حويد. الإقناع والتأثير ودورهما في إنجاح الدعوة الإسلامية. بغداد: الجامعة الإسلامية، 2010.
52. بريس، شمعون. الشرق الاوسط الجديد. (ترجمة : محمد حلمي عبد الحافظ) عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 1994.
53. تامر، عبادة . سورية في دائرة التوازن الإستراتيجي الاقليمي والدولي . دمشق: المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، 2015.
54. تركمان، عبد الله. تعاضم الدور الإقليمي لتركيا: مقوماته أبعاده ومظاهره وحدوده . تونس: دار النقوش العربية، 2010.
55. تشومسكي، نعوم و الأشقر، جليبر. السلطان الخطير -السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط - . (ترجمة: ربيع وهبة) بيروت: دار الساقى، 2007.
56. توفيق، سعد حقي. العراق وسياسة حسن الجوار مع تركيا وايران . بغداد: جامعة بغداد، 2010.
57. ثابت، عادل فتحي . النظرية السياسية المعاصرة (دراسة في النماذج والنظريات لفهم و تحليل عالم السياسة). الاسكندرية: الدار الجامعية.
58. جبار، ستار. التجربة الايرانية :المرشد الأعلى والنظام السياسي . القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019.
59. جبور، مازن . تقييم حالة الحراك الروسي في سورية . دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016.

60. ججاجحة، صدام أحمد. دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية في فترة 2002-2010 . الأردن : جامعة الشرق الأوسط، 2011.
61. الجحيشي، فراس محمد. التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة . الموصل: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.
62. جرجون، عرفات. العلاقات الخليجية الإيرانية: الصراع، الانفراج، التوتر منذ عام 2003 إلى حدود عام 2008 . القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2009.
63. جلال، احمد . صراع القوى المدنية -العسكرية و أثره على السياسة الخارجية التركية (2002-2010) . القاهرة :المكتب العربي للمعارف،2015.
64. جنداري، إدريس. الإسلام التقدمي في تركيا : قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية. مؤسسة مؤمنون بلا حدود،2012.
65. جندلي، عبد الناصر. التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الجزائر: دار الخلدونية، 2007.
66. جواد، خالد. السياسة التركية إزاء منطقة الشرق الأوسط 2002-2010. بغداد: جامعة بغداد، 2012.
67. جورج، قرم. تاريخ الشرق الاوسط - من الأزمنة القديمة إلى اليوم- . بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2010.
68. جول، محمد زاهد . التجربة النهضوية التركية :كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم؟ . بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013.
69. جول، محمد زاهد. الإنقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي . بيروت: دار ابن حزم، 2017.
70. حسان، سمر محمود. الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حزب العدالة 2002-2010. نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2012.
71. حسن أبو طال وآخرون، تركيا وتفاعلاتها الإقليمية. القاهرة: التقرير الإستراتيجي العربي، (2011)،
72. حسين، خليل. العلاقات الدولية: النظرية والواقع- الأشخاص والقضايا-. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.
73. الحكيمي، سليم. الاتفاق النووي الغربي- الإيراني: تداعيات السياسة وسباق الحصاد. مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية،2016.
74. حمادة، أمل. الخبرة الإيرانية. بيروت : الشبكة العربية للأبحاث، 2008.

75. حيدر، سراج. أثر البيئة الإستراتيجية على مستقبل السلام في سوريا. أم درمان: معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية، 2016.
76. خالدى أحمد و آغا حسين . سوريا وإيران: تنافس وتعاون. (ترجمة: عدنان حسن) بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1997.
77. الخالدي، هناء علي. التدخل الإيراني في الصراع السوري الداخلي 2001-2014. غزة: جامعة الأزهر، 2016.
78. خدام، عبد الحليم . التحالف السوري-الإيراني والمنطقة. القاهرة: دار الشروق، 2010.
79. خليل، محمد عبد القادر . التحرك التركي حيال عفرين..مسارات وارتدادات. القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، فيفري 2018.
80. دال، روبرت أ . التحليل السياسي الحديث، (ترجمة: علاء بوزيد، علاء الدين هلال). القاهرة: مركز الأهرام للنشر، 1993.
81. دني، إيمان. الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة . الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
82. دورتي، جيمس و بالاستيغراف روبرت. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. (ترجمة: وليد عبد الحي) الكويت : كاضمة للنشر، 1985.
83. الدوري، عبد العزيز. العلاقات التاريخية بين العرب والاييرانيين . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2001.
84. دوستال، جورج ميشال. تحليل لصراع المحلي والدولي في سوريا. (ترجمة: علي صارم) قطر: وحدة الترجمة والتعريب، 2017.
85. دوشاتيل، فرانثيسكا. الجفاف وتغير المناخ ودورهما في الإنتفاضة السورية، (ترجمة: مؤيد البني). الجمهورية، 2014.
86. الدويري، فايز. خيارات العمل العسكري ضد سوريا. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.
87. دياب، طارق. الوجود الإيراني في سوريا: اتفاقات ومسارات. القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 2018.
88. ديلكيسن، بول. العلاقات الدولية (مقدمة قصيرة جدا). (ترجمة: لبنى عماد تركي) مصر: الهنداوي، 2013.
89. راماني، صامويل .ما مدى قوة التحالف بين روسيا وايران. (ترجمة : كيو بوست) معهد ستراتفور للدراسات الاستراتيجية والامنية، 2018.

90. ربايعة، ابراهيم علي . إدارة الصراع والنزاع . شبكة الألوكة، 2002.
91. الربيعي، ولاء محمد . الخطاب الدعائي الامريكي ازاء الشرق الاوسط : دراسة تحليلية . العراق: جامعة بغداد، 2016.
92. الرحاحلة، أحمد سليمان .الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط :الفرص والتحديات .الأردن: جامعة الشرق الأوسط، 2014.
93. الرشدان، عبد الفتاح و الخماش رنا. تركيا والبرنامج النووي الايراني: حدود الاتفاق والاختلاف- 2002-2016-. بيروت: المركز العربي للابحاث لدراسة السياسات ،2016.
94. رشوان، حسين عبد الحميد .القوة والسلطة والنفوذ: دراسة في علم الاجتماع السياسي . الإسكندرية: مصورات، 2008.
95. ركن، غضنفر .الإسلام والنظام السياسي في الجمهورية الإسلامية. بيروت: مركز الحضارة، 2011.
96. رياض، محمد. الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط . بيروت: دار النهضة العربية، 1997 .
97. رياض، محمد. الشرق الوسط: دراسة في التطبيق الجيوبولتيكي. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1984.
98. رياض، محمد. الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا. القاهرة: هنداوي للتعليم، 2012.
99. زرقة، محمد علي. قضية لواء الاسكندرونة : وثائق وشروح. بيروت: دار العروبة، 1994.
100. زكريا، فريد . من الثروة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي. (ترجمة رضا خليفة) القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999.
101. زلاقي، حبيبة. تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية .جامعة بانتة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.
102. زين العابدين، بشير. الجيش والسياسة في سوريا 1918-2000 . لندن: دار الجابية ، 2008.
103. سالم، أحمد علي . الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية . بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
104. السامرائي، نزار. "الإشكاليات العربية الراهنة والمواقف الاقليمية والدولية"، في نبيل النصري، التقرير الاستراتيجي 2014. القاهرة: مركز العصر للدراسات الاستراتيجية، 2015.
105. سعيد، عبد الرحيم. مستقبل المشروع الكردي في سوريا. إسطنبول: جسور للدراسات، 2020.
106. السعيد، فؤاد. الديناميكيات المتغيرة في تركيا والتداعيات على العلاقات الامريكية-التركية . القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2008.

107. سلمي، جلال. الدور الإيراني في سورية التوصيف والسيناريوهات الممكنة. جسور للدراسات، 2018.
108. سليمان، حسن سيد. المدخل للعلوم السياسية. الخرطوم : دار جامعة افريقيا للطباعة، 2010.
109. سليمان، رائد حاج . أثر المتغير القيادي على العلاقات السورية - التركية وانعكاساتها على المشاريع المطروحة للمنطقة 2000-2011م. حلب: قسم الإقتصاد والعلاقات الإقتصادية الدولية، 2014.
110. سينكايا، بيرم. العلاقات الإيرانية - التركية بعد الاتفاق النووي - نموذج واقعي للتمايز - (ترجمة: احمد عيشة) مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2019.
111. الشاعري، صالح يحي . تسوية النزاعات الدولية سلميا . القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006.
112. شتا، سيد علي. نظرية الدور والمنظور الظاهري لعلم الاجتماع . الإسكندرية: مطبعة الاشعاع الفنية، 1999.
113. شرعان، عمار. مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم. برلين: المركز الديمقراطي، 2019.
114. شقيرات، أحمد صدقي. تاريخ الإدارة العثمانية في شرق الأردن 1864-1918. دار من المحيط إلى الخليج، 2016.
115. شلبي، علاء. البعد الثقافي في المبادرة الأمريكية للشراكة. القاهرة : دار المستقبل العربي، 2004.
116. شلبي، محمد . المنهجية في التحليل السياسي . الجزائر: دار هومة ، ط 2، 2002.
117. شلش، العتابي عبد الزهرة. توجهات تركيا نحو أقطار الخليج: دراسة في الجغرافيا السياسية. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2002.
118. شهاب، مجيد حميد. العراق - تركيا مقارنة جيوبوليتيكية. العراق: جامعة الكوفة، 2015.
119. صابر ، فرح . الخيارات الاستراتيجية لتركيا وموقع الوطن العربي منها . بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
120. صادق، ريز لطيف . العلاقات الأمريكية- التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية 2003 - 2011. الأردن: جامعة الشرق الاوسط، 2011.
121. صالح، هناء علي. التدخل الإيراني في الصراع السوري(2011-2014). غزة: جامعة الازهر، 2016.
122. الصبريني، غازي حسن. الدبلوماسية المعاصرة. الأردن: الدار العلمية الدولية للنشر، 2002.

123. صلاح، مصطفى. انعكاسات الضغوط ..الخيارات الاوروبية وتداعياتها على التدخل التركي في سوريا. المركز العربي للبحوث والدراسات، اكتوبر 2019.
124. طلاع ، معن. التغيير الأمني في سورية . مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2017.
125. _____ . السياسة الروسية تجاه سورية منذ أحداث الثورة. مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2015.
126. _____ الدور الايراني في الأزمة السورية :التموضع والتحالفات والمستقبل. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2019.
127. الطويل، أماني وآخرون. تصاعد الجدل حول النموذج التركي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2013.
128. الطويل، رواء زكي. الإقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية- التركية .العراق: جامعة الموصل، 2011.
129. عارف، نصر محمد. ابستمولوجيا السياسة المقارنة. بيروت : مؤسسة مجد الجامعية للدراسات والنشر، 2002.
130. عبد الحسين، ياسر. السياسة الخارجية الإيرانية : مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني. بيروت: المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015.
131. عبد الحي، وليد، " النظام الاقليمي العربي استراتيجية الاختراق و اعادة التشكيل". في التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
132. عبد الرزاق، حيدر. مكانة تركيا في المدرك الإستراتيجي الأمريكي: دراسة مستقبلية . العراق: جامعة النهرين، 2015.
133. عبد الغفار، محمد أحمد. فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية - دراسة نقدية وتحليلية. الجزائر: دار هومة ، 2003.
134. عبد الفتاح، عامر. السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011- 2014. نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2015.
135. عبد الفتاح، فكرت نامق. سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية للفترة 1953 - 1958 . جامعة بغداد: كلية القانون والسياسة، 1979.
136. عبد المولى، عز الدين. الأزمة الخليجية وإعادة تعريف القوة في العلاقات الدولية. مركز الجزيرة، 2018.

137. عبدال، منهل الهام. العلاقات التركية الإيرانية 1923-2003 دراسة في العلاقات السياسية والإقتصادية . عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014.
138. عبيدات، محمد و آخرون. منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات. الجامعة الأردنية: كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، 1999.
139. عتاب، غازي. سيناريوهات التدخل العسكري التركي في سوريا. اسطنبول: مركز جسور للدراسات، 2016.
140. العتيبي، منصور حسن. السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979-2000) . جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004 .
141. العزاوي، رديم يونس. مقدمة في منهج البحث العلمي . عمان : دار دجلة، 2007.
142. العساف، صالح . مدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الرياض: مكتبة العبيكة.
143. عساف، علا . لواء الإسكندرون بين الواقع السياسي والقانون. بيروت: جامعة بيروت العربية، 2016.
144. العسكري، عبود عبد الله. منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية. دمشق: دار النمير، ط2. 2004
145. العكلة، فراس. حرب المياه غير المعلنة بين العراق ودول الجوار. العراق: الجامعة الوطنية العراقية للمجتمع المدني، 2010.
146. علمي، منى. التورط العسكري لحزب الله في سوريا ودوره الاقليمي الأوسع. المملكة العربية السعودية: مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث، 2017.
147. علي، برغوث. العلاقات العامة أسس نظرية ومفاهيم عصرية . القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية. 2007.
148. علي، جليل عمر. السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط: 1991-2006 . السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2011.
149. علي، حازم. المياه الصراع الشرق الاوسط القادم. بيروت: المنهى للنشر والتوزيع، 2001.
150. عليان، عليان محمود. العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد النصف الثاني من القرن العشرين . برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2017.
151. عليوة، السيد. صنع القرار في منظمات الإدارة العامة . القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1987.
152. عمار، رضوى. تحالفات متغيرة: مآلات التدخل العسكري التركي في الازمة السورية. الدوحة: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2018.

153. العمري، هاديا. الثورة السورية واحتمالية مشاركة السلطة. اسطنبول: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2019.
154. العناني، خليل. تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.
155. _____ . تركيا والولايات المتحدة الأمريكية.. مصالح متبادلة. مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، 2009.
156. عنتاب، غازي. التحالف الروسي- التركي- الإيراني في سورية . قطر: مركز حرمون، 2018.
157. عيراني، جورج و زيادة، رضوان. التحول الديمقراطي في سوريا والخبرة الإسبانية. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2009.
158. غازي، حسين. النظام الاقليمي الشرق أوسطي ومخاطره على الوطن العربي . نابلس: موقع فلسطيني، 2019.
159. _____ . الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية. دمشق: منشورات إتحاد كتاب العرب، 2005.
160. غزالي، عبد الحليم. الاسلاميون الجدد والعلمانية الاصولية في تركيا ظلل الثورة الاسلامية. القاهرة مكتبة الشروق الدولية، 2008.
161. غنيم، أحمد. المفهوم المكون للثورات العربية : الواقع والتحديات. القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2011.
162. فرج، أنور محمد. النظرية الواقعية في العلاقات الدولية -دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة . السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.
163. فرحان، عبد العزيز. تصور استراتيجي لمواجهة النفوذ الإيراني في اليمن وانعكاساته على أمن المملكة العربية السعودية. جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2014.
164. فريدمان، جورج. "مستقبل العراق، البحث عن توازن تجاه ايران"، في آدم روبرتس وآخرون. الإحتلال الأمريكي للعراق صوره ومصائره. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.
165. فهمي، عبد القادر محمد. النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية. عمان: دار الشرق 2010.
166. فولر، جراهام. الجمهورية التركية الجديدة...تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي . أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009.
167. قادري، حسين. النزاعات الدولية: دراسة وتحليل. الجزائر: منشورات خير جليس، 2007.

168. قاسم، محمد محمد. المدخل الى مناهج البحث العلمي. بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1999.
169. قبلان، مروان. موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
170. قنديل، أحمد و عبيد هناء. أوروبا والربيع العربي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2012.
171. الكعبيكي ، يحيي أحمد. الشرق الأوسط والصراع الدولي. بيروت: دار النهضة العربية، 1976.
172. كوبريلي، حمد فؤاد. قيام الدولة العثمانية. (ترجمة: أحمد سليمان). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993.
173. كورو، أحمد. سياسة ذات مرجعية دينية بدولة اسلامية: هل يمكن ان يكون حزب العدالة والتنمية نموذجاً للإسلاميين العرب؟. الدوحة: مركز بروكناج الدوحة، 2013.
174. كيمن، فؤاد. توجهات تركيا وإيران في الشرق الاوسط سياسات ومصالح. ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.
175. كينزر، ستيفن. العودة إلى الصفر: ايران وتركيا ومستقبل أمريكا. (ترجمة: انطوان باسيل) بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012.
176. كينوش، نقشه. السياسة المائية لإيران في العراق.. حلول مؤجلة ونزاع مستمر. طهران: المعهد الدولي للدراسات الايرانية، د، ت، ن.
177. لاريجاني، محمد جواد. مقولات في الاستراتيجية الوطنية (شرح نظرية أم القرى الشيعية). (ترجمة: نبيل علي العتوم) لندن: مركز لعصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، 2013.
178. لويد، جونسن . تفسير السياسة الخارجية . (ترجمة: مفتي بن احمد، محمد السيد سليم) الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989.
179. مارسيل، ميرل . السياسة الخارجية. (ترجمة: خضر خضر) طرابلس: جروسبيريس.
180. مالك، أنور وأخرون. الثورة السورية محرقة حزب الله . عمان: دار عمان للنشر والتوزيع، ط.2. 2015.
181. ماير، سيباستيان وهيرد شميدت فيور. السياسة الخارجية والأمنية لألمانيا في سوريا والعراق -2011- 2016. (ترجمة: سامح الطيب) الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2016.
182. مبارك، سهى علي . الفكر الاستراتيجي الامريكي تجاه الشرق الاوسط . بيروت: دار النهضة العربية، 2017.

183. محفوظ، عقيل سعيد. سوريا وتركيا الواقع الزاهن وإحتمالات المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
184. محمد ، داليا اسماعيل . المياه والعلاقات الدولية-دراسة في أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية- . القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006.
185. محمد رياض. الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا: دراسة تطبيقية للشرق الأوسط(مؤسسة هنادي، 2014)
186. محمد السعيد، إدريس وآخرون. إيران وتفاعلاتها الاقليمية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011).
187. محمد مصطفى، يونس. النظرية العامة لعدم التدخل في شؤون الدول. جامعة القاهرة: كلية الحقوق، 2005.
188. محمود، حيدر جاسم. واقع السياسة الخارجية التركية حيال الإتحاد الأوروبي ومستقبلها الأردن: جامعة الشرق الاوسط، 2014.
189. المدني، أحمد عمر. العلاقات الأمريكية الإيرانية وتأثيرها على الوضع الفلسطيني الداخلي 2006-2009 . غزة: جامعه الأزهر، 2010.
190. المرشد، مي سامي. الدور الاقليمي لتركيا تجاه الشرق الاوسط 2002-2016. برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018.
191. مصباح، عامر. المدخل الى علم العلاقات الدولية. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009.
192. _____ .منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2، 2010.
193. مضر، الإمارة لمى. المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الإتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج . أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2005.
194. المعيني، خالد .الصراع الدولي بعد الحرب الباردة . دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر، 2009.
195. المقداد، محمد. أثر الصراع الإيديولوجي في الأزمة السورية: الجيش الحر وجبهة النصرة. الأردن: دار المنظومة، 2014.
196. مقلد، إسماعيل صبري. العلاقات السياسية الدولية - النظرية والواقع. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011.
197. الموسوس، صباح وآخرون. المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية. القاهرة: دار البشير للتوزيع والنشر، 2015.

198. مؤنس، فريد. **تركيا في المنظور السياسي الإسرائيلي**. إسطنبول: مركز رؤية للتنمية السياسية، 2012.
199. الموشير، مشعل. **أزمة المياه ومستقبل العلاقات العربية-التركية بعد وصول الحركة الإسلامية الى السلطة في تركيا**. دمشق: دار المجد، 2010.
200. ميرشايمر، جون. "الفصل الرابع: الواقعية البنوية". (ترجمة: ديما الخضرا)، في **نظريات العلاقات الدولية (التخصص والتنوع)**، تحرير: تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، بيروت: المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، 2016.
201. ميرشايمر، جون. **مأساة سياسة القوى العظمى**. (ترجمة: مصطفى محمد قاسم) الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2012.
202. السامرائي، نزار. "الإشكاليات العربية الراهنة والمواقف الاقليمية والدولية"، في نبيل النصري، **التقرير الاستراتيجي 2014** (القاهرة: مركز العصر للدراسات الاستراتيجية، 2015).
203. النعيمي، أحمد النوري. **النظام السياسي في تركيا**. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011.
204. _____ و الجميلي، حسين علي. **النظام السياسي في تركيا وإيران**. القاهرة: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2006.
205. النايف، حسام. **لواء اسكرونة-حكاية وطن سلب عنوة**. دمشق: منشورات الهيئة العامة، 2013.
206. النعيمي، لقمان. **تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة: دراسة في تطور العلاقات بعد الحرب الباردة 1991-2007**. الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، 2009.
207. النعيمي، لقمان. **تركيا والثورات العربية: تونس - مصر - ليبيا**. الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، 2011.
208. نوح، ضياء. **السياسة الخارجية الأمريكية ضد إيران - قراءة تاريخية**. مصر: المركز الديمقراطي العربي، 2017.
209. هاشم، فراس عباس. **النفوذ المتعظم ايران وأعباء التفكير الإستراتيجي حيال الصعود الإقليمي**. دمشق: دار المعتز للنشر، 2016.
210. هلال، علي الدين. **حالة الأمة العربية 2014-2015 الإحصاء: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.
211. الهيتي، صبري فارس. **الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.
212. هينبوش، رايوند. **سورية ثورة من فوق**، (ترجمة: حازم نهار) بيروت: رياض الريس للنشر، 2011.

213. واف، أمجيل راباسا و لارابي ، ستيفن. صعود الإسلام السياسي في تركيا. (ترجمة: إبراهيم عوض) بيروت: مركز نيماء للبحوث والدراسات، 2015.
214. واكيم، جمال . صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة عام 2011 . بيروت: دار المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011.
215. والكر، كريستوفر و لودفيغ، جيسكا. القوة الحادة: كيف تمارس الدول السلطوية التأثير؟. (ترجمة: صادق حجال وسمر سحقي) القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 2018.
216. ياسين، عمار حميد. إشكالية التنافس الأمريكي-الروسي دراسة في السلوك السياسي الخارجي حيال المنطقة العربية: دراسة نموذج الحالة السورية. بغداد: جامعة بغداد، 2017.
217. يلوح، رشيد. الفساد المالي والإقتصادي في إيران: قضايا وتحديات. الدوحة : المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2013.
218. يونس، رواء زكي. الإقتصاد التركي : الأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية- التركية. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010.
- v. المجالات والدوريات:
219. "أردوغان يجري اتصالات مع كل من شارون وعباس". صحيفة المستقبل، ع.129 (2005).
220. أبو النور، محمد محسن. "مستقبل الدور التركي والایراني في سورية"، مجلة شؤون تركية، ع.10(خريف2018).
221. أبو دياب، خطاب. "الفوضى الإستراتيجية: النزاع السوري واحتمالات التفكك في المشرق العربي"، مجلة السياسة الدولية، م.49، ع.195(يناير2014).
222. أحمد، حسين مصطفى. " الصراع في سورية و القوى الاقليمية و الدولية (دراسة تحليلية و مستقبلية)"، مجلة الاستاذ، م.2، ع. 221 (2017).
223. أحمد، عامر كامل . " الموقف التركي من الفيدرالية في إقليم كردستان العراق"، مركز الدراسات الدولية، مجلة دراسات دولية، ع.33 (2007).
224. إدريس، محمد السعيد. "إتجاهات معاكسة، مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية"، مجلة السياسية الدولية، ع.188(2012).
225. إينات، كمال. "العلاقات الإقتصادية بين تركيا وإيران"، رؤية تركية، ع.2 (السنة الخامسة).
226. باكير، علي . " المشروع الإيراني في المنطقة.. واقع ومستقبل ما بعد الثورات العربية"، مجلة البيان، ع.7 (2014).

227. _____ . "السياسات الجيوبولتيكية الإقليمية لإيران: تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة"، دورية مدارات إستراتيجية، ع.3 (مارس 2010)
228. بهلوان، عيسى. "التقاطع الجيوبولتيكي الإيراني-الأمريكي"، مجلة شؤون الشرق الأوسط، ع.84 (1999).
229. بوزكرت، عبد الله. "العلاقات الاقتصادية التركية الباهتة مع إيران"، مجلة الدراسات الإيرانية، ع.2 (مارس 2017).
230. بوزيدي، يحيى. "الدور الإيراني ومستقبل العلاقات السنية الشيعية"، مجلة رؤية تركية، ع.2 (2016).
231. البياتي، عارف خلف والجبوري ابراهيم ناصر. "الدور التركي في الأزمة السورية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، م.2، ع.4 (ديسمبر 2015).
232. تافل، ماريون هاروف. "الإجراءات التي تتخذها اللجنة الدولية للصليب الأحمر إزاء ارتكاب أعمال عنف داخل البلاد"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، ع.20 (ماي 2002).
233. تشبينار، عمر. "سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة"، أوراق كارنيغي للشرق الأوسط، ع.10 (سبتمبر 2008).
234. التميمي، ماريان حسن مغتاز. "موقف تركيا من الصراع العراقي- الإيراني (1980-1988)"، المجلة السياسية الدولية، ع.201 (2010).
235. توتشي، نتالي. "ابعاد الدور التركي في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، م.45، ع.182 (أكتوبر 2010).
236. الجابري، ستار جبار. "العلاقات العراقية البريطانية بعد 2003"، مجلة الاستاذ، م.1، ع.223 (2017).
237. جبريل، أمجد. "السياسة الاسرائيلية تجاه الثورات العربية : سوريا نموذجاً"، مجلة شؤون عربية، ع.151 (2013).
238. الجبوري، حسين علي والعبدي، أحمد حامد. "الأهمية الإستراتيجية لموقع سوريا الجغرافي بمنظور الجيوبولتيكا الروسية"، مجلة أبحاث، م.15، ع.1 (2018).
239. الجبوري، معتز عبد القادر. "الأدوار الدولية للقوى الكبرى تجاه الأزمة السورية"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، ع.10 (2012).
240. جفال، عمار. "التنافس التركي- الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز"، دراسات استراتيجية، ع.106 (2012).
241. جمعة، محمد. "شبكة معقدة: موقع الفاعلين من غير الدول في السياسة الإيرانية"، مجلة السياسة الدولية، م.49، ع.196 (أفريل 2014).

242. الجيادي، مؤمن خليل. " الهوية الوطنية السورية" ، مجلة تكريت، ع.16(2009).
243. حامد، محمد حازم . "موقف تركيا من فيديرالية إقليم كردستان العراق"، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، م.4، ع.15(2009).
244. حريزي، موسى وغربي صبرينة. "دراسة نقدية لبعض المناهج الوصفية وموضوعاتها"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع. 13 (ديسمبر 2013).
245. حمادة، أمل . "الصراع المقيد: الشرق الأوسط في التفاعلات الإيرانية-الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، م.49، ع.196 (أفريل 2014).
246. حمد، زياد يوسف. " الأزمة السورية دراسة في مواقف الدول المؤثرة فيها"، مجلة إتجاهات سياسية ع.6(ديسمبر 2018).
247. حموم، فريدة. "التدخل العسكري التركي في سوريا: اللجوء للقوة العسكرية في العلاقات الدولية"، مجلة إتجاهات سياسية، ع.3 (مارس 2018).
248. خزار، فهد مزبان. "أبعاد الموقف الجيواستراتيجي الإيراني من الثورات الشعبية في الدول العربية: ثورتى تونس ومصر أنموذجاً"، مجلة أبحاث البصرة، م.38، ع.1 (2013).
249. خميس، خلود محمد. "الازمة السورية واستراتيجية التدخل الروسي في المنطقة العربية"، دراسات دولية، ع.60 (2015).
250. _____ . "النزاعات الإثنية في إفريقيا و طرق إدارتها"، مجلة العلوم القانونية والإدارية، م.3، ع.2 (2014).
251. دشر، ميثاق مناحي. "النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والإتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة"، مجلة أهل البيت، ع.20(2015).
252. دياب، أحمد. "هل تسترجع روسيا تاريخها السوفياتي في الشرق الأوسط؟ حلفاء روسيا .. وإرث بري جينيف"، مجلة المجلة، ع. 1588 (أكتوبر 2013).
253. الربيعي، إسماعيل نوري. "صناعة الزعيم (قراءة في العقل الميكافيلي)"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع.8 (جانفي 2013).
254. الربيعي، ظاهر عبد الزهرة وفاضل ثناء إبراهيم . " الموقع الجيو-اقتصادي لسوريا وأثره على سياسة روسيا الإتحادية"، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، م.42، ع.6 (2017).
255. رشدان، عبد الفتاح . "العلاقات العربية- التركية في عالم متغير"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، م.14، ع.01 (أفريل 1998).
256. الرشدي، حسن. "تطور علم الجغرافيا السياسية وأثرها في فهم التفاعلات"، مجلة البيان، ع.6 (2009).

257. الزيداني، صلاح الدين أبو بكر. "الجغرافية الإستراتيجية (جيوإستراتيجية)"، مجلة التسليح، ع.31(مارس 2013).
258. زيغم، جميلة. "التنافس الدولي - دراسة في المفهوم وجهات نظر...؟"، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، ع.6(يون 2017).
259. سعيد، كرم. "تركيا وإيران حرب إقليمية باردة تسعفها المصالح الإقتصادية"، مجلة الدراسات الإيرانية، ع.2(مارس 2017).
260. سلامة، معتز. "أنماط التهديد الإيراني للأمن القومي العربي"، مجلة الدراسات الإيرانية، ع.2(مارس 2017).
261. سلمان، فراق داود. "العلاقات التركية - الإيرانية"، مجلة دراسات إيرانية، ع.10(2012).
262. السلمي، محمد بن صقر و الغنيمي، عبد الرؤوف مصطفى. "الجيوإستراتيجية الشيعية.. الواقع والمستقبل"، مجلة الدراسات الإيرانية، ع.1(ديسمبر 2016).
263. سليم، محمد السيد. "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، مجلة السياسة الدولية، ع.170(أكتوبر 2007).
264. شاكر، رنا مولود. "العلاقات الأمريكية-التركية بين الشراكة الاستراتيجية والتداعيات الأمنية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع.12(2019).
265. شيال، عزيز جبر. "العلاقات العراقية- التركية الواقع والمستقبل"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، م.5، ع.1(2012).
266. الشيخ، نورهان. "تحالف محسوب: محددات التوافق بين إيران و روسيا"، مجلة السياسة الدولية، ع.196(أفريل 2014).
267. الصفصافي، أحمد. "البراغماتية السياسية لحزب العدالة والتنمية في تركيا"، مجلة شؤون الشرق الأوسط، ع.21(2007).
268. صلاح عبد اللطيف. "اثر الاتفاق النووي الإيراني على القوى الإقليمية و الدولية"، مجلة فكر، ع.27(2015).
269. عادل، هبة. "أثر الميكافيلية في الفلسفة البراغماتية المعاصرة"، مجلة الاستاذ، م.1، ع.20(أكتوبر 2013).
270. عباس، خضير. "التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية التركية المعاصرة"، مجلة العلاقات الاقتصادية والإدارية، م.22، ع.88(2016).
271. عباس، عبد الأمير. "الموقع الجغرافي لتركيا وأهميته في الشرق الأوسط: دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م.4، ع.2(2015).

272. عبد الشافي، عصام. "الثورة المكبوتة :عوائق التغيير الشامل في السعودية وسوريا"، *السياسة الدولية*، ع.47 (2011).
273. عبد القادر، نزار. "الشراكة الروسية - الإيرانية في سوريا تأثيرها على الوضع الجيو-استراتيجي في الشرق الأوسط"، *مجلة الدفاع الوطني اللبناني*، ع.99 (جانفي 2017).
274. عبد المجيد، وحيد. "الشرق الأوسط بين التفكك والتفتت"، *مجلة السياسة الدولية*، م.49، ع.198 (أكتوبر 2014).
275. عبد الوهاب، علاء. "معاني الشرق الأوسط وحدوده"، *شؤون الشرق الأوسط*، ع.43 (1995).
276. عبود، غزوة سعيد. "الصراع الفارسي-العثماني وانعكاساته السلبية على العراق (1508-1914)"، *مجلة كلية التربية للبنات*، م.27، ع.1 (2016).
277. عبيد، منى حسين. "العلاقات العراقية-التركية وأثرها في إستقرار العراق"، *مجلة دراسات دولية*، ع.60 (2009).
278. العتيبي، عبد الله بن جبر. "النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية"، *شؤون إجتماعية*، ع.108 (شتاء 2010).
279. عثمان، أمانج علي. متغير السياسة الروسية منذ 2011، *المجلة السياسية والدولية*، ع.112 (2015).
280. العزي، غسان. "مشروع الشرق الأوسط الكبير: المواقف والخلفيات"، *أوراق الشرق الأوسط*، ع.33 (أغسطس 2004).
281. عقيل، وصفي محمد. "التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، *مجلة دراسات*، م.42، ع.1 (2015).
282. عكاشة، سعيد وعبد القادر محمد. "العلاقات التركية-الإسرائيلية من التحالف إلى الصدام"، *كراسات إستراتيجية*، ع.212 (2010).
283. علام، رابحة سيف، ابو القاسم، محمود حمدي. "الثورة السورية التعقيدات الداخلية والتوازنات الدولية"، *كراسات إستراتيجية*، ع.36 (2013).
284. علي، حنان مجيد. "السياسة المائية لدول الجوار وانعكاساتها على الأزمة المائية العراقية: دراسة إقتصادية"، *مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية*، ع.18 (2015).
285. العلي، مروان سالم. "النظام الدولي: دراسة نظرية في المفهوم و الخصائص آليات التغيير"، *مجلة الكوفة*، م.7، ع.20 (2014).
286. عوض، عبد العزيز. "ملامح النظام السياسي في جمهورية تركيا"، *شؤون الشرق الأوسط*، ع.24 (2010).

287. عوني، مالك. "المعضلة الإمبراطورية: خيارات إيران الصعبة غداة إتفاق لم يكتمل"، السياسة الدولية ، ع.174(2014).
288. غازي، دحمان. "المعادلات الحاكمة لعلاقات القوى المؤثرة والمتداخلة في قضايا المنطقة"، مجلة شؤون عربية، ع.175 (2018).
289. غازي، وداد جابر. "مجلس صيانة الدستور في جمهورية إيران الإسلامية.. واقع الدور في الحياة السياسية وآفاقه المستقبلية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية، ع.47 (2016)
290. قبلان، مروان. " المعرضة المسلحة السورية : وضوح الهدف وغياب لرؤية"، سياسات عربية ، ع. 2 (ماي 2013).
291. كاظم، أحمد عدنان واحمد جاسم محمد . " حزب العدالة والتنمية وإشكالية التحول نحو النظام الرئاسي في تركيا"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، م.3، ع.3 (2018).
292. كشك، أشرف . " التحالفات الإقليمية لإيران"، مجلة السياسة الدولية، ع.165(2006).
293. لعبيبي، قاسم محمد وعلي مظفر حسني. " العلاقات التجارية بين العراق وإيران بعد عام 2003-التحديات وسبل التطوير"، مجلة الادارة والإقتصاد، ع.110(2017).
294. لوبيموفا، غالينا. "نظرة عامة إلى علم النزاع وسيكولوجية النزاع" (ترجمة: نزار عيون السود)، مجلة الآداب العالمية ، ع. 128(نوفمبر 2006)
295. المالكي، علي جودة . " الموقف التركي من الإحتلال العراقي للكويت (1990-1991)"، مجلة الخليج العربي، م. 46، ع. (1-2).
296. محمد، أحمد سلمان . "النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع.62(2017).
297. المرسومي، عماد مؤيد . "أثر التغيرات السياسية في المنطقة العربية في السياسات الإقليمية وإنعكاساتها على العراق"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، ع.1 (2010).
298. المصري، بلال. "منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط: مقترح لإقامة ناتو عربي-إسرائيلي"، مجلة العلوم السياسية والقانون، ع.2(مارس 2017).
299. المصري، خالد. "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م.30، ع.2 (2014).
300. مصطفى، حمزة. "جبهة النصره لأهل الشام: من التأسيس الى الإنقسام"، سياسات عربية، ع.5(نوفمبر 2013).
301. المطيري، نواف منير . "الموقف الإيراني من الأزمة السورية: الأهداف والتحديات"، مجلة النهضة، م.15، ع. 4 (أكتوبر 2014).

302. المفرجي، محمد قاسم . " التوجه الاستراتيجي التركي حيال سوريا بعد 2002"، مجلة السياسة الدولية ،ع. 47(2015).
303. ملكاوي، عصام فاعور. " تركيا وخيارات المستقبل الإستراتيجية "، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، ع. 63 (2015).
304. ملي، أحمد. "التنافس الدولي على حوض قزوين"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني ،ع. 89 (2014).
305. النفيسي، عبد الله فهد. " إيران والخليج دياكتيك الدمج والنبذ 1978-1998"، مجلة السياسة الدولية، ع. 137 (1999).
306. نور الدين، محمد . " تركيا الى اين..؟! حزب العدالة والتنمية الاسلامي في السلطة "، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ع. 287(جانفي 2003).
307. نورالدين، محمد. "مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين"، مجلة الدراسات الفلسطينية، م. 21، ع. 82 (2010).
308. وهبان، احمد محمد . "تحليل إدارة الصراع: دراسة مسحية"، مجلة الجمعية السعودية للعلوم السياسية، ع. 14 (مارس 2014).
309. ياموت، خالد. "الصعود الإيراني الجديد العودة إلى الصفر في ظل صراع جيوسياسي دولي تقاطبي"، رؤية تركية ، ع. 2 (صيف 2016).
310. يوسف، أيمن. إيران في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية: من الإحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد"، مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب، م. 5، ع. 1 (2008).

٧٦. الجرائد:

311. "إيران: لوخيرنا بين تركيا وسوريا فسختار سورية بلا شك!". جريدة السفير، ع. 1324، الاثنين 21 جويلية 2011.
312. "ما هي أبرز التعديلات الدستورية في تركيا". جريدة الحياة اللندنية، في: 23 أبريل 2017.
313. الرشيد، نايف . " الفیصل: نظام الأسد عبء على شعبه ..والعاهل السعودي أبلغ الأسد 3 مرات بترك الفرصة لغيره". جريدة العرب الدولية، ع. 12151، الاثنين 05 مارس 2012.
314. رشيد، هلا. "قراءة في الدستور الإيراني". جريدة العرب الدولية، ع. 13557، 10 يناير 2016.
315. شلبي، السيد أمين. "السياسة الخارجية تبدأ من الداخل". جريدة الحياة، الاثنين 31 ديسمبر 2015.
316. صواليلي، حفيظ . " طهران يمكن ان تتحول الى قوة اقليمية في المنطقة ". جريدة الخبر الجزائرية، 04 أبريل 2016.

317. عيد، رياض. " يقظة روسية وغفلة عربية وثروات سورية تغلفها النار". *جريدة البناء*، ع. 3040، 18 جانفي 2019.

318. فرج، ريتا. " روحاني رئيسا.. انقلاب ناعم دون انقلابات". *جريدة الراي*، ع. 12420، الخميس 13 جويلية 2013.

VII. المقابلات تلفزيونية:

319. الأمين، حسين مؤرخ عراقي، "سوريا.. الدخول في الحرب كان خيارا"، (قناة العالم، الجمعة 18 سبتمبر 2018، 10:40 بتوقيت غرينتش).

320. الدوشي، بندر المحلل السياسي بجامعة الرياض، " واشنطن تبحث عقوبات ضد انقرة.. حرمان من الدولار"، (قناة العربية، الاثنين 14 أكتوبر 2019، KSA21:11).

321. رحال، أحمد المحلل العسكري السوري، " قراءة في الإتفاق التركي- الروسي حول شرق الفرات"، (تلفزيون سوريا، الاربعاء 23 أكتوبر 2019، 13:15 مساء).

322. رشاد، هشام رئيس جامعة العلوم السياسية برلين. " إيران تواصل انتهاك سيادة سوريا والعراق بخط سكك حديدية"، (العين الاخبارية، الإثنين 2018/09/03، 07:36 مساء بتوقيت أبوظبي).

323. لافروف، سيرغي، " مقابلة تلفزيونية مع وزير الخارجية الروسية، بعنوان روسيا قرار حظر الاسلحة المفروضة على ايران"، (قناة العربية، 2017/08/16، 10:50 صباحا).

324. منوتشين، ستيفن وزير الخزانة الأميركي، "الإعلان عن إجتماع لمجلس الأمن القومي لمناقشة فرض عقوبات على تركيا"، (قناة العربية، الخميس 30 جانفي 2019، KSA21:15).

325. موغريني، فيديكا، "مقابلة تلفزيونية مع نائبة رئيس المفوضية العليا للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي"، (قناة العربية نيوز، 21 سبتمبر 2017، 06:40 مساء KSA).

326. نشرة الأخبار، "سوريا تدفع رواتب الجيش بعملات مطبوعة في روسيا"، (قناة الآن الإخبارية، 2012/11/26، 20:58).

327. نشرة الأخبار، "سوريا تدفع رواتب الجيش بعملات مطبوعة في روسيا"، (قناة الآن الإخبارية، 2012/11/26، 20:58 مساء).

328. النشرة الاخبارية، "أنقرة: العقوبات الامريكية لن تمنع تركيا من اتخاذ قرارات تخص أمنها القومي"، (قناة المنار، الأربعاء 18 ديسمبر 2019، 17:45 مساء).

329. النشرة الإخبارية، "تصريح لافروف: أعمال واشنطن الأحادية في سوريا سبب غضب تركيا"، (قناة arabic RT، الاثنين 2018/01/21، 18:12).

330. وراء الحدث، "بين ناقلات النفط والدرون... كيف تشعل إيران حربا لا تريدها"، (قناة الغد، 2019/07/18، الساعة 16:39).

VIII. الرسائل الجامعية :

331. حشاني، فاطمة الزهراء. مصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى: دراسة مقارنة لافتراضات الواقعية والبنائية والليبرالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة باتنة 1 : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017.
332. حمشي، محمد . النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو اقتحام نظرية التعقد داخل الحقل، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة باتنة 1: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2016-2017.
333. لعريبي، خديجة . السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أطروحة دكتوراه. جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

IX. الندوات والأبحاث:

334. إشراقية، أحمد . "تصنيف النزاعات المسلحة بين كفاية النص والحاجة الى التعديل". (ورقة بحثية لمؤتمر التطبيق الأمين للقانون الدولي الإنساني)، الأردن، 2016.
335. بدري إبتسام ، "نظرية الدور في العلاقات الدولية"(محاضرة رقم 5 في مقياس مناهج البحث في العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة)، 2015.
336. بوروبي، عبد اللطيف . ورقة بحثية بعنوان: "الدبلوماسية والتفاوض"، (جامعة قسنطينة كلية العلوم السياسية)، 2010.
337. بولمكاحل إبراهيم، "الإطار المفاهيمي لدراسة النزاعات الدولية"، سلسلة محاضرات في مقياس تحليل النزاعات الدولية (جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم السياسية، 2017)،
338. حتاحت، سنان و الدسوقي أيمن، "التغيرات الديمغرافية القسرية في سوريا"، ورقة بحثية مقدمة لندوة بعنوان: الأزمة السورية وتحديات البقاء،(منتدى الشرق، ماي 2017)،
339. زاده، بيروز مجتهد، "القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيين منها"، تعقيب على أوراق الندوة الفكرية بعنوان: مستقبل القضية الكردية (مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر، 2008).
340. السهيل ، نايف عيد . العلاقات السياسية بين العثمانيين والصفويين منذ قيام الدولة الصفوية حتى معركة جالديران. حوليات مركز البحوث والدراسات التاريخية (جامعة القاهرة: كلية الآداب، 2009).
341. عبود أمير نجم ، أهداف السياسة الخارجية وعملية صنع القرار، "مقياس تحليل السياسة الخارجية"، محاضرة أقيمت (الكلية الإسلامية الجامعية، قسم العلوم السياسية ، 2017-2018)،
342. عوض، جابر سعيد ، "إقتراب تحليل النظم في علم السياسة"، ندوة دولية بعنوان: إقتربات البحث في العلوم الاجتماعية (جامعة الاقتصاد والعلوم السياسية ، 16-18 جوان 1992)،
343. مهدي، شحاتة ، "الأمن المائي العربي"، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الثامن حول مستقبل الأمن المائي العربي، (مركز الدراسات العربي الأوروبي، 21-23 فيفري 2000).

X. المواقع الإلكترونية:

344. مركز الجزيرة. "تبع السلام.. لماذا تخلى معظم العرب عن المعارضة السورية وتبنى رؤية الأسد؟"، في <https://alkhaleejonline.net> ، (2019/03/27).
345. "لواء إسكندرون قضية حساسة تنتشر فيها روسيا"، في: <https://alarab.co.uk>، (2020/04/16).
346. "سياسة توازن القوى بين روسو ومورغانثو: دراسة مقارنة"، في: <https://diae.net/6378> ، (2017/5/21).
347. أفيرز، فورين. "إيران وتركيا وروسيا من سيربح لعبة الشطرنج في سوريا". (ترجمة: مركز الجزيرة)، في <https://midan.aljazeera.net> ، (2018-01-23).
348. بالة، صباح. "الاقترب المؤسسي، الموسوعة السياسية"، في <https://political-encyclopedia.org/dictionary> ، (2016/06/05).
349. بشارة، عزمي. "صراع سياسي راهن عربي إيراني"، في: <https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/1/22> ، (2019/10/02).
350. حنفي، عبد العظيم محمود. "إشكالية العلاقات بين الداخلي والخارجي وفق رؤى المدارس الكبرى"، في: http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_29 ، (2017/02/24).
351. خميس، خلود محمد. "دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية تجاه إفريقيا بعد عام 2003" في: <https://www.iasj.net/iasj?func> ، (2018/10/13).
352. مركز الجزيرة، "عبد الفتاح السيسي يغازل ترامب بمعادة الاسلام السياسي فهل ألقى ورقته الاخيرة"، في: <https://www.aljazeera.net/news/politics> ، (2020/01/22).
353. ديبو، محمد. "سوريا بين الموقع الجيوسياسي والتوظيف الإيديولوجي"، مجلة الأخبار، في: <https://al-akhbar.com/Opinion/46397> ، (2016/08/27).
354. رجب، إيمان. إعادة تقييم النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الثورات، المركز العربي للبحوث والدراسات، في: <http://www.acrseg.org/36826> ، (2019/08/25).
355. الطويل، معتصم. "أين العملاق الصيني من الأزمة السورية؟"، في: <https://7al.net/2019/04/18> ، (2019/04/17).
356. عبد الحميد، علاء. "الدور الإسرائيلي في سورية السياسية"، في: <https://al-seyassah.com> ، (2019/10/01).
357. عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح. "الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي - إنجليزي" ، في: www.Kotobarabia.com ، (2016/02/25).

358. "مدخل لفهم الخارطة السياسية الكردية"، في: www.nusuh.org/66، (2017/12/14)
- يونغ، مايكل. "الإبتعاد عن النفوذ"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، في:
360. <https://carnegie-mec.org/diwan/76958>، (2018-09-14).
361. الشوربجي، منار. "القوة الحادة و الناعمة"، صحيفة البيان، 14 فيفري 2018، في:
362. "الجيش السوري الحر شوكة في خاصرة النظام"، الجزيرة نت،
<http://www.aljazeera.net/new/194dd8b-d454>، (2015/02/11).
363. مركز الجزيرة. "الأكراد في سوريا"، في: <https://www.aljazeera.net>:
[/s/2011/4](https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterview/s/2011/4)، (2019/10/22).
364. "أنقرة ترد على تصريحات لافروف: لن نسلم عفرين للنظام"، عربي، في
<https://arabi21.com/story/1085646>: (2019/02/11)
365. "التدخل العسكري التركي بسوريا يكشف إنقسامات معارضي أردوغان"، في:
<https://www.dw.com/search/?languageCode=ar&item>، (2019/03/26).
366. ضاهر، مسعود. "جنيف 2 وآفاق الحل السياسي في سوريا"، البيان،
<https://www.albayan.ae/opinions/articles/2014-01-29-1.2050476>
(2018/08/03).
367. نادر، علي رضا. "مستقبل ايران السياسي غير المؤكد"، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، في
<https://rasanah-iiis.org>: (2019/04/26).
368. "اربع سنوات على الاتفاق النووي الإيراني.. لحن الوداع"، شبكة النبأ، في
<https://annabaa.org/arabic/studies/22025>: (2019/05/23)
369. المرصد السوري لحقوق الانسان 2020. "التدخل الايراني في سوريا بعد مقتل سليمان"، في:
<https://www.syriahr.com>، (2020/01/15).
370. "العثور على أسلحة إيرانية بعفرين.. كيف ترد تركيا؟"، عربي 21، في:
<https://arabi21.com/story/1079679>، (2018/03/18).
371. مركز مستقبل الابحاث والدراسات، "تداعيات العملية العسكرية التركية في الشمال السوري"، في:
<https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5031>، (2019/09/17).
372. حمو، عمار. "رفض المعارضة حضور سوتشي يهدد اتفاقات" خفض التصعيد"؟"، في:
<https://www.almodon.com/arabworld>، (2018/01/27).

373. طلاع، معن. "المعارضة السورية: إعادة التشكيل و مسارات التسوية"، مركز الجزيرة، في:
<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/09/190919111337217.ht>
(2019/07/17)،ml
374. " ماهي جبهة فتح الشام"، عربي نيوز، في: <https://www.bbc.com/arabic>
[/middleeast/2016/09/160908](https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/09/160908) ، (2019/06/13).
375. حته، مصطفى. "فرعنة الخطاب في الإعلام الإيراني"، مركز دراسات، في:
<https://www.dusc.org/ar/article/1315> ، (2020/01/07).
376. طاهر، رانية. " الدور الاقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي"، مركز امية، في:
<http://www.umayya.org/uncategorized/4591> ، (2018/07/17).
377. الصمادي، فاطمة. "إيران وروسيا :شراكة ام تحالف استراتيجي؟"، في:
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/05/160.html> ، (2018/02/11).
377. . مركز المزمات للدراسات والبحوث، "العلاقات العسكرية الايرانية -الروسية عام 2016"، في:
<https://almezmaah.com> (2016/09/04).
379. السلمي، محمد بن صقر . " إستراتيجية إيران تجاه الثورات العربية : تكتيك جديد يستثني سوريا واليمن"،
في : <http://cutt.us/7m0q9> ، (2015/09/12).
380. "لافروف: أهداف العملية الروسية في سوريا مكافحة الارهاب لا دعم أي من القوى السياسية"، موقع
روسيا اليوم، في: <http://arabic.rt.com/news/795460> ، (2015/10/1)
381. يازجي، أمل فؤاد. الموسوعة العربية "النزاعات المسلحة والداخلية"، في: <http://arab-ency.com.sy/contributer.php?id=1145> ، (2018/10/31).
382. الحوت، شفيق . "الفرق بين الصرع والنزاع"، جريدة الإتحاد - أبو ظبي ، في:
<http://shafiqalhout.info/seventeen/?p=879> ، (2012/09/12).
383. الفطيسي، محمد بن سعيد. "مستقبل الشرق الاوسط بين هيمنة المحاور وتدخلات القوى الاقليمية"، رأي
اليوم، في : <https://www.raialyoum.com/index.ph> ، (2017/10/30).
384. اللباد، مصطفى. "الأبعاد الجيوبوليتيكية للحوار العربي التركي الإيراني"، مركز الجزيرة للدراسات، في:
<http://www.eldjazeera.com> ، (2016/07/26).
385. موسوعة مقاتل من الصحراء. "الحرب الإيرانية -العراقية من وجهة نظر عربية"، في: <http://elmokatel.com/index027ar> (2018/12/27).
386. أوزدمير، عمر. "علاقة تركيا بأحرار الشام السورية: الأمن والمستقبل"، في:
<https://www.turkpress.co/node/10380> ، (2016/02/06).

387. صايغ، يزيد. "المعارضة السورية ومشكلة القيادة"، مركز كانيجي للشرق الاوسط، في :
<https://carnegie-mec.org/2013/04/04/ar-pub-51412>، (2014/03/13).
388. الشريف، عبد الله. "دوافع العلاقات التركية الإيرانية وأبعادها. المنتدى العربي لتحليل لسياسات
الإيرانية"، في: <https://afaip.com> ، (2018/09/07).
389. "الدول الخمس المطلة على بحر قزوين توقع إتفاقا تاريخيا"، **جريدة الحياة**، في :
www.alhayat.com/article ، (2018/09/12).
390. "تركيا: سقف اتفاق مبادلة العملة مع قطر 3 مليارات دولار، وكالة رويترز"، في: <https://xCxvRN/gl.goo>
(2018/09/23).
391. باكير، علي حسين. "هل يعود العراق ساحة للتنافس بين تركيا وايران"، في :
<https://www.turkpress.co/node/56567K> ، (2019/10/12).
392. "قراءة في اعلان موسكو الثلاثي" في: [https://orient-](https://orient-news.net/ar/news_show/129294)
[news.net/ar/news_show/129294](https://orient-news.net/ar/news_show/129294) ، (2018/02/06).
393. "بيان موسكو يضع مبادئ تسوية سياسية بسوريا"، مركز الجزيرة ، في:
[https://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/12/20/بيان-موسكو-يضع-](https://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/12/20/بيان-موسكو-يضع-مبادئ-تسوية-سياسية-بسوريا)
مبادئ-تسوية-سياسية-بسوريا، (2020/01/02).
394. "قراءة في اعلان موسكو الثلاثي"، في: https://orient-news.net/ar/news_show/129294
(2017/02/01).
395. أحمد، عدنان. "تنافس روسي- إيراني على اقتسام سورية"، العربي الجديد، في:
<https://www.alaraby.co.uk/politics> ، (2019/10/16).
396. بورسا رمضان، "الخلافات بين تركيا والسعودية اكثر من التقارب"، وكالة تسنيم الدولية
(18/09/2018)، <http://www.Tasnimnews.com/ar/new/125477>،
397. بوبوش، محمد. "الدور التركي المتصاعد الى اين؟"، في: www.marocdroit.com ،
(2016/02/13).
398. عبد العزيز، فؤاد. "الإقتصادي بشار الأسد.. كيف وصلنا إلى كل هذا السوء"، إقتصاد مال وأعمال
السوريين، في: <https://www.eqtsad.net/news/article/23250>، (2019/06/18).
399. "الإئتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية، ثوابت الإئتلاف"، في :
<https://www.etilaf.org/about-us>، (2019/09/23).
400. عدنان، كريمة. "الاستثمارات الإيرانية في سورية وأهمية الفلق الأمريكي"،
في: <http://www.alhayat.com/article/846891> . (11/10/2017).

401. عمار، رضوى . " تحالفات متغيرة: مآلات التدخل العسكري التركي في الازمة السورية"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، في :
<https://futureuae.com/ar/MainPage/Item/3718>، (2018/10/11)
402. الشيخ، أنس محمود . "سيناريو التحرك الايراني في مواجهة أمريكا"، في:
<https://www.kurdistan24.net/ar/opinion/e5255e91> ، (2019/01/25).
403. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة " كيف ستتعامل ادارة ترامب مع ايران " في:
<https://futureuae.com/ar-AE/Activity/Item/160>، (2020/01/23).
404. مركز الجزيرة. "أبو محمد الجولاني.. زعيم جبهة فتح الشام"، في:
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2015/7/26>، (2019/09/18).
405. مركز الجزيرة " من جنيف 1 الى 8..ماذا تحقق؟" ، في :
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/3/4>، (2019/11/03).
406. "المحصلة صفر.. لم يخرج أحد فائزاً من اغتيال قاسم سليمانى لهذه الأسباب"، عربي بوست، في:
<https://arabicpost.net>، (2020/03/23).
407. الأحوازي، حمد مجيد . "صحيفة إيرانية بأول اعتراف: الاتفاق النووي شمل ملف سوريا"، في:
<https://www2.arabi21.com/story/953905>، (2016/03/05).
408. طلاع، معن . "الدور الايراني في الازمة السورية: التموضع والتحالفات والمستقبل"، مركز الجزيرة، في
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/19030607385.html>، (06/03/2019)
409. سلمي، جلال. "الدور الايراني في سورية التوصيف والسيناريوهات الممكنة"، جسور للدراسات، في:
http://jusoor.co/details_ar/442، (2018/09/17).
410. الشربيني، سهير. " كيف سيطرت ايران على مستقبل سوريا الاقتصادي " ، في :
<https://www.ida2at.com/how-did-iran-dominate-future-economic-syria>، (11/04/2019).
411. الحميد، طارق. "لو خسرت سوريا نخسر طهران، الشرق الاوسط"، في
<https://www.nawaret.com>، (2019/11/23).
412. علي محمد علي . " الثورة السورية أسبابها وقواها، ومآلاتها إعتبارات تتعلق بالثورة"، مركز سوريا للأبحاث والدراسات، في:
<http://www.syriasc.net/%D8%> (2015/03/16).
413. " بنود الاتفاق التركي الروسي حول شمال سوريا سيبدأ تطبيقه على الفور "، في :
<https://arabicpost.net>، (2019/10/22).

428. العلمي، منى. "سوريا من سيتنازل أولاً"، **منتدى الشرق**، في: <https://research.sharqforum.org/ar> ، (2019/04/26).
429. دلي، خورشيد. "حزب البعث والماد الثامنة"، مركز الجزيرة ، في: <https://www.aljazeera.net/opinions> ،(2016/07/18).
430. رشيد، فايز. " إستراتيجية السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط"، جريدة القدس العربي، في: <https://www.alquds.co.uk> ،(2017/04/22).
431. " قراءة جيو-استراتيجية للأزمات المفتوحة.. سوريا كمركز جاذبية!" ، في : <http://alwatan.com/details/21396> ،(2020/01/16).
432. مركز باحث ،"سوريا بين الاحتواء و الخنق الاستراتيجي " ، في : <https://www.bahethcenter.net/uploaded/filespdf/dirassyria.pdf> ،(2018/06/27).
433. صبرا، جورج. "اعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي"، العربي الجديد ، في: <https://www.alaraby.co.uk> ،(2020/09/14).
434. زورشر، أنتوني. " ما قاله فريق ترامب عن الاسلام " bbc ، في : <https://www.bbc.com/arabic/world-38909710> (2019/02/28).
435. ترك برس. "استراتيجي تركي: سياسة ترامب حول الاسلام السياسي"، في: <https://www.turkpress.co/node/43353> ،(2018/02/01).
436. فارس، مايكل. " ماذا ستفعل تركيا حال ادراج امريكا الاخوان المسلمين جماعة ارهابية"، جريدة صوت الأمة، في: <http://www.soutalomma.com/Article/870390> ،(2020/01/22).
437. "حزب الله و اسرائيل في سوري: خيارات السياسة"، نداء سوريا، في : <https://nedaasy.com/en/researches/> , (23/06/2017)
438. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية . "مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي"، في: <https://www.politics-dz.com> ، (2019/10/22).
439. عودة، نبيل. "الصراع من أجل النفوذ: تركيا وإيران في الشرق الأوسط"، في: <https://madardaily.com> (2017/07/14).
440. العمراني، محمد مصطفى. "كيف إستطاعت تركيا وإيران تجاوز خلافات الماضي"، في: <https://almawqeaqpost.net/special-pens/3476> ،(2019/05/26).
441. عنكير، عبد الكريم. "العلاقات التركية الإيرانية: نقاط الإختلاف والإتفاق (الحالة السورية)"، مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، في : <https://www.falsharq.com> ،(2014/09/8).

442. تركيا بوست. " 3 مبادئ منهجية و5 عملية تلخص سياسة تركيا الخارجية"، في :
[/https://i0.turkey-post.net/p-8587](https://i0.turkey-post.net/p-8587)، (2014-11-28).
443. الحاج، سعيد. " دراسة: محددات السياسة الخارجية التركية ازاء مصر"، في :
<https://www.turkpress.co/node/20261>، (2016/04/06).
444. دايش، جاسم محمد . "قراءة في تاريخ العلاقات العراقية- التركية"، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية
 في العالم العربي، في: <http://www.ssrcaw.org/default.asp?cid>، (2019/01/12).
445. مجلة المجلة "دبلوماسية العثمانيين الجدد، هل سئمت أنقرة من الجري وراء أوروبا"،
 في: http://www.majalla.com/ar/cover_story/articl..، (2018/12/07).
446. أمين، أسماء . " منظمة أوبيك: مصر أكبر سوق للطاقة بالمنطقة وتشهد نموًا يحفز على الإستثمار
 .."، في : <https://www.youm7.com/story/2018/12/>، (2018/06/21).
447. "التحولات الجيو - استراتيجية العالمية ما زالت تتكشف فصولاً"، في: [https://al-](https://al-akhbar.com/Opinion/225249)
[akhbar.com/Opinion/225249](https://al-akhbar.com/Opinion/225249)، (2018/07/16).
448. خوري، لوانا. " بعدما انفقت ثلاثة مليارات دولار في سوريا ..امريكا وداعا قطر"، جريدة ايلاف
 الالكترونية، في: <https://elaph.com/Web/news/2013/5/8127571>، (2018/02/19).
449. "على مفترق الطرق: خيارات فصائل المعارضة بعد قطع التمويل"، في
 : <https://www.enabbaladi.net/archives/196745>، (2018/11/13).
450. عبد الحكيم، أحمد واليوسف رولا ، " نبع السلام.. هل تحضر سوريا اجتماع الجامعة العربية لبحث
 عدوان تركيا"، في: <https://www.independentarabia.com/node/6299>
451. " السعودية تدين عملية "نبع السلام" وتصفها بـ"العدوان التركي"،
 في: <https://arabi21.com/story/1214056>، (2018/03/06).
452. وكالة الانباء السعودية. " المملكة تدين العدوان الذي يشنه الجيش التركي على مناطق شمال شرق
 سوريا"، في: <https://www.spa.gov.sa/1980401>، (2019/20/09).
453. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، "عملية نبع السلام بين القوة والدبلوماسية"،
 في: <http://elfeker.nabeasalemelkouwa157aes/>، (2017/11/02).
454. ملحم، هشام . " الكونغرس يهدد الرومانس الاوتوقراطي بين ترامب و اردوغان"، الحرة، في :
 : <https://www.alhurra.com/519821/htmla>، (2020/01/18).
455. صحيفة العراق الالكترونية، "البنتاغون: تركيا لن تجمع بين طائرات اف 35 التي قصفت كركوك من
 كندا وصواريخ 400 الروسية"، في: <https://iraqnewspaper.net>، (2019/05/02).

456. الكاشف، شهدي. " الحرب في سوريا: ما الذي تبتغيه تركيا خارج حدودها"،
في: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49076125>، (2019/06/24).
457. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، " السياسة التركية الخشنة لرسم خرائط النفوذ بالإقليم:
عفرين انموذجا" ،
في: <https://futureuae.com/ar/FutureFile/Item/37>، (20/05/2018).
458. قناة الغد، "قوات سوريا الديمقراطية: ترامب لم يعارض اتفاقا مع دمشق لصد الهجوم التركي" ، في :
<https://www.alghad.tv>، (2019/10/16).
459. "مراقبون: فزع في ايران بسبب الخسائر الهائلة للحرس الثوري في سوريا"،
في: <http://www.akhbar-alkhaleej.com/13792/article/>:
[59573.html](http://www.akhbar-alkhaleej.com/13792/article/59573.html)، (2017/08/07).
460. موسى، خليل. " قراءة في أسباب فشل إتفاق وقف النار في إدلب.. " ، قناة المنار، في:
<http://almanar.com.lb/5562086>، (2018/03/02).
461. سليمان، منى. هل يستنسخ بوتين وأردوغان "التسوية السورية" بالملف الليبي؟، في:
<https://www.zamanarabic.com> ، (2020/01/23).
462. موسى، عباس علي. "المجردون والمحرومون من الجنسية السورية منذ إحصاء 1962"،
في: <https://www.suwar-magazine.org/articles/1700>
463. جودة، حفصة. "خط السيل التركي. التفاصيل والمميزات"، ن بوست،
في: <https://www.noonpost.com/content/25578>، (2018/12/21).
464. غول، محمد زاهد. "تركيا وحروب الطاقة في المنطقة"، في: <https://www.alquds.co.uk>،
(2019/05/22).
465. تركي، مصطفى. "الصراع الروسي الإيراني على سوريا .. تقاسم نفوذ أم تصفية حسابات"، بلدي نيوز،
في : <http://cutt.us/bjX6Z>، (2017/12/01).
466. دراسوف، أنتونما. " الحلفاء في سورية يتباعدون ...إيران تحاول أن تجر روسيا للحرب دون أن
تنجح"، صحيفة سفابودنايا بريس، <https://goo.gl/bAAvYs>، (2018/10/16).
467. سلمى، جلال. "الدور الايراني في سورية التوصيف والسيناريوهات الممكنة"، جسر للدراسات، في :
<http://jusoor.co/details/ar/442>، (2019/04/23).
468. اشطو، سهام. "تحالف استراتيجي تنقصه الثقة"، في: <https://www.dw.com/ar>
(2017/03/28).
469. منصور، مؤمن. "ما هي مساحة إيران؟"، في: www.mowdoo3.com، (2019/04/09).

470. المركز العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية. " الأهمية الجغرافية لتركيا"، في :
<http://acpss.net/site/index.php?go=news=94> ، (26/05/2017) ،
471. المعرفة. " العلاقات الايرانية - التركية" ، في : <https://www.marefa.org> ،
 (2018/06/13).
472. " البرلمان التركي.. المؤسسة التي قلمت اظافر الجيش "، في: <http://aljazeera.net>
[/encyclopedia/organizationsandstructures](http://encyclopedia/organizationsandstructures) ، (2017/11/10)
473. عودة، نبيل. " الطريق الوعر: سياسة أوباما وبوش تجاه البرنامج النووي الإيراني"، في :
<http://www.nusuh.org/49> ، (2019/10/23).
474. حجازي، عبد اللطيف. "هجوم عفرين"، المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، في:
<https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3636> .(2018/01/20).
475. دلي، خورشيد. " لماذا تلجأ تركيا للقوة الخشنة في أزمت الاقليم" ،
 في: <https://futureuae.com/ar/MainPage/Item/3520> ، (16/04/2019).
476. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية. " النظام السياسي في تركيا"، في :
<https://www.politics-dz.com> ، (2019/05/11).
477. خلجي، مهدي. "عسكرة السلطة القضائية في إيران" ، معهد واشنطن، في:
<https://www.washingtoninstitute.org> ، (2009/09/13).
- مصباح، أحمد. "الإستثمارات التركية في الخارج: بين الأهداف الاقتصادية والرؤى السياسية"، في:
<https://www.noonpost.com/content/16516> ، (2017/02/06).
479. الغنيمي، عبد الرؤوف. " مستقبل التوغل الايراني في سوريا في ميزان نظرية الدور في العلاقات
 الدولية"، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، في: <https://rasanah-iiis.org> (2018/03/22)
480. "توازن ناش"، ويكيبيديا، في: www.wikipedia.org ، (2018/11/25).
481. "الفصل الثالث: نظرية الألعاب الإستراتيجية"، في: dSPACE.univ-tlemcen.dz/bitstream
[/Chapitre3](https://dSPACE.univ-tlemcen.dz/bitstream) (2019-11-18).
482. الخطيب، علاء الدين. "السياسة التركية بين الواقع والخيال" ، في:
www.infosalam.com/wp-content ، (2017/04/26).
483. "التحولات الكبرى في تركيا بعد 2002" ، في : <https://www.afrique2050.net>
 ، (2018/04/02).
484. إذاعة العراق الحر. "تركيا تسعى الى بناء تكامل اقتصادي تام مع كردستان العراق"،
<http://www.iraqhurr.org/content/article/2062365html> ، (2019/04/06).

485. أبي عازار، كريستين . "حرب المياه العالمية على الأبواب"، في: <https://raseef22.com> ، (2016/06/10).
486. الكنانى، محمد . " القدرات العسكرية الإيرانية لا تسمح لها بدخول حرب في الخليج العربي"، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، في: <https://afaip.com> ، (2019/06/08).
487. " مقارنة بين الإنفاق العسكري الإيراني والسعودي"، مركز الجزيرة ، في: <http://mubasher.aljazeera.net/news> ، (2019/10/25)
488. " الأكراد يسعون لإستفتاء للانفصال والأردن يحذر ب أدله من خطر على عروبة العراق"، بوابة الشرق الأوسط، في: <https://www.albawaba.com/ar/> -ب- أدله-من-خطر-على-عروبة-العراق، (2020/01/12)
- عربي بوست. " إيران في مواجهة السعودية والامارات حقائق ميزان القوى العسكرية"، في : <https://arabicpost.net> ، (2019/06/03).
490. مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية "مؤتمر جنيف بشأن الأزمة السورية تمخض الجمل فولد فأرا"، في: <https://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-292.htm> ، (2020/01/02).
491. قناة bbc، "مؤتمر جنيف 2 حول سوريا .. حقائق ومعلومات"، في https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014_syria_analysis ، (01/22) (2016)
492. الباحثون السوريون، "نظرية المباريات في العلاقات الدولية، في: www.syr-res.com ، (2019/07/21).
493. " كلنتون: على الأسد أن يرحل وإن لم تدع الخطة الجديدة لذلك"، الوطن، في <https://www.elwatannews.com/news/details/22380> ، (2016/03/11).
- راشد، عبد الرحمن ، "خريطة الشرق الأوسط: اين يقف تغيير الحدود؟"، في: <https://elaph.com/Web/News/2016/3/1080529.html> ، (2016/03/30)
496. "تحليل مواضع القوة ومواضع الضعف والفرص والتهديدات"، في: <https://ctb.ku.edu/ar/content/assessment/assessing-community-needs-and-resources/swot-analysis/main> ، (2019/10/27).
497. باكير، علي حسين. "دلالات استخدام روسيا قواعد عسكرية في إيران": <https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/8/> ، (2018/04/23).

498. جبر، رائد . " القاذفات الاستراتيجية الروسية تستأنف ضرباتها في سورية"، المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات، في: <http://www.center>، (2019/05/02) ، [lcrc.com/index.php?s=news&cat=3&id=13961](http://www.lcrc.com/index.php?s=news&cat=3&id=13961)
499. "ما وراء التصريحات الإيرانية عن منع سقوط الأسد؟"، في: <https://www.aljazeera.net/news> ، (2017/02/02).
500. حيدر الخناجي، "العلاقات الإيرانية - التركية" ، مركز البيان للدراسات والتخطيط، في www.bayancenter.org/2017/09/3664 (2017/09/07)
501. العمراني، مصطفى . "كيف استطاعت إيران وتركيا تجاوز صراعات الماضي وخلافات الحاضر إلى تعاون إستراتيجي؟!"، الراي اليوم، في <https://www.raialyoum.com/index.php>: ، (2019/09/16).
502. "جدار الفصل الحدودي بين تركيا وإيران.. الأهداف والدلالات"، في: <http://cutt.us/pir8w> ، (15/09/2017).
503. صلاح، مصطفى محمد. "تركيا المتحولة من أتاتورك إلى أردوغان"، المركز الديمقراطي، في <http://www.democraticac.de>، (2018/12/16).
161. الجابري، خير الدين. تاريخ الدساتير التركية.. معركة طويلة للتحرك من سطوة العسكر، في: <https://www.noonpost.com/content> ، (2017/03/06).
505. دلي، خورشيد. " تركيا في ذكرى الانقلاب..الجيش والسياسة والديمقراطية، العربي الجديد"، في: [https:// www.alaraby.com.uk](https://www.alaraby.com.uk)، (2019/05/16).

XI. books/ livres:

506. Abdelwahab ,Issam. **Introduction to Research Methodologies** .Al-Neelain University,2007.
507. Adigbuo, Richard. **Beyond IR Theories: The Case for National Role Conceptions** .Politikon ,2007.
508. Akanda ,A and Freeman ,S. **Mediating apth towards regional** . the tigris,2007.
509. Al qadhi ,Mohammed Hassen .**The Iran Role In Yemen And Its Implication on The Regional Security**. arabian gulf,2004.
510. Barkey ,Henry J. **Iran and Turkey ,Confrontation Across An Ideological Divide** .New York :M.E. Sharp,1995.
511. Beylur ,Suat. **Turkey's balkan policy under ak party claims for neo-ottomanism**. ankara :university graduat school of politic sciences,2013.
512. Brown ,Carl. **International politics and the middle east: Old rules danerous game** . London: i b tauris, 1984.
513. Charillon, Frédéric. **politique étrangère nouveaux regard**. paris:critique international, 2002.
514. Cohen , Sami. **Decision pouvoir et nationalité dans l'analyse de la politique étranger**. paris :la fondation nationale des sciences politique, 1998.
515. D.Shindler, **International humanitarian Law and Internationalized Internal Armed Conflicts** .International reviewof the Red Cross,1982.
516. Dowie ,G. **A Dangerous World: Stephen Harper's Post-Maidan Ukrain Policy**. Canada :University of Saskatchewan,2017.

517. E ,James. L ,Robert. **Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey**. New York: Longman Fifth Edition, 2001.
518. Ehteshami ,Anoushiravan and Hinnebusch Raymond . **Syria and Iran: Middle Powers in a Penetrated Regional System** .London: Routledge, 1997.
519. Ehteshami ,Anoushiravan. **Mahdjoob Zweiri and Others, Iran's Foreign Policy From Khatami to Ahmadi NEJAD** . UK ,Ithaca Press , 2008.
520. Ghaddar ,Hanin , Stroul Dana . **Pushing Back on Iran in Syria: Beyond the 'Boots**. The Washington Institute, 22/01/2019.
521. Glasl ,Friedrich. **confronting conflict:A first aid kit for handling**. harnthorn press,1999.
522. Goldsmith ,KlokeK , J . **Resolving Conflicts at Work**. San Francisco :Jossey-Bass, 2000.
523. Hahn ,Walter F. **The Frustration of national power**. NY: the macmillan company ,1967.
524. Homavandi ,Raheb. **The Iranian Footprint in Syria: An inventory of Iranian military, political and economic Support to the Syrian Government** .Brussels International Center.2019.
525. Hpurani ,Alpert . **Syria and Lebanon :A political essay**, oxforduniversity press, greatritain,1946
526. Jackson ,Robert and Sorensen Georg. **Introduction to International Relations: Theories Approaches** . New York: Oxford University Press, 2007.
527. Joseph ,Himes. **conflict and conflict management** . Athens ,1980.
528. Karatas ,Tayhani. **The Impact of Dependency on Turkish Foreign Policy Towards the Middle East throughout the 1950s**. Dokuz Eylul University :international Relations, 2012.
529. Lesch ,David W. **Syria : the fall of the house of Assad** .London :Yale University Press,2012.

530. Modelski ,George. **Theory of Foreign policy** .London :pall mall press,1962.
531. O’bagy ,Elizabeth. **Jihad in Syria** .Washington : instute for the Study of War,2012.
532. o’shea ,Maria, **the question of Kurdistan**.London: UCL press, 1994.
533. Ozel ,Soli and Ozkan ,Behlul. **Turkey : Illusions versus Reality**. Middle East, 2015.
534. Peterson, U. **Breathing Nietzsche’s Air: New Reflections on Morgenthau’s Concept of Power and Human Nature**. Alternatives, 1999 .
535. Rizky ,Muhammad. **The Analysis of the Turkish Hostile Policies against the Syrian Kurds 2015–2017** .turkey: University Nijmegen, 2017.
536. Roger , Adelson. **the Invention of the Middle East: Money, Power, and War** .New Haven: Yale University Press. 1995.
537. Sahnoun ,Evan. **why not Syria ? R2P not the rule but the exception** .university bermie : International Relations,(10 June2013).
538. Sebastian ,Harnish. **Conceptualizing in the Minefield: Role Theory and Foreign Policy** .Foreign Policy Analysis, 2012.
539. Shamout Nouar and Lahn Glada. **The Euphrates in Crisis: Channels of Cooperation for a Threatened River** .London, The Royal Institute of International Affairs, April 2015.
540. Sinkaya ,Baryram .**Relation between turkey–iran –1989–2001 –** .turkey: Mlddle east technical Univercity, 2014.
541. Stephen ,Walker. **role theory and the origions of foreign policy : new direction in the study of FP**. landon :harper Collins,1987.
542. Stephen, Walker. **Symbolic interactionism and international politics :Role theory’s contribution to international organization**. New york : praeger,1992.
543. T.Dunne. **Inventing International society**. Palgrave Macmillan,1999.
544. Tamaki ,Taku. **Levels of analysis of the international system**.Farnham: Ashgate, 2015.

545. Thies, Cameron, **Role theory and foreign policy**. USA: Lowmacy, May 2009.
546. Tigrek, Sahnaz and Kramer, Anika. **Turkey's water policy :national framework and international cooperation**. London: Springer, 2011.
547. Trine, Flockhart, **Constructivism and Foreign Policy**. Oxford: University Press, 2012.
548. ÜÇBAŞ, Ümran. **Neoclassical Realism in analysis Crisis Management: The Case of Turkish Foreign Policy Crisis**. Istanbul: Tubitak, 2014.
549. Waltz, K. **Theory of International Politics**. New York: McGraw-Hill, 1979.
550. William, Yale, **the near east : a modern history**. New York: Cornell University, 1952.
551. Wolff, Stefan, **ethnic conflict**. New York: Oxford University Press, 2006.

XII. working papers:

552. The Rising Costs of Turkey's Syrian Quagmire", **Europe Report**, International Crisis Group, Avenue Louise, Brussels, Belgium, (April 2014).
553. Ader, Emmanuel, "l'analyse stratégique moderne", **futuribles**, n72, (1999).
554. Aras, Bulent. "Turkey's Rise in the Greater Middle East: Peace-building in the Periphery", Vol. 11, No. 1 (March 2009).
555. Barnett, Michael. "Institutions, Roles, and Disorder: The Case of the Arab States System", **International Studies Quarterly**, vol 37(1993)
556. Brams, Steven. "Theory of Moves", **American Scientist**, vol. 81. (December 1993).
557. Fatih, Tayfur, M. "Main Approaches to the Study of Foreign Policy: A Review", **MEtu Studies in Development**, Vol. 21, (1994).
558. Feferman, Nina and Loon, Kah. "The role of individual choice in the evolution of social complexity", **Zoologica**, vol. 44 (2007)
559. Holsti, Kal J. "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy", **International Studies Quarterly**, Vol. 14, N° 3 (Sep 1970).

560. Ifantis Kostas and Triantaphyllou Dimitrios. "National Role and Foreign Policy: An Exploratory Study of Greek Elites' Perceptions towards Turkey", **Hellenic Observatory** ,n°94,(August 2015).
561. Karimifard ,Hossein ."Constructivism national identity and foreign policy of the IRI", **Asian social science**,vol8,N°2(February 2012).
562. mohamed ,idrees. "turkey and iran rivalray on Syria", **Research Gate**, vol.10,n°2-3(2014).
563. Murat ,Yesiltas, . "Soft Balancing in Turkish Foreign Policy: The Case of the 2003 Iraq War". **Journal of International Affairs** (Summer 2009).
564. nia ,Mahdi mihamed." Iran foreign policy :tow-and a constructivist perspective" , **The Journal of Political Science** ,n°21.
565. Nye,Joseph." Limits of American Power", **Political Science Quarterly**, Vol. 117, N°. 4, (2003).
566. Özalp ,Osman Nuri. "Where is the Middle East? The Definition and Classification Problem of the Middle East as a Regional SIR", **TJP** ,Vol 2 N°. 2 (Winter 2011).
567. Poyraz.S." Turkish –Iranian Relations: A Wider Perspective", **SETA**, N°. 37 (November 2009).
568. Rami G. Khouri, "The Implication Of the Syrian War for New Regional Orders in the Middle east", **Menara**, N°12 (September 2018).
569. Sari ,Buğra. "The Strategic Interaction between Turkey and Iran in the Syrian Crisis: A Game Theoretical Analysis", **bilig**,n°87,(2018).
570. sekhri ,Sofiane. "the role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries", **African journal of political science and international relations**, vol.3(10 October 2009).
571. Shahriari ,Mohammad and Shafiee Esmaeil. "The Analysis of I.R.Iran and Saudi Arabia Approach in Syria (Within framework of Game Theory) ",**academic research journals** ,vol4 (2016) .

internet links:

572. Chapter One: The Concepts of Game Theory",p4,on:[www. sfsu.edu /langlois /NewChapter.pdf](http://www.sfsu.edu/langlois/NewChapter.pdf) .(11/05/2016).
573. "Game Theory :Basic Concepts and Terminology ",in :
www.econ.iastate.edu/tesfatsi/Game ,(01/12/2017).
574. Alrifai ,Oula . **What Is Iran Up To in Deir al-Zour?**. The Washington Institute, 10/10/2019.
575. "Geneva II Peace Talks ", in :<https://fanack.com/syria/history-past-to-present/conflict-in-syria/geneva-ii-peace-talks/>, (06/01/2020).
576. "Non-cooperative game theory", in: [https://en.wikipedia.org /wiki/Non-cooperative](https://en.wikipedia.org/wiki/Non-cooperative_game_theory),(11/12/2017).
577. "th session of the UN assembly" president of Russia",
<http://en.kremlin.ru/events/president/news/50385>,(28/09/2015).
578. Arango ,Tim and Schmidt Michael S. "Last Convoy of American Troops Leaves Iraq",the new york times, in:[http://www.nytimes.com /2011/12/19/world/middleeast/last](http://www.nytimes.com/2011/12/19/world/middleeast/last), (2018/02/26).
579. Beldt ,Safron."An Analysis if the syrian conflict through the lenses of Realism and constructivism" <http://gpswithmarta.wordpress.com> ,(26/11/2018).
580. Bradshaw ,Jodie." Have waltz's critics misunderstrod his theory of international politics?", <https://www.e-ir.info> , (23/01/2017).
581. Campbell ,Steve. "Role theory , foreign policy advisors, and U.S. foreign policymaking, International studies association, D.C: Washington, In: [Http://www.ciaonet.org/isa/cas01/](http://www.ciaonet.org/isa/cas01/),(2016/01/21).
582. Erdem ,Kaya. "The New period of the Turkish-Israelielations" , in:<http://www.bilgesam.org/en/index.php?option=com,2010>,(11/07/2018)
583. Gantz ,Benny. "Only a Handful of States Have More Firepower than Hezbollah,"Jerusalem Post, <http://goo.gl/Y95poa>, (06/11/2017).
584. Gunter ,Michael M. "Turkey and Iran Face off in Kurdistan", The Middle East Quarterly,in :<http://www.meforum.org/meq/march98/turkey.shtml>

585. Idiz ,Semih. "Erdogan Rebuilds Ties to Iraq, al-monitor", in :<http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/10/erdogan-maliki-htm>.,(12/07/2014).
586. James Jeffrey, "Will U.S.–Turkish Progress on Manbij Lead to Wider Cooperation in Syria?",The Washington Institute ,in :<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis>,(5/06/2018).
587. jomana Nabki, "Nasrallah on Syria ,"<https://qifanabki.com/2011/05/26/some-arab-revolutions-are-more-equal-than-others/>.(2014/11/16)
588. kim , jung. "cooperation and game theory in international politics" ,in:www.ir.library.osakau.ac.jp/metadb/up/20-.pdf.,(02/08/2017).
589. Lftus John. "Is syria defecting from iran", <http://globalpolician.com/24904-syrian-iran>, (27/03/2013).
590. Mohammed,Idrees. "Turkey and Iran Rivalry on Syria",in:<https://www.researchgate.net/publication/261215896> , (07/04/2018).
591. Peritz ,Aki. Faris Alikhan,"The U.S.–Iran non-alliance alliance against Islamic State," Reuters, in:<http://goo.gl/9aNrZF>.(28/09/2019).
592. Republic Of Turkey. "Turkey contributions To International Community's Efforts To Fight Terrorism,in:http://www.mfa.gov.tr/turkey_s-contributions-to-international-community_s-efforts-to-fight-terrorism.en.mfa,. (2015/10/1)
593. SWOT Analysis How to Develop a Strategy For Success", in : https://www.mindtools.com/pages/article/newTMC_05.htm(2019/04/25)_
594. Sean Flaherty, Remixing the SWOT Analysis, "Remixing the SWOT Analysis",in : <https://theseanflaherty.medium.com/remixing-the-swot-analysis-c75df8352e91>(17/08/2020)
595. Sabah ,Daily .“Allies moving toward ISIS-free zone” ,in: <http://bit.ly/1Xqg49f>, (22/07/2016).
596. Solana ,Javier. "Reset Turkey: EU Relations", Project Syndicate Website, in: <http://www.project-syndicate.org/commentary/reset-turkey-eu-relations>, (27/9/2015).

597. The Emirates Policy Center, "Russia–Turkey tension in Northwestern Syria :Causes and trajectories",<https://epc.ae/topic /russia-turkey-tension-in-northwestern-syria-causes-and-trajectories>,(25/06/2019) .
598. Tom ,Kutsch."Iran Deal Unleashes Broader EU Diplomacy WithTehran" , in :
<http://america.aljazeera.com/articles/2015/7/29/europe-uses-iran-deal-fo-push.html>. (21/04/2019).
599. Tony ,Badran. "Obama’s Options in Damascus", Foreign Affairs, in:
<https://www.foreignaffairs.com/articles/turkey/2011-08-16/obamas-options-damascus>, (02/02/2017).
600. White ,Jeffrey. "The Qusayr Rules: The Syrian Regime’s Changing Way of War", Washington Institute for Near East Policy,
<http://goo.gl/pTHpwQ>.(11/07/2015).
601. Williams ,Dan. " Now Israel Says It Wants To Whack Syria's Assad",in :
www.businessinsider.com/israel-wants-to-topple-assad-regime,
(11/12/2013).

الملخص بالعربية:

ساهم الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، في ظل تراجع دور النظام الإقليمي العربي في خلق بيئة إقليمية ملائمة للقوى الإقليمية ، والتي تمثلها بشكل أساسي تركيا وإيران في مسعى لتعزيز المكانة الإقليمية وتوسيع مصالحها القومية ، وكذا إحياء مشاريعها التوسعية ، والتي حصلت بالفعل في المنطقة.

يعتبر التنافس التركي-الإيراني أحد أهم المواضيع تعقيدا في الشرق الاوسط وتحديدًا في سوريا منتصف مارس 2011، بعد تحول الإحتجاجات الشعبية إلى صراع مسلح يتسم بالتعقيد والتعددية .

فتركيا تسعى للعب دور إقليمي في المنطقة عبر البوابة السورية من خلال تأييد المعارضة ضد النظام القائم، بغية تأكيد مكانتها في رسم معالم سوريا في مرحلة ما بعد الرئيس بشار الأسد، وكذا حماية أمنها القومي من التهديدات (اللاجئين وحزب العمال الكردستاني) ، في حين تسعى إيران للتحكم في الملفات الجيوسياسية في المنطقة عبر سوريا لإضعاف تركيا وسلها الدور الاقليمي الفاعل (العثمانية الجديدة).

أدى تدويل النزاع السوري إلى فتح المجال للتدخل الخارجي في الشأن السوري الداخلي ما مثلته قوى دولية كبرى كروسيا والولايات المتحدة، وتنامي دور الفاعلين المسلحين من غير الدول.

كل هذا التعارض والتباين في التوجهات عرقله مسار حل النزاع في سوريا، بعد تقاعس دور الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، في مقابل ذلك أصبح الدور الروسي والإيراني والتركي كوكيل وضامن للمعارضة السورية والحكومة، ما أثمر عن ضعف وتبعية الدولة السورية.

Abstract :

Shares of the US occupation of Iraq in 2003 ,and given the decline in the capacities of states system Arab regional to create a regional environment suitable for regional powers, particularly Turkey and Iran to strengthen the regional presence and expand its national interests as well as revive expansionist projects already got'em in the region.

The Turkish-Iranian rivalry is on of the type of topics is complex in the Middle East, particularly in Syria after mid-March 2011, and then turned this popular protests into an armed conflict characteiterized by complexity and multilateralism.

Turkey seeks to play a regional role in the region throughout the Syrian gate, by siding with the opposing Syrian party of current regime.

However, Iran endeavor to dominate the political fiels to weaken the Turkey regional role, and the Syrian conflict as an opportunity Iran was a wining card for negotiating the west regarding is nuclear program, and to archieve regional dominance.

Internatinalization of the Syrian conflict led to make way for foreign interference in internal Syrian affairs, wich represented by major international powers such as Russia and the United States , in addition to the role of armed non-State actors.

This difference and discrepancy in attitudes impedes resolving the conflict in Syria, after the failure of the role of the United Nations, and the league of Arab states.

In return, until he became the Russian and Iranian and Turkish role, and did not the possible to return to pre-revolution, Which means the weakness and dependency of the Syrian state

The Implications of the Turkish-Iranian Rivalry on the Syrian conflict

Thesis Submitted in Fulfillment of the Requirements for
the Degree of Doctorate in Political Science

BOARDE OF EXAMINERS

The Nimes	Position	Original University
Dr- Ali Lerrari	President	National Graduate School of Political Science
Dr- SidAhmed Kebir	Supervisor	National Graduate School of Political Science
Dr-Ibtisam Ouachrine	Examiner	National Graduate School of Political Science
Dr- Khouas Mustapha	Examiner	National Graduate School of Political Science
Dr- Tighza Zahra	Examiner	University-Algier3
Dr- fekiri Chahrazad	Examiner	University-Blida2

Supervised

kebir Sid ahmed

Submitted by

Zebda Rafika

academic year:2019-2020